سلسلة كلام لسان

د. محمود عبّاس العامِريّ

عَقْلُ الْعَرَبِيَّةِ

بحث فِي اسْتِلْزام الأشْكَالِ الْعَقَدِيَّةِ

س ← س

(س ← س) ← ((س ≡ س) V (س = س))

[(+) أزعَمُ (+)] > [(+) أرى (+)] ← [(+) أزعَمُ (-)] > [(+) أرى (-)]

(أزعَمُ) > (أرى) ← (يَزعَمُ) > (يَرى)

[(۞) [(ع ق د)$_1$]$_1$ (■•)]$_1$ > [(۞) [(ع ق د)$_2$]$_1$ (■•)]$_1$ ← (ع ق د)$_1$ > (ع ق د)$_2$

الدار التونسية للكتاب

عَـقْـلُ الْـعَـرَبِيَّــةِ

سلسلة كلام لسان

يديرها الدكتور عبد السلام عيساوي

عنوان الكتاب: عَقْلُ العربيَّة بحث في استلزام الأشكال العقديّة

المؤلّف: د. محمود عبّاس العامري

الطبعة: الأولى 2017

الناشر: الدار التونسية للكتاب

المطبعة: SOTEPAGRAPHIC

ر.د.م.ك: 8 - 93 - 890 - 9938 - 978

د.محمود عبّاس العامِريّ

عَقْلُ العَرَبِيَّةِ

[بحث في استلزامِ الأشكالِ العقديّةِ]

الدار التونسية للكتاب

الإهـــداء

إلى القديم الواجب وليّ الإمكان

إلى أمكن الإمكان

إليها وإليهم

إلى اللّغة العربيّة معشوقتي الأبديّة وخزانة الأسرار المحمّديّة

إلى العربيّة الهويّة

إلى العربيّة العقيدة

التّقديم

***

"أما بلاغة العقل فأن يكون نصيب المفهوم من الكلام أسبق إلى النّفس من مسموعه إلى الأذن، وتكون الفائدة من طريق المعنى أبلغ من ترصيع اللّفظ، وتقفية الحروف، وتكون البساطة فيه أغلب من التركيب، ويكون المقصود ملحوظا في عرض السّنن، والمرمى يتلقّى بالوهم لحسن التّرتيب. "

الإمتاع والمؤانسة (ص: 255)

يؤسِّسُ الباحثُ الأَريبُ محمود عبّاس العامري، في هذا الكتاب، لمشروعٍ علميّ يُسْمَعُ له اليوم رِكْزٌ ويقام له في مقامات العلم وزنٌ. وذلك لأنّه مشروع يمحّص فيه ما سمّاه "**عقل العربيّة**" ويوفّي النظرَ حقَّه في شجاعتها، عيارُهُ، في ذلك، الذوقُ القويمُ القَيِّمُ والطبع السليمُ الجَيِّدُ والاستدلال المنطقيُّ المُحْكَمُ. ويطّرد هذا المشروعُ العلميُّ على معدن البلاغة العربيّة والجهات المُعْتَبَرَةِ فيها والمَلَكات الموزونة بها في ما تمسّ إليه الحاجةُ التعبيريّةُ من خواصّ التراكيب ولطائف التعبير. وقد تهيَّأت لهذا المشروع الأسبابُ واستقامت له السُبُلُ منذ البحث الأوّل الذي تعمّق فيه الباحثُ علومَ المنطق ومناهجَه وارتاض فيه بنظام النحو وأصوله. فكان هذا الكتابُ في إبستيمولوجيا اللسانيّات، أي في تصوّر نظام التفكير ومناهج التحليل وطرائق التفسير والتأويل عسى أن يهدِيَ ذلك إلى النواة العقليّة العليا واللبنة الذرّيّة البسطى التي ينبجس منها التفكيرُ في اللغة سواء أكانت طبيعةً تُرَكَّب فينا أم ثَقافةً تُكْتَسَبُ. وهو مشروع تمثِّلُ فيه التحاليلُ التنظيريّةُ والاستدلالاتُ الشكليّةُ المجهَرَ الكاشِفَ عن منطق اشتغال النظام اللغويّ في أعلى مستوياته التجريديّة المطلقة، وذلك لتفسير الحركيّة التي تحكُمُ النظامَ الدلاليَّ وتسيِّرُ التأويلَ التعامليّ. وشرعةُ الباحث في ذلك ومنهاجه، جهاز تفسيريّ يخوّل الحساباتِ البنيويّةَ الدلاليّةَ بإرجاع المنجَز اللفظيّ إلى مقولاته التكوينيّة، هو منواله الذي سمّاه "**منوال المربّع النحويّ**". وآلتُهُ في رصد الحركيّة الدلاليّة واقتفاء اللطائف المعنويّة والدقائق التعبيريّة، ما سمّاه، في غير بحث، بالاستدلال النحويّ الذي يستوعب الاستلزام البنيويّ وشبكة العلاقات النحويّة الناظمة لكلّ قول. وقد ابتغى الباحثُ، من طريق الشكلنة المنطقيّة، استكناهَ المقولاتِ النظاميّة العليا التي يتسجّل فيها الكونُ الخارجيُّ أكوانا عَقَديَّةً حيث لا يكون الكلامُ تحقُّقا معجميّا يخصِّصه المقامُ، وإنّما يكون حسابا رياضيّا ونشاطا فيزيائيّا بين السلب والإيجاب، وحيث تكون الدلالةُ قدرةً

احتماليّةً لا جبريّةً نسبيّةً يحدِّدها الاستعمالُ وظواهر التعاملُ. ومدار هذا البحث على الدلالات النظاميّة الثابتة والأصول الاعتقاديّة الناظمة التي تسيِّرُ أفعالَ القلوب وتعيِّنُ مراتِبَ المعنى في مدرّج اليقين ودرجة التخصيص في بنية الاعتقاد بمختلِفِ دوائره. وخلفيّة هذا البحث الإبستيمولوجيّة هي أنّ الاعتقاد نظام ذهنيّ إدراكيّ موصول بالكون من طريق الإعراب، فاعل في مطابقة اللفظ للقصد. فعنه تصدر كلّ جملة، وما يختاره المتكلّمُ من ألفاظ إعرابيّة وصيغ بنيويّة يخوّلها النظامُ النحويُّ، إنّما هو وسم لحركيّة الاعتقاد وتحقيق لخصوصيّاته. وما دامت أفعالُ القلوب تأتلف، مهما تختلف، في الدلالة على معنى الجعل الإدراكيّ والجعل الاعتقاديّ، وما دام الجعلُ فعلا باللغة، فإنّ أفعال القلوب تمثّل تحويلا ذهنيّا يجري في مستوى إدراك الخارج المُتَصَوَّر ذهنيّا. فالدلالة، في مستواها التجريديّ الأعلى، كيان مُتَّصِلُ البنيان ومجرّدات مستقرّة في الأذهان يحايِثُهُ نظامٌ منطقيٌّ يكيّف مختلف تحقُّقاتها النحويّة لأشكالها الوظائفيّة.

إنّ هذا البحث يؤسِّسُ نواةَ معرفة لسانيّة جديدة ومناهجَ في التحليل تنتقض، في رفق صامت، على التقليد الذي يغشى البحوث، وتثوّر، في لطف عاصف، الثوابتَ المُطْبِقة على التفكير، وذلك بتصوّر نظام بلاغيّ مقوليّ ينتج حساباتٍ بنيويّةً دلاليّةً لا تفصل المقالَ في ما كان مَثَارَ سؤال، وإنّما تجدّد طَرْحَ الإشكال.

بقلم: الأستاذ وليد زيدي *

الجمعة 10 فيفري 2017

* وليد زيدي مبرّز في اللّغة والآداب العربيّة، متخرّج في دار المعلّمين العليا (تونس العاصمة) سنة 2011، متخصّص في العلوم البلاغيّة والاتّجاهات التّداوليّة المعاصرة. وهو يدرّس في كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات من جامعة منّوبة.

مقدّمة البحث

***

في هذا الكتاب موضوع موصوف ومستويان من مستويات اللّغة الواصفة. فأمّا الموضوع الموصوف فهو النِّظام الدّلاليّ من أفعال القلوب العربيّة المشهور توزيعها على دلالتَي الظّنّ واليقين، الأفعال المستلزِمة للإمكان والوجوب. وأمّا المستوى اللّغويّ الواصف الأوّل فهو كتابة في أفعال القلوب صُغناها منذ ثلاثة عشر عامًا[1]. وأمّا المستوى الواصف الثّاني فهو كتابتنا هذه. وهي كتابتنا في تلك الكتابة الأولى وفي ذلك الموضوع الموصوف نفسه. وكتابتنا هذه هي من إبستيمولوجيا اللّسانيّات، في زعمنا، أو من علْم أصول النّحو واللِّسانيّات. ولمّا كنّا نزداد وثوقًا، مع كلّ بحثٍ جديد ننجزه وبه، بأنّ طبيعة استدلالاتنا وتحاليلنا تنظيريّة شكليّة تتطلّع إلى نظامِ تصوُّرِ النِّظام اللّغويّ أكثر من تطلّعها إلى تصوُّر النِّظام اللّغويّ الموضوع الموصوف، لمّا كان ذلك، كان افتتاح مقدِّمة هذا الكتاب بعبارة من هذه المرتبة الواصفة مناسبًا جدًّا لنظام الاستدلال الّذي نُصْدِر عنه.

لقد كنّا نَحسب أنّ مراجعة تلك الكتابة الأولى بهذه الكتابة الثّانية لا تتعدّى جهد التّعديل وجهد التّرتيب وجهد البَسْط والخَزْل وغيرها من الجهود المحتملة في مهمّة المراجعة. فإذا مراجعة الوصْف اللِّسانيّ ليست محض أسلوب متغيّر. وإذا نظام صياغة الجملة الواصفة لازِم من نظام الاستدلال الذِّهنيّ، استدلال الباحث الواصف. حتّى التّنقيط لا يعود اجتهادًا متكلَّفًا لتيسير القراءة، ويرتقي إلى أن يصير أثرًا لأطوار الاستدلال الذِّهنيّ المُنتِج لكتابة المستوى الأوّل أو المستوى الثّاني أو غيرهما.

هذا النِّظام من الوصف الّذي نتعاطى تشكيله يحملنا على أن ندَّعيَ أنّ كتابة الشّروح والتّلاخيص والمقتضبات النّحويّة وغير النّحويّة القديمة عِلْمٌ قُطِعَ به. فلا هو استُثمِر. ولا هو استمرّ. ونحن على وثوق قاطع بأنّ رَكْزَ إبستيميا أو إبستيمولوجيا لسانيّة تعتني بتصوّر نظام من المستويات الواصفة للمتون النّظريّة وضروب الكلام عليها، شرحًا وشرحًا على شرحٍ وتلخيصًا، يُنتج معرفة لسانيّة جديدة معقّدة وثريّة. فمن ذلك أنّ شرح كافية ابن الحاجب، مثلا، الّذي أنجزه الأستراباذيّ تعدّى، تعدِّيًا بعيدًا، مهمّة الشّرح وأنّ

---

[1] نعني بحثا نلنا به شهادة الماجستير في أفريل 2006، بملاحظة حسن جدّا، في كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات من جامعة منّوبة. وقد كنّا ألّفنا أكثره في السّنة 2004. وقد كنّا أقبلنا على الماجستير، بعد أن برّزْنا سنة 2001، مع أنّه كان يمكن لنا أن نقبل على الدّكتورا مباشرة بموجب التّبريز.

تعليق الأستراباذيّ على عبارة ابن الحاجب الواصفة لمسائل النّحو، تعليقه على دقّتها ووضوحها ولوازمها، خصوصًا عبارة الحدود، لم يكن تعقيدًا متكلَّفًا، بل كان نظرًا إبستيمولوجيّا رفيعا وراقيا وكان ضربًا من إدماج استدلالات أصول النّحو في استدلالات النّحو. ومن ذلك، أيضًا، أنّ شروح التّلخيص ليست جميعا شروحا لمتن واحدٍ فقط. بل كلّ شرح منها عدا الشّرح الأوّل، في زعمنا، شرح للمتن ولما تقدّم في الزّمان من شرحٍ لذلك المتن. فكلّ شرح متأخِّر شرح للمتن وما كان من شروحه. وهو نظام من الوصف اضطراريّ، حتّى إن لم يكن الشّارح المتأخِّر قد حصّل الاطِّلاع على شرح الشّارح السّابق. فهذا النِّظام من الوصف نظام ترابطٍ نظريّ عقليّ خالص مستغنٍ عن معطيات التّاريخ. ولعلّنا نتمكّن من مراجعة انتظام الشّروح النّحويّة والبلاغيّة، لِاستنباط نظامٍ إبستيمولوجيّ يستوعب تراشح الكتابات الشّارحة وتراشح الشّروح وشروح الشّروح والمتون، من غير التّقيّد بعِلْمٍ بعينه.

إنْ صحّتْ دعوانا هذه، تعيّن استئنافُ التّأليف في عِلْم أصول النّحو واستثمارُ مكتسباتِ علومٍ متعدِّدة جديدة، من أبرزها مكتسبات المنطق، في تطوير عِلْم الأصول ذاك، مع ضرورة تحويل المكتسبات العِلْميّة الجديدة المتنوِّعة إلى معرفة إبستيمولوجيّة لسانيّة أو إبستيميا[1] لسانيّة، أي تحويلها إلى معطيات أساسيّة مسلَّمة أو افتراضيّة أو معطيات منهجيّة أو غيرها. ونحن نتوقّع أن يكون استئناف التّأليف في عِلم أصول النّحو وتأسيسُ إبستيمولوجيا لسانيّة حديثة شرطًا ضروريّا لإنتاج عِلْم في تعليميّة اللّغة، عمومًا، وتعليميّة العربيّة، خصوصًا. ونحن نتوقّع، أيضًا، وبالاستلزام، أن يكون قصور الكتابة في تعليميّة العربيّة لازمًا من افتقارها إلى إبستيمولوجيا لسانيّة. وهذا سؤال طريف ودقيق تتنوّع احتمالات الإجابة عليه: لِمَ انصرف الدّارسون عن النّظر والتّأليف في علوم أصولِ علوم العربيّة بل عن كلّ علْم أصول؟

هذه الإبستيمولوجيا اللّسانيّة النّحويّة كافية، في نظرنا، لوصف أصول عِلْم البلاغة، وصْفِ تقاطع الكتابة النّحويّة والكتابة البلاغيّة أو لتوقّع عِلم أصول عِلم البلاغة. وعليه، فبناء إبستيمولوجيا لسانيّة يستلزم بناء إبستيمولوجيا بلاغيّة. ونحسب أنّنا لن نكون نَغلو، بأن ندّعيَ أنّ علماء العربيّة كانوا يحدسون عِلم أصول البلاغة. ونستدلّ عليه، استدلالا مختزلا، بالإيماء إلى نظام "البيان والتّبيين" ونظام "أسرار البلاغة" ونظام "دلائل الإعجاز"

[1] يرجع هذا التّردّد بين ما يكاد يترادف من المصطلحات إلى شغفنا بما هو من نظريّة المصطلح أو بما نسمّيه إبستيمولوجيا المصطلح. فتردُّدُنا ذاك اختياريّ وسيتجدّد، في مواضع لاحقة من هذا الكتاب.

ونظام "مفتاح العلوم" ونظام "شروح التّلخيص". ونحن ندّعي أنّه لمّا كانت البلاغة من النّقد الأدبيّ القديم بمكانِ عِلم أصولٍ له، فإنّها، بضرورة انعكاس النِّظام انعكاسا آليّا، موصوفةٌ بعِلمٍ ما بأصولها. فإبستيمولوجيات العلوم متدرّجة بنظام الاستلزام، في نظرنا. فالمنطق هو إبستيمولوجيا للرّياضيّات، على نحو ما أو في معرفة ما بهما، أو عِلم بأصول الرّياضيّات. ومنه بعض كتابة كارناب (CARNAP, R). ومع ذلك، فترابطهما كان استرساليّا منغلقا أو دائريّا. فلزِم من ذلك الاسترسال المنطقُ الرّياضيّ. ويبدو أنّ المنطق نفسه كان لازِمًا من إبستيميا ما لعلّها ما سُمِّيَ فلسفة المنطق. ومنها بعض كتابة فتغنشتاين (WITTGENSTEIN, L)، أحد فلاسفة المنطق أو علماء أصوله الكبار. ونحن ندّعي أنّ إبستيميا المنطق تلك تتّسع للّسانيّات وأصولها وللبلاغة، بموجب لزوم اللّغة الشّكليّة من اللّغة الطّبيعيّة. فإن صحّ هذا، فهي من أصولِ أصول الرّياضيّات. وعلى ذلك، فمن المناسب جدًّا للبحث اللِّسانيّ والبحث البلاغيّ، بنظام ذلك الاسترسال المنغلق الدّائريّ، تحويل المعلومات المنطقيّة والرّياضيّة الصّالحة للدّرس اللّغويّ إلى معلومات من أصول اللِّسانيّات والبلاغة. ونمثِّل ذلك الاسترسال المنغلق بـ((...) ⇄ إبستيمولوجيا النّحو واللّسانيّات ⇄ النّحو واللّسانيّات والبلاغة ⇄ إبستيمولوجيا المنطق ⇄ المنطق ⇄ الرّياضيّات ⇄ (...)). هذه الإبستيمولوجيا النّحويّة البلاغيّة تكون كافية لِاستخلاص نسق "خصائص" ابن جنّي النّظريّ ولتفسير نظام تبويب السّكّاكيّ لـ"مفتاح العلوم" بتوزيعه على الصّرف فالنّحو فالبلاغة فعلم الاستدلال وخواصّ التّركيب فعلم الشِّعر فالعروض، وكافية، أيضا، لتفسير تقاطع علوم متعدّدة في أدمغة عدد من النّحاة، علوم منها النّحو والبلاغة والمنطق والموسيقى والفقه وأصول الفقه والتّفسير والتّأويل القرآنيّان والرّياضيّات وعلم أصول الدّين.

ليس الفرق بين وصفنا القديم المتعرِّض لأفعال القلوب ، والّذي شمله جهد تحسين الصِّياغة، ووصفنا هذا المتعرّض لهما جميعًا والّذي هو بين ثلثَيْ هذا الكتاب وثلاثة من أرباعه، فرقَ تجويدِ عبارة بالتّدقيق أو التّوسيع أو الاختزال أو غيرها من وجوه تجويد الكتابة. بل هو فرق في حركة التّدرّج إلى بناء حسابٍ دلاليّ صارم وفي نظام الاستدلال. ومن ذلك النِّظام مراتب الشّكلنة وقَطعيّة النّتائج وبناء المقدِّمات والنّتائج بناء الاستدلالات. فالنِّظام الاستدلاليّ الواصف متحكِّم في صياغة الجملة الواصفة نفسها. ولذلك، كان أكثر هذا الكتاب جديدًا يكاد لا يحتفظ من البحث القديم بأثرٍ. وأن يكون الفرق في نظام الاستدلال يستلزم أن تكون طريقة التّحليل (la méthode d'analyse)، في الكتابة الثّانية، أكثر تعقيدا وتجريدا من طريقة تحليل الكتابة الأولى . وليست طريقة التّحليل الّتي علّل بها

كارناب، ذلك المنطقيّ الكبير، اختلاف بعض أطاريحه عن أطاريح مناطقة كبار آخرين[1] نظامَ صياغة ساذج وبسيط. بل هي، في زعمنا، نظامُ استدلال وحساب دلاليّين متطوِّرٌ كلّ طور من أطواره مستوى من مستويات بناء معرفة علميّة. فطريقة التّحليل الدّلاليّ تدرُّجٌ في الاستدلالات هو موضع وجود المعرفة نفسها. فليس التّحليل، في زعمنا، منهجًا محضًا مفضيًا إلى غاية هي المعرفة. فلوْ صحّ ذلك، لَانكفأ التّحليل ولوازمه الّتي منها المسلَّمات والفرضيّات والقواعد المسيِّرة والاستدلالات والدّحض والتّأييد وما كان من قبيلها دون دائرة المعرفة. ولوْ صحّ ذلك، لتجاوزت المعرفة مقدِّماتها ونتائج مقدِّماتها. ولو صحَّ ذلك، لكانت المعرفة حاصلة من تناقض؛ ولكانت عبثيّة. ولوْ صحّ ذلك كلُّه، لما استلزمت مراجعةُ طرائق التَّحليل مراجعةَ المعلومات المعرفيّة؛ ولما تمنْوَلَت المناويل العِلْميّة؛ ولما تنسّقت الأنساق المعرفيّة؛ ولكانت المسلَّمات والقواعد حشوًا يُثقل طرائق التَّحليل؛ ولَأمكن إهمالها. وعليه، فالمعرفة هي عين التّعرُّف، أي نظام الطّلب نفسه.

لقد تردَّد المصطلح (نظام)، في ما فرط من هذه المقدِّمة، تردُّدًا كثيرًا، وفي ما يتبع من هذا الكتاب، وفي أكثر أبحاثنا السّابقة. ونحن نَعدله باللّفظ (système)، باضطرار. ونجده أَليَقَ به من المصطلح (نسَق). ووجه الاضطرار أنّ القول بتكافؤ ذينك المصطلحين العربيّ والفرنسيّ معتمد على معلومة التّكافؤ المعجميّ غير ناظر إلى أنّ ذلك التّكافؤ المعجميّ ليس كافيًا لِلزوم التّكافؤ الاصطلاحيّ. ونحن نعلِّل قصور المصطلح العربيّ (نظام) عن مكافأة المصطلح الفرنسيّ (système) في الدّلالة بالتّفاوت أو التّباين في ما نسمّيه **إبستيميا أو إبستيمولوجيا المصطلح**. فإبستيميا المصطلح (système) تحملنا على تصوّره شبكة دلاليّة معقّدة وثريّة جدًّا لازِمة من ثراء تاريخه العِلْميّ والأنساق المعرفيّة الّتي نشأ فيها وتشكّل وتطوّر بتطوّرها، خصوصًا تاريخ إجرائه في العلوم الصّحيحة. فإبستيميا مصطلح ما هي نظريّة وضعه وتاريخه الدّلاليّ العلميّ. ونحن ندَّعي أنّ إبستيمولوجيا المصطلح (نظام) لا تكافئ نظيرتها تلك، لأنّه لا يختزن ما يختزنه المصطلح (système) من دلالة معرفيّة لازمة من تاريخ العلوم الّتي أجرتْه في لغاتها الواصفة ولازمة من إبستيمولوجيا تلك العلوم. وقد يجِدُ القارئ غرابة في إجرائنا للمصطلح (الإبستيمولوجيا) من غير تعريف. وقد يتوقّع أن يطرح هذا الكتاب معرفة إبستيمولوجيّة لسانيّة. فعنوان الكتاب وما تقدّم من هذه المقدّمة قد يُمضِيانه في هذا السَّمْت من التّأويل والتّوقّع. ومع ذلك كلّه، لا نحمّل هذا الكتاب ثقْل

---

[1] كارناب، (1947)، 1997.

التّنظير الإبستيمولوجيّ الّذي سيأتي زمانه، في سيرورة بحوثنا. فنحن نُجري الإبستيمولوجيا، في هذا الكتاب، مُجرى النّفَس أو النّزعة. وتكفينا شهرةُ حدِّها بأنّها نظريّة المعرفة أو نظريّة العِلْم، من غير تقليب النّظر في الأنساق المعرفيّة الّتي قالت فيها مقالاتها ونتأوّلها على أنّها من مستوى لغةٍ واصفةٍ للغةٍ واصفةٍ لموضوع اختباريّ أو تجريبيّ. ولا نشتغل، ههنا، بحدودها، ولا بتنازع الفلسفة والعلْم الصّحيح فيها، ولا بتلبّسها أو حتّى اشتباهها بتاريخ العِلْم، لثلاثة أسباب، على الأقلّ. فأمّا أوّل الأسباب فأنّنا لم نُرِدْ هذا الكتاب تأليفًا في الإبستيمولوجيا النّظريّة. وأمّا ثاني الأسباب فأنّ مبحث الإبستيمولوجيا شغل وشغف كثيرًا من الفلاسفة ومن المناطقة ومن غيرهما. فكتبوا فيه أصنافًا من الكتابة يجذبنا منها جذبًا حثيثًا ما تطلّع إلى إنشاء الإبستيمولوجيا عِلْمًا. ولا نتعلّل بأنّ غزارة الكتابة فيها مُغنية عن استئناف تعاطيها والتّأليف فيها. فلوْ كانت تلك تُغني، لَلزم أنّ أصنافها صنفٌ وأنّ مذاهب حدِّ الإبستيمولوجيا والتّنظير فيها مَذهبٌ. بل ندَّعي أنّ استثمار أصناف الكتابة تلك ومذاهب الإبستيمولوجيا هذه استثمارًا واعيًا أو تنظيريًّا في لسانيّات العربيّة ونحوها وبلاغتها ضروريّ لتطويرها ومراجعتها. وندَّعي، أيْضًا، أنّ ذلك الاستثمار لم يَحصلْ، على أنّ تاريخ علوم أصول العلوم العربيّة يُبرز، بالقطع، أنّ كلّ علوم الأصول الّتي نشأت في فضاء المعارف العربيّة أي المعارف الموصوفة باللّغة العربيّة، كانت تكون أنسَبَ الأسُس العِلْميّة النّظريّة الممهّدة لإنشاء إبستيمولوجيات لعلوم العربيّة الحديثة والمعاصرة. وأمّا ثالث أسباب إحجامنا، في هذا الكتاب، عن الكتابة في مسائل حدّ الإبستيمولوجيا، فأنّنا نَجد مشغل التّنظير للوصف العِلميّ وافتراضاته واستدلالاته مَنزعًا لطيفًا في أبحاثنا ونجدُه مُلابِسًا لتحاليلنا اللّسانيّة ملابسة أبرزُ تجلّياتها اعتناؤنا بطرائق التّحليل وبمراجعتها ورفعها في مدرَّج التّجريد والشّكلنة وتطلُّعُنا، باستمرار، إلى تحويل المعارف العِلْميّة المناسبة لوصف النِّظام اللّغويّ الطّبيعيّ إلى ثقافة لسانيّة فإلى جزءٍ من إبستيميا لسانيّة نحويّة تستلزم إبستيميا بلاغيّة. وعليه، فسيْرُنا إلى الإبستيمولوجيا العامّة أوّلُه الشّروع في إنشاء إبستيمولوجيا لسانيّاتٍ عربيّة هي نظريّة في المعرفة اللِّسانيّة العربيّة تصِفُها وتراجعها وتطوّرها لا بتقفّي أثر اللِّسانيّات الغربيّة بل بقراءة إبستيمولوجيا اللِّسانيّات الغربيّة والبلاغة الغربيّة، أيْضًا، وقراءة الإبستيمولوجيا الغربيّة العامّة، خصوصًا، قراءة استدلاليّة محسوبة تبلِّغها طور استثمار العلوم الصّحيحة من نظام المعارف الغربيّة. فهذا توصّل بتوسّل فيه مصفاة وأمان من المحاذير. ذلك السَّير المعرفيّ يستلزم، بالضّرورة، طلبًا لتاريخ العلوم العربيّة أو تخيّلا لثقافة المعارف العربيّة قد يعوَّل عليه بديلا عن تاريخ واصف بمناهج العِلْم لا يبدو النِّظام

المعرفيّ العربيّ العامّ أَنتجه.

وعلى أنّ الحاصل من معطيات تحسُّس ذلك التّاريخ قد لا يبدو كافيًا للتّسليم بنشوء تاريخ للعلوم العربيّة، وعلى أنّ العقل العربيّ الحديث والمعاصر لا يبدو تمكّن من براح موضع عثاره وقيْد اندهاشه لعظمة التّطوّر العِلْميّ الغربيّ الحديث ولا يبدو حَسَم تردُّدَه بين مخزون تراثه العِلْميّ والعلوم الحديثة ولا يبدو تأهّل لِاستيعاب ذينك القُطبين العِلْميّيْن المتقابلين في تاريخ تطوّره، على ذلك كلِّه، يبدو تأليف القدماء في أصول العلوم العربيّة طوْر إشراقٍ عقليّ طريفٍ. فنزوع علماء العربيّة القدامى إلى إنشاء علوم في أصول علوم أخرَى يَلزم منه أنّ ذلك العقل العربيّ كان عقلًا إبستيميّا بضربٍ من الفطرة. فلم يكن عِلْم الأصول واحدا فيعلَّلَ بنبوغ طائفة من العلماء أو بخصوص معرفيّ في علْم من العلوم. فقد نشأ عِلم أصول النّحو وعِلم أصول الفقه وعِلم أصول الدِّين. وكانت تقاطعاتها معقَّدة وثريّة. ونحن نزعم أنّ علومًا أخرى من علوم العقل العربيّ والحضارة العربيّة كانت تندمج على العِلْم بأصولها. فالدّوائر الخليليّة تَرَقٍّ منهجيّ إبستيمولوجيّ في عِلْم العروض. وصناعة المعاجم القديمة كانت مسيّرة بنسق إبستيمولوجيّ منه القيود الّتي وضعها اللّغويّون على آليّة السّماع، قيود الزّمان والمكان والعِرْق وغيرها. وعلوم الشّعر والنّقد والبلاغة كانت متقاطعة تقاطعا إبستيمولوجيّا. ومن عجيب النّزوع الإبستيمولوجيّ أنّ نحو العربيّة تطوّرت الكتابة فيه إلى مراتب من اللّغة الواصفة، بوصف الإعراب وتعليل الإعراب وتعليل التّعليل. وعليه، يكون كتاب ابن الأنباريّ "الإنصاف في مسائل الخلاف" كتابًا راقيًا في التّأصيل المعرفيّ. ومن الغريب أنّ ذلك النّزوع الّذي نزعم أنّه كان إبستيمولوجيّا صار يوصَف، في بعض الكتابات الّتي يمكن إنماؤها إلى تاريخ العِلْم، بالإغراق في التّعقيد وبإفساد النّحو. ومن الغريب، أيضًا، أنّ فكر بل عقل الشّروح وشروح الشّروح والاقتضاب والتّحشية والتّلخيص الّذي سيَّر عِلْم النَّحو وعلومًا أخرى لم يُعَدَّ ترقِّيًا عِلْميّا إلى الكتابة الإبستيميّة. ولذلك، ندَّعي أنّ ذلك الفكر أو العقل العِلْميّ منتظِر للمراجعة النّاقدة ولوصْفه، وإنْ على سبيل الافتراض الدّاعي إلى الاستدلال، بالفكر أو العقل التّأصيليّ وبنظريّة المعرفة.

ولم تكن كتُب النّحو والبلاغة من طبقة علميّة واحدة، حتّى كان النّحويّ الواحد من بعض النّحويّين يؤلِّف في طبقتين معرفيّتين مختلفتين. فـ"عوامل" الجرجانيّ "المائة" ليست، في زعمنا، من طبقة "المقتصد". وليس هذا من طبقة "دلائل"ه. ولا "أسرار البلاغة" من طبقة "دلائل الإعجاز". وكان ابن هشام في "مغني"ه مرتقيًا أعلى ما كان له من الارتقاء. فكانت طريقته في التّبويب طريفة ونظامها لطيفًا. فكان "المُغني" تجلِّيًا لإبستيميا مشتغلة بوصف

عِلمها الموضوع أو معرفة نحويّة تنشأ مستلزِمة نظريّتها. وقبل هذا وذاك، كان ابن جنّي يترقَّى. وكانت "خصائصـ"ه، أَحْسَبُ، أَوج تنظيره للمعرفة. حتّى إفراد بعض أقسام الكلام بالتّأليف أو تقديم الاعتناء بها في التّأليف، كان، في زعمنا، ضرْبًا من التّرقِّي الإبستيميّ. فقد تعدَّدت كتُبُ الحروف في التّراث النّحويّ. حتّى كأنّ مؤلِّفيها انتزعوها انتزاعًا من كتب النّحو التّقليديّة الّتي كانت ترِد فيها مسائل الحروف بابًا من أبوابها الكبرى. لكنْ كان يُطمأنّ إلى القول بالانتزاع، لو كانت الأفعال والأسماء انتُزِعت ذلك الانتزاع. وعليه، يكون إفراد الحروف من بين أقسام الكلام الثّلاثة، في الأغلب، بالتّأليف يدعو إلى التّعليل، يدعو نظريّة العِلْم إلى تعليل شيء من نظام العِلْم. وعليه، لا غرابة في أن نَعُدَّ "عوامل" الجرجانيّ "المائة" كان، في تعليميّة نحو العربيّة، مبسِّطا وميسِّرًا ولا في أن نعدَّه، أيضًا، كتاب ارتقاء في تأصيل نظريّة الإعراب الّتي تملّكت على التّأليف النّحويّ نظامَه. فقد كانت نظريّةَ العامل الإعرابيّ. وعليه، فإفرادها بالتّأليف كان، عندنا، ضرْبًا من التّعليميّة الإبستيمولوجيّة.

إنّ علماء العربيّة كانوا علماء بأصول النّحو. ولكنّ مشغلهم الأوّل كان تأسيسَ عِلْم النّحْو، إجابة إلى احتياجات حضاريّة واقعيّة. فكانوا مضطرّين إلى إنشاء العِلْم والتّنظير لأصوله في أثناء الكتابة المُنشِئة. وكان تنظيرهم التّأصيليّ لازِمًا من المشكلات والاختلافات النَّظريّة الّتي كانوا يتعاطوْن النَّظر فيها، وهُمْ يُنشئون نظام النّحو. فلمّا تمّ إنشاء العِلْم بكتاب سيبويه، في نظرنا، سَلَك النّحو مسلك نظريّة المعرفة في أثناء وصْف مَتْن الإنشاء العلميّ ذاك. ثمَّ غلَب عليه الخلُوصُ لنظريّة المعرفة أو العِلْم أو عِلْم العِلْم بنفسه.

إنْ صحَّ وصْفنا هذا لتلك الكتابة النّحويّة، وأنّ طبقات الشّروح ودوائرها هي طبقات من نظريّة المعرفة النَّحويّة، وَجَبَ أن يقدِّم لسانيُّو العربيّة على الاعتناء بطلب مسائل عِلْم النّحو النّاشئ من تلك المؤلَّفات الاعتناءَ بطلب مسائل التّنظير، مسائلِ المبادئ وطرائق التّحليل واستنباط الأصول. ومن الواجب، أيضًا، التّنبّه إلى ما كان لمشغل تعليميّة العربيّة من لوازم في الكتابة النّحويّة النَّظريّة. فلم يكن ذلك الاندفاع إلى نَظْم المتون النّحويّة تَرَفًا فكريًّا بل جوابًا إبستيمولوجيًّا، في زعمنا، على مشكلات تعليميّة لازِمة من معطيات التّاريخ. حتّى تعليل نشأة كثير من علوم العربيّة بتعاطي قراءة النّصّ الدِّينيّ يؤيّد القول بفطرة العقل العربيّ الإبستيمولوجيّة. فبالمنظار الإبستيمولوجيّ المحض، نَعُدُّ إنشاء ذلك العقل لِعلوم متعدِّدة يتعاطى بها قراءة ذلك النّصّ الدِّينيّ تفكيرًا راقيًا جدًّا. وفي العبارة **"علوم العربيّة"** من لُطف النِّسبة ومتانتها ومن صلابة السَّبْك ما يرغِّب في التَّعليل. فلا نعلَم علوما نُسِبت إلى لسانٍ نِسبةَ علوم العربيّة إلى اللِّسان العربيّ. فتلك نسبة راسخة في تاريخ المعارف.

ولعلّ شيئا من التّعليل أن كان القرآن الّذي كان حفَّز أهل العِلْم على إنشاء العلوم، قرآنًا عربيًّا. ومهما يكن من أمْرٍ، فإنَّ كلَّ عِلْم من علوم العربيّة يحتمل إبستيمولوجيا خاصَّة. ولمَّا كانت تلك العلوم لازِمة من تعقُّل اللِّسان العربيّ، كانت إبستيمولوجياتها محتملة للوصْف بإبستيمولوجيا اللِّسان العربيّ. فهي إبستيمولوجيا لإبستيمولوجيات علوم العربيّة. وعليه، فإبستيمولوجيا اللِّسان العربيّ إبستيمولوجيا في نظام تلك العلوم، في عقل تلك العلوم، في عقل العربيّة.

بناءً على ما تقدَّم، يكون اعتناؤنا بإبستيميا لسانيّات العربيّة وبلاغتها لازِمًا من تفكيرنا في مسائل لغويّة وثيقة الصِّلة بنظام ما سمّيْناه **عقل العربيّة**. وبعض تلك المسائل مشكلات. وبعض تلك المشكلات قديم يتجدَّد. وأهمُّها، عندنا، تصوُّر نظام للتّأويل الدَّلاليّ اللّغويّ ندَّعي أنّه يكون لازِمًا من التزام طريقة التّحليل بالحساب. والتّحليل بنظام الحساب هو، بالضّرورة، شكليّ أو صوريّ واستدلاليّ. وهو يفتح نظريّة اللِّسانيّات والبلاغة على المنطق، بالخصوص. فيكون من مهمّات نظريّة في المعرفة اللِّسانيّة والبلاغيّة تحويل المستعار من المنطق إلى معرفة منتمية إلى إبستيميا لسانيّةٍ تستلزم إبستيميا بلاغيّةً. وعليه، فمذهب مناظرة النّحو بالمنطق أو المنطق بالنّحو وادِّعاءِ أنّ النّحو يستوعب المنطق يستلزم تعقُّلًا للمنطق وترقيةً للنّحو بالشَّكلنة وطريقة الحساب الاستدلاليّ. وهذا مذهب دون السَّيْر إلى الاستدلال على صحّته جهود ودون إثبات صحّته جهود أعظم من تلك. هذا، وتصوير الكِنديّ انهزم للسِّيرافيّ، في " إمتاع " التّوحيديّ و"مؤانستـ"ه، لا يستلزم انهزامًا على الحقيقة. وإن صحّ، فلا يستلزم انهزام المنطق للنَّحو. ونحن ندّعي أنّه يتعيّن على إبستيمولوجيِّ اللِّسانيّات والبلاغة الانصراف عن اختصام المنطق. ويتعيّن ترْك اختبار المنطق بما لم يتعرّضْ له، أي ترْك اختباره بوصْفِ نِظام اللُّغة الطَّبيعيّة. بل تتعيّن الرّغبة إليه بالتّعقُّل والاستثمار، ما دام النَّظر اللِّسانيّ يأخذ بشيءٍ من طرائقه ويتطلَّع إلى صرامة العِلْم. فحتَّى غاية ترقية النَّحْو بالشَّكلنة، إنْ سُلِّم لنا بجدواها ووجاهتها، فالسَّبيل إليها شيءٌ من طرائق المنطق. والحساب الدّلاليّ دونه شيءٌ من استدلالات المنطق.

ونتطلَّع، بإنشاء نظامٍ من الحساب الدَّلاليّ اللُّغويّ ومن الاستدلال النّحويّ، إلى بلوغ غاية ثانية هي ما نسمِّيه **الحَمْض النَّوويّ** (ADN) **اللّغويّ**. وعلى أنَّها تبدو غايةً بعيدةً وعلى أنّها قد تجاوز منتهى جهود الباحث الواحد، فإنّ طرافتها وجدواها، خصوصًا جدواها في حلّ مشكلاتٍ معرفيّة عامَّة هيمنت على تشكّل عقل العربيّة في كثير من أطوار تاريخه، تَحُثَّان على طلبها. ونتوقَّع أن يكون هذا الحمض النَّوَويّ اللُّغويّ أشكالا نحويّة ودلاليّة وبلاغيّة

مجرَّدَة محدِّدة لنسبة النَّصّ التّاريخيَّة. ولعلَّنا لا نكون نغلو، إنْ أمَّلْنا أن يكون ذلك الحمض تمييزيًّا بالجملة الواحدة. فيكون كافيًا لنسبتها، بالقَطْع، إلى النّصّ الحاضن لها فإلى مؤلِّفها أو مُصدِرها. فإنْ بُلِغتْ تلك الغاية، أمكنَ القَطْع بنسبة بيتٍ ما من الشِّعر إلى هذا الشّاعر أو إلى ذاك أو إلى ذلك أو إلى رابع أو إلى غيرهم؛ وأمكنَ حسم مشكلات تُثقل عقل العربيّة متعلِّقةٍ بتصحيح الأحاديث المنسوبة إلى النّبيّ.

ونتطلّع، بعد كلّ هذا، إلى غايتين ثالثة ورابعة، على الأقلّ. فأمّا الثَّالثة فإنشاء عِلْمٍ في تعليميّة العربيّة لازِمٍ من إبستيمولوجيا تعليميّة، نحويّة وبلاغيّة، لا تُهمِل تاريخ عَقْل العربيّة المعاصر بل تسلِّم بواقع وجود اللَّهجات وواقع انحسار العربيّة النّحويّة المسمّاة "**الفصحى**"، على سبيل التّجوُّز. وأمَّا الرَّابعة فتجريب النِّظامين اللِّسانيّ والبلاغيّ في تأويل لغاتِ معارفَ وعلوم متعدِّدة، للاستدلال على تمكُّن اللّغة العربيّة من نظام العقل العربيّ وتمكُّن اللُّغة الطَّبيعيّة، عمومًا، تمكُّنًا مكيناً من نظام العَقْل الإنسانيّ.

ليست عبارة عنوان الكتاب "عقلُ العربيّة" أمارة، في هذا الكتاب، على التّوجّه بالتّنظير إلى المباحث الّتي يفتحها فتحا مباشرًا، بل أمارةً على بعض خصائص العقل الحاضن والمراقب لهذا الكتاب وعلى مسلك في البحث اللِّسانيّ والبلاغيّ ليس هذا الكتاب إلَّا طوْرًا من أطوار السَّيْر فيه. وليس هذا الطّوْر أوَّلَ سيْرنا. فما سبق من أبحاثنا طوْرٌ منه أو أكثر. وقد كنَّا اخترنا الاعتناء بطريقة الاستدلال (العامِرِيّ، 2015) واصطفينا النّحويَّ من أنواعه للدَّرْس. واعتناؤنا بالاستدلال اختباريّ في وصْف النِّظام اللِّسانيّ والنِّظام البلاغيّ، وواصِفٌ مراقِبٌ لمستويات إجرائه منهاجًا أو طريقةً في التّحليل الدَّلاليّ البنيويّ. وهذا الاعتناء الثَّاني الواصِف المراقِب هو من مستوى نظريّة المعرفة أو إبستيمولوجيا الاستدلال. وهو مناسب لخصائص أبحاثنا السّابقة. فالمنوال اللِّسانيّ الَّذي اقترحناه، منوال المربَّع النّحويّ، لم يكن واصِفًا وصْفًا مباشرًا لإنتاج الجملة النَّحويّة، فلم يكن، في زعمنا، من مستوى الوصْف اللِّسانيّ الأوّل. ونحن نَعُدُّه من مستوى الوصْف الثّاني، وصْف الوصْف، على الأدنى. وهذا الخصوص لازِمٌ من أنّ مربّعنا النّحويّ تطويرٌ للمربَّع المنطقيّ بالتّنظير اللِّسانيّ والبلاغيّ. فقد وصفْنا، بمنوالنا ذاك، كثيرًا من ترابطات البنيات اللُّغويّة. واقترحنا لها حسابًا مازلنا نطوِّره. فلم تكن الجملة، فيه، توصَف، بالتّقيّد ببنيتها بل بمقابَلاتها البنيويّة الدّلاليّة المتحرّكة بالاسترسال. وعليه، فرسوخ مربَّعنا النَّحويّ ذاك في إبستيمولوجيا اللِّسانيّات والبلاغة أعمق من رسوخه في اللِّسانيّات والبلاغة. فيكون تقديمنا للاستدلال في مراتب الاعتناء تقديمًا من دائرة الاشتغال بالمناهج الإبستيمولوجيّة أو مناهج نظريّة عِلْمَي

اللِّسانيّات والبلاغة. والاشتغال بالمناهج وطرائق التّحليل ليس تجويدًا ساذجًا بل اشتغالًا بالتَّرَقِّي إلى درجات العِلْم الصّحيح. فلزِمَ، من ذلك، الاشتغالُ بل الشّغَف بالحساب النّحويّ الدّلاليّ والشَّكلنة المناسبة لهُ. ومراجعة المبادئ والقواعد المسيِّرة، باستمرارٍ، مراجعة في غير مستوى التّصريح بالتَّنظير للمعرفة، بل في مستوى طرائق التّحليل الّتي نراها حقيقة المعرفة.

في هذا الكتاب اهتمام بأفعال القلوب من اللّغة العربيّة ونظرٌ في مقترحات من النّحو القديم تصِف تشكّل معانيها. ولكنّه مرتكز، أيضا، على أفكار أساسيّة استلهمناها من عدد من الدِّراسات اللّسَانِيّة والدِّراسات المنطقيّة المعاصرة أثّرتْ، تأثيرا دقيقا، في معالجتنا للمقترحات القديمة. ونحن نريد، بالاهتمام بأفعال القلوب العربيّة، في هذا الكتاب، أن نفكّر في قضايا أساسيّة شغلت النّحويّين منذ القدم وشغلت سواهم من المناطقة والفلاسفة. وعلى رأسها أمُّ القضايا اللّسَانِيّة، علاقةُ اللّفظ بالمعنى. فقد انشغل الدّارسون بمسائلِ تشكُّل المعنى اللّازِم من تشكّل اللّفظ الدّالّ بالوضْع، وقدرة اللّفظ على استلزام المعنى. هذه المسائل راجعة في البحوث اللّسَانِيّة إلى مبحثٍ محوريٍّ إشكاليّ هو علاقة البنية النّحويّة بالدّلالة.

نربط، في هذا الكتاب، ذلك المبحث بمبحث الاعتقاد، أي ما يكون عليه المُتَكَلِّم من حالات نفسيّة وذهنيّة، أو عقدية، عند إنشائه للجُمل. ومرادنا هو استطلاعُ هذه الحالات، بالانطلاق من البنيات النّحويّة. فنحن نعتني بجهات الظّنّ واليقين اللّغويّة، استطلاعًا لما يطرأ على هذا المُتَكَلِّم منشئِ البنيات من أحوال نفسيّة وذهنيّة متنوّعة. ويرجع هذا التّنوّع إلى عمليّة إدراك المُتَكَلِّم للخارج. وعلى هذا الأساس، يُنظر إلى معنى الاعتقاد- وهو من معاني البنيات النّحويّة- من منظار إحاليّ.

يؤدّي تنوّع الحالات العقدية الّتي تعتري المُتَكَلِّم إلى اختلاف الجُمَل الصّادرة عنه في القيمة الصّدقيّة. فقد يُصدر المُتَكَلِّم جُمَلا تستلزم أنَّ تصوّره للكون الخارجيّ تامّ. وحينئذ، يُرشَّح الجملة للتّصديق أو للتّكذيب. وقد يُصدر جُمَلا تستلزم أنّ تمثُّله للكون الخارجيّ لا يمَكّنه من وصف هذا الخارج وصفا تامّا يقبل التّصديق أو التّكذيب. وبين ذاك التّصوّر المحيط بالخارج موضوعِ الإدراك وهذا التّصوُّر المفتقر إلى معلومات تمكّنه من إتمام استيعاب الخارج مراتبُ متدرّجة في ذاك الاتّجاه أو في هذا. فيكون تنوّع هذه المراتب منتِجًا لتنوُّع أشكال البنيات النّحويّة. فالمُتَكَلِّم تعتريه درجات من اليقين، إيجابًا وسلبًا، والرّجحان

والشّكّ وخلوّ الذّهن تؤثّر في تشكّل جُمَله[1].

نريد، في هذا الكتاب، بالنّظر في أفعال القلوب، أن نتبيّن نظام تشكّل الدّلالة في بنيات أفعال القلوب العربيّة. ومن المعلوم أنّ تشكّل الدّلالة على صلة وثيقة بمقتضيات البنيات اللّغويّة ومستلزَماتها. وهي معانٍ تنتج عند تشكّل البنيات دون تعجيمها باللّفظ، فتُستفاد من موارد متعدّدة منها مقام التّخاطب ومنها المعاني المعجَّمة في البنية. فالدّلالة هي حصيلة تعامل المعاني المعجَّمة والمعاني غير المعجَّمة المرتبطة بتلك المعجَّمة.

من أمارات تماسك النّظريّة الإعرابيّة القديمة أنّ مسائل الإعراب مرتبطة ارتباطا وثيقًا بالدّلالة في نحو العربيَّة القديم. فمن معطيات هذا النّحو أنَّ تنوّع ألفاظ الإعراب دليل على تنوّع معاني الإعراب، وأنّ الإعراب هو المعنى. والمعنى **"موضع"**، عند سيبويه. هذا التّدرّج في توليد العلاقات بين مصطلحات النّحو القديم يُشعرنا بأنّ البنية النّحويّة، في نظر القدماء، هي المعنى نفسه، وأنّ هذا الرّأي قد تحكّم في تصوّراتهم لتشكّل الدّلالة في جُمَل المُتَكَلِّمين. وعليه، يكون اهتمامنا بأفعال القلوب من العربية تعرُّفا على طُرُق تشكّل معانيها وعلى علاقة هذه الأفعال، ألفاظها ومعانيها، بما يكمن في نفس المُتَكَلِّم.

بناءً على ما ورد سابقا، يكون من فرضيّات هذا الكتاب **أنّ تعبير المُتَكَلِّم عن تصوّراته ومواقفه من الكون المحيط به هو تعبير يتمّ بتوجيه الإعراب في البنية النّحويّة. فالإعراب، من هذا الوجه، هو الأثر الباقي من الاعتقاد في الجُملة المنجَزة.**

وترتبط هذه الفرضيّة بمبادئ إبستيمولوجيّة مؤسِّسة للنّظريّة الإعرابيّة القديمة، منها أنّ المُتَكَلِّم هو العامل الحقيقيّ، وأنّ الإعراب معنى، أي الرّفع معنى والنّصب معنى والجرّ معنى والجزم معنى، وأنّ المعنى موضع، أي الرّفع موضع و إخوته النّصب والجرّ والجزم مواضعُ، وأنّ العوامل لها الصّدارة دائما من البنية، بحسَب التّصوّر النّحويّ القديم. وبناء

[1] اعتمدنا في افتراض هذه الأفكار على مصادر ومراجع متنوّعة نذكر منها، تمثيلا لا حصرا، ما يلي:

- أرسطو (ARISTOTE)، الأورغانون (ORGANON)، كتاب العبارة (DE L'INTERPERTATION)، 120- 137،

- دائرة المعارف الكونيَّة (C 1999 Encyclopaedia Universalis France S.A)، مقال الجهة (modalité)،

- لوكويرلار (LE QUERLER, N.)، 1996،

- لاينز (LYONS, J.)، (1978)، 1980، 406- 466،

- غاردي (GARDIES, J.L.)، 1994، 75- 122.

عليه وعلى أنّ الإعراب إبانة وإظهار لما في نفس المُتَكَلِّم، وبناء على أنّ رأس المعاني في نفس المُتَكَلِّم هو تصوّره لهيئة الخارج، فإنّ معنى الرّفع دالّ على ضرب من الاعتقاد غير ما يدلّ عليه معنى النّصب أو معنى الجزم، مثلا. ولذلك، نفترض، في هذا البحث، أنّ توجيه الإعراب في البنية النّحويّة بدايةً من مواضع العوامل هو توجيه لدلالة الاعتقاد في تلك البنية. فيكون الوسم اللّفظيُّ دليلا على نوع تلك الدّلالة الاعتقاديّة. وهذه فرضيّة لها أصولها في النّظريّة النّحويّة القديمة. ونحن نحاول، في هذا البحث، توظيفها للنّظر في أفعال القلوب وما تدلّ عليه من جهات اعتقاديّة.

لا يغيب عن الباحث أنّ القدماء لم يغفلوا عن المعاني المعجميّة من هذه الطّائفة الفعليّة. وهي المعاني الّتي وُضعت هذه الأفعال في وضْع الواضع لِوسْمها. وهي مرتبطة بالمعاني النّاتجة عن حروف الجذر وعددها. فحظّ المدخل المعجميّ في مقاربة أفعال القلوب وفير اعتمدت عليه دراسات كثيرة ابتداء من القدماء. ويكفي الباحثَ تصفّحُ مصنّفاتهم، ليتبيّن أنّهم اعتمدوا في تصنيف أفعال القلوب إلى دوائر دلاليّة على معانيها المعجميّة. ولكنَّ المقاربة المعجميّة لم تكن مقصورة على الدّرس القديم. فقد حظِيَ الجانب المعجميّ من اللّسَانِيّين المعاصرين، خصوصًا الدّارسين الغربيّين، بتعمُّق لافت[1]. وارتبط التّصنيف فيها بالمربّع الجهيّ الأرسطيّ. فنحن ندَّعي أنَّهم وزّعوا أفعال الاعتقاد على دوائر دلاليّة أسُسها الجهات الأرسطيَّة. والغالب في الدّراسات اللّسَانِيّة الغربيّة المهتمّة بأفعال الاعتقاد هو النّظر إليها بالمنظار الإحاليّ. فقد ارتبطت، فيها، الدّلالة الاعتقاديّة بمبحث القيمة الصّدقيّة. وهو مبحث شغف المناطقة منذ القديم. فكان ذلك الشّغف وجهة من الدّرس لم نقِفْ لها على صدى مُدوٍّ في الفصول الّتي تخصُّ أفعال القلوب من كتب التّراث النّحويّ، ما عدا مقترح الأستراباذيّ في **"شرح الكافية"** ومقترح ابن يعيش في **"شرح المفصّل"**.

إنَّ الطّرافة الّتي رأيناها في المقاربة التّراثية تبرز، أهمّ بروز، في تحليل التّعامل الحاصل بين المعنى المعجميّ والمعنى الإعرابيّ وفي تغليب المعنى الإعرابيّ، حينا، وتغليب المعنى المعجميّ، حينا آخر. فمن أمثلة التّغليب الأوّل وصْف الفعل (ظَنَّ)، تارة، بأنّه للدّلالة على أنّ محتوى الاعتقاد مطابق للخارج ووصْفه، طوْرا، بأنّه للدّلالة على أنّ محتوى الاعتقاد غير مطابق للخارج. وذلك تعَدُّدٌ دلاليّ يُحسَب بعناصر سياقيّة ومقاميّة منها ما ينتمي إلى ما سمّاه القدماء معانيَ إعرابيّة. فالجملة (ظننتُ أن لا يعودَ زيدٌ) تستلزم، بنيويّا أو إعرابيّا، عدم

[1] تراجع لوكويرلار، م.ن.

مطابقة الظّنّ للخارج. وذلك من لوازم النّصب المتحقِّق في الفعل (يعودَ). والجملة (ظننتُ أن لا يعودُ زيدٌ) تستلزم، بالنّظام نفسه، أنّ الظّنَّ مطابق للخارج. والرّفع من (يعودُ) دليل على تلك المطابقة.

ومن أوضح أمثلة التّغليب الثّاني وصفُ الفعل (عَلِمَ). فهو، في تحاليل النّحاة، ثابت المعنى المعجميّ، الإدراك على جهة الوثوق أو اليقين، وثابت **اللّازم الدّلاليّ**، مطابقة محتوى العِلْم لحالة الخارج. وسنوضّح هذه المسألة، في بعض ما يأتي من فقرات هذا الكتاب.

لقد جعلنا هذا الكتاب في بابين. فأمَّا أوَّلهما فهو باب المقاربة الإعرابيّة، بابُ وصفِ أفعال القلوب العربيّة في معاملتها لموضع الابتداء. وأمَّا ثانيهما فهو باب لوصف نظام أفعال القلوب الدّلاليّ. وحظّ هذا الباب الثّاني من الكتابة الثّانية أعظم من حظّ الباب الأوّل منها. ونحن نتوقَّع أنّ القارئ سيتمكّن من تمييز الكتابة الثّانية من الكتابة الأولى. وفي كلّ بابٍ من البابيْن فصلان. فالفصل الأوّل من الباب الأوّل ممهِّدٌ للفصل الثَّاني منه باستطلاع النّظريّة الإعرابيّة القديمة الاستطلاع المناسب لوصف نظام أفعال القلوب الإعرابيّ. أمّا هذا الفصل الثَّاني فلوصف إعراب أفعال القلوب بقاعدة التّوزيعيّة. وأمّا الفصل الأوّل من الباب الثّاني فلبعض المقدِّمات الدَّلاليّة المعجميَّة. ومنها النّظر في بعض تصانيف أفعال القلوب الّتي وردت في كتب التّراث النَّحويّ. ومنها وصف أفعال القلوب بدلالة الجَعْل الذِّهنيّ العقديّ. وأمّا الفصل الثّاني من الباب الثّاني فهو لحساب الاستلزام الدّلاليّ من نظام أفعال القلوب وفعل القول ولِاختبار طرائق في التّحليل والاستدلال ولمزيد اختبار منوالنا المربّع النّحويّ وللتّمهيد لترقيته إلى طور جديد. وهذا الفصل هو أهمّ فصول هذا الكتاب. وهو نِصف الكتاب، تقريبًا. ومحتوياته متماسكة ضروبًا من التّماسك على رأسها الاستلزام زيّنت لنا أن نُبقيه فصلًا واحدًا. وهو فصل لتجريب الشّكلنة والجدولة وتجريد الشّكلنة والارتقاء في مستويات الوصف الدّلاليّ. وهو فصل في اللِّسانيّات وفي إبستيمولوجيا اللِّسانيّات.

الباب الأوّل

المقـــاربـــة الإعرابيّـــة

أفعـــال القلـــوب وموضع الابتداء

مقدّمة الباب

***

نعتمد، في هذا الباب الأوّل، على مفاهيمَ من التّراث النّحويّ ومن الدّرس المنطقيّ، مفاهيمَ أساسيّة في النّظريّة الإعرابيّة التّراثيّة منها مفهوم المُتَكَلِّم ومفهوم الجهة، على أنّ مصطلح الجهة لم يظهر في المصنّفات النّحويّة القديمة. وتسيّر هذا البابَ الأوّل فرضيّةٌ أساسيّة هي أنّ أفعال القلوب، عند توسّل المُتَكَلِّم بها للتّعبير عن الاعتقاد، تكون داخلة على جملة تسبقها في الإنجاز تتكوّن من مبتدإ وخبر. هذه الفرضيّة تصوّرٌ لتشكّل بنيويّ نحويّ صرَّح به ابن هشام، عندما تناول أفعال القلوب بالدّرس. فرآها مجموعة **"الأفعال الدّاخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين"** (ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ج.2، 30). وقد انطلقنا من هذه الفرضيّة، لنستخلصَ ما ينتج عن تعامل الدّلالة الاعتقاديّة من الفعل القلبيّ والدّلالة الحاصلة بتركّب المبتدإ والخبر، ولنبحث عن علاقة الفعل القلبيّ بالدّلالة الكامنة في الموضع المسمّى ابتداءً. هذا، إن صحّ أنّ الإعراب معنى والمعنى موضع. فالرّصد الأوّليّ يخوّل للنّاظر أن يعُدَّ الفعل الدّاخل في موضع الابتداء.

يتكوّن هذا الباب الأوّل من فصلين. فأمّا الفصل الأوّل فتمهيديّ نقدّم، فيه، المفاهيم المناسبة لوصف انتظام أفعال القلوب العربيّة وللتّنبيه على بعض المعطيات الدّالّة على إعرابيّة النّسق النّظريّ المستوعِب لذلك الانتظام في التّفكير النّحويّ. وأمّا الفصل الثّاني فلتحليل البنية النّحويّة الّتي يشكِّلها الفعل القلبيّ.

الفصل الأوّل
لمحة للنّسق الإعرابيّ العامّ

مقدّمة

هذا الفصل الأوّل من الباب الأوّل استطلاعيّ تمهيديّ لا يُحمَّل جهد الوصف البنيويّ الدّلاليّ ولا جهد الاستدلال لمكانه هذا من الباب ومن الكتاب ولبُعد زمان كتابته عن زمان المراجعة الّتي وصفْناها في أوّل مقدِّمة الكتاب بالإبستيمولوجيّة. فالغالب عليه جهد العرض والرّصد. فمن لوازم اللّفظ (لمحة) الوارد في عنوانه معنى السّرعة. ومن لوازم اللّفظ (نسق) الوارد هنالك، أيضًا، معنى التّدرّج المستغرِق للزّمان والمكان. فيكون تصوّر النّسق ممّا يستغرق ما يزيد على الفصل.

على ما تقدّم، يرِد، في هذا الفصل، أربعةُ مباحثَ موجزةٍ. فأمّا أوّلها فلوصف المتكلّم المنشئ للبنية النّحويّة وصْفًا إعرابيّا. وأمّا ثانيها فللنَّظر في بعض تعاريف الاعتقاد والجهة. وأمّا ثالثها فللتّنبيه على أنّ بعض العناوين الّتي أطلقها النّحاة على مباحث أفعال القلوب كان جزءًا من الوصف النّحويّ ودليلا على النّظريّة الإعرابيّة. وأمّا رابع مباحث هذا الفصل فلِاستطلاع البنية التّركيبيّة القلبيّة.

1.1.1. نحويّة المُتَكَلِّم

مثّل المُتَكَلِّم في التّراث النّحويّ معنًى نحويًّا خالصًا، فهو **"العامل الحقيقيّ"**. ومعمولاته بنيات متكوّنة من عوامل نحويّة ائتلفت بمعمولاتها بتوجيه الإعراب إليها. وبالاعتماد على هذا، فالمُتَكَلِّم يوسّع البنية الإعرابيّة التّوسيع الأقصى **[عا$_{1}$المُتَكَلِّم (عا$_{2}$ × مع ...)]**. و(عا$_{1}$)، في هذه البنية، رمز لعامليّة المُتَكَلِّم. و(عا$_{2}$)، فيها، رمز للعامل الإعرابيّ المتصدِّر للبنية النّحويّة. وإذا تمّ اختزال البنية إلى موضع المُتَكَلِّم النّحويّ فذلك هو تجريدها الأقصى.

إذا صحّ أنَّ المُتَكَلِّم عامل نحويّ، أصلا، تعيّن أن يكون هذا الدّور مستوعبًا لأدوار المُتَكَلِّم التّداوليّة المتحقّقة في الأقوال. هذه الفكرة هي أخت لفكرة ثانية هي أنّ البنية النّحويّة الأكثر تجريدا هي الأكثر احتمالا أو توليدا للجمل. و هي فكرة شائعة في العرف اللّسانيّ ومن لوازم الشّكلنة المنطقيّة. فقد استقرّ في التّراث النّحويّ أنّ المُتَكَلِّم هو عامل العوامل[1]. فهذا

[1] نعتمد، في تقديم هذه الفكرة، على تصوّر النّحويّين العرب القدماء لعامليّة المُتَكَلِّم في البنية النّحويّة على صورة

نصّ للأستراباذيّ ذهب فيه إلى أنّ موجد المعاني **"هو المُتَكَلِّم والآلة العامل ومحلّها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المُتَكَلِّم"** (الأستراباذيّ ، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1، 60).

أمّا الاعتقاد فهو معنًى نحويّ، أي معنى مستقرّ في البنية النّحويّة ناتج عن تعامل معاني الإعراب والمعجم والصّرف. فيكون وسم البنية إنجازيّا دالًّا على نوع الدّلالة الاعتقاديّة الّتي يروم المُتَكَلِّم إبرازها من خلال الجملة الّتي تحقِّق وسما إنجازيّا للبنية. ولا نجد للاعتقاد تعريفا صريحا في كتب التّراث النّحويّ إلّا الشّيء القليل، على أنَّ الاطّلاع على بعض تلك المصنّفات كافٍ لتبيّن مركزيّته في النّظريّة الإعرابيّة.

إنّ تفرُّد المُتَكَلِّم بإنشاء البنية النّحويّة يستلزم كونه المسؤول عن صدق الجمل الواصِفة للخارج. وهي علاقة اعتقاديّة خالصَة. فـ**"لا يتصوّر أن يكون خبر حتّى يكون له مخبر (...) فيكون هو الموصوف بالصّدق إن كان صدقًا وبالكذب إن كان كذبًا (...) وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه "** (الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، 527). وعليه، فالاعتقاد مكوّن بنيويّ أساسيّ. وهو وعاء لما **"رسخ في ذهن الإنسان من أثر تعامله التّصوّريّ مع الكون"** (الشّريف، 2002، ج.1، 628). بل لعلّه المعنى الأساسيّ في نظام إنتاج الدّلالات النّحويّة.

2.1.1. جهات الاعتقاد

نعني بجهات الاعتقاد جميع المواقف النّفسيّة والذّهنيّة الّتي يلتزم بها المُتَكَلِّم الّذي يضطلع بوظيفة إصدار الجُمل، للتّعبير عمّا في اعتقاده. فيكون لتلك المواقف النّفسيّة والذّهنيّة آثار تدلّ عليها في هذه الجُمَل. وباستطلاع هذه الآثار، يتمّ تصنيف الجُمل إلى خبريّة وإنشائيّة. ومقياس التّصنيف الأصليّ هو كيفيَّة إدراك العلاقة بين الجملة، من ناحية أولى، والخارج، من ناحية ثانية. وهي، في جوهرها، علاقة بين اعتقاد المُتَكَلِّم والخارج. وقد ورد في شروح التّلخيص أنَّ الاعتقاد **"بمعنى الإدراك الجازم لا لدليل فيخرج اليقين أعني العلم وهو الإدراك الجازم لدليل والظّنّ وهو الإدراك غير الجازم"** (شروح التّلخيص،ج.1، 175). والمدرَك هو الخارج الّذي **"رسخ في ذهن الإنسان من أثر تعامله التّصوّريّ مع الكون"** (الشّريف، م.ن.).

تخوّله إنشاءها وفق اختياراته ومقاصده. راجع ذلك، في: خصائص ابن جنيّ وفي شرح الأستراباذيّ لكافية ابن الحاجب، تمثيلا لا حصرا.

لقد اهتمّ بمبحث الجهة (modalité) النّحويّون و اللّسانيّون والمناطقة وفلاسفة اللّغة. وعلى الرّغم من اختلاف منطلقاتهم ومناهجهم وأهدافهم، فقد كانت دراساتهم لهذا المبحث متقاطعة. فكان المنطق الجهيّ الأرسطيّ أحد أهمّ مرتكزات المقاربة اللّسَانِيّة الحديثة الواصِفة لمبحث الجهة. فقد انطلق جلّ الدّارسين من مربّع الجهات الأرسطيّة. وتصوّروا، في الغالب، أنّ المقاربة الأرسطيّة هي بداية البحث الحقيقيّة في مسائل الجهة. وهو ما يدلّ عليه استعراضهم لمراحل تطوّر المنطق الجهيّ[1] (logique modale). وعلى أنّ الدّراسات اللّسَانِيّة الغربيّة المعاصرة وسّعت مبحث الجهة على صورة جليّة - وذلك بتوسيع التّصنيف التّقليديّ وبرصد الدّلالة الجهيّة في مستويات لغويّة متنوّعة أبرزها في تلك الدّراسات المستوى المعجميّ-، فإنّ ما أضافته لا تخفى صلته بالمنطق الجهيّ الأرسطيّ ولا يخفى تأثّره به. فثراء المقترحات لا يحجب عن الدّارس المتمعّن أنّها قابلة دائما للاختزال إلى تصنيف أرسطو للجهات[2].

لقد قدّم اهتمام فلاسفة اللّغة والمناطقة بمبحث الإحالة نتائجَ استثمرها البحث اللّسانيّ في دراسة الجهات اللّغويّة. فمفهوم القيمة الصّدقيّة أساسيّ، من المنظار المنطقيّ، في تحديد العلاقة الإحاليّة الحاصلة بين الجملة والخارج. والعلاقة الإحاليّة مرتبطة، على نحو ما، بالتّصوّر الجهيّ المؤلّف بين اعتقاد المُتَكَلِّم وجملته. وذلك أنّ تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء هو تقسيم خاضع لمعيار إحاليّ ومعيار جهيّ. فمن مبادئ العُرْف النّحويّ والبلاغيّ أنّ الإنشاء غير محتمل للقيمة الصّدقيّة وغير واجب، وأنَّ الخبر، بخلافه، يقبل التّصديق والتّكذيب وواجب.

لمعنيِ الواجب وغير الواجب أصول في النّحو العربيّ. فقد حظِيا باهتمام بارز، في كتاب سيبويه. وقد افترض ميلاد أنّ غير الواجب هو الكلام الإنشائيّ، حسَب سيبويه، وأنّ الواجب هو الخبر (ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، 66 - 74). وارتبط

---

[1] راجع، مثلا:
– بلانشي (BLANCHÉ, R)، 1984، وتعريب خليل أحمد خليل له،
– لاينز، م.ن.،
– ميار (MEYER, M)، 1985.

[2] راجع، مثلا:
– لاينز، م.ن.،
– لوكويرلار، م.ن.

التّصنيف إلى الواجب وغير الواجب، في التّراث النّحويّ، بمستويين، الأوّل مستوى علاقة الجملة بالكون الخارجي- وذلك أنّ الحدث إمّا واقع أو غير واقع. وقد ورد هذا الوصف، في كتاب سيبويه- والثّاني مستوى علاقة الجملة باعتقاد المُتَكَلِّم. فالمُتَكَلِّم إمّا على يقين من الوقوع أو من عدمه أو على غير يقين. وهذا التّطوّر في مفهوم **"معنى الواجب"** اعتنى به ميلاد في أطروحته وبنى عليه بعض أقسامها.

وفي اهتمام المناطقة بمبحث الجهة[1] ما يدعم القول بحصول تداخل بين حقول معرفيّة مختلفة في المبحث الواحد. فالفارابي عرّف الجهة بكونها **"اللّفظة الّتي تقرن بمحمول القضيّة، فتدلّ على كيفيّة وجود محمولها لموضوعها وهي مثل قولنا ممكن وضروريّ ومحتمل وواجب وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما أشبه ذلك"** (الفارابي، كتاب العبارة، 155).

هذا التّعريف يثير قضايا عميقة اهتمّ بها النّحويّون. وعلى رأسها قضيّتان. فأمَّا القضيّة الأولى فهي علاقة التّقرير بالجهة. فقد رأى بعض اللّسَانِيّين أنّ القول التّقريريّ البسيط ليس مشحونا بدلالة جهيّة. ولكنَّنا لا نسلّم بهذا الرّأي، لأنَّ عدَّ التّقرير البسيط ضربا من الخبر يُدرجه في جدول الواجب. والواجب من أنواع الجهة.

وأمّا القضيّة الثّانية فيمكن تفريعها إلى قضيّتين تجمعهما صلة وثيقة. فالأولى هي مدى الجهة. وموضوعها هو تحديد المجال أو الامتداد الموضعيّ الّذي ينتشر فيه المعنى الجهيّ المعيّن. فقد يكون معنى الجهة مسلَّطا على المسند أو على أحد المتمّمات. والثّانية هي المقتضى الوجوديّ. وفحواه لزوم وجود ذاتٍ ما من الإثبات والنّفي المتناقضين. وتلك الذّات

---

[1]– تعدّدت تعريفات الجهة، لأنّها مفهوم شاسع منتمٍ إلى مجالات متنوّعة من أبرزها مجال المنطق الجهيّ ومجال اللّسَانِيّات. فإذا رُمنا تدقيق المفهوم نحويّا، قلنا هو الاعتقاد التّصوّريّ الّذي تصدر عنه جملة المُتَكَلِّم زمان الإنشاء. فهو بين اليقين المطلق الواجب واستواء يقين النّفي ويقين الإثبات في اعتقاد المُتَكَلِّم استواء منتجا للإمكان. ونسوق، تمثيلا لا حصرا، التّعريفات التّالية – والتّعريب لنا–:

"الجهة تحدّد منزلة الجملة، بالاعتماد على موقف المُتَكَلِّم من قوله ومن مخاطبه" (أرِّفاي (ARRIVÉ, M.) وغادي (GADET, F) وغالميش (GALMICHE, M)، 1986)،

"الجهة هي روح الجملة" (بالّي (BALLY (CH) في: لوكويرلار، م.ن. 51)

"الجهة هي التّعبير عن موقف المُتَكَلِّم من المحتوى القضويّ من قوله" (لوكويرلار، م.ن. 14). وورد في مقال الجهة من دائرة المعارف الكونية أنَّ مفهوم الجهة أوسع من الجهات الوجوديَّة المنطقيّة (الضّرورة والامتناع وإمكان الإيجاب وإمكان السّلب). وذلك بتوسيعه لكلّ الحالات الّتي يقع فيها تحوير دلالة التّقرير البسيط. وعليه، نرى أنّ مقولة الجهة محتملة للمفهومين المنطقيّ واللّسَانِيّ. فالتّقرير، في رأينا، موجَّه، لأنّه يسِم جهة الوجوب النّحويّة.

موضوع من موضوعات المحمول وتشغل في البنية النّحويّة موضع المسند إليه أو موضع مفعولٍ. وقد رأى الفارابي أنَّ المعنى الجهيّ مقترن بالمحمول. والمحمول يقبل التّحويل نحويّا إلى وظيفة المسند. فيكون وجود الموضوع مقتضًى من إثبات المحمول ومن نفيه. وقد اعتمد سيبويه على بنية دلاليّة شبيهة ببنية الاقتضاء في وصف شيوع معاني أفعال القلوب في البنيات اللّغويّة الّتي تطرأ عليها. فالمفعول الأوّل الّذي هو في أصله مبتدأ يحيل على شيء معلوم الوجود عند المتخاطبَين ولا يتأثّر بالدّلالة القلبيّة. أمّا المفعول الثّاني الّذي هو بقيمة المحمول المنطقيّ فهو موطن الفائدة وهدف التّوجيه القلبيّ (الكتاب، ج.1، 40).

لقد عدّد الفارابي الكثير من احتمالات المواقف النّفسيّة والذّهنيّة الّتي يمكن أن يلتزمها المُتَكَلِّم، عند إنشاء الجملة أو القول. وهي احتمالات أوسع من جهات أرسطو، أي من جهات الضّروريّ (le nécessaire) وممكن الإيجاب (le possible) والممتنع (l'impossible) وممكن السّلب (le contingent)[1]. وعرّف الفارابي الممكن بأنّه **"ما ليس بموجود الآن ويتهيّأ في أيّ وقت اتّفق في المستقبل أن يوجد وألّا يوجد"** (كتاب العبارة، 157). فهو ربَط بين جهة الممكن والزّمان المستقبل، كما ربط النّحويّون بين معنى غير الواجب وبعض صيغ الزّمان المستقبل. ويبرُز ربط النّحاة هذا في معالجة سيبويه في الكتاب لمعنى النّصب. ويبرز في شرح الكافية، أيضا. فقد رأى الأستراباذيّ، في شرحه هذا، أنّ الفعل **"ينصرف إلى الاستقبال بكلّ ناصب أو جازم"** (شرح كافية ابن الحاجب،ج.4، 26). ويبرُز ذلك الرّبط، أيضًا، في غير هذين الكتابين. وجملة الأمر أنّ مسألة الجهة ترسّخت في أبواب مبحث الإعراب من مصنّفات نحو العربيّة. فالمعاني الجهيّة، مهما يكن تنوّعُها، هي معان إعرابيّة. فالرّفع والنّصب والجزم في **"الكتاب"** حالات إعرابيّة وحالات جهيَّة نحويَّة، على أنّ مصطلح الجهة لم يكن من المصطلحات النّحويّة المستقرّة، آنذاك، أي من حالات **"الواجب"** و**"غير الواجب" السّيبويهيَّيْن**. وترجع أهميّة قضيّة الجهة إلى تعلّقها باعتقاد المُتَكَلِّم ومقاصده في مستوَيَي الجملة والقول. والمُتَكَلِّم في التّراث النّحويّ هو **"العامل الحقيقيّ"**. وبتنوّع مقاصده ومواقفه، تتنوّع خصائصُ الجمل والأقوال النّحويّةُ والبلاغيّةُ.

لا يخلو التّراث النّحويّ العربيّ من شواهد تخبر عن وعي النّحاة بتطابق الإعراب والاعتقاد، نذكر منها شاهدا من مقتصد الجرجانيّ، **"فإذا قصد الشّكّ نصب الفعل فقيل حسبتُ أن لا يخرُجَ زيد و جاز حسبت أن لا يخرجُ زيد لأنّ الشّكّ لا يليق به إلّا الخفيفة**

[1] يُراجَع عرْض تلك الجهات الأرسطيَّة في: لوكويرلار ، 1996، 36– 38، مثلا.

وإن أريد التّقرير والتّحقيق كعلِمْتُ كان أنْ بعدها مخفّفة من الثّقيلة ووجب رفع الفعل والإتيان بأحد الحروف الّتي ذكرنا نحو قولك حسبتُ أن لا يخرُجُ زيدٌ، بالرّفع" (الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، ج.1، 486). وإذا سلّمْنا، بالاعتماد على تصوّر بعض اللّسانيّين النّحويّين، قابليّة البنية النّحويّة للانخزال في بنية تجريديّة قصوى تكون مخزنًا لمعاني النّحو الأساسيّة، أ فلا يدعو ذلك إلى البحث في إمكان انخزال العلاقات التّصوّريّة بالخارج إلى معنى اعتقاديّ مجرّد؟ فإن تمَّ ذلك البحث الأوَّل، أدَّى إلى البحث في علاقة هذا الاعتقاد بتلك البنية.

3.1.1. إعراب أفعال القلوب وعناوين مباحث التّصنيف النّحويّ

كانت مقاربة النّحويّين لمبحث أفعال القلوب إعرابيّة، في المقام الأوّل. وهو ما تدّل عليه السّياقات الّتي درسوا فيها دخول الفعل القلبيّ على الجملة، ابتداء من سيبويه (180هـ). فقد ورد في "الكتاب" ذكْر لأفعال القلوب، **"هذا باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين"** (الكتاب،ا ، 39) و**"هذا باب الأفعال الّتي تُستعمل وتُلغى"** (ج.1، 118) و**"هذا باب ما لا يعْمَل فيه ما قبله من الفعل الّذي يتعدّى إلى المفعول ولا غيره"** (ج.1، 235). وورد في مقتصد الجرجانيّ (471 هـ أو 474 هـ) في شرح إيضاح أبي عليّ باب **"ظننت وأخواتها"** - من الإيضاح- وعلّق عليه الشّارح بقوله **"اِعلم أنّ هذا الباب من العوامل الدّاخلة على المبتدإ والخبر كباب كان وإنّ"**. فقد اعتمد هذا الشّرح على مبادئ الإعراب، إذ حشر أفعال القلوب في مجموعة العوامل الدّاخلة على المبتدإ والخبر. أمّا في "العوامل المائة النّحويّة في أصول عِلم العربيّة"، فقد زاد الجرجانيّ على ما قدّم التّصنيفَ إلى دائرتَي الشّكّ واليقين. فهو ألْحَق أفعال القلوب بمجموعة العوامل الإعرابيّة اللّفظيّة السّماعيّة وجعلها في فصل سمّاه أفعال الشّكّ واليقين. فجمع بين دلالة الاعتقاد وتوجيه الإعراب.

نلاحظ في شرح الجرجانيّ وعيًا بتركّب البنيات، أي بوجود بنيات أثقل، من ناحية الإنجاز اللّغويّ، من بنيات أخرى. وممَّا نلاحظ، أيضا، في هذا الشّرح وصفُ الفعل القلبيّ بأنّه طارئ على بنية مؤتلفة بمبتدإ وخبر مرتبطيْن في التّصوّر الإعرابيّ القديم بعامل الابتداء. ولعلَّ هذا الدّخول يفتح باب ما سمّاه النّحاة **"تنازعا"** بين العوامل (ابن هشام، "شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى"، 130). ونحن ندَّعي أنَّ العوامل المتنازعة في البنية الدّلاليَّة القلبيّة هي، في الواقع اللّغويّ النّحويّ، متحالفة على صورة سيأتي بيانها في هذا البحث، عندما نتناول ظاهرة التّعليق الإعرابيّ.

4.1.1. تأثير الحدث القلبيّ في تحديد شكل البنية النّحويّة

نريد أن نحقِّق، في هذا المبحث، غايتيْن أولاهما أن نحدّد نوع الحدث القلبيّ بالاعتماد على تفريع النّحويّين القدماء لمقولة الحدث العامّة، وثانيتهما أن نبيّن أنّ هذا الحدث القلبيّ هو المحدّد لبنيته الخاصّة، بموجب دلالته على الاعتقاد.

فأمّا الغاية الأولى فتتطلّب ضبط أصناف الحدث. وواقع الأمر أنّ التّصانيف متنوّعة في الأنحاء المختلفة[1]. والرّاجح أنّ هذه التّصانيف ليست متناقضة. ولكنّها متفاوتة في عدد المجموعات الّتي فرّعتها من مقولة الحدث. والغالب في العُرْف النّحو العربيّ تصنيف الحدث، إلى معنى الصّفة ومعنى الحالة ومعنى العمل أو العلاج. وهذا تصنيف موافق لتصانيف أخرى كثيرة، غير أنّه أشدّ اختصارا منها. فإذا صحّ أنّ الحدث القلبيّ ضرْبٌ من الجعْل[2] (الشّريف، 2002، ج.1، 342) وأنّ الجعل في أفعال القلوب تصَوّرٌ وإدراكٌ للأشياء المكوّنة للخارج، فالرّاجح، في نظرنا، أن يكون الحدث القلبيّ من مجموعة الأحداث الدّالّة على الحالات، نظرا إلى أنّ العلاقة التّصوّريّة الحاصلة بين المُتَكَلِّم والكون الخارجيّ تحتمل بقوّةٍ التّغيّر بتغيّر عناصر المقام التّخاطبيّ وغيرها. فهي علاقة متحرّكة، إلّا أنَّها تحتاج إلى حيّز زمانيّ يحقّق الاستمرار. والاستمرار في العُرف النّحويّ هو استغراق الحدث لزمان ممتدّ يقبل التّمثيل بالشّكل الهندسيّ قطعة المستقيم. وذلك حيّز أدنى ضروريّ ليتكوّن اعتقاد ما. ولكنّه حيّز منقطع محدود. ولذلك، لم يناسب معنى الصّفة. أمّا معنى العمل الحدثيّ فهو مكوّن لما سمّاه النّحاة أفعال **"العلاج"**، لأنّها تُخَلِّف أثرا خارجيّا محسوسا مغيّرا لحالات الأشياء المكوِّنة للخارج. وهذا معنى لا تخلو منه، كليّا، أفعال القلوب، لأنّها وصْفٌ للخارج على صورة ما وصْفًا تصوّريّا نفسيّا في اعتقاد المُتَكَلِّم. فأفعال القلوب **"أفعال غير مؤثّرةٍ ولا واصلة منك إلى غيرك وإنَّما هي أمور تقع في النّفس وتلك الأمور عِلمٌ وظنّ وشكّ"** (اِبن يعيش، شرح المفصّل، ج.3، 334) وفيها معنى التّحويل أو التّصيير العقديّ. والتّأثير في أفعال العلاج خارجيّ حسّيّ، مع أنَّه محتاج دائما إلى إدراكٍ تصوّريّ يسبقه. وعليه، تكون أفعال القلوب دالّة على حالاتٍ نفسيّة وذهنيّة وعلى درجات من الوثوق الإدراكيّ.

وأمّا الغاية الثّانية فأن نبيّن أنّ الدّلالة التّصّوريّة من الحدث القلبيّ هي القاضية بتعديّ الفعل القلبيّ إلى مفعولين اثنين، ضرورة، بعد الفاعل. ونحن نحتاج، في تحليل هذه

---

[1] راجع، مثلا، مصنّفاتِ التّراث النّحويّ أو مؤلّفات أرسطو ولاينز ولوكويرلار المذكورة في الهامش (1) من المقدّمة.

[2] يُراجع، أيضا، لارّيا (LARREYA, P.)، 1984، ص. 152، مثلا.

المعلومة النّحويّة، إلى التّذكير بأنّ النّحويّين القدماء افترضوا أنّ دلالة الحدث هي المحدّدة لمواضع البنية. وذلك لتلبية ما يحتاج إليه الحدث تصوّريّا أو عقليّا من معانٍ ليتمّ حدوثه في الكون. ولذلك، كانت **"رائحة"** الحدث في المشتقّات كافية لإعمالها دون أن تبلغ قوّة عمل الفعل. فقد ورد في "أوضح المسالك"، كتابِ ابن هشام، عن أفعال القلوب أنّ **"لِتصاريفهنّ ما لهنّ تقول في الإعمال أظنّ زيدًا قائما وأنا ظانّ زيدًا قائما"** (ج.2، 63). وهذه الرّائحة الحدثيّة هي، إلى حدّ بعيد، مفسِّرة لما سمَّوه **"علّة المضارعة"**. وقد صرّح الأستراباذيّ بأنَّ دلالة الحدث تنفرد بدور إنشاء البنية النّحويّة. ف**"الفعل إنّما يطلب الفاعل والمفعول لما يدلّ عليه من الحدث"** (شرح الكافية، ج.4، 201). فإذا كانت دلالة الحدث تستلزم هذا العدد من محالّ الفاعلية والمفعولية، فإنّه ليس من الضّروريّ تعجيمها جميعا. فالحدّ الأدنى الضّروريّ منها هو ما يولّد **"كلاما"**، أي جملة مفيدة.

يشكِّل الحدث القلبيّ بنية نحويّة دنيا مواضعها قابلة للتّمثيل، بالاعتماد على آراء النّحاة، بالبنية الشّكليّة **[عا (مع$_1$ + مع$_2$ + مع$_3$)]** الّتي عاملها الرّئيسيّ هو الحدث القلبيّ، والمعمول الأوّل فيها هو فاعله أو **"محلّه"**، والمعمول الثّاني فيها هو المفعول الأوّل، والمعمول الثّالث فيها هو المفعول الثّاني. ويسوغ أن نُرجع هذه البنية الشّكليَّة إلى بنية أكثر تجريدا تَتكوّن من حدث اعتقاد أساسيّ هو حدث إدراك المُتَكَلِّم للخارج، وهو إدراك مستلزم للجمل وللأقوال جميعا. وتتكوّن تلك البنية، أيضا، من موضوع اعتقاد. فهي متحقِّقة بشكل القضيّة المنطقيّة، شكل ترابط المحمول والموضوع. وسنبيّن، في بعض المواضع من هذا البحث، أنّ البنية النّحويّة الاعتقاديّة القصوى في التَّجريد متكرّرة نسقيّا على صورة تؤدّي إلى توسيع الجُمل أو الأقوال. وسنفسّر، بذلك، التّوجيهَ الإعرابيّ في جُمل **"يُعلَّق"** فيها الفعل القلبيّ. ونمهّد بالتّمثيل بـ(1). ونرجئ التّحليل، إلى موضع لاحقٍ.

(1) ظنّ زيدٌ أنّ عمْرًا كريمٌ

ويمكِّن الاعتماد على فرضيّة تكرار البنية النّحويّة من إرجاع (1) و(2) إلى بنية إعرابية واحدة.

(2) ظنّ زيدٌ عمْرًا كريمًا

لقد استعنّا، في تفسير هذا السّلوك الإعرابيّ، بما تعمّق فيه النّحاة من وصفٍ لتواجد العوامل في الجملة الواحدة تواجدا راجعا إلى تركّب دلالة الاعتقاد النّحويّة وثراء نظام التّعبير عنها. هذه الدّلالة هي سبب وصْفهم لِ(أنْ) الخفيفة بمناسبة دلالة الشّكّ و(أنَّ) المشدّدة أو الثّقيلة بمناسبة دلالة اليقين. واستعنّا، أيضا، باستنتاج الشّريف واستدلاله

على أنّ البنية الحدثيّة (ححا) هي متكرّرة نسقيّا في البنيات النّحويّة وعموديّا في نظام المستويات اللّغويّة (الشّريف، 2002). واستعنّا، ثالثا، بقاعدة التّوزيعيّة. وهذه الاستعانة الثّالثة أكثر الثّلاث تأثيرا في هذا الوصف التّركيبيّ الّذي نجريه.

جملة الأمر أنّ دلالة الحدث المكوّنة للفعل القلبيّ هي علّة أساسيَّة للعمل الإعرابيّ. ولذلك، ذهب النّحاة إلى أنّ الفعل القلبيّ المؤكَّد بمصدره لا يليق به التّعليق أو الإلغاء، لأنّ **"الملْغى لا يليق به التّأكيد"** (المقتصد، ج.1، 501). أمّا ضرورة تعدّي الفعل القلبيّ بعد فاعله إلى مفعولين فترجع إلى تصوّر النّحاة للبنية الّتي ينشئها الفعل القلبيّ. فهو من **"الأفعال الدّاخلة بعد استيفاء فاعلهاعلى المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين"** (ابن هشام، أوضح المسالك، ج.2، 30). فالمكوّنان الأصليّان هما المبتدأ والخبر. وهما متلازمان إعرابيّا ودلاليّا. والفعل القلبيّ متأخّر عنهما في الإنجاز. وتفسَّر هذه البنية، أيضًا، بأنّ المفعول الأوّل معلومة مستقرّة في اعتقاد كلّ من المتخاطبَين، والمفعول الثّاني معلومة جديدة هي بيان من المُتَكَلِّم عن المفعول الأوّل لفائدة المخاطَب. وهذا من فحوى قول سيبويْه **"ما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردت أن تبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل يقينا كان أو شكّا، وذكرت الأوّل لتُعلم الّذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك مَن هو فإنّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأوّل يقينا أو شكّا ولم تُرد أن تجعل الأولّ فيه الشّكّ وتقيم عليه في اليقين"** (الكتاب، ج.1، 39). فموطن الفائدة هو الخبر الأصليّ أو القديم من بنية الجملة الاسميّة. والفعل القلبيّ، حينئذ، هو إبراز لموقف المُتَكَلِّم من الخبر المنسوب إلى المبتدإ. فإذا نظرنا إلى قول سيبويه **"خبر المفعول الأوّل"**، وجدناه يجمع بين وظيفتين من مستويين إنجازيّن مختلفين. فوظيفة الخبر من مستوى الجملة الاسميّة الأصليّة الفارغة من الفعل القلبيّ. ووظيفة المفعول الأوّل هي من مستوى الجملة الفعليّة الحادثة بدخول الفعل القلبيّ. ويرتبط هذا الوصف البنيويّ بمفهوم "**المقتضى الوجوديّ**"[1] المنطقيّ. فلا يستقرّ الخبر أو المفعول الثّاني، حتى يكون وجود مشخّص المبتدإ أو المفعول الأوّل مقتضى.

[1] راجع: يوسف ألفة، 2003، 202. عرّفت ألفة يوسف المقتضى الوجوديّ بكونه "ما يقتضي القول وجوده دون أن يكون منطوقا". وقد أدرجتْ، فيه، معنى المقتضى البرغماتيّ الّذي يسع "كلّ المعلومات الّتي يحملها قول ما والّتي تتعلّق بشروط نجاحه" (م.ن.، 36).

خاتمة

لم يكن هذا الفصل الأوّل للتّحليل النّحويّ الدّلاليّ. بل كان لمحض التّمهيد. فقد صُغناه لنؤلّف فيه بين مجموعة من المعلومات الّتي تصلح للاستدلال على أنّ تنظيم اللّغة العربيّة لدلالاتها العقديّة مرتكز على نظام إعرابها. فأشرنا إلى تأثير الحدث القلبيّ في تشكيل البنية الإعرابيّة تأثيرًا يبدو متغلّبا. وذكرنا بعضًا من المفاهيم الأساسيّة الّتي تقود هذا الصِّنف من البحوث الدّلاليّة، الاعتقاد والجهات. ونبّهنا القارئ على أنّ هذا الصِّنف من البحوث يبدو محتاجا إلى مقاودة المنطق واستثمار مكتسباته، مع وجوب صياغة تلك المكتسبات الصّياغة المناسبة لخصوص عِلْم اللّسانيّات. هذا الّذي ورَد، في هذا الفصل الأوّل من الباب الأوّل، مختصرا ومذكورا بالإشارة السّريعة، يفصّل بعضُه، خصوصًا النِّظام البنيويّ، في الفصل الثّاني.

الفصل الثّاني
الإعراب بالنِّظام التّوزيعيّ

مـقـدّمـة

هذا الفصل الثّاني لوصف الجُمَل الّتي تُحدِثها أفعال القلوب، وصْفا تركيبيّا لازِما من اعتناء النّحاة القدامى بنظريّة الإعراب ذلك القدر من الاعتناء الّذي يرشح من مؤلّفاتهم رشحانا غزيرا بعض منه من نظام تبويب المباحث النّحويّة وبعض ثانٍ منه من نظام التحليل وبعض ثالث من نظام التّعليل. ونحن نعتمد، في هذا الفصل، على وصف النّحو العربيّ القديم للجملة القلبيّة بتأخّر دخول الفعل القلبيّ عن تعالق المبتدإ والخبر المرفوعين، بنظام نظريّة الإعراب، وتحويله ذينك المكوِّنين إلى مفعولين. وعلى أنّ هذا الوصف قد يبدو بسيطا، فهو، عندنا، دالّ على أنّ تصوّر النّحاة لهذه البنية القلبيّة هو تصوّر لبنية طَوَتْ عددا من المستويات اللّغويّة النِّظاميّة حتّى انتهت إلى صورتها المنجَزة الّتي يُجريها المتكلِّم في المخاطبات.

في هذا الفصل الثّاني، نَصِف توجيه الإعراب بشكل توزيعيّ منطقيّ ونحويّ مجرَّد يحملنا على أن نتوسّع في إدراك حدود العوامل وعلى أن نتخفّف من القيود المفهوميّة الّتي سبكها النّحاة، شيئا من التّخفّف يدعونا إليه التّجريد الشّكليّ والتّلطيف الدّلاليّ ويدعونا إليه الاشتغال بتصوّر منطق للنِّظام النّحويّ. هذا، علاوة على أنّ ذلك التّخفّف يمكِّن من ملاحظة تشابهات العوامل الإعرابيّة تشابهات دلاليّة تفسِّر نظاميّة الإعراب الآليّة. ومع ذلك، فليس الموكول إلى الوصْف المُجرَى في هذا الفصل أن يقطع بأجوبة على المسائل المتّصلة بهذا المبحث اللّغويّ العقديّ. بل الموكول إليه تجريب طرائق التّحليل النّحويّ مجالِ رسوخ المعرفة اللّغويّة الأساسيّة. هذا، ونجدِّد عهد القارئ بما ورد في مقدِّمة الكتاب من كتابة نعُدُّها إبستيمولوجيّة ونعرّفه أنّ المراجعة الّتي أجريْناها على فصلَيْ هذا الباب ظلّت خفيفة وأنّ المراجعة الكبرى كانت لنظام الوصف الدّلاليّ وأنّها جارية في الباب الثّاني، بالخصوص، وفي الفصل الثّاني منه، بالأخصّ.

في هذا الفصل الثّاني مبحثان كبيران. فأمّا أوّلهما فلوصف توسيع البنية التّركيبيّة القلبيّة بنظام توزيعيّة العمل الإعرابيّ. وأمّا ثانيهما فلتأويل حالات الإعمال والتّعليق والإلغاء الّتي تحتملها العوامل الإعرابيّة بحالة واحدة هي الإعمال، بالاعتماد على توزيعيّة الإعراب.

1.2.1. معاني التّوسيع الإنجازيّ بدخول الفعل القلبيّ على المبتدإ والخبر

نريد أن نبيّن، في هذا الفصل الثّاني، أنّ أفعال القلوب، عند دخولها على بنيات المبتدإ والخبر، تُعامل، بالضّرورة، اعتقادًا سابقًا عليها محلُّه الابتداء. فإذا صحّ هذا، أ فيطرأ الفعل القلبيّ، ليغيّب الابتداء ويحلّ محلّه ويأتي بدلالة جديدة؟ أم هو يؤكّده بتكراره ببنية لغويّة جديدة؟ ما ندّعيه، في هذا السّياق، هو أنّ الاعتقاد القديم أو السّابق يَعلَق في الجملة الموسّعة الجديدة.

1.1.2.1. تعامل العامل الإعرابيّ والمعنى المعجميّ في دلالة الاعتقاد

نعتمد، في الاستدلال على وجاهة محتوى هذا العنوان، على تحليل الجُمَل الآتية.

(1) وقع في ظنّي أنّ فرعونَ مثبورٌ[1]

(2) ظننتُ فرعونَ مثبورًا

(3) فرعونُ مثبورٌ، في ظنّي

(4) فرعونُ مثبورٌ

تثير هذه الجُمل مسائلَ متنوّعة. ولكنّنا نقتصر على الإشارة إلى بعضها، ونهتمّ بما نراه وثيق الصّلة بموضوع البحث، ونؤجّل النّظر في مسألة استلزام هذه الجمل لصدق محتوياتها أو كذبها إلى الباب الثّاني من هذا البحث. فنحن نتّجه، ههنا، إلى تحديد العناصر الدّالّة على الاعتقاد في كلّ جملة منها. ويمكن إرجاع دلالة الاعتقاد في كلّ من (1) و(2)، على التّوالي، إلى المعنى المعجميّ الّذي تدلّ عليه صيغة الاسم (ظنٍّ) وصيغة الفعل (ظننتُ). ومن السّائغ أن نعتبر دلالة البنية (وقع في ظنّي) على الاعتقاد معادلة لدلالة الفعل (ظننتُ) عليه. فتلك البنية ضرب من التّفجير الاشتقاقيّ للفعل (ظننتُ) الّذي يدلّ على معنى وقوع حدث الظّنّ في زمان معيّن هو الماضي. وهو معنى يختزن إسنادا أكثر تجريدا من الإسناد الإعرابيّ، هو إسناد حدث الوجود إلى الحدث الخاصّ المدلول عليه بالمعنى المعجميّ[2]. فمن معطيات النّحو، في

---

[1] المثبور هو الهالك أو المصروف عن الخير (الزّمخشريّ، الكشّاف، ج. 2، 469).

[2] لقد مثّل النّحاة في الغالب المعنى الحدثيّ بتقسيم بنائه الاشتقاقيّ إلى معنيين موسومين بصيغتين حدثيّتين، صيغة معبِّرة عن معنى الوجود في الزّمان أو الوقوع أو الحصول وصيغة معبِّرة عن معنى الحدث المعجميّ الخاصّ هي صيغة اسميّة مصدريّة موسومة باللّفظ المعجميّ. فـ" قولك: قد ذهب بمنزلة قد كان منه ذهاب" (الكتاب، ج.1، 34). و"إذا قلت ضربَ دلّ على زمان ماض وضرْبٍ فيه" (المقتصد، ج.1، 82). ومعنى الوجود يعمل اشتقاقيّا، لتوليد الفعل ويعامل معنى الحدث لإنشاء البنية النّحويّة وتوجيه الإعراب. وهو من "الأفعال العامّة أي ممّا لا يخلو منه فعل نحو: كائن وحاصل" (شرح الكافية، ج.1، 238).

كتاب سيبويْه، أنّ بنية الصِّيغة الفعليّة [فَعلَ] تمثَّل بالبنية الفعليّة [كان فعْلٌ]. وعليه، يمثَّل (ظنَّ) بـ(كانَ \ وقعَ \ حصلَ) ظنٌّ). فإذا صحّ هذا، فإنّ البنية (وقعَ في ظنّي) مرشّحة لتأدية وظائف (ظننتُ). فإذا كان هذا سائغا، وكان (ظننتُ) مؤدّيا لوظيفة إنشائيّة، إذا ما كان بدلا للابتداء؛ فإنّ البنية (وقع في ظنّي)، حينئذ، تصلح لأن تكون إنشائيّة، في مستوى الوصْف الدّلاليّ. وقد ورد، في تصوّر الشّريف للبنية النّحويّة، أنّ العناصر الإنشائيّة إذا تمّ وسمها بالتّعجيم انزاحت إلى حيّز الإحالة معمولِ حيّز الإنشاء (الشّريف، 2002). ومع ذلك، إذا صحّ وصْفُ حركة العناصر داخل البنية بهذا الوصف، فإنّ تراخيَ العناصر الواسمة لحيّز الإنشاء إلى حيّز الإحالة لا يُفرغها من دلالتها على الحدث الإنشائيّ إفراغا تامّا.

تجسّم الجملة (2) البنية الإعرابيّة النّموذجيّة الّتي تشكّلها أفعال القلوب، بنية الفعل والفاعل والمفعولين الأوّل والثّاني. فالفعل القلبيّ من (2) اتّخذ فاعلا وتعدّاه إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر (فرعونُ مثبورٌ) وأجرى فيهما النّصب. فإذا أقررْنا بأنَّ (3) تمثيل دلاليّ لـ(2)، بناءً على تمثيل بعض النّحاة لِـ(ظننتُ) بِـ(وقع في ظنّي) والتّمثيل الشّائع في التّراث النّحويّ لِـ(فعلَ) بِـ(كان فعْلٌ)، دعانا ذلك الإقرار إلى التّساؤل عن حقيقة هذا التّكافؤ الدّلاليّ، أ هو تكافؤ بين دلالتي الصّيغتين الفعليّة (ظننتُ) والاسميّة (ظنٌّ)، فيكون المعنى المعجميّ محدِّدا رئيسيّا لِلاعتقاد؟ أم هو تكافؤ بين جهتين اعتقاديّتين تمَّ وسمُهما على نحوين مختلفين؟

إذا نظرنا في عمليّة التّوجيه الإعرابيّ، بالاستناد إلى مبادئ العمل الإعرابيّ الّتي حدّدها النّحاة، وجدْنا منطلق الإعراب في (2) الفعلَ (ظننتُ) وفي (3) عامل الابتداء. ولا نظنّ قابليّة (2) للتّمثيل دلاليّا بـ(3) تدلّ، بالقطع، على تكافؤ إعرابيّ بين عامليّة الفعل وعامليّة الابتداء أو حتّى تكافؤ جهيّ، لأنّه، إذا صحّ ذلك، وجب التّسليم بقابليّة كلّ من (2) و(3) للتّمثيل دلاليّا بـ(4). وحينئذٍ، يجب تبرير التّنوّع الإنجازيّ المعجميّ. وما يخوّل لنا البحث في احتمال تكافؤ عامليّة الفعل الخاصّ (ظننتُ) وعامليّة الابتدَاء هو أنّ الفعل القلبيّ قد يكون مجرّد وسم للابتداء.

تبيّن المقارنة بين الجملتين (3) و(4) أنّهما تختلفان في مقدار تعجيم محالّ البنية النّحويّة. فـ(3) تزيد على (4) بالمفعول (في ظنّي). فإذا سلّمنا بأنّ الابتداء موضع نحويّ يختزن أهمَّ دلالات الجملة الّتي على رأسها دلالة الاعتقاد، فإنّنا لا نطمئنّ إلى الإقرار بأنّ الابتداء في (3) هو عين الابتداء في (4)، لأنَّ المُتَكَلِّم يقرّر في (3) أنّ اعتقاده ذاتيّ ويبدو متحلِّلا من المسؤوليّة عن صدق محتوى الاعتقاد، ويرشّح هذا المحتوى في (4) للموضوعيّة، فلا يتحفّظ

من إثبات صدقه. وقد أثرنا المسألة على هذا النّحو، ليلاحَظ تأثير المعجم في تخصيص الابتداء، مع أنَّ البنية الاعتقاديّة المعجَّمة (في ظنّي) من المتمّمات في (3).

2.1.2.1. تواجد الاعتقاد الأصليّ الابتدائيّ والاعتقاد القلبيّ

ذكر ابن هشام أنّ الفعل القلبيّ بعد **"استيفاء"** فاعله يتوجّه إلى مفعولين **"أصلهما المبتدأ والخبر"**. وعليه، فالجملة التّقريريّة من (5) تختزن جملة أصليّة افتراضيّة أو واقعيّة سابقة في الإنجاز أو في التّصوّر تجمع المبتدأ والخبر على صورة بسيطة هي (4) أو (6).

(5) **"إنّي لأظنّك يا فرعون مثبورا"** (الإسراء، من الآية 102)

(6) أنتَ مثبورٌ

هذا، والجملة الأصليّة السّابقة في الإنجاز تحتمل أكثر من صياغة، لِاحتمالها أن تكون هي الأخرى مستوعبة معجميًّا للتّأكيد. وذلك الاستيعاب يحتمل أكثر من صورة. فإذا سلّمنا بتصوّر نحاتنا أنّ الجملة المتركّبة بفعل قلبيّ هي جملة تمرّ بجملة سابقة أفقر منها إنجازيّا لا تلغيها بل تحتويها بعد تحويل وظيفيّ إعرابيّ، فإنّ ذلك يؤدّي إلى افتراض تشكّل جُمَل خفيفة أو بسيطة في التّعجيم تمرّ بها جُمَل أثقل منها في التّعجيم، وأنّه كلّما كانت الجملة أثرى ازداد عدد الجُمَل الأفقر منها الّتي تمرّ بها.

يمكن تصنيف العلاقة بين الجملة الخفيفة أو البسيطة معجميّا والجملة الثّقيلة أو المركّبة معجميًّا ضمن علاقات الاستلزام، ما دامت الجملتان صادقتين في زمان واحد، مع تضمُّن الثّقيلة للخفيفة. فالوسم الإنجازيّ، بما يتضمّنه من علاقات إعرابيّة ودلالات اعتقاديّة، هو طبقات متتالية في نظام التّشكّل البنيويّ. فإذا وظّفنا فكرة نحاتنا لاستخلاص الجملة التّقريريّة الأصليّة من (5) (إنّي لَأظنُّك مثبورًا)، احتجنا إلى تبرير إثقال (5) بأدوات التّأكيد. أ فيكون التّأكيد من مستوى جملة سابقة أبسط إنجازيّا؟ أم هو يكون من مستوى الجملة الثّريَّة معجميًّا؟ أم هو من المستويين جميعا؟ أي أ يكون التّأكيد وسما للابتداء السّابق في مرحلة تسبق دخول الفعل القلبيّ؟ أم هو عامل في الفعل القلبيّ داخل على الجملة بدخوله؟ أم هو منجَز في المستويين جميعًا؟

إذا قدّرنا المسافة الفاصلة بين درجة وسم الجملة التّقريريّة من (5) ودرجة وسم أصلها المتكوّن من مبتدإ وخبر، وجدناها ممتدّة امتدادًا يدعونا إلى افتراض وجود جُمل أخرى أقلّ فقرا من الأصل المفترض وأقلّ ثراء من التّقرير الوارد في (5) تهيّئ أو تتوسّط لنقل الدّلالة العقديّة من التّعجيم الأفقر إلى التّعجيم الأثرى. فإذا كان الأصل الإنجازيّ الأفقر هو (6) (أنتَ مثبورٌ)، كان أصلا مكوِّنا لجُمَل أخرى أثرى منه نذكر منها الجمَل الآتية.

(7) لَأنت مثبورٌ

(8) إنّك مثبورٌ

(9) إنّك لَمثبورٌ

وأصل (9) المفترَض، بناءً على وصف النّحاة لموضع لام الابتداء من الحرف (إنَّ) إذا تواجدَا في الجملة، هو (10).

(10) لَئنّك مثبورٌ[1]

ويبدو هذا التّراتب أو التّثاقل في تعجيم التّأكيد مستساغا، إذ يمرّ تشكُّل الجُمل (7) و(8) و(9) و(10) بِ(6). وبعض هذه الجُمل يمرّ بالبعض الآخر، عند الإنجاز، أو يستوعبه معجميًّا. فـ(9) مسبوقة بـ(10). وكلتاهما مسبوقة بـ(8). ومهما يكن قدر نجاعة هذا الوصف، فإنّ مقبوليّته راجعة إلى أنّ هذه الجُمل تشترك في مقدار من معاني النّحو، وأنّ أثراها إنجازيّا أوسَعُها لهذه المعاني.

إنّ تنقّل لام التّأكيد (لام الابتداء) هو أثر بنيويّ لحركة الحدث الاعتقاديّ المسيطر على الجملة في صدارتها متَّجهًا إلى جميع المواضع النّحويّة الّتي عُجّمت بعناصر الجملة. وتبدو هذه الحركة اندفاعا لطاقة اعتقاديّة مستقرَّة في صدارة البنية النّحويّة في اتّجاه المعمولات، فيما يشبه قسمة عادلة للمعنى الاعتقاديّ على مواضع البنية. ويبدو التّأكيد في صورته الإنجازيَّة النّهائيّة المتشكِّلة في (5) مارّا بطبقات من التّأكيد أبسط منه. فقد توزّع معنى التّأكيد في (9)، مثلا، على موضعين عاملين في حيّزين مختلفين. فهو تحقّق بالعامل (إنّ)، في موضع الابتداء، وبالعامل اللّام، في موضعٍ معمولٍ لـ(إنّ) هو حيّز الخبر. ويصحّ، أيضًا، أن نعُدَّ الفعل القلبيّ من (5) مكوّنًا لجملة أفقر من جملة التّقرير الواردة في (5) وسابقة عليها. وعليه، تكون التّقرير من (5) تطويرا لِلبنيتين (11) و(12). وكلتاهما إثراء أو تطوير لِ(13). والكلّ راجع إلى (6)، بنيةِ المبتدإ والخبر والابتداء.

(11) لَأظنُّك مثبورًا

(12) أظنّك لَمثبورًا

(13) أظنّك مثبورًا

وليست هذه الجُمَل المفترضة إلَّا احتمالات. فقد كان بالإمكان إثقال إحدى تلك الجُمل المفترضة بلفظ التّأكيد على صورة البنية (14)، أيضًا.

[1] راجع وصفَ موضع لام الابتداء من الحرف (إنَّ) في: المقتصد، ج.1، 454 – 457.

(14) إنّي لَأظنّ إنّك لَمثبورٌ

فالبنية (14) مستجيبة لقواعد الصّياغة النّحويّة. ولكنّها إنجاز لمعنى التّأكيد ثريّ، في مواضع متعدّدة من بنية الجملة هي مواضع تنقّل العامل الإعرابيّ في مجاله. هذا، علاوة على أنّ الفعل القلبيّ (أَظنُّ) صار يقوَى بالمؤكِّدات للدّلالة على جهة اليقين أو الوثوق. ويمكن أن نعُدَّ (14) تعبيرًا مفصِّلا لتحقُّق معنى المُتَكَلِّم النّحويّ في البنية اللّغويّة.

إذا سلمّنا بأنّ (إنّ) و(اللّام) إنشاء للفعل (أؤكّد)، توّسعنا في تمثيل (14) دلاليّا وإنشائيّا بـ(15).

(15) أؤكّد تأكيدا ظنّي بتأكُّد ثبورك

وذلك، لأنّ **"إنّ موضوعة لتأكيد معنى الجملة"** (شرح الكافية، ج.4، 147) أو **"لتأكيد مضمون الجملة"** (الجرجانيّ، العوامل المائة، 149)، ولأنّ النّحاة مثّلوا معنى (إنّ) و(أنّ) بـ**"أكّدتُ"** (العوامل المائة، 147). وهذا يدلّ على أنّ المُتَكَلِّم هو العامل الحقيقيّ في البنية النّحويّة، وأنّ كلّ جملة تحمِلُ آثارًا لوجود المُتَكَلِّم النَّحوِيّ في بنيتها النّحويّة.

تبدو البنية (14)، بناءً على تصوّر النّحاة لموضع لام الابتداء من (إنَّ) في بنيات تواجدهما، تحويلا عن أصل سابق هو (16).

(16) لَئِنّي أظنُّ لَئِنّك مثبورٌ

فلو كانت اللّام معمولا لـ(إنّ)، لمنعَتها (إنّ) من العمل[1]. إذًا فاللّام عامل في حيّز (إنّ) ووسْم مكرّر للابتداء، لأنّ الابتداء يوسم، في أصل الوضع النّحويّ، بالتّجريد عن العوامل. ودخول اللّام في مجاله لا يلغيه بل يؤكدّه بتكراره.

إنّ العامل الإعرابيّ من (16) متحقِّق بالتّعجيم في جميع مواضع حيّزه، بموجب قاعدة تعدّيه إليها. وهي قاعدة تقبل الصّياغة الشّكليَّة المنطقيَّة **[أ (ب + ج) = (أ ب) + (أ ج)]**. فهذه البنية المنطقيَّة التّوزيعيّة (distributive) تمثيل شكليّ لقاعدة نحويّة خالصّة تمثِّل توجيهَ الإعراب في البنية اللّغويَّة وتوجيهَ الاعتقاد حيث توجّه الإعراب. فالإعراب اللّفظيّ أثَرٌ للاعتقاد أو التّصوّر الّذي هو معنى الإعراب الأساسيّ.

نريد أن نستدلّ على أنّ البنية (14) معادلة بنيويًّا وإعرابيّا للجُمَل (6) و(7) و(8) و(9) و(10) و(11) و(12) و(13)، لأنّها، جميعا، تجسيم أو تعجيم لتلك القاعدة الصّوريّة الواردة

---

[1] يُراجع تحليل الجرجانيّ، (المقتصد، ج.1، 456 – 457)، للأمثلة (إنَّ زيدا لَمنطلق) و(علِمتُ أنَّ زيدًا لمنطلق) و(إنّ في الدّار لزيدًا).

سابقا. هذه القاعدة تبرّر التّسليم بأنّ الجُمَل الثّريّة تمرّ بجُمَل أفقر منها. والقاعدة المذكورة متشكّلة بخصيصة توزيعيّةِ[1] العلاقة (la distributivité). فالبنية الشّكليَّة السّابقة تجريد لعلاقة بنيويّة تستوعب ما سمّاه الشّريف حركة انتشار البنية. ونستنبط منها، بخصيصة تَناظُر العلاقة[2] (la symétrie)، البنيةَ الشّكليَّة **[(أ ب) + (أ ج) = أ (ب + ج)]**. وهي تجريد لحركة انخزال البنية إلى أسبق المواضع الإنشائيّة، موضع المُتَكَلِّم الأوَّل. وعليه، فمواضع العوامل محفوظة، حتّى عند عدم وسمها. فموضع الابتداء مؤثِّر ودالّ، مع أنّه في مفهومه الشّائع عند النّحاة تجريد وعدم معجميّ.

ليست القاعدتان السّالفتا الذّكر، على التّوالي، التّمثيل الصّوريّ الأفقر والتّمثيل الصّوريّ الأثرى. فأفقر من الأُولى شكل انخزالها إلى عامليّة المُتَكَلِّم على الصّورة **[أ]**. وأثرى من الثّانية بنيات شكليَّة يكون فيها كلّ عنصر قابلًا لأنْ يتحوّل إلى عامل له حيّز[3] خاصّ أو مدًى يتنقّل فيه على صورة تنقّل العامل الأوّل، أي يكون قابلا لأن يتحوَّل إلى بنية، دون أن يمنع العامل الأوّل من التّسلّط عليه في حيّزه. فالعنصر (ب)، مثلا، يشغل في البنيتين الشّكليّتين السّابقتين مجال الموضع. ولكنّه قابل لأن يتطوَّرَ إلى مجال الحيّز أو شكل البنية. و نبيّنه، بالأشكال البنيويّة الآتية.

[أ (ب (د + هـ) + ج) = أ (ب (د + هـ)) + (أ ج)]

[أ (ب (د + هـ) + ج) = أ((ب د) + (ب هـ)) + (أ ج)]

[أ (ب (د + هـ) + ج) = أ (ب د) + أ (ب هـ) + (أ ج)]

وتبدو هذه الصّياغات الشّكليّة كافية لوصْفِ امتداد الدّلالة الاعتقاديّة في الجُمَل السّابقة. ونوضّح ذلك، بوصف تنقّل العامل في الجُمَل (6) و(8) و(9) والبنيتين (14) و(16).

فأمّا (6) (أنتَ مثبُورٌ) فالمعمولان فيها هما المبتدأ والخبر[4]، وعاملها هو موضع الابتداء.

---

[1] راجع بلانشي (BLANCHÉ, R.)، (1968)، 1996، 70.

[2] م.ن.، 188.

[3] وجدنا اللّفظ (حيّز) عند الجرجانيّ يكافئ معنى المدى أو مجال التّسلُّط الإعرابيّ (دلائل الإعجاز، 283 – 284). والحيّز، في تصوّر الشّريف، تركّب موضعيّ. فـ"**التّوجيه أن تحدّد للمعمول عامله. فتحدّد حيّز المركّب الّذي وقع فيه داخل الجملة ووظيفة هذا المركّب المنتهي بهذا المعمول والمبتدئ بعامله والمكوّن بموضعي العامل والمعمول هذا الحيّز**" (الشّريف، 1999، 13).

[4] يمكن تفسير انقلاب المبتدإ والخبر بعد دخول الفعل القلبيّ مفعولا أوّل ومفعولا ثانيا، بأنّه قد تمّ وسم الاعتقاد بما يقوم مقام فعل الإخبار الإنشائيّ الّذي له خصائصه الصّيغيّة المؤثِّرة في فحوى الجملة وفي نوع التّركيب الإعرابيّ.

فإذا صحّ أنّ الابتداء هو العامل والمبتدأ والخبر معمولاه، فالابتداء هو ما رمزنا له، في تلك الصّياغات الشّكليّة، بـ(أ). والمبتدأ والخبر هما، حينئذٍ، على التّوالي، (ب) و(ج). ونمثّل توزيعيّة هذا التّوجيه الإعرابيّ بالشّكل الإعرابيّ الآتي.

[(الابتداء) × ((مبتدأ) + (خبر) = ((الابتداء) × (مبتدأ)) + ((الابتداء) × (خبر))]

وأمّا الجملة (8) فإذا صحّ أنّها دالّة على التّأكيد، وأنّ **"حدّ التّأكيد أن تحقّق باللّفظ معنى قد فُهم من لفظ آخر قد سبق منك"** (الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، 230)، وأنّ **"إنَّ لا تفيد معنى زائدا على التّأكيد"** (م.ن.) وأنَّ التّأكيد، بناءً على هذا، لا يُبطل معنى الابتداء، **"إذ ليس في التّأكيد معنى أكثر من أنّك تحقّق الجملة وتثبّت قدمها في الصّدق فإذا قلت: إنّ زيدا منطلق كان بمنزله قولك: زيد منطلق في المعنى"** (الجرجانيّ، المقتصد، ج.1، 448)، إذا صحَّ كلّ ذلك، فليست (إنّ) في (8) (إنّك مثبُورٌ) إلَّا وسْما مكرِّرا لعامل الابتداء الّذي صورته البسطى تجريد محلّه من اللّفظ. وتستجيب (8)، أيضًا، لقاعدة توزيعيّة الإعراب ولتمثيل توزيعيَّة الابتداء الفارطَي الذِّكر. ولكنّها تتميَّز عن (6) بتعجيم الابتداء في أحد مواضعه. وهذا الموضع مشكلن بـ(أ) من الحيّز (أ ب) في قاعدة توزيعيَّة الإعراب الشّكليّة. وهذا الحيّز معجَّم في (8) بالبنية [إنّك]. فيكون ذلك يدلّ على أنّ التّأكيد تعجيم لعامل غائب عن البنية المنجَزة، مع أنَّه موجود في أصل البنية الإعرابيّة ومسيّر للبنية الإنجازيّة.

وأمّا الجملة (9)، فقد تمّ، فيها، إظهار تنقّل عامل الابتداء إلى جميع مواضع عمله في معمولاته. وتعود وفرة معنى التّأكيد في (9) إلى تكرار وسم العامل في جميع مواضع تنقّله. وهذا يستلزم أنّ (إنّ) لا تلغي الابتداء ولا (اللّام). فكلتاهما صورة من صور إنجاز الابتداء.

وأمّا (14) فهي إنجاز أثرى للقاعدة الصّوريّة التّوزيعيَّة نفسها. فتوجيه الإعراب، فيها، يقبل التّمثيل بـ**[أ (ب + (ج (د + هـ))) = (أ ب) + أ (ج د) + أ (ج هـ)]**.

(14) إنّي لَأظنّ إنّك لَمثبور

وقد وسّعنا العنصر (ج) بنيويّا، لأنّ موضعه من القاعدة مطابق لموضع الخبر الرّئيسيّ من (14). فالمبتدأ الرّئيسيّ هو ضمير المُتَكَلِّم المتّصل، معمول العامل (إنّ) واسمِ الابتداء في الصّدارة. واللّام واسِمتهُ في صدارة حيّز الخبر الرّئيسيّ. أمَّا حيّز الخبر فمتكوّن من أحياز يتنقّل إليها الابتداء الأوّل تنقّلا إعرابيّا تشكلنه تلك القاعدة التّوزيعيَّة. وبالقياس على وصف النّحاة لتوجّه العامل في المثال (إنّ في الدّار لَزيدًا)، فإنّ (14) هي، في أصل ترتيب عناصرها بنيويًّا، البنية (16) (لَئنّي أظُنُّ لَئنّك مثبورٌ). فواسِم الابتداء الحقيقيُّ هو اللّام. ولكنّ اللّام تراخت،

إلى موضع تنقّل الابتداء في حيّز الخبر ((لَ) أظنّ إنّك لَمثبور)، لأنّها مواجدة، في الصّدارة، لِ(إنّ). و(إنّ) أرسخُ، نظاميّا، في التّصدّر، ولا تصلح إلّا للصّدارة، بخلاف اللّام. فاللّام حرّة في التّنقّل إلى جميع مواضع تنقّل الابتداء، بموجب قوّة العوامل على التّسلّط، مباشرَةً، على المعمولات. فتمّ إبقاء (إنّ) لوسم معنى الابتداء في صدارة الجملة. وأُرسِلت اللّام لوسمه في موضعٍ متأخِّر من بنية الجملة.

أمّا (إنّ) واللّام المتواجدتان داخل حيّز الخبر الرّئيسيّ فإنّهما تسِمان تنقّل الابتداء الفرعيّ المكوّن للنّواة الإسناديّة الفرعيّة (إنّك لَمثبور). فهُما، في ذلك الموضع، ليستا صورة للابتداء الأصليّ. بل هما معمولان له، لأنّ الصّورة تنخزل لمطابقة الأصل، والمعمول- العامل- لا يطابق عامله الأصليّ. وأمّا الفعل (أظُنُّ) فإن كان وسما للابتداء- وهو ما نفترضه في هذا البحث -، فإنّ وضْعَه في الجملة (16) مُشكِل، لأنّه إذا اعتمدنا على فرضيَّة دخول الأفعال القلبيّة على مبتدإ وخبر، وإذا صحّ أنّ هذه الأفعال تشغل محلّ الابتداء- وهو في (16) الابتداء الفرعيّ-، فإنّ غزارة وسم هذا الابتداء تحتاج إلى تفسير. ونحن نقترح ثلاثة تفاسير. فأمَّا أوّلها فأنّ نحْو العربيّة اختصّ وسم العوامل بالحروف. وأمَّا ثانيها فمعتمِد على الأوّل. وهو مقترح الشّريف أنّ معاني العوامل إذا وُسمت بغير الحروف تراخت عن الحيّز الإنشائيّ- حيّز العوامل بالوضع النّحويّ-، إلى حيّز الإحالة وعاء المعمولات. فتصبح معاني العوامل، عند وسمها معجميًّا بغير الحروف، قابلةً لتسلّط عوامل أخرى يستلزم التّناسق الدّلاليّ أن تعادلها دلاليًّا أو تكادَ تعادلها دلاليّا. وأمّا التّفسير الثّالث فهو أنّ نظام التّشكّل الدّلاليّ النّحويّ يرتقي بدلالة (أَظُنُّ) الاعتقاديّة المتحقِّقة في (16) إلى مصافّ دلالات المؤكِّدات الواجبة. وسنحتجّ بهذا التّفسير، في الباب الثّاني من بحثنا، لنفسّر كيف أنّ معانيَ أفعال القلوب تنتظر أن تُفرغ فيها عناصرُ البنية النّحويّة معانيَها النّحويّة، وأنّها معان ليست متباينة نظاميّا تباينًا بعيدًا، بل تكاد تتكافأ.

يبدو مجال الابتداء، بالاعتماد على ما تقدّم، وعاءً لطبقات من الدّلالات النّحويّة تجاوز العمليّة الإعرابيّة. فهو موطن الاعتقاد المسيّر للبنيات النّحويّة. وهو منطلق التّوجيه الإعرابيّ. ويبدو محدِّدا للحدث الإنشائيّ المُنتِج للعمل اللّغويّ المنجَز في الجملة. ويخوّل الافتراضُ أنَّ اللّام **"علَم الابتداء"** (المقتصد، ج.1، 456) أن نعُدَّها واسمة لما يختزنه هذا المحلّ من معانٍ نحويّة. فتكون، حينئذٍ، علَمًا للاعتقاد وعلَمًا للإعراب وعلَمًا لفعل الإخبار الإنشائيّ. فإذا صحّ وصفنا لوضع اللّام النّحويّ من الجُمَل، فإنّها، حينئذٍ، وسم تكراريّ لدلالة فعل الإخبار. فعند غياب اللّام، يكون تقدير ذلك الفعل الإنشائيّ سائغا. ولكنّه لا

يوسَم. فعند الوسم، يتراخى إلى حيّز الإحالة، بناء على ما افترض الشّريف. ويصبح هو، أيضا، حينئذٍ، قابلا لتسلّط العوامل الإنشائيّة. وهو ما نمثّله على الصّورة الآتية.

(الابتداء) فرعونُ (الابتداء) مثبورٌ

(عامل$_{\text{الابتداء}}$ × معمول$_1$) + (عامل$_{\text{الابتداء}}$ × معمول$_2$) (التّوجيه الإعرابيّ)

(أُخبر) فرعونُ (أُخبر) مثبورٌ (التّوجيه الاعتقاديّ الإنشائيّ الموازي للتّوجيه الإعرابيّ)

(لَ) فرعونُ (لَ) مثبورٌ

↙↖↘ ↙↖↘

(أُخبِرُ) (أُخبِرُ) (أُخبرُ) (أُخبرُ)

وقد أبرزنا، في المستوى الأدنى من هذا التّمثيل، الفعل الإنشائيّ أو الواصِف لنوعِ الإنشاء (أُخبِرُ) أربع مرَّاتٍ في موضعين، مرَّتين في كلِّ موضع، لنبيّن أنّه وُسِم في كلّ مرّة وسميْن، وسْما بالابتداء هو الوسم الأفقر، ووسْما بلام الابتداء. وقد أظهرنا، هناك، فعل الإخبار متكرِّرا، لأنّه تقدّم في وصفنا أنّه مستقرّ في محلّ الابتداء قبل دخول اللّام. وعليه، فاللّام تكرّره فيما تكرّر. ويمكن أن نمثّل هذه الدّلالة الإنشائيّة بالبنية (17) المكافئة في المحتوى الإنشائيّ للجملة (18).

(17) أُخبرُ إخبارا: فرعونُ مثبورٌ

(18) لَفرعونُ مثبورٌ

وتقبل (18) التّمثيل، بموجب مبدإ تنقّل العامل مباشرة الواصف لتوزيعيّة العلاقة، بالبنية (19).

(19) فرعونُ لَمثبورٌ

ولا يُفرِغ تأخّر اللّام إنجازيّا في الجملة مجالَ الابتداء من المعاني المستقرّة فيه. فهي لا تعدو أن تكون مجرّد وسم لتنقّل عامل الابتداء. أمّا افتراض النّحاة أنّ اللّام هي في الأصل متصدّرة للبنية اللّغويَّة المنجَزة فيخوّله مبدأ انخزال العامل إلى محلّ الصّدارة وأوّلية وسْمه في محلّه الأصليّ منطلقِ توجيه معاني النّحو. وبموجب مبدإ توجّه العامل مباشرة إلى معمولاته، تنقَّلَت اللّام إلى المحالِّ المدَّخرة لها في بنية الجملة.

على ذلك يقاس وسم معاني الابتداء بـ(إنّ). فـ"**إنّ في الكلام تراها تهيّئ النّكرة وتُصلحها لأن يكون لها حكم المبتدإ**" (دلائل الاعجاز، 320). وهي، في نظر النّحاة، "**بمنزلة**

الفعل" (الكتاب، ج.3، 119). وهو الفعل الابتدائيّ الإنشائيّ[1] الّذي هو أخٌ للّام دلاليّا. فـ(إنّ) دالّة على التّأكيد، لأنّها بمنزلة فعل إنشائيّ يتضمّنه مجال الابتداء قبل دخول (إنّ) المكرّرة له. والتّكرار، في عُرف أهل العربيّة، للتّأكيد. وتسوّغ هذه الأخوّة الدّلاليّة الجامعة بين اللّام و(إنّ) تمثيل الجملة (20) بـ(17) (أخبِرُ إخبارا: فرعونُ مثبورٌ).

(20) إنَّ فرعونَ مثبورٌ

وممَّا يخوّلنا الانتقال من تكرار الفعل الى استعمال المفعول المطلق هو محافظة المفعول المطلق على دلالة التّأكيد. ويمكن أن نمثّل دلالة التّأكيد من (17) و(20) بـ(21).

(21) أؤكِّدُ: فرعونُ مثبورٌ

وهي بنية محافظة على دلالتها الإنشائيّة. فالجملة (22) وَسم فيها المُتَكَلِّم فعله الإنشائيّ- فعل الإخبار-، في مواضع تنقُّل عامل الابتداء. ونمثّل هذه الدّلالة الإنشائيّة بالبنية (23).

(22) إنَّ فرْعونَ لَمثبورٌ

(23) أُخبرُ إخبارا عن (وجود) فرعونَ أُخبرُ إخبارا عن ثبور فرعون

بناءً على القاعدة الإعرابية التّوزيعيَّة [أ (ب + ج) = (أ ب) + (أ ج)] المشكِلنة لتنقّل العامل في مجاله وعلى أختها المشكِلنة لانخزاله إلى موضعه الأوّل والمستخلَصة منها بقاعدة تناظريَّة العلاقة، [(أ ب) + (أ ج) = أ (ب + ج)]، فإنّ (22) تُعَدُّ تطويرًا للبنيتين (24) و(25)، دون فقدان المعاني النّحويّة الأساسيَّة.

(24) إنَّ فرْعونَ إنَّ (ه) مثبورٌ

(25) لَـ(إنَّ) فرْعونَ لَمثبورٌ

وذلك، لأنّ اللّام و(إنّ)، في تحليلنا، صورتان إنجازيّتان مكرِّرتان لعامل حقيقيّ هو الابتداء. وكلتا البنيتين (24) و(25) تكرار، عددًا من المرّات، للجملة (4) (فرْعونُ مثبورٌ). فإذا كانت اللّام **"علَم الابتداء"** وكانت (إنّ) **"تهيِّئ النّكرة وتصلحها لأن يكون لها حكم المبتدإ"**، وإذا كانت (إنّ) **"بمنزلة الفعل"**، فإنّهما- اللّام و(إنّ)-، حينئذ، أختان شقيقتان متشابهتان جدًّا في وسم جميع المعاني النّحويّة المختزلة في مجال الابتداء. ونمثّل وسْمهما لتلك المعاني بما يلي.

التّوجيه الاعتقاديّ: أُخبر إخبارًا عن وجود فرعون أُخبر إخبارا عن ثبور فرعون[2]

---

[1] يُراجع المبخوت، (2001، 415)، قولُه: **"شرط الفعل الإنشائيّ أن يكون معبّرا عن دلالة حرف إنشائيّ كدلالة "آمُرُ" على لام الأمر ودلالة "أنفي" على (لا، لم، لن، ما)"**.

[2] ما يسمّى تداوليًّا بـ"الاقتضاء الوجوديّ" وجدنا له جذورا عند سيبويه، عندما أخرج المفعول الأوَّل في البنية القلبيّة

التّوجيه الإعرابيّ: (الابتداء) فرْعونُ (الابتداء) مثبـورٌ

التّوجيه الإنجازيّ: إنَّ فرْعونَ لَمثبورٌ \ لَئِنَّ فرْعونَ مثبورٌ

يدخل، في حسابنا، أنّنا لم نعتمد دائما في التّحاليل السّابقة معنى الابتداء بحدِّه الّذي حدَّده به النّحاة في مصنّفاتهم. وهو، عندهم، **"تجريد الاسم عن العوامل"**. لكنْ، بالاعتماد على وصف سيبويه لسلوك اللاّم النّحويّ بقوله **"وهذه اللاّم تصرف إنّ إلى الابتداء كما تصرف عبد اللّه إلى الابتداء إذا قلت: علِمت لعبد اللّه خير منك، فعبد اللّه هنا بمنزلة إنّ في أنّه يُصرف إلى الابتداء"** (الكتاب، ج.3، 148)، يصبح معنى الابتداء متّسِعا لحالة تجريد المبتدإ عن العوامل وحالات وسم العوامل. فأمّا تجريد الاسم فهو الابتداء في صورته البسطى الإعرابيّة. وأمّا الابتداء المحتوي للاّم و(إنّ) فيبدو مختزِنًا لمعانٍ نحويّة متعدّدة، منها معنى الإعراب ومنها المعنى الاعتقاديّ ومعنى الفعل الإنشائيّ الواردة في تحليلنا السّابق. وتبدو اللاّم أكثر تأهّلا لوسم الابتداء الواسع. ولذلك، كان دخولها على صدارة الجملة ممكنا كثيرًا. ونمثّل ذلك بما يلي.

الابتداء الإعرابيّ

|∅| |______| |____________|

لَـ

لَـ إِنَّ

لَـ عَلَّ[1]

لَـكانَ يَكونُ...(لَــوْ...)

3.1.2.1. ضمير الفصل واسما للابتداء

المسائل الّتي أثارها النّحاة، عند بحثهم في معاني ضمير الفصل النّحويّة، كثيرة. وهي تعود، إجمالا، إلى مبحث وضعه الإعرابيّ في البنية النّحويّة وكيف أنّه يمنع التباس الخبر بالنّعت. ونحن لا نعود، في هذه الفقرة، إلى إثارة تلك المسائل، بل نقدّم، فيها، ضمير الفصل على أنّه إبراز إنجازيّ لتنقّل العامل النّحويّ في بنيته تنقُّلا يكفله مبدأ تسلُّط العامل على المعمولات على صورة قابلة للشّكلنة بالبنية التّوزيعيَّة [أ (ب + ج) = (أ ب) + (أ ج)].

من دائرة الشّكّ وحصَر الشّكّ في المفعول الثّاني. وعليه، فالذّوات، في الإخبار، يُنسَب إليها حدثُ وجودٍ مقتضًى.

[1] **"واللاّم الأولى في لعلّ زائدة عند البصريّة"** (شرح الكافية، ج.4، 138). والزّيادة، عند أهل العربيّة، تصلح للتّأكيد.

لقد رأى المناطقة هذا الضّمير **"رباطا بين المحمول والموضوع"** (حسن حمزة، 1999، 336)[1]. فهو، عندهم، **"كلمة وجوديّة"** تخوّل النّسبة بين المبتدإ والخبر (م.ن.، 337). أمّا النّحاة الكوفيّون فقد سمَّوْه ضمير **"العماد"** (م.ن.). وهي تسمية دالّة على دور نحويّ مركزيّ يضطلع به ضمير الفصل في البنية النّحويّة. فإذا نظرْنا في الجملة (26)، وجدْناها تستلزم الجملة (27) القابلة للتّمثيل الدّلاليّ الإنشائيّ بـ(28).

(26) زيد هو الشّجاع

(27) زيد شجاع

(28) أخبرُ: زيدٌ شجاعٌ

وتمثَّل (26) بِ(29).

(29) زيد شجاع لا سواه

وتمثَّل (29) بِ(30) أو (31).

(30) أخبرُ بشجاعة زيد، غيرَ مخبر بشجاعة سواه

(31) أخبر بشجاعة زيد، مخبرا بعدم شجاعة سواه

وتستلزم الجُمَلُ (29) و(30) و(31) الجملةَ (32).

(32) أؤكّد شجاعة زيد

وتقبل (32) التّمثيل بِ(33).

(33) إنّ زيدا شجاع

نعتمد على الجُمَل الواردة تحت عنوان هذه الفقرة، لإبراز المعاني النّحويّة المستقرّة في البنية النّحويّة المولّدة للجُمَل. وذلك سيؤدّي إلى إبراز هيمنة المُتَكَلِّم نحويّا وإبراز وضع ضمير الفصل فيها.

يمثّل ضمير الفصل، في الجملة (26)، وسْما لتنقّل عامل الابتداء، في زعمنا. فإذا صحّ أنّ ضمير الفصل مبتدأ في حيّز الخبر الرّئيسيّ- وقد ذهب بعض النّحاة هذا المذهب-، فإنّه يكون معمولًا لِابتداء فرعيّ مترئّس لحيّز الخبر الرّئيسيّ. وحيّز الخبر الرّئيسيّ معمول للابتداء الأصليّ. ومهما يكن مقدار مقبوليّة هذا الوصف، فقد وجدنا في كتب النّحاة أفكارا تنتظر بعض الرّبط. ومن أهمّ ما لفت نظرنا، في هذا السّياق، أنّ منهم من عدّ ضمير الفصل حرفا.

---

[1] تُراجَع أعمال ندوة "المعنى وتشكّله"، ج.1، مقال "ضمير الفصل أم ضمير الحصر؟". ويُراجَع، أيضًا، الهيشري، 1998.

وهذا يؤهّله لأن يكون عاملا نحويّا، بحسب نظام القواعد النّحويّة المسيِّرة للّغة العربيّة. فإذا صحّ أنّه حرف، فالجملة (34) قابلة للمكافأة الدّلاليَّة بالجملة (35).

(34) إنّ زيدا هو الشّجاعُ

(35) إنّ زيدا لَشجاعٌ

فكلتاهما تقبل الوصف بمبدإ تنقّل العامل الّذي تشكلنه القاعدة التّوزيعيَّة الفارطة الذِّكر. وإذا صحّ أنّ ضمير الفصل حرف، وأنّه يكون مع الأفعال الّتي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء (الكتاب، ج.2، 387)، وأنّ **"من تلك الأفعال حسِبتُ وخِلتُ وظننتُ (...) وكان وليس وأصبح وأمسى (...)"** (م.ن.، 390)، وأنّ الفصل يكون في **"إنّ وأخواتها فصلا وفي الابتداء"** (م.ن.، 392)، وإذا صحّ أنّ تلك الأفعال وتلك الحروف هي وسم لعامل حقيقيّ هو الابتداء - وهي فرضيّة قدّمناها للتّحليل-، إذا صحّ كلّ ما تقدّم، فإنّ الجملة (26) (زيد هو الشّجاع) أخت، من جهة معانيها النّحويّة، للجملة (36). و(36) حاصلة من تحوير إنجازيّ مُجرًى على (26) لا يذهب بمعاني البنية النّحويّة المولِّدة للجملة. بل هو تحوير يفسَّر بالقاعدة النّحويّة التّوزيعيّة نفسها.

(36) هو زيد الشّجاع

نعم الغالب في التّراث النّحويّ أنّ الضّمير في (36) هو ضمير شأن[1]. ولكنّ سلوك ضمير الشّأن كان، في وصف بعض النّحاة، المبرّد، ملتبسا بسلوك ضمير الفصل (الهيشري، م.ن.، 110). فقد أطلق على ضمير الشّأن اسم العماد. ومن النّحاة- ابن الطّراوة- من عدّه حرفا (م.ن.، 116). وهو ضمير افترض النّحاة أنّه محذوف بعد (إنَّ) وأخواتها وبعد (كان) وأخواتها (م.ن.، 115). فإذا صحّ أنّ الضّمير يحافظ، في (36)، على دلالتي الحصر والتّأكيد، دلالتي ضمير الفصل، فإنّ ضميرَي الفصل والشّأن، حينئذٍ، وسْمان مكرِّران لدلالة عاملٍ سابق عليهما هو الابتداء. فرأيُ سيبويه أنّ ضمير الفصل يقترن في البنية اللّغويّة بأفعال القلوب و(كان) و(إنّ) وأخوات كلّ منهما يسّوغ لنا أن نعُدَّه وسْما لتنقُّل الابتداء وأن ندّعيَ أنّ ضمير الشّأن هو أخوه أو صورته المطابقة في وسم ذلك التّنقّل. ويسمح لنا وصف بعض النّحاة لكلا الضّميرين بإدراجهما في قسم الحروف بأن نحشرهما في مجموعة العوامل الواسمة إنجازيّا لعامل أصليّ متحكّم في البنية النّحويّة هو عامل الابتداء.

---

[1] راجع: الهيشري، 1998، 109 – 117.

4.1.2.1. (كان) واسمة لتنقُّل الابتداء بموجَب [أ (ب + ج) = (أ ب) + (أ ج)]

ندرس (كان)، في السّياق البنيويّ الإعرابيّ نفسه. فحركيّتها الموضعيّة في الجُمَل ترجع إلى ارتباطها نحويّا بعامل الابتداء، في زعمنا. وهذا ما يؤمّن لـ(كان) ضربا من الجوار الدّلاليّ يجمعها، في دائرة مقوليّة نحويّة واحدة، إلى عناصر أخرى منها ضمير الفصل وضمير الشّأن ولام الابتداء و(إنّ). ونبيّن هذه الفكرة بتحليل الجملتين (37) و(38).

(37) **"وكان اللّه عليما حكيما"** (سورة النّساء، 104)

(38) **"إنّ اللّه كان عليما حكيما"** (سورة الإنسان، 30)

فالاعتقاد الجهيّ في (37) و(38) هو الوجوب، أي حكم المُتَكَلِّم بمطابقة محتوى كلّ جملة منهما لخارجه الّذي يحيل عليه. وتمثّل كلّ واحدة من (37) و(38) تطويرا إنجازيّا لجملة أبسط منهما من قبيل (39).

(39) اللّهُ عليمٌ حكيمٌ

فالعامل في (39) هو الابتداء. وهو متنقِّل في حيّزه في مواضع العمل النّحويّ تنقُّلا نمثِّله بالصّورة (40) التّالية.

(40) Ø الابتداء ↰ اللّه Ø الابتداء ↰ عليم Ø الابتداء ↰ حكيم

فهذا تمثيل موضعيّ لتنقُّل الابتداء وتوجيهِ الاعتقاد في (39). فذاك التّنقّل وهذا التّوجيه ناتجان عن قوّة العامل النّحويّة ومؤيّدان بتركّب خبر كان من (37) و(38) وتركّب الخبر من (39). وتلك الأخبار الثّلاثة متركِّبة بعلاقة العطف، على الوصف الأشهر في العُرف النّحويّ. وهي علاقة تُشرِك المعطوفَ التّابعَ في حكم المعطوف عليه المتبوع، بحسب نظام إعراب العربيّة. وعلى شُهرة ذلك الوصف التّركيبيّ، يرجَح، عندنا، أنّ تركُّبَ هذا الخبر وتركُّب ذينك الخبرين وتركّب ما كان من قبيلها ممّا تتعامل فيه معلومتان وصفيّتان نسقيّا في موضع إعرابيّ واحد هو تركّبٌ بعلاقة البدليّة. فإذا كان التّتابع الوصفيّ النّسقيّ متعلِّقا بذات اللّه، تأكّدت علاقة البدليّة؛ وكانت بدليّةَ مطابقةٍ أو كلٍّ من كلٍّ. فيلزَم من ذلك أنّ كلّ صفة من صفات اللّه هي عين كلّ صفة أخرى له. فإذا تعلّقت تلك البدليّة بالممكنات، جاز أن تكون للمطابقة ولغيرها. وعليه، فوصْف خبر (كان) من (37) بتركيب العطف الدّالّ على علاقة الجمع يستلزم الاختلاف بين صفات اللّه، باستلزام الجمع للاختلاف. فالشّيء الواحد لا يُجمَع إلى نفسه. ويمتنع وصفُ اللّه باختلاف حقائق صفاته، للزوم التّجزُّؤ والتّركّب منه.

وقد عجَّم المُتَكَلِّم، في (37) و(38)، تنقّل الابتداء في حيّزه. فقد شغلت (كان)، في (37)، موضعَ الابتداء الأصليَّ. وفي (38)، شغلت موضعا داخليّا. وعوّضتها (إنّ) في وسم

الصّدارة. فاعتقاديّا، (37) و(38) و(39) جُمَل متّجهة جهة الوجوب. ولكنَّ (37) مكرِّرة إنجازيّا لما وُسِم في (39) بالتّجريد. و(38)، بموجب التّحليل الّذي اقترحناه ونواصل تجريبه، أكثر تكرارا من (37) في إنجاز الابتداء.

ممَّا نستدلُّ به على أنَّ (كان) دالّة على اعتقاد الوجوب هو أنَّ معنى الانقضاء الحدثيّ، مدلول صيغة الماضي، لا يناسب النّظام العقديَّ القرآنيّ القاضيَ بعدم جريان السّيرورة الزّمانيَّة على اللّه. فـ(كان)، هناك، لوسم الوجود المحض. ويمكن أن نمثّل تنقّل العامل في (37) بِـ(41).

(41) وكان اللّه (كان) عليما (كان) حكيما

فـ(كان) بمنزلة الابتداء العامل في المبتدإ والخبر. فعمِلت فيهما، اسمًا لها وخبرًا لها. ونمثِّل تنقّل العامل، في (38)، بـ(42).

(42) إنّ اللّه (إنّه) عليم (إنّه) حكيم

فقد شغلت (كان) من (38) أحد مواضع تنقّل العامل الرّئيسيّ. فبناءً على هذا، وإذا صحَّ تمثيل (38) بِـ(42)، فـ(إنّ) و(كان) متطابقتان في الدّلالة الاعتقاديَّة. وإلّا، امتنع منهما التّبادل الموضعيّ إنجازيّا. ولذلك، يمكن تمثيل إنجاز (38) على صورة أخرى هي (43).

(43) إنّ اللّه كان عليما (كان) حكيما

إذا صحّ أنّ (إنّ) و(كان) متطابقتان اعتقاديّا، فإنّ اختزال وسم تنقّل العامل إلى المحّل الأوّل هو ما يخوِّل عَدَّ (37) ((و) كان اللّه عليمًا حكيمًا) اختزالا إنجازيّا لـ(38) (إنّ اللّه كان عليمًا حكيمًا) وعَدَّ (39) (اللّهُ عليمٌ حكيمٌ) اختزالا إنجازيّا لـ(37) وعَدَّ (38) اختزالا لـ(43).

وتستلزم (41)، نحويّا، أي بنيويّا ودلاليّا، الجملة (37) والجملةَ (39) اللّازمة من (37). فـ(41) تستلزم لازمَها ولازمَ لازمِها، بموجب قاعدة تعدِّي الاستلزام المنطقيّة (la transitivité). وتستلزم (42) الجملةَ (38)، بموجب وصفنا للتّوجيه الإعرابيّ. وتستلزم الجملةَ (39)، أيضا، بموجب قاعدة التّعدِّي نفسها. وتستلزم (42) الجملةَ (37)، بموجب ذلك الوصف الّذي اقترحناه. وتستلزم (43) الجملةَ (38)، وبالتّالي، الجملةَ (39). وعلى أنّ اشتراك ملزومين مختلفين في لازِم واحد لا يستلزم تكافؤهما، فإنّه يدرجهما في دائرة دلاليّة جامعة. هذا، وتستلزم تلك البنيات النّحويّة السّتُّ، جميعا، البنية الشّكليّة (40)، استلزاما نحويًّا.

إذا صحّ القول بحصول تطابق دلاليّ جهيّ بين (كان) و(إنّ) وصحّ أنّهما متجاورتان دلاليّا ومجاورتان لضمير الفصل أو الشّأن واللّام، فإنّ (37) و(38) تكافئان، في دلالة الاعتقاد، الجُمَلَ التّالية.

(44) إنّ اللّه لَعليم حكيم

(45) إنّ اللّه هو عليم حكيم

(46) هو اللّه عليم حكيم

(47) هو اللّه كان عليما حكيما

(48) هو اللّه كان عليما كان حكيما

فما يجمع بين تلك العناصر النّحويّة الّتي تسِمُ الابتداء هو علاقات جدوليّة. وما يسمح بتبادلها هو اتّفاقها في الدّلالة على جهة الوجوب.

2.2.1. العوامل عاملة دائما

ما يسمّى، نحويّا، تعليقا وإلغاء ليس، في نظرنا، إلّا من مظاهر الإعمال. فالعامل النّحويّ يحافظ، في حالات الإعمال والتّعليق والإلغاء، على تحكّمه في حيّزه. فالعامل عامل دائما، حتّى في الحالة الّتي سمّاها النّحاة إلغاء. وننبّه، بدءا، إلى أنّ عدَّ الفعل القلبيّ وفاعله جملة اعتراضيّة إذا توسّطا المبتدأ والخبر هو فكرة لم نعثر عليها في كتب التّراث. فلم نجدها إلّا في تحقيق محقِّق **"أوضح المسالك"**، مؤلَّف ابن هشام، ممّا اطّلعنا عليه من مؤلّفات النّحو العربيّ. وبناء على ادِّعائنا لعمل العوامل دائما، لا تكون هذه الحالات الثّلاث سوى ثلاث صور إنجازيّة راجعة إلى بنية إعرابيّة واحدة. ونفسّر هذا الافتراض باعتماد مبدإ حرّيّة العامل في التّنقّل في حيّزه اللّازِم من مبدإ حرّيّة المُتَكَلِّم في اختيار الموضع الّذي يبرز فيه العامل من حيّزه. وهما يقبلان الشّكلنة بالبنية التّوزيعيّة التّالية.

[أ (ب + ج) = (أ ب) + (أ ج)]

ويمكن أن نقول، في شرح تمثيل معنى الإعمال، أنّ العامل (أ) يتمّ إبرازه في موضعه الأوّل، على الصّورة الّتي تُثبِتها تلك البنية التّوزيعيّة، دون توسُّط عوامل أخرى يمكن أن تكون، إذا توسّطت، مكافِئة لـ(أ) دلاليّا. وهي حالة التّعليق، حينئذٍ. فالتّعليق هو تواجد زمرة من العوامل متحالفة معنويّا متلاغية في لفظ الإعراب.

أمّا الإلغاء فهو أن يختفي العنصر (أ) من الصّدارة، في الغالب، ليظهر، مثلا، في الحيّز (أ ج) أو في الموضع الموالي للعنصر (ج). ومهما تكن صورة التّشكُّل البنيويّ، فالابتداء هو العامل دائما من موضع الصّدارة.

1.2.2.1. وسم تنقّل الابتداء بالفعل القلبيّ: الإعمال والإلغاء

نبيّن هذه الفكرة، بتحليل مجموعة من الجُمَل أولاها (49).

(49) ولَتجدنّ أقربهم مودّة للّذين آمنوا الّذين قالوا إنّا نصارى (سورة المائدة، 82)

ما ندّعيه هو أنّ الفعل القلبيّ يسِم الابتداء. فإذا وُسِمت العوامل بغير الحروف، فإنّ العنصر العامليّ غيرَ الحرفيّ الّذي يحمل دلالة العامل يصبح قابلا لتحكّم العامل الحرفيّ، لأنّه تعجّم. فإذا نظرْنا في (49)، وجدنا المبتدأ و الخبر الأصليّين أو القديميْن نُصِبا مفعولين للفعل القلبيّ (تجِدَنَّ). فهو ينصبهما، بتعامل معنى الابتداء الرّاسخ فيه وجِهته المعجميّة القلبيّة المخصِّصة لذلك الابتداء الموضعيّ تخصيصا يمثّل بشكل قضويّ واصِفٍ يكون فيه الابتداء موضوعا والجهة المعجميّة القلبيّة محمولا أو وظيفة قضويّة. وهي الشّكل [ق (ب)] الّذي ترمز، فيه، (ق) لمحمول أو وظيفة هي الجهة القلبيّة، و((ب)) لموضوعٍ هو الابتداء.

لقد وصَف النّحاة المبتدأ والخبر بأنّهما يُنصَبان مفعولين، محافظين على أحوالهما. وقد وجدنا هذا الوصفَ، في شرح المفصّل، دون توضيح للمراد بالقول **"محافظين على أحوالهما"**. فلعلّ النّحاة كانوا يعنون أنّ الفعل القلبيّ لا يُبطل معنى الابتداء الموضعيّ، وأنّ المبتدأ والخبر مفعولان للابتداء في أوّل تشكّل إعرابيّ للبنية الّتي يدخل عليها الفعل القلبيّ. وعليه، تكون تلك البنية الإعرابيّة السّابقة لصياغة (49) هي (50) الّتي يرِد فيها المبتدأ والخبر في موضعَيْ رفع، بحسب نظريّة النّحاة الإعرابيّة. وهو رفع ناتج عن تعرية الاسم عن العوامل اللّفظيّة.

(50) أقربُهم مودّة للّذين آمنوا الّذين قالوا إنّا نصارى

نفسّر، في ما يلي، وسْم الفعل القلبيّ للابتداء في جُمَل يكون فيها هذا الفعل القلبيّ مسندا إلى غير المتكلِّم. ومنها الجملة (51).

(51) وجَدَ زيدٌ عمرًا شجاعًا

فالابتداء هو فعل المُتَكَلِّم الاعتقاديّ. وعليه، لا تعارض الجملةُ (51) الجملةَ (52). بل هي تستلزمها دلاليّا.

(52) أعلَمُ أنّ زيدًا وَجَدَ عمرًا شجاعًا

والابتداء موسوم في (52) بالفعل القلبيّ (أَعلَمُ) المعبّر عن جهة اعتقاد المُتَكَلِّم في زمان التّلفّظ. ولكنّ الفعل القلبيّ (وَجَدَ) من (51) ومن (52) لا يعجِّم اعتقاد المُتَكَلِّم، لأنّه لا يعجِّم موضع الابتداء البنيويّ الشّكليّ المتحكِّم في الجملة كلِّها. فـ(وَجَدَ) يعجِّم ابتداء متحكِّما في جملة مُدمَجة في كلّ من (51) و(52) جرَتْ على لسان زيد أو جرى على لسانه ما يقبل التّمثيل بها ودلّ على أنّ زيدا عاقِدٌ في نفسه أنّ عمْرًا شجاع. وهو يقبل الوسم بـ(53) أو (54).

(53) عمرو شجاع

(54) أجِدُ عمرا شجاعا

لقد ورد، في كتب النّحو، أنّ الفعل القلبيّ قد يُلغَى في الصّدارة وأنّ النّحاة كرهوا ذلك. فالأَوْلى، عندهم، إعمال العوامل إذا تصدّرت. ولكنّ إلغاء الفعل القلبيّ لا ينقضُ، في رأينا، أنّ الفعل القلبيّ يحافظ على دور وسم الابتداء. فالابتداء هو العامل بتوجيه النّصب موضعيّا. وعليه، فالفعل القلبيّ عامل موضعيّا ملغىً لفظيّا. وعدم ظهور لفظ النّصب على المبتدإ والخبر الأصليّين ليس دليلا على أنّ العامل لم يعمل. فمن مبادئ النّظرية الإعرابيّة، منذ سيبويه، أنّ الإعراب معنى والمعنى موضع والإعراب، بالضّرورة، موضعِيّ. ووجه كراهة الإلغاء في ذلك الموضع هو أنّ عامل الابتداء قد تمّ وسمُه إنجازيّا في أقوى مواضع عمله. وقد قرّر ابن هشام **"قُبْح"** هذه الصّورة من الإلغاء. وذكر أنّها مستساغة في نظر الكوفيّين (أوضح المسالك، ج.2، 65).

بقيت حالتان للإلغاء هما توسّط الفعل القلبيّ وتأخّره دون إعماله. ونبرز هاتين الحالتين بتغيير موضع الفعل القلبيّ. ونمثِّل ذلك بـ(55) و(56).

(55) وأقربُهم مودّة للّذين آمنوا الّذين قالوا إنّا نصارى لَتجدنَّ

(56) وأقربُهم مودّة للّذين آمنوا لَتجدنَّ الّذين قالوا إنّا نصارى

إذا صحّ أنّ الفعل القلبيّ هو وسم للابتداء وإذا صحّ أنّ الابتداء متنقِّل في جميع مواضع حيّزه بِحُرّيّة مطلقة إلّا أن تتقيّد بنظام العمل الإعرابيّ، فإنّ اختلاف (55) و(56) في موضع الفعل القلبيّ من التّتابع النّسقيّ هو إبراز لتنقّل عامل الابتداء إلى موضعيْن غير موضع الصّدارة. فهو، في (55)، ينتمي إلى جملة ثانية ينتهي بها التّتابع اللّفظيّ. وهو، في (56)، ينتمي إلى جملة تعترض ترابط مكوّنَيْ جملة أولى ترابطا لفظيّا. وتشغل هذه الجملة المُعترِضة موضعا وسطيّا من التّتابع اللّفظيّ يشغله الابتداء بالمعنى. فتمثيل الفعل القلبيّ وفاعله أو الإسناد القلبيّ للابتداء ليس تركيبيّا بل دلاليّا صِرفا. فمن معطيات العُرْف النّحويّ أنّ الجملة الاعتراضيّة مستقلّة تركيبيّا. ولتوضيح مرادنا بالتّمثيل الدّلاليّ غير المستلزِم للتّمثيل التّركيبيّ، نختزل الجُملة القلبيّة الاعتراضيّة في الرّمز (قع)؛ ونمثِّلها به، علاوة على الرّمز للمبتدإ والخبر، بالتّوالي، بـ(م) و(خ). وعليه، نمثِّل التّتابع اللّفظيّ من (55) و(56)، بالتّوالي، بـ(57) و(58).

(57) (م) (خ) (قع)

(58) (م) (قع) (خ)

ويتّفق الشّكلان البنيويّان اللّفظيّان (57) و(58) في الشّكل القضويّ المُنتِج لهما. وهو (59).

(59) قع م خ

ف(قع) من (59) محمول أو وظيفة منطقيّة قلبيّة. و(م) و(خ) موضوعان متعلِّقان بها. وقد شغلت (قع)، من (59)، موضعَ الابتداء الأصليّ.

بناءً على ما تقدّم، تكون حقيقة الإلغاء هي عدم بقاء الأثر اللّفظيّ من تسلّط الابتداء إعرابيّا على متعلِّقاته. وتعلَّل كراهة الإلغاء في الصّدارة بأنّ الفعل القلبيّ، عند تعجيم الابتداء في الصّدارة، يقوّي وصوله إلى متعلِّقاته. فيظهر أثر النّصب عليها. وهو ما يتحقّق عند الإعمال. والفعل القلبيّ ينصب المفعولين نصبا ظاهرا، بموجب معنى الابتداء الّذي يقترن به عندما ينوبه.

2.2.2.1. وسم تنقّل الابتداء بغير الفعل القلبيّ: التّعليق

تقبل ظاهرة التّعليق الشّكلنة بالبنية الشّكليّة التّوزيعيّة [أ (ب + ج) = (أ ب) + (أ ج)]. والتّعليق هو تجسيم للوجهة الانتشاريّة التّوزيعيّة من تلك البنية الشّكليّة. وفي التّعليق، يتمّ وسم العنصر (أ) في مواضع متعددة صوَرًا من الوسم مختلفة بالضّرورة. فلولا ذلك الاختلاف، لانخزلت تلك الصّوَر إلى صورة واحدة ابتدائيّة. والتّعليق، في ظاهر البنية اللّفظيّة، تنازُعٌ بين العوامل. ولكنّه، في أصل البنية النّحويّة، توافُقٌ بين معاني العوامل المتواجدة. فهذه العوامل، في نظرنا، لا تتنازع إلّا في الوسم بلفظ الإعراب، لأنّ الواضع ميّز بين أعمال العوامل بألفاظ إعرابيّة تدلّ عليها. واختلاف ألفاظ الإعراب ليس، بالضّرورة، دليلا على اختلاف المعاني.

من قواعد نحو العربيّة أنّه، إذا تواجد عاملان في بنية نحويّة، فإنّ أحدهما ينتمي إلى موضعِ مفعولٍ متعلّق بموضع العامل الآخر. والمفعوليّة، في هذا السِّياق، ليست مفعوليّة وظيفيّة، فقط، بل مفعوليّة مقوليّة، أيضًا، تتّسع لجميع وظائف النّصب. وتتلقّى المفاعيل الإعرابيّة لفظ إعراب العامل الأقرب إليها. وهذا العامل الأقرب إلى تلك المفاعيل يكون مترئّسا لموضع إعرابيّ يمكن أن يكون مفعولا لعامل آخرَ. وحينئذٍ، يمنع وصول لفظ إعراب العامل الأوّل إلى مفاعيله، من غير أن يمنع وصول معانيه إليها. ونوضّح هذه الفكرة، بوصف ما يلي.

(60) إنّي ظننتُ أنّي ملاقٍ حسابيَهْ (سورة الحاقّة، 20)

في (60)، زمرة من العوامل المتواجدة في ظاهر البنية اللّغويّة. ولكنّها ليست من مستوى إعرابيّ واحد. والأصل الإنجازيّ، في زعمنا، هو (61).

(61) أنا ملاق حسابيه

فإذا افترضنا وجود بنيات إنجازيّة وسيطة بين (61) و(60)، فإنّها قابلة للتّعجيم بما يلي.

(62) ظننتُني ملاقيا حسابيه[1]

(63) ظننتُ أنّي ملاقٍ حسابيه

(64) إنّي ملاقٍ حسابيه

إذا صحّ القول بأسبقيّة الجملة (61) إنجازيّا على سائر الجُمَل، فالمبتدأ والخبر، فيها معمولان، للابتداء، العاملِ الأوّل والأبسط. وفي (62)، تمّ وسم الابتداء، في رأينا، بالصّيغة الفعليّة (ظننتُ). وتفاوت تلك الجُمل في الثّراء الإنجازيّ هو تفاوت في إنجاز معنى قارّ في الجملة (61). وهو جهة اليقين أو الوجوب. هذا المعنى منجَز على صورة أخرى في (62) وعلى صورة ثالثّة في (63) وعلى صورة رابعة في (64). وهذا يستلزم أنّ الجُمَل (62) و(63) و(64) تمرّ إنجازيّا بـ(61) أو أنّها تتضمّن إنجازيّا (61).

بالاعتماد على ما ورَدَ في كتب النّحو، يكون الحرف (أنّ) معلِّقا للفعل (ظَنَنْتُ) من (63). ولكنّ توسُّط (أنّ) بين الفعل ومفعوليه ليس حائلا، في رأينا، دون مرور اعتقاد الظّنّ إلى بنية المفعولَيْن. فـ(ظَنَنْتُ) متحكِّم في كلّ حيّزه اعتقاديّا وإعرابيّا. ويمكن أن نصِفَ موضعَ (أنّ) بأنّه توسيع لمجال المعنى الاعتقاديّ في الجملة. فالحرف (أنّ) من جدول عناصر اليقين، بموجَب أخوّته لـ(إنّ). ونحن نرجّح مقبوليّة الجملة (65)، إذا شُحِنت الصّيغة الفعليّة (ظَنَنْتُ) بمعنى اليقين. وسيَرِدُ تفسير هذا الشّحن أو التّعامُل الاعتقاديّ، في الباب الثّاني من هذا البحث.

(65) ظننْتُ **إنّي** ملاق حسابيه

أمّا بناء الحرف (أنّ) الاشتقاقيّ بفتح الهمزة فهو دليل، بالقياس على وصف النّحاة، على معموليّته للصّيغة الفعليّة القلبيّة (ظننْتُ). ويحتمل الحرف (أنّ) وما يرد بعده في حيّزه التّحويل إلى صيَغ اسميّة في البنيات الدّلاليّة التّمثيليّة- (ظننتُ **لقائي** حسابيه)-. فهذا المركّب الاسميّ (**لقائي** حسابيه) اختزال معجميّ لبنية إنجازيّة إسناديّة.

ننبّه إلى أنّ الإثراء الإنجازيّ يتحقَّق بتكرار البنية [ع (ح)] الّتي يرِدُ فيها (ع) رمزا لحدث الاعتقاد و(ح) رمزا لحيّز معمول في هذه البنية، تكرارا يتحقّق بتشغيل القاعدة التّوزيعيّة الشّكليّة [أ (ب + ج) = (أ ب) + (أ ج)]. وقد أنتجنا هذه الشّكلنة، بالنّظر إلى رافدين أوّلهما

[1] من الخصائص التّركيبيّة المميِّزة للفعل القلبيّ أن يتّصل ضمير أحد مفعوليْه بضمير فاعله المتّصل به، وهما متطابقان إحاليّا.

شكلنة المبخوت (2001) الرّمزية لبنية أفعال القلوب بـ[ف (ج)] و ثانيهما شكلنة الشّريف للبنية الحدثيّة [ححا]. فإذا تفاعل الشّكلان، أمكن إنتاج البنية [ححا (ج)]. وهي تُحوَّل إلى [ححا (ححا)]. وتُختزَل إلى [ححا]. هذا الشّكل الصّوريّ الثّاني مفيد جدّا في تفسير ما سمّيناه الاسترسال التّكراريّ الأفقيّ التّوسيعيّ الواصِف لحركيّة الحدث الاعتقاديّ في البنية وفي تفسير نمطيّة الحيّز الاعتقاديّ النّظاميّة وتكوينه التّكراريّ للبنية، ومن ثمّ للجُمَل والأقوال. ففي حالة التّعليق الإعرابيّة، مثلا، يجري توظيف نفس البنية الممثّلة سابقا[1]. فالفعل القلبيّ عامِل في حيّزه. والحرف (أنّ) يُكوِّن حيّزا معمولا للفعل القلبيّ. وفي (أنّ) معنيان نحويّان، على الأقلّ، أوّلهما وقوعه معمولا لعامل يتقدّمه وثانيهما موافقته دلاليّا لذلك العامل المتحكِّم فيه[2]. فإذا صحّ ذلك، فـ(أنّ) وسم لتنقُّل العامل الأوّل على امتداد البنية النّحويّة.

الجملة (60) (إنّي ظننتُ أنّي ملاقٍ حسابيَهْ) هي الكبرى إنجازيّا في مجموعة الجُمَل الفارطة الذِّكر في هذه الفقرة، بإجراء غزير لمبدإ تكرار البنية العقديّة [ع (ح)] أو بإعمال ثريّ للقاعدة التّوزيعيّة [أ (ب + ج) = (أ ب) + (أ ج)]. ونمثِّل ثراءها التّمثيل (66) الآتيَ.

(66)

[**حرف**عقديّ (**اسم** النّاسخ + **خبر**النّاسخ [**فعل**عقديّ (فا + مف [**حرف**عقديّ (**اسم** النّاسخ + **خبر**النّاسخ)])])]

↓ ↓ ↓ ↓ ↓ ↓ ↓ ↓ ↓

(إنّـــــــــــي (ظـــنـــنـــتُ (أنّــــي ملاقٍ حسابيه)))

فهذا التّمثيل يبيّن أنّ المبدأ التّكوينيّ التّكراريّ مولدّ لبنيات الجُمَل الاسميّة وبنيات الجُمَل الفعليّة. وعليه، فهو مبدأ من درجة البنية المحتملة للتّصنيف إلى جمل فعليّة وجمل اسميّة. ويبدو لنا هذا التّمثيل قادرا على التّكهن بجميع حالات التّعليق القلبيّ. وترجع الفروق بين الجُمل الّتي يعلّق فيها الفعل القلبيّ إلى مدى تشغيل القاعدة التّوزيعيّة **[أ (ب**

---

[1] فكرة التّكرار هذه مستلزَمة من تصوّر الشّريف (2002) لتكراريّة البنية الحدثيّة. وهي، عند الشّريف، تكراريّة عموديّة منظِّمة للمستويات اللّغويّة، وتكراريّة أفقيّة منتِجة لبنيات المستوى الواحد. والتّوسّع الأفقيّ هو ائتلاف عناصر لغويّة متكوِّنة، كما يدّعي الشّريف، بالبنية المجرّدة [ححا]. فينجرّ عن ذلك أنّ هذه البنية تتكرّر أفقيّا. وهو ما حاولنا الاستدلال على تحقُّقِه في مستوى الجُمَل. وفكرة التّكرار تلك مستلزَمة، أيضًا، من قاعدة التّوزيعيّة المنطقيّة.

[2] راجع قول الزّمخشريّ في "المفصّل في علم العربيّة": "**والفعل الّذي يدخل على المفتوحة مشدّدة أو مخفّفة يجب أن يشاكلها في التّحقيق كقوله تعالى (ويعلمون أنّ اللّه هو حقّ اليقين)**" (ص 299).

+ ج +........+ ي) = (أ ب) + (أ ج) + (أ ....) + (أ ي)]**.** وهو تشغيل نمطيّ تكراريّ إلى حدِّ **الآليّة**. وترجع الفروق، أيضا، إلى العناصر الّتي يوسَم بها الاعتقاد عند الإنجاز. وعلى تنوّعها، فهي، جميعا، قابلة للخزل إلى معنى الابتداء. وعلى وجه الإجمال، الفروق إنجازيّة.

إذا اعتمدنا على مبدإ التّوجيه الإعرابيّ وإذا صحّ أنّ العامل متنقِّل، إمّا بمعناه ولفظه أو بمعناه ولفظ مرادف أو بمعناه دون لفظ، فإنّ العوامل، في الجملة (60)، هي متواجدة ومتعاملة على صورة نمثّلها بـ(67).

(67)

⇚⇚⇚⇚⇚⇚⇚⇚⇚ ⟸⟸⟸⟸⟸←←←←←←←←←←

↓↓↓ ↓↓↓ ↑↑↑ ↓↓ ↓↓ ↑↑↓ ↓ ↑

↓↓↓ ↓↓↓ ↑↑↑ ↓↓ ↓↓ ↑↑↓ ↓ ↑

↓↓↓ ↓↓↓ ↑↑↑ ↓↓ ↓↓ ↑↑↓ ↓ ↑

إنّـــــي ظننـــــــتُ أنّـــــــــــــي ملاق حسابي

تمثّل اتّجاهات السّهام أهدافَ توجيه الإعراب والاعتقاد. فالسِّهام العموديّة الصّاعدة تمثِّل توجيه الإعراب من العوامل إلى المفاعيل. أمّا السّهام العموديّة النّازلة فمتّجهة إلى المكوِّنات المتلقِّية للإعراب. وأمّا مجموعات السّهام العموديّة النّازلة والصّاعدة المتوازية فهي لتمثيل تلقِّي المكوِّن اللّغويّ للعمل الإعرابيّ- فتلك السّهام النّازلة- ولتمثيل توجيهه للعمل الإعرابيّ إلى معمولاته- فتلك السّهام الصّاعدة-. ويدلّ عدد الأسهُم المكوّنة لكلّ مجموعة سهميّة على عدد شحنات العمل الإعرابيّ الموجَّه. فكلّ مجموعة متكوّنة من ثلاثة أسهُم، مثلا، هي رامزة لشحنات إعرابيّة مندفعة من ثلاثة عوامل إعرابيّة. فالعامل الأصليّ في (60) هو الابتداء. وقد تمّ وسمه بألفاظ مختلفة، في مواضعَ متعدِّدة. فأظهرناها، في هذا الرّسم التمثيليّ، متراكمة بتراكم السِّهام، في مواضع مخصوصة هي مواضع تنقُّل معنى الابتداء. فالسّهام ترمز إلى أهداف الإعراب ومساراته. ولمّا كانت تلك العوامل ممثِّلة لعامل أصليّ واحد هو الابتداء، كانت قابلة في الإنجاز المعجَّم لأن تتبادل موضعيّا. ومهما تكن درجة الدّقّة في الرّسم التّمثيليّ السّابق، فهو تجسيم شكليّ لتركّب البنيات اللّغويّة الإنجازيّة. وهو يُبرِز تركّبَ العمل الإعرابيّ الأحدث في الإنجاز من عمل عوامل أخرى أقدم إنجازيّا. وهو يُبرِز، أيضًا، أنّ موضع العامل قارّ في الأحياز. فإذا تركّبت الأحياز تركّبا نمطيّا آليّا وإذا كان العامل في التّصوّر الإعرابيّ البنيويّ متنقِّلا بنفسه تنقّلا ممثَّلا بتوزيعيّة البنية الإعرابيّة وإذا كانت العوامل تتمايز لفظا،

فإنّها جميعا، لإنجاح تنقّلها، تُحشَر في مواضع التقاء متعدِّدة في البنية النّحويّة. وهذا افتراض مشروط بتطابقها في معنى تسِمُه على صوَر لفظيّة مختلفة. هذا الشّرط معدوم في عوامل الجملة (68) التّالية.

(68) يؤمّل زيدٌ أنْ يعاودَ السّفرَ، في الأسبوعِ المقبِل

فلا يمكن أن نستسيغ، مثلا، حشر الفعل (يؤمّل) عند تنقّله إلى معمولاته مع عامل الجرّ (في) في موضع واحد. وإلّا، لم يكن (يؤمّل) إلّا عاملا في المعمول المجرور ولا عمل له في الجارّ، لاختلافهما الدّلاليّ. فهذا يسِمُ حدث الاحتواء. وذاك يسِمُ حدث بنية التّأميل الحدثيّة. وعملُ الجارّ غيرُ عملِ الفعل.

من شروط توسيع كفاية الرّسم (67) التّفسيريّة حصول تطابق بين معاني العوامل. فإذا كان حاصلا، كانت تلك العوامل جميعا تسِم موضع الابتداء الواسم لحدث اليقين أو جهة الوجوب. فإذا كان ذلك، أمكن أن نفسّر حدسنا بأنّها جميعا قابلة للتّمثيل الإنشائيّ بالفعل الإنجازيّ (أخبِرُ). والفعل القلبيّ واسم للابتداء. والابتداء متكوّن من معنى الفعل الإنجازيّ (أخبِرُ). ونحن نحترز من الحكم بأنّ التّطابق بين معاني تلك العوامل تامّ، نظرا إلى أنّ اشتراك أفعال القلوب في إفادة اليقين لا يحجب تفاوتها في درجات اليقين الّتي تسِمُها. بل يتّسع هذا التّفاوت، عند إسنادها إلى المُتَكَلّم وتنويع تصريفاتها وعند إسنادها، أيضا، إلى غير المُتَكَلّم.

خاتمة

قدّمنا، في هذا الفصل، الاعتناء بنظام التّركيب المتحكّم في البنيات اللّغويّة الّتي تردُ فيها أفعال القلوب. وبنينا الوصف على زعم النّحاة أنّ الفعل القلبيّ يدخل على جملة مؤلّفة من مبتدإ وخبرٍ فيصيّرهما مفعولين. وادّعينا أنّ ذلك الدّخول وهذا التّصيير ليسا منتهى تأثير الفعل القلبيّ. فوصْف الجملة بأنّها بنية موضعيّة يَلزَم منه أنّ دخول الفعل القلبيّ هو حلول في موضع تركيبيّ دلاليّ من مواضع الجملة. فإذا صحّ هذا، لزِم منه أنّ دلالة الفعل القلبيّ قيد على الدّلالة الرّاسخة في ذلك الموضع. وقد اخترنا وصف رفع المبتدإ والخبر بتأثير من الابتداء من بين ما علّل به النّحويّون ذلك الرّفع. واستخلصنا أنّ تأثير دخول هذا الفعل ليس مقصورا على المبتدإ والخبر السّابقين عليه بل متطاولا إلى الابتداء المشارك في رفعهما. وقد توصّلنا إلى نتائج نذكر أهمّها، في نظرنا، في ما يلي.

- ينتظم العمل الإعرابيّ، عموما، وعمل أفعال القلوب، خصوصًا، بقاعدة التّوزيعيّة [أ (ب + ج) = (أ ب) + (أ ج)] المنطقيّة انتظاما محكَمًا يبرز وجها من وجوه تعامل النّحو والمنطق وأنّ إبستيمولوجيا النّحو واللّسانيّات تحتاج إلى عدد من طرائق التّحليل المنطقيّ.
- تمكّن تلك القاعدة التّوزيعيّة من وصف التّعدُّد العامليّ النّسقيّ بحركتَي البسط والقبض ومن الاستدلال على عامليّة المتكلّم المطلقة وعلى أنّه مُعمِل العوامل.
- يبدو مصطلح الابتداء، في التّراث النّحويّ، متحرِّكا دلاليّا يتنازعه حمْلُه على مفهوم تعرية الاسم عن العوامل وحمْلُه على مفهوم صدارة الجملة معجَّمة وغير معجَّمة. وعليه، يكون الابتداء موضعَ العامل الأوّل الأمكن في التسلّط الإعرابيّ.
- لا يمنع التّباين اللّفظيّ المميّز بين العوامل من أن تتعامل، في البنية النّحويّة، وأن تكون متناسبة في الدّلالة الوضعيّة.
- للعامل الرّئيسيّ مظاهر انتشار في البنية متعدِّدة منها النّواسخ الفعليّة والنّواسخ الحرفيّة ولام الابتداء.فإذا اجتمع بعضها في بنية واحدة، توزّع، بنظام القاعدة التّوزيعيّة الشّكليّة الفارطة الذّكر. حتّى ضميرَا الفصل والشّأن يُحمَلان على الوصف بتوزيعيّة العمل الإعرابيّ.
- إذا صحّ أنّ العمل الإعرابيّ توزيعيّ، كان كلّ ظهور للفعل القلبيّ ظهورا عامليّا، حتّى في حالَي التّعليق والإلغاء. ويصدق هذا الاستنتاج، بعَدِّ التّأثير الدّلاليّ شرطًا كافيًا ومغنيًا عن الأثر اللّفظيّ في حصول العمل الإعرابيّ.

خاتمة الباب

***

كان هذا الباب الأوّل لوصف النِّظام التّركيبيّ المسيّر للبنيات النّحويّة الّتي تتشكّل بترؤّس أفعال القلوب. ولذلك، افتتحناه بفصل أوّل لتقديم بعض من المفاهيم الإعرابيّة الّتي تصلح أساسا لوصف تراكيب أفعال القلوب. وأتبعنا ذلك الفصل الأوّل بفصل ثانٍ لتجريب التّحليل التّركيبيّ ووصف نظام الإعراب بالتّوزيعيّة الّتي تمكّن، بحركة الانقباض، من خزل عوامل البنية في عامل واحدٍ والّتي تمكِّن، بحركة الانبساط، من تعجيم أكثر من موضع من المواضع المحتملة للعوامل. وههنا، نذكِّر القارئ ببداية مقدِّمة هذا الكتاب. فهنالك، ذكرنا أنّ في كتابنا هذا مستويين من الكتابة أو كتابتيْن، كتابةً أولى سيّرَنا فيها اعتقادُنا أنّ نظام الإعراب التّركيبيّ متغلِّب غلبة شديدة في إنتاج الدّلالة اللّغويّة، عمومًا، وإنتاج الدّلالة العقديّة، خصوصًا، وكتابةً ثانية أنجزناها ونحن نرى للنِّظام الدّلاليّ ما لم نكن نراه له في زمان تلك الكتابة الأولى الّتي بينها وبين زمان هذه الكتابة الثّانية ثلاثة عشر عامًا والّتي كنّا نتطلّع بها إلى اكتساب بعض من مهارات التّحليل اللّسانيّ والّتي كنّا نحاول بها أن نتميّز من سائر النّحويّين واللّسانيّين الّذين قرأنا شيئا من كتاباتهم. ونحن نجِدُ، الآن، أنّ أثمَنَ المكاسب الّتي غنِمناها من جُهد تلك الكتابة الأولى التّدرّب على تحليل بعض المسائل اللّسانيّة والاشتغال بفكرة طلب النِّظام اللّغويّ. وليس يَلزَمُ من هذه المراجعة الّتي نَعُدُّها إبستيمولوجيّة التّراجع عن كلّ نظام المبادئ الّذي سيّر بحثنا القديم. بل بعض ما يَلزم منها الاشتغال بطرائق التّحليل والاشتغال بتصوّر النِّظام اللّغويّ تصوّرا متميّزا من سائر التّصوّرات المتعرِّضة له. ويَلزم من الاشتغال بطرائق التّحليل وعَدِّها من الأساس الإبستيمولوجيّ اللّسانيّ الاعتناءُ بمهارات التّجريد والمقْوَلة والحساب والاستدلال والاعتناءُ بنظام تركّب المستويات الواصِفة. وعليه، نُرقِّي، في هذه الكتابة الثّانية، نظامَ التّركيب من وضْع النِّظام الموضوع أو الموصوفِ إلى وضع النِّظام الواصِف، ترقيَة تناسِب مزاجنا ومَلَكّتنا وطريقتَنا الإبستيمولوجيّة. فنظام التّركيب، في كتابتنا الثّانية الواصفة لموضوع الكتابة الأولى ولتلك الكتابة الأولى، هو نظام تركيب البنيات الدّلاليّة الشّكليّة ونظام تركيب الأشكال البنيويّة العُليا على مدرَّج التّجريد عُلُوًّا يكون معه الشّكل التّركيبيّ الأبعد تجريدا عينَ الأساس الدّلاليّ الألطَف. وليس يخفى أنّنا نُفيد من طرائق التّحليل المنطقيّ. ولا نتحرّج منه. بل ندعو إليه، على أن نطوّر نظام الإفادة وعلى أن نطوِّر تصوّرَ النِّظام اللّسانيّ ونطوِّر

الوعيَ بلوازم عقيدة عقليّة لطيفة وثمينة فحواها أنّ اللّغة الشّكليّة لازِمة، بنظام استلزام معقّد جدّا، من اللّغة الطّبيعيّة وعلى أن نحسِن تحويل نظام المعرفة المنطقيّة المناسبة للوصفين اللّسانيّ والبلاغيّ إلى إبستيمولوجيا لسانيّة وبلاغيّة. فإذا وفينا بتحقيق هذه الشّروط وما لزِم منها، ارتقى النّحو إلى أن يكون إبستيمولوجيا للمنطق. فينتج، بنظام الاسترسال المعرفيّ الدّوريّ أو الدّائريّ المنغلق، عِلمان راقيان هما النّحو المنطقيّ والمنطق النّحويّ، كما نتج المنطق الرّياضيّ وكما كانت الرّياضيّات منطقيّة، بنظام تطوّر المقدِّمات إلى نتائج وتطوّر النّتائج إلى مقدّمات. ومع ذلك، فإنشاء طريقة تحليل شكليّة للوصف اللّسانيّ أعسَرُ من إنشاء نظيرة لها للوصف المنطقيّ، لأنّ عناصرَ اللّغة المنطقيّة من طبيعة واحدة هي الطّبيعة الشّكليّة في جميع مستويات التّحليل المنطقيّ، وعناصرَ اللّغة اللّسانيّة الّتي نختارها لوصف النِّظام اللّغويّ من طبيعتين مختلفتين شكليّة ومعجميّة طبيعيّة تتعاملان في سياق بنيويّ واصفٍ واحد يحمل حسابًا أو نظامًا دلاليّا مركّبًا من ثلاثة مستويات لغويّة واصفة، على الأقلّ، هي مستوى العناصر المعجميّة ومستوى العناصر الشّكليّة الخالصة ومستوى العناصر الشّكليّة المعجَّمة شيئا من التّعجيم أو العناصر المعجميّة المشكلنة شيئا من الشّكلنة. وليس الّذي ذكرناه منتهى تركُّب النِّظام اللّسانيّ الواصف، لأنّ الشّكلنة والتّعجيم وما بينهما مستويات تتعدَّد بالاسترسال التّدريجيّ فيتحوّل كلّ مستوى منها إلى مستويات. هذا التّركّب المتزايد يمكِّن من توقّع إمكانات التّوسيع الدّلاليّ وتطوير الحساب النّحويّ وتوسيع كفايته بالزّيادة في سبك استدلالاته. وعليه، يكون نظام الوصف المنطقيّ أبسط وأمتن وأسرع تطوّرًا، بسببٍ من وحدة طبيعته الشّكليّة. وعلى هذا وعلى ذاك، لا يمكن أن يستغني نظام الوصف اللّسانيّ العلميّ عن نظريّة المعرفة اللّسانيّة أو إبستيمولوجيا اللّسانيّات. ويكون التّأثير بينهما لا تبادليّا، فقط، بل دائريّا، أيضًا.

لقد أقبلنا على هذا البحث بمجموعة من الفرضيّات لها جذور في كتب التّراث النّحويّ. وشجّعَنا على تبنّيها ما اطّلعنا عليه من دراسات لسانيّة معاصرة. فجعلنا نختبر وجاهة تلك الفرضيّات، باستقراء أمثلة متنوّعة وتحليلها. وقد ارتبط هذا الباب الأوّل بمجموعة من الأسس النّظريّة المبثوثة في كتب النّحو القديم والّتي من أهمّها ما يلي.

- الإعراب هو المعنى والمعنى موضع. وقد تجلّى ذلك، عند وصفنا لتشكّل الدّلالة داخل البنيات النّحويّة. فقد نظرنا إلى البنية على أنّها مجموعة مواضع متعاملة في إنتاج الدّلالة.

- البنية النّحويّة هي مجال توجيه العمل الإعرابيّ. وكان من لوازم ذلك أن تبنّينا، في هذا البحث، نظريّة العامل الإعرابيّ واستلهمنا منها أهمّ فرضيّات هذا الباب الأوّل. وقد

مكّننا الاعتماد على مبدإ تسلّط العامل على المعمولات من وصف مباحثَ دلاليّة عقديّة مختلفة.

- أفعال القلوب طارئة على بنيات تشكّلت دلاليّا- وهذا أهمّ أسُسِ هذا الباب الأوّل وأكثرها ارتباطا بموضوعه- وحينئذ، يكون دخول الفعل القلبيّ معنى محرِّكا لما اكتمل من الدّلالة الأولى وقادحا لتعامل جديد. وذلك أنّ أفعال القلوب هي **"من الأفعال الدّاخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين"** (ابن هشام، أوضح المسالك، ج.2، 30).

إنّ الاعتماد على الفرضيّات النّحويّة الثّلاث التّالية، معنويّة الإعراب أو موضِعيّته، أوّلا، وعامليّة العامل- وحقيقتها تسلّط العامل بمعناه على معموله أو وصوله إليه-، ثانيا، ودخول الفعل القلبيّ على بنية مكتملٍ تشكّلُها الدّلاليّ، ثالثًا، قادَنا إلى استخلاص النّتائج التّالية.

- إنّ نظريّة العامل الإعرابيّ الّتي تمّت شكلنتها، في هذا البحث، بالبنية التّوزيعيَّة **[عا × (مع$_1$ + مع$_2$) = (عا × مع$_1$) + (عا × مع$_2$)]** هي نظريّة تفسّر، بكفاية واسعة، تشكّل المعنى في البنية النّحويّة نفسها وانتشار الدّلالة فيها. فالرّمز (عا)، مثلا، الرّامِز للعامل الإعرابيّ هو، في واقع النِّظام الإعرابيّ، رمز لمعنى نحويّ هو العامل ورمز لموضع نحويّ هو العامل، أيضا. وقد أوردنا أنّ سيبويه افترض أنّ المعنى موضع. وتُبيِّن شكلنة البنية النّحويّة بذلك الشّكل التّوزيعيّ نسقَ انتشار المعنى النّحويّ في البنية، أي حركة تنقّل العامل- والعامل معنى- إلى معمولاته.

- إنّ نظريّة العامل الإعرابيّ المتنقِّل قادرة على وصف البنية النّحويّة المتكوّنة من مبتدإ وخبر ووصف البنية الّتي تتركّب من فعل قلبيّ.

- إنّ الحالات الإعرابيّة الثّلاث في بنيات أفعال القلوب- وهي الّتي سمّاها النّحاة إعمالا وتعليقا وإلغاء- هي جميعا قابلة للوصف بنظريّة العمل الإعرابيّ. ولذلك، عددْناها كلّها أنواعا من الإعمال. ونحن نحتاج، لتفسير هذه الفرضيّة الأخيرة، إلى مبدإ موضِعيّة الإعراب ومبدإ معنويّة الإعراب. فالنّحويّون القدماء كانوا يميّزون، دائما، بين لفظ الإعراب ومعناه. فبناء على النّظر إلى لفظ الإعراب، أقرّوا حالات الإلغاء والتّعليق والإعمال. ولكنّ وصف التّوجيه الإعرابيّ، بالمنظار الدّلاليّ الخالص، يبيّن أنّه لا وجود في البنية النّحويّة إلّا للإعمال. فالعوامل عاملة دائما.

- وعليه، فما سمّاه النّحاة تنازعا بين العوامل هو، في الواقع اللّغويّ، تحالُف

وتعامُل. فالتّنازع لا يتعدّى الوسم اللّفظيّ. ولكنّ التّناسق الدّلاليّ الّذي تحتاج إليه البنية اللّغويّة لتحقيق قصد الإبانة عن أغراض المُتَكَلِّم أو قصد الإفادة يتطلّب أمرين اثنين، على الأقلّ، أوّلهما أن تكون العوامل منسجمة معنويّا وثانيهما أن يكون بعض هذه العوامل عاملا في البعض الآخر. وعليه، فالعوامل المتواجدة في بنية واحدة ليست من مستوى بنيويّ إعرابيّ واحد.

- إنّ العوامل الّتي ترِدُ في موضعٍ معمول هي، في الواقع النّحويّ، تمثيل وإبراز لتنقّل معنى العامل الرّئيسيّ في بنيته. وهذا معنى القول بتوزيعيّة الدّلالة الإعرابيّة أو توزيعيّة تشكّلها.

- إنّ موضع الابتداء هو منطلق توجيه جميع المعاني النّحويّة إلى سائر مواضع البنية. فهو موضع الاعتقاد المحدِّد لشكل البنية. وهو موضع العامل الإعرابيّ المختزِن لذلك الاعتقاد. ويقبل موضع الابتداء الوسم بعوامل إعرابيّة متنوّعة. ويقبل سلبَ الوسم. وهو، في جميع تلك الاحتمالات الإنجازيّة، محافِظ على خصائص العامل الإعرابيّ. وفي مقدِّمتها أنّه متنقِّل إلى معمولاته على صورة رمزنا لها بالشّكل التّوزيعيّ **[عا × (مع$_1$ + مع$_2$) = (عا × مع$_1$) + (عا × مع$_2$)]**.

- من أهمّ نتائج هذا الباب الأوّل أنّ الجُمَل أو الأقوال المتفاوتة إنجازيّا ليست متفاوتة في عدد مواضع البنية، لأنّ البنية قارّة، شكليّا. ولكنّها تتفاوت في درجة وسم تلك المواضع. فالبنية الإنجازيّة الّتي يجري فيها تعليق الفعل القلبيّ هي بنية مشحونة بالعوامل المتنوّعة. وليست تلك العوامل إلّا إبرازا، في مواضع داخليّة من البنية، لمعنى رئيسيّ متحكّم قارّ في الصّدارة.

- وعليه، فالجُمَل أو الأقوال الثّقيلة بنظام التّعجيم تمرّ بما أمكن من الجُمَل أو الأقوال الّتي تخفّ عن ثقلها. أمّا معانيها الإعرابيّة الأساسيّة فمتكافئة، لأنّها وسْم لبنية مجرّدة واحدة.

وعلى ما سبق من القول بوحدة الشكل التّركيبيّ، يتعيّن أن نفسّر تعدُّدَ أفعال القلوب وتأثير هذا التّعدّد اللّفظيّ المعجميّ في تشكّل دلالات الجُمَل أو الأقوال وأن نقيس مدى تأثير النِّظام التّركيبيّ في هذا التّشكّل الدّلاليّ. وهذا ممّا نتعاطى التّفكير فيه، في الباب الثّاني من بحثنا هذا. وننبِّه على أنّ أبرز تطوّر حقّقتْه كتابتنا الثّانية، كتابتنا في مبحث أفعال القلوب العقديّ وفي كتابتنا الأولى الّتي كنّا تناولْنا بها هذا المبحث، هو الاعتناء بإنشاء الحساب الدّلاليّ وبنظريّة معرفة الحساب الدّلاليّ، حتّى صار النِّظام التّركيبيّ، عندنا، نظامَ

انتظام النِّظامِ الدّلاليّ. وننبِّه، أيضًا، على أنّ اعتناء كتابتنا الثّانية بمراجعة كتابتنا الأولى وتطويرها ليس اعتناء من مستوى الوصف المباشر بل من مستوى لوازم النِّظام الواصِف المسيّر لكتابتنا الثّانية. ولمّا كانت متانة سبك الحساب لازِمة من متانة سبك استدلالاته، كان الباب الثّاني بابَ الاستلزام الدّلاليّ؛ وكان الاستلزام، فيه موضوعا موصوفًا ونظاما واصِفا أو طريقة تحليلٍ.

الباب الثاني

الاستلزام ونظام أفعال القلوب الدّلاليّ

مقدّمة الباب

***

نهتمّ، في هذا الباب الثّاني، بأبرز القائمات الّتي اقترحها النّحويّون القدماء لإحصاء أفعال القلوب. ونبدي الرّأي فيما نراه يقبل مراجعة وتعديلا. وبناء على ما تثيره عمليّة المراجعة من قضايا، نقترح وصفا للتّشكّل الدّلاليّ في بنيات أفعال القلوب قائما على أفكار بعضُها مستوحى من التّراث النّحويّ ومن الأبحاث اللّسَانيّة المعاصرة. ونحاول، أيضًا، أن نبرز ما قصد النّحاة القدماء إلى قوله ولم يدقّقوا التّعبير عنه أو كانوا يجِدونه عَرَضيّا في سياق تنظيرهم للعمل الإعرابيّ. وذلك يتسنّى بالتّنقّل بين مصنّفات الكبار منهم الّتي ترجع إلى مراحل من التّاريخ مختلفة. ونعتمد على مقترح لسانيّ يصِف تشكّل معاني الأفعال القلبيّة بمعنى الجعل الاعتقاديّ[1]. ونخصّص لكلّ معنى من معاني أفعال القلوب جزءًا من هذا الباب نعتمد فيه على الأمثلة المتنوّعة ونتابع فيها تشكّل المعنى.

نريد، أيضا، أن نستدلّ، في هذا الباب، باختبار الأمثلة، على أنّ النِّظام التّركيبيّ يظلّ مؤثِّرًا في تشكيل الدّلالات الاعتقاديّة في بنيات أفعال القلوب. فنصِف من كلّ مثال الأفعال المنجزة لفظيّا والمعانيَ المقتضاة والمعانيَ المستلزَمة. وهي ليست كلّها منجزة لفظيّا. ونبيّن كيف أنّ المنجَز منها يسهم في تشكّل غير المنجز منها. وذلك أنّنا سنهتمّ، عند تحليل كلّ مثال، بأن نستخلص ما نسمّيه الأصل الإنجازيّ السّابق. وهو، حسب القدماء، بنية تعامل المبتدإ والخبر قبل دخول الفعل القلبيّ عليها. وبعض ذلك الأصل يسمّيه الدّلاليّون المعاصرون بالمقتضى الدّلاليّ. وبعضٌ آخر منه يسمّونه بالمستلزَم الدّلاليّ.

في هذا الباب الثّاني، نتوسّع في تحليل نظام الاستلزام الدّلاليّ المستوعب لبنيات أفعال القلوب الدّلاليّة. ونتوجّه إلى إنشاء حساب دلاليّ واصف لبنيات لغويّة قلبيّة متفاوتة في الشّكلنة وفي التّعجيم. ونختار طريقة الجدولة، لتدقيق التّصنيف الدّلاليّ العقديّ ولإنشاء تدريج معجميّ مسيّر بقواعد صرفيّة وتركيبيّة يعلِّل تفاوت أفعال القلوب في مناسبة السِّياقات الّتي تحتمل الورود فيها. فالبنية اللّغويّة الّتي تتكوّن من الفعل القلبيّ بنية طاقتها الاستلزاميّة قويّة جدّا. والطّريف أنّ اللّازم هو حكم المتكلِّم على فحوى الاعتقاد الملزوم. ويَلزم من حكمه ذاك حكم على اعتقاد غير المتكلِّم في زمان التّلفّظ.

---

[1] يُراجَع الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، 368 ولارّيا (LARREYA, P.)، 1984، ص.، 152، مثلا، والشّريف 2002، ج.1، 342.

يتكوّن هذا الباب الثّاني من فصلين. فأمّا أوّلهما فللنّظر في بعض التّصانيف العقديّة الّتي أنجزها بعض النّحاة ولبدء اختبار طريقة التّحليل الّتي يكون إنضاجها بتطويرها إلى نظام الحساب في الفصل الثّاني. ففي الفصل الأوّل شيء من الاعتماد على طريقة الاستلزام وطريقة المكافأة بين البنيات اللّغويّة، المكافأة الّتي تمكِّن من تمثيل بعضها ببعض آخر. وأمّا ثانيهما فمستثمِر لفحوى أوّلهما. وهو الفائز بالنّصيب الأوفر من كتابتنا الثّانية، كتابة المراجعة الإبستيمولوجيّة. ولذلك، طال حتّى صار له امتداد الباب. ولولا وثاقة التّرابط الجامع بين مباحثه، ترابط الإفضاء والارتداد ولولا سرعة نسق الاستدلال ولولا أنّنا ولّيناه وجهة التّحليل والحساب بنظام التّقابل، لجعلناه بابًا ينقسم إلى فصول. وقد غلب على هذا الفصل الثّاني اختبارات الشّكلنة والجدولة والاستدلال الواصف، حتّى صار فيه النِّظام التّركيبيّ واصفا للأشكال البنيويّة الواصفة للبنيات اللّغويّة المعجَّمة. فهو فصل الحساب الدّلاليّ، حساب الاستلزام.

الفصل الأوّل
أفعال القلوب في النِّظام المعجميّ

مقدّمة

لهذا الفصل وظيفة أساسيّة هي التّمهيد للفصل الّذي يليه. وهما، جميعا، للوصف الدّلاليّ الّذي نبلغ به مرتبة الحساب الاستدلاليّ. ولذلك، نُورِد، في هذا الفصل، مادّة الحساب وموضوع التّحليل الدّلاليّ. ونستطلع، فيه، وجوها لِانتظام الدّلالات القلبيّة من نظام العربيّة الدّلاليّ. فنراجع بعض كتابات النّحاة في ذلك الانتظام. ونختار منها للتّحليل ما نجدُه متميّزا منها بمزيد مناسبة لغاياتنا من تعاطي النّظر في أفعال القلوب العربيّة.

يَرِد، في هذا الفصل، ثلاثة مباحث متفاوتة جدّا في الطّول أهمّها أوسطها. فأمّا أوّلها فقصير جدّا ونَكِل إليه أن يؤنس القارئ بتعدّد قائمات أفعال القلوب في كتب النّحو القديمة وأن ينبّه على بعض خصائصها بإيجاز. وأمّا ثانيها فهو أطولها. وهو لتحليل تلك التّصانيف وبعض لوازمه ولإبراز بعض انتظامها المعجميّ. فهي تصانيف دلاليّة معجميّة أساسًا. ونتّجه، في هذا المبحث الثّاني، إلى مراقبة الانتظام الدّلاليّ الّذي يمكن أن يحجبه التّنوّع المعجميّ اللّفظيّ. ولا يخلو هذا المبحث من شيء من المراجعة لتصانيف النّحاة بإبراز شيء من تأثير النِّظامين التّصريفيّ والتّركيبيّ في الحدّ من كفاية تلك التّصانيف. وأمّا ثالث المباحث فللتّنبيه على إمكان توسيع قائمات أفعال القلوب في نظام العربيّة اللّغويّ.

1.1.2.عرْض بعض قائمات النّحاة المُحصِية لأفعال القلوب

اِقترح سيبويه القائمة [ظننتُ وحسبتُ وخِلتُ وأُرِيتُ ورأيتُ وزعمتُ]. أمّا عبد القاهر الجرجانيّ فقد أورد، في عوامله المائة النّحويّة، قائمة تجمَع سبعةَ أفعال قلبيّة أخرج منها الفعل (أُرِيتُ) الوارد في قائمة سيبويه وألحق بها الفعلين (علمتُ) و(وجدتُ). وفي "شرح الكافية"، وسِعت قائمة الأستراباذيّ ثلاثة عشر فعلا هي [حجا وخال وحسِب وهبْ، غيرَ متصرّف، وأرى وعلم وظنّ ورأى وعدّ وجعل وزعم ووجد وألفى]. أمّا ابن هشام فقد وسّع التّصنيف، في "أوضح المسالك". فهو رأى **"القلبيّ ثلاثة أقسام: ما لا يتعدّى بنفسه نحو فكّر وتفكّر وما يتعدّى لواحد نحو عرف وفهم وما يتعدّى لاثنين وهو المراد"** (ج.2، 31). وهي أقسام يختلف بعضها عن بعض بحسب بنياتها الإعرابيّة. ولم تتعدَّ قائمة أفعال

القلوب ،عنده، قائمة الأستراباذيّ إلّا بالفعل (تعلّمْ).

نستنتج ممّا تقدّم ما يلي.

- لم تكن أفعال القلوب محدَّدة نهائيّا عند النّحويّين القدماء. وعليه، فهي قابلة لمزيد التّوسيع، بحسب احتياجات المُتَكَلِّمين.

- ما سمّاه النّحويّون أفعال القلوب هو ما اختصّ بالبنية العامليّة النّموذجيّة الّتي وصفها ابن هشام بقوله **"الأفعال الدّاخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين"**. ونرمز لها بالبنية الشكليّة: [(عا × (مع$_1$ + مع$_2$ + مع$_3$)]. فـ(مع$_1$) رمز للفاعل. و(مع$_2$) و(مع$_3$) رمزان للمفعولين الأوّل والثّاني، بالتّوالي. وقد رمزنا لبنية الاستيفاء تلك بتقديم الرّمز الدّالّ على معموليّة الفاعل. فتسلّطُ العامل على المفعولين الأوّل والثّاني يمرّ بتسلّطه على الفاعل.

- الفعل القلبيّ أنواع مختلفة بحسب درجات تعدّيها الإعرابيّ. فالدّرجة الصّفر أو الدّنيا هي درجة بنية اللّزوم التّركيبيّ. و الدّرجة القصوى أو العليا هي درجة بنية التّعدية إلى ثلاثة مفاعيل، تعدية دون وساطة الحروف. فهي تعدية راجعة إلى الخصائص النّحويّة الدّلاليّة المحدِّدة للصّيغة الفعليّة.

- لم تكن قائمات النّحاة متّفقة في صيَغ أفعال القلوب التّصريفيّة. ويبدو النِّظام التّصريفيّ قويّ التّأثير في نظام هذه الأفعال الدّلاليّ.

2.1.2. الاسترسال المعجميّ الدّلاليّ بين معاني أفعال القلوب: النّزوع نحو وحدة المعنى المعجميّ

1.2.1.2. المعنى المعجميّ من أفعال القلوب

نكتفي، في هذه الفقرة، بتحسّس كفاية الفعل القلبيّ الواحد في الدّلالة على مراتب عقديّة متنوِّعة. فنسوق جُمَلا تُبرِز المقارنة بينها أنّ الفعل القلبيّ الواحد مرشّح للدّلالة على أكثر من معنى، بمجرّد تغيير السّياق.

(69) **"إِنَّهُم يَرَوْنَهُ بعيدًا"** (المعارج، الآية 6)

(70) **"وَنَرَاهُ قريبًا"** (المعارج، الآية 7)

(71) حَسِبتُ أن لا يخرجَ زيد

(72) حَسِبتُ أن لا يخرجُ زيد

تدلّ الجملة (69)، بالنّظر إلى السّياق القرآنيّ، على أنّ المُتَكَلِّم الّذي أنشأها يعُدّ الاعتقاد

المدرَج فيها المحدّد نوعُه بالفعل (يَرَوْنَ) ليس مطابقا للخارج. ولكنّ الجملة (70) تدلّ على أنّ المُتَكَلِّم يعُدّ اعتقاده الموسوم بالفعل (نَرَى) مطابقا لهذا الخارج. فنجد، عند المقارنة بين (69) و(70)، أنّ جذرا عقديّا واحدا عجّم اعتقادين متضادّين بتضاد البعد والقرب في النّظام الدّلاليّ المعجميّ. ففحوى الرّؤية أو الرّأي من (69) هي نسبة البعد. وتُناظرها من(70) نسبة القرب. وفي الجملتين (71) و(72)، يشارَط نوع الاعتقاد الّذي تدلّ عليه الصّيغة الفعليّة (حسِبتُ) بنوع المعنى الإعرابيّ الّذي يوجّهه إلى الفعل الواقع في حيّزه. فإذا نُصب (يخرج)، دلّ النّصب على أنّ (حسِبتُ) لعدم اليقين وعلى أنّ مضمون الحسبان ليس واجب الإيجاب وعلى أنّه ليس مطابقا لصورة الخارج الّتي يتمثّلها المُتَكَلِّم. فيكون ذلك المضمون العقديّ واجب السّلب. وإذا رُفع (يخرج)، دلّ الرّفع على أنّ (حسِبتُ) لليقين أو الوثوق وعلى أنّ مضمون الاعتقاد مطابق لصورة الكون الخارجيّ تلك. فيكون ذلك المضمون العقديّ واجب الإيجاب. فهذا التّنوّع بل التّضادّ الدّلاليّ حاصل، مع وحدة الجذر المعجميّ ووحدة الشّكل الصّيغيّ التّصريفيّ. فإذا صحّ ما تقدّم، كانت الصّيغة القلبيّة (يَرَوْنَ) من (69) مكافئة في الدّلالة لـ(حسِبتُ) من (71)، باتّفاقهما في استلزام كذِبِ الفحوى العقديّ. فنصْبُ (يخرجَ) من (71) يستلزم كذب الحسبان فحاصل هذا النّظام الدّلاليّ أربع بنيات دلاليّة موزَّعة على أربعة استلزامات توزيعا عكسيّا. فلازم الاستلزام الأوّل ملزوم الاستلزام الثّاني. ولازِم الاستلزام الثّاني ملزوم الاستلزام الأوّل. وعلى هذا التّوزيع يقاس توزيع اللّازم والملزوم في الاستلزامين الثّالث والرّابع. فالصّيغتان الفعليّتان (يَرَوْنَ) و(حسِبتُ)(71) كلتاهما في وضع الملزوم أو المستلزِم. وهذان الفحويان العقديّان كلاهما في وضع اللّازم أو المستلزَم. ونمثِّل هذه الاستلزامات الأربعة بـ(73) و(74) و(75) و(76).

(73) كذِب المرئيّ(69) ← كذِب الرّأي(69)

(74) كذِب المحسوب(71) ← كذِب الحِسبان(71)

(75) كذِب الرّأي(69) ← كذِب المرئيّ(69)

(76) كذِب الحِسبان(71) ← كذِب المحسوب(71)

فالاستلزامان (73) و(74) بلاغيّان أساسهما معلومات من السّياق القرآنيّ العامّ. والاستلزامان (75) و(76) نحويّان تركيبيّان. فمن قواعد الاستلزام المقرَّرة في المنطق وفي النّحو أنّ كذب اللّازم يستلزم كذب الملزوم. وعليه، يستلزم كذبُ المرئيّ كذبَ الرّأي. ويستلزم كذبُ المحسوب كذبَ الحسبان. فلمّا اتّفقت تانك الصّيغتان العقديّتان القلبيّتان في حساب صدق اللّازم، اتّجهتا إلى التّكافؤ. وعلى أنّه لا يصحّ، في المنطق، استلزام تكافؤ

الملزومين من وحدة اللّازم أو الاشتراك فيه، فإنّ النّظام اللّغويّ البلاغيّ ينزع إلى إقرار ذلك التّكافؤ. ومن قوّة الانتظام اللّغويّ أنّ (73) و(75) يترابطان في استلزام جامعٍ وأنّ (74) و(76)، أيضًا، يترابطان في استلزام جامع. ونمثِّل هذين الاستلزامين الجامعين بـ(77) و(78).

(77) (73) ← (75)

(78) (74) ← (76)

فإن صحّ الاستلزامان (77) و(78)، استلزمَا، بالتّوالي، (79) و(80).

(79) كذِب المرئيّ$_{(69)}$ ≡ كذِب الرّأي$_{(69)}$

(80) كذِب المحسوب$_{(71)}$ ≡ كذِب الحِسبان$_{(71)}$

هذا، وننبِّه إلى أنّ الملزوم من (73) والملزوم من (74) لازِمان، بالتّوالي، في استلزامين سابقين نمثِّلهما بـ(81) و(82)، بالتّوالي.

(81) النّظام البلاغيّ القرآنيّ ← كذِب المرئيّ$_{(69)}$

(82) نصبُ الفعل المحسوب$_{(يخرجَ)}$ ← كذِب المحسوب$_{(71)}$

بالاستدلال نفسه، نستنبط تكافؤ الصّيغتين الفعليّتين (نَرى) من الجملة (70) و(حسِبتُ) من الجملة (72). فالسّياق القرآنيّ يستلزم أنّ المضمون العقديّ موضوع الرّأي أو الرّؤية من (70) مطابق لتصوّر المُتَكَلِّم للخارج. وعليه، تستلزم (نرَى)، مقيّدةً بدلالتها السّياقيّة، صدق فحواها. ويستلزم رفع (يخرجُ) صدق الحسبان العامل فيه تركيبيًا. وبالاستدلال نفسه وبالقياس على تحليلنا لـ(69) و(71)، نختزل تحليل الجملتين (70) و(72) في الاستلزامات الآتية.

(83) صِدق المرئيّ$_{(70)}$ ← صِدق الرّأي$_{(70)}$

(84) صِدق المحسوب$_{(72)}$ ← صِدق الحِسبان$_{(72)}$

(85) صِدق الرّأي$_{(70)}$ ← صِدق المرئيّ$_{(70)}$

(86) صِدق الحِسبان$_{(72)}$ ← صِدق المحسوب$_{(72)}$

(87) (83) ← (85)

(88) (84) ← (86)

ويَلزَم من هذه الاستلزامات المكافأتان (89) و(90).

(89) صِدق المرئيّ$_{(70)}$ ≡ صِدق الرّأي$_{(70)}$

(90) صِدق المحسوب$_{(72)}$ ≡ صِدق الحِسبان$_{(72)}$

أمّا الاستلزامان الأساسيّان المحدِّدان لنظام(70) و(72) الدّلاليّ فهما (81) و(82).

(91) النّظام البلاغيّ القرآنيّ ← صِدق المرئيّ(70)

(92) رفْعُ الفعل المحسوب(يخرجُ) ← صِدق المحسوب(72)

ويحصل من تعامل الاستلزاميْن (81) و(73) الاستلزامُ (93). ويحصل من تعامل الاستلزاميْن (82) و(74) الاستلزامُ (94). ويحصل من تعامل الاستلزاميْن (91) و(83) الاستلزامُ (95). ويحصل من تعامل الاستلزاميْن (92) و(84) الاستلزامُ (96). والقاعدة العامّة هي تعدّي الاستلزام الّذي يمثَّل بـ[((أ ← ب) . (ب ← ج)) ← (أ ← ج)].

(81) النّظام البلاغيّ القرآنيّ ← كذِب المرئيّ(69)

(73) كذِب المرئيّ(69) ← كذِب الرّأي(69)

(93) النّظام البلاغيّ القرآنيّ ← كذِب الرّأي(69)

(82) نصبُ الفعل المحسوب(يخرجَ) ← كذِب المحسوب(71)

(74) كذِب المحسوب(71) ← كذِب الحِسبان(71)

(94) نصبُ الفعل المحسوب(يخرجَ) ← كذِب الحِسبان(71)

(91) النّظام البلاغيّ القرآنيّ ← صِدق المرئيّ(70)

(83) صِدق المرئيّ(70) ← صِدق الرّأي(70)

(95) النّظام البلاغيّ القرآنيّ ← صِدق الرّأي(70)

(92) رفْعُ الفعل المحسوب(يخرجُ) ← صِدق المحسوب(72)

(84) صِدق المحسوب(72) ← صِدق الحِسبان(72)

(96) رفْعُ الفعل المحسوب(يخرجُ) ← صِدق الحِسبان(72)

هذا التّكافؤ الدّلاليّ يُخوّل التّبادل الإنجازيّ بين الطّرفين المتكافئيْن. وهو تبادل تؤيّده علاقات الجوار المعجميّ الدّلاليّ الجامعة بين تلك الأفعال الاعتقاديّة، وتُؤمّنه عناصر البنيات الإعرابيّة وخصائص التّشكّل الصّرفيّ من صيغة الفعل القلبيّ. وسنوضّح نظام هذا التّكافؤ، في بعض الفقرات الآتية.

2.2.1.2. المعجم الصّناعيّ ووصف أفعال القلوب الدّلاليّ

اِعتمدنا على لسان العرب، معجمِ ابن منظور (711 هـ). فاستخلصنا أنّ معانيَ أفعال القلوب، على تعدّد ألفاظها، لم تخرج عن دائرة دلاليّة جامعة متكوِّنة من بعض النّقاط المتضخِّمة الّتي تجذب إليها سائر النّقاط جذبا دلاليّا. وتتكون هذه الدّائرة من نقطتين متضخّمتين بالاحتمالات المعنويّة متبادلتين للدّلالات قابلتين للانخزال إلى نقطة أكثر تضخّما منهما.

فأمّا النّقطتان فهما دلالتا الفعلين (ظنَّ) و(عَلِم). ولم نجد في "لسان العرب" ولا في آثار النّحاة أنّ أحد هذين الفعلين يختلف عن الآخر بمعان خاصّة. بل لا يعدو الفرق أن يكون تفاوتا في احتمال هذا الفعل أو ذاك إنجازيّا لمعان يقلّ استعمال الفعل الآخر لأدائها. ولعلّ هذا ما يدعونا إلى مراجعة تصنيف أفعال القلوب التّقليديّ، تصنيف التّوزيع على جدولَي الشّك واليقين. فقد ورد في "لسان العرب" أنّ **"الظّن شكّ ويقين إلّا أنّه ليس بيقين عيان إنّما يقين تدبّر فأمّا يقين العيان فلا يقال فيه إلّا علم"**. فيقين العيان هو الحاصل بإدراك الحواسّ. ويقين التّدبر هو النّاتج عن التّفكّر والاستنباط العقليّ بلا دليل حسّيّ مباشر قاطع. وورد، في اللّسان من أقوال أهل العربيّة ما يدلّ على حصول تبادل دلاليّ بين أفعال القلوب. فقد ورد، فيه، أنّ (خالَ) بمعنى (ظنّ). فـ**"الخال"** اسم لجنس **"السّحاب لا يخلف مطره"** واسم لجنس **"السّحاب إذا رأيته حسبته ماطرا ولا مطر فيه"** (لسان العرب). والصّيغة (هَبْ) في معنى (اِحسَبْ). فكانت راجعة إلى (ظنّ)، من جهته، وإلى (علِم)، أيضا. واستُعمل (علِم) في معنى (ظنّ) و معنى (درَى) و معنى (رَأى). ومن معاني الظّنّ الواردة في "لسان العرب" الوهم. و**"توهّم الشّيء تخيّله وتمثّله كان في الوجود أو لم يكن(...) الوهم الطّريق الواضح"**.

وأمّا النّقطة العظمى فهي نقطة الدّلالة الجامعة بين الظّنّ والعلم، النّقطة الدّلاليّة المحتملة للتّعجيم بـ(ظنَّ) وللتّعجيم بـ(علِم). فاستقراء سياقات (ظنَّ) من "لسان العرب" وشرحُ معانيه يدلّان على أنّه لا يخلو من معنى اليقين. فإذا كان الفعل (ظنَّ) وإخوته في جدول الشّكّ- وهذا الرّأي الغالب عند النّحاة- وكان دالّا، بوجهٍ ما سنبيّنه، على اليقين وكانت الأفعال المؤاخية له تدريجا لدلالة الظّنّ، صحّ اختزال معاني أفعال القلوب إلى معنى اليقين وجهة الوجوب المعجميّة؛ وصحّ الافتراض أنّ اليقين والوجوب درجات متفاوتة ومتجاورة تجاوُرا يخوِّل التّبادل بين هذه الأفعال في السِّياقات الإنجازيّة.

إنّ اليقين اعتقاد. والاعتقاد ظنٌّ راسخ في قلب صاحبه، وإن خالف اعتقادا ثانيا.

ف**"إنّما الظّانّ مَن يعتقد أنّ الأمر على ما قاله وكما يوجبه ظاهر كلامه"** (أسرار البلاغة، 360 - 361). فحتّى دلالة الشّكّ نراها ترجع إلى تعارض يقين أوّل ويقين ثان في قول واحد. وهذا موضوع فقرات آتية.

3.2.1.2. دلالة الشّكّ في التّراث النّحويّ مرتبة من مراتب اليقين

من المعطيات القارّة في الدّرس النّحويّ القديم، ابتداء من سيبويه، أنّ جميع أفعال القلوب لم تُجاوز دلالتي الشّكّ واليقين وأنّ القائمات المختلفة لم تخلُ، في الغالب، من أفعال تبدو رئيسيّة أو تمييزيّة في القائمة من أبرزها (ظَنَّ) و(حسِبَ) و(عَلِمَ). وعلى أنّ النّحاة الأوائل أجمعوا على أنّها بين الشّك واليقين (سيبويه، الكتاب، ج.1، 39)، فقد رجّحنا أنّ الشّكّ، في نظرهم، لم يكن نقيض اليقين بل كان، عندهم، مرتبة من مراتب اليقين. والرّاجح أنّه كان دنياها. وما يرجّح هذا الرّأي إقرارُهم منذ سيبويه بما نؤوِّله على أنّ استعمال أصحاب العربيّة **"الموثوق بعربيّتهم"**- على وصف سيبويه لهم- لأفعال القلوب قد أربك صرامة هذا التّصنيف وهزّ استقراره. فقد رشّح أهل العربيّة أفعالا هي عُرفيّا ونظريّا من جدول الشّكّ، لإنجاز أو تعجيم دلالة اليقين، تعجيما ينقلها، وإنْ كان نقلا طارئا، إلى جدول اليقين. والعكس بالعكس، وإن قلّ في عرف النّحاة ف(ظنَّ)، عند الأستراباذيّ، **"للظّنّ، في الظّاهر، مع احتماله في بعض المواضع لليقين"**. ومثّل هذا الاحتمال بقول اللّه تعالى **"إنّي ظننتُ أنّي ملاق حسابيَهْ"** (الحاقّة، 20) (الأستراباذيّ شرح الكافية، 5ج.، 160). و**"حسبتُ وظننتُ وخلتُ تكون للشّكّ مرّة وللتّحقيق أخرى"** (الجرجانيّ المقتصد، ج.1، 486). فالجملة (حسبتُ أن لا يخرجُ زيد) تدلّ برفع (يخرجُ) على تحقيقيّة الحسبان وتَحقُّق الخروج. فإذا كان في (يخرج) النّصب، دلّت الجملة على الشّكّ في التّحقّق؛ فلا يعود الحسبان تحقيقيّا (م.ن.). ويكون الفعل (زعمتُ) **"تارة للظّنّ وتارة للعلم"**(العوامل المائة، 275). وممّا يرجّح عدّ الشّكّ درجة من درجات اليقين توزيع ابن هشام هذه الأفعال على جدولي الرّجحان واليقين. فقد جعل، في جدول الرّجحان، ما كان، في نظر سيبويه وأغلب مَن كان بعده حتّى الجرجانيّ، في جدول الشّكّ. وجعل أفعال اليقين محتملة لتعجيم دلالة الرّجحان، وأفعال الرّجحان محتملة تداوليّا أو إنجازيّا لتعجيم دلالة اليقين. وذكر ابن هشام **"ما يرد بوجهين [أي للرّجحان ولليقين] والغالب كونه لليقين وهو اثنان: رأى وعلِم"** (أوضح المسالك، ج.2، 30 - 50).

يخوّل لنا هذا الرّصد الأوّل أن نعُدَّ مجال إنجاز الأقوال، أي مجال تخصيص الجُمَل بالمقامات المعيّنة، هو المجال الأهمّ لتجسيم عامليّة المُتَكَلِّم ونفاذ اختياراته في وسم البنيات،

وأنّ حرّيّة أفعال القلوب في التّبادل لها ما يسوّغها، وأنّ المُتَكَلِّم، إذ يتحرّر في الاختيارات التّداوليّة البلاغيّة هذا التّحرّر، إنّما هو مطمئنّ إلى قدرة الفعل القلبيّ الّذي اختاره من بين أفعال القائمة على تبليغ اعتقاده إلى مخاطَبه على نحو يُؤمَن معه اللّبس. هذا، على أنّ التّفكير في تمثيل النّحاة للدّلالات القلبيّة بأفعال مخصوصة يلفت النّظر إلى البناء الصّيغيّ الّذي اختير للفعل القلبيّ عند التّصنيف أو التّوزيع الجدوليّ. فقد اعتمدوا على صيغ منقضية سمّوْها صيَغ الماضي[1]. ولم يمثِّلوا بالصّيغ غير المنقضية، إلّا عند وصفهم لاحتمالاتها الإعرابيّة من إعمال وإلغاء وتعليق. وجعلوها، أحيانا، مسندة إلى المُتَكَلِّم - سيبويه، مثلا-، وأحيانا أخرى، مسندة إلى غير المُتَكَلِّم- الأستراباذيّ وابن هشام، مثلا-.

1.3.2.1.2. تصنيف ابن يعيش لأفعال القلوب

نذكر، من خصائص تصنيف ابن يعيش (643 ه)، اثنتين. فأمّا الأولى فأنّه ساق الأفعال القلبيّة مشكّلة بشكل تصريفيّ واحد. فقد مثّل لها، وهي مسندة إلى المُتَكَلِّم في صيغة الماضي. وأمّا الثّانية فأنّه جعل الاعتقاد مراتب متفاوتة في دلالاتها الجهيّة. هذا، إذا صحّ أنّ الجهة هي تشكيل نحويّ للتّصوّر الاعتقاديّ أو **"الحكم"** - بتعبير بعض نحاتنا- الّذي عنه يُصدِر المُتَكَلِّم جملته أو قوله. ونحن نظنّ هذا التّشكيل متحيّزا في ما سمّاه الشّريف **"الحيّز الإنشائيّ"** من منواله النّحويّ. وهو حيّز كان نحاتنا قد أشعَروا، في تأليفهم، بتحكّمه في الجملة.

اِقترح ابن يعيش توزيعا لأفعال القلوب على دلالات اعتقاديّة أو على جهات اعتقاديّة. وقد وصف تلك الأفعال بالأفعال **"غير المؤثّرة"** (شرح المفصّل، ج.7، 78). فهي أفعال ذهنيّة إدراكيّة لا علاجيّة. أمّا دلالاتها الاعتقاديّة ، عنده، فمنها العِلم. وهو **"القطع على شيء بنفي أو إيجاب"**. وشرطه أن يكون **"عن دليل من غير معارض"**. فإذا كان المعارض، خرج الاعتقاد من حكم العلم إلى حكم الشّكّ. وهو الدّلالة الاعتقاديّة الثّانية من تصنيف ابن يعيش. ودليله **"تردّد النّظر بين حكمين على سواء"**. وعليه، فالشّكّ تعليق للحكم بالإثبات أو بالنّفي. فكأنّ المُتَكَلِّم، في حال الشّكّ، مترجّح بين توجيه الجملة إلى الإثبات والعدول عنه إلى النّفي. وهذا يقرّب دلاليّا الشّكّ من الاستفهام. فالمستفهَم عنه، بحسب الأستراباذيّ، **"مشكوك فيه"**. فإن رجح أحد الحكمين، فـ**"الرّاجح ظنّ والمرجوح وهم"**(م.ن.). وهما الدّلالتان الاعتقاديّتان الثّالثة والرّابعة من تصنيف ابن يعيش. فما دلّ

---

[1] راجع، مثلا، فصول أفعال القلوب من "الكتاب" ومن "المقتصد" ومن "شرح الكافية".

على العِلم، في نظر ابن يعيش، فهو (علمتُ ورأيتُ ووجدتُ). وما دلّ على الظّنّ فهو (ظننتُ وحسِبتُ وخِلتُ). وقد أفرد ابن يعيش الفعلَ (زعمتُ) بجهة **"القول عن اعتقاد"** (م.ن.). فلا هو جعله لجهة العلم. ولا هو جعله لجهة الظّنّ. ونحن نقترح تنظيم هذا التّوزيع بالجدول (97) الّذي يرمز فيه (د. ع.) للدّلالات العقديّة و(ف. ق.) للأفعال القلبيّة.

(97)

د. ع. / ف. ق.	العِلْم	الظّنّ	الشّكّ	الوَهْم
علِمتُ	+			
رأيتُ	+			
وجدْتُ	+			
ظننتُ		+		
حسِبتُ		+		
خِلتُ		+		
زعمتُ				

لم يقترح ابن يعيش فعلا يعجِّم دلالة الشّكّ ولا فعلا يعجِّم دلالة الوهم. حتّى كأنّه كان ذكر هاتين الدّلالتين، ليعرِّف بالسّلب أو بالضّدّ دلالتَي العِلم والظّنّ. فتكون، حينئذٍ، تقاطعات دلالتي الشّكّ والوهم، من جانب، والأفعال القلبيّة السّبعة، من جانب آخر مواضع لقيمة السّلب. هذا، وفي وادي الأفعال القلبيّة تدريج عقديّ من (علِمَ) فِعْلِ أوثق اليقين أو عقيدةِ العِلم، إلى (زعَمَ) فِعْلِ **"القول عن اعتقادٍ"** ليس عِلما ولا ظنّا أو عقيدة الزّعم، وفي مستوى الدّلالات العقديّة، أيضًا، تدريج من العِلْم إلى الوهم.

لقد فصّل ابن يعيش الجهات العقديّة الّتي تُوزّع عليها أفعال القلوب تفصيلا قبل التّمثيل ببنية الجدول. فكانت تلك الجدولة دليلا على مقوليّة تفكير هذا النّحويّ. وقد اعتمد ابن يعيش، في تمثيله لتلك الدّلالات، على صيَغ فعليّة قلبيّة مسندة إلى المُتكَلِّم ولها، تصريفيّا، شكل صيغة الماضي. وهذا التّقييد الصّيغيّ يدعونا إلى التّساؤل: أ يظلّ تصنيفه سائغا، إن تغيّر شكل الصّيغة الفعلية، مظهريّا، بتخليصها إلى المضارع أو إن تغيّر في علاقته بجدول الضّمائر التّصريفيّ من الإسناد إلى المُتَكَلِّم إلى الإسناد إلى غيره؟ فالصّيغةُ (ظننتُ) لا تكافئ الصّيغةَ (أظنُّ)، في الدّلالة النّحويّة النّاتجة عن تعاملات المستويات اللّغويّة كلّها، على

اشتراكهما في الجهة المعجميّة، عقديةِ الظّنّ. ولا تكافئ صيغة منهما، في الدّلالة النّحويّة، المركّبَ (كنتُ قد ظننتُ) أو الصّيغةَ (ظنَّ) أو المركّبَ (كان قد ظنَّ). فالصّيغة (ظننتُ) من (كنتُ قد ظننتُ) أنزَعُ إلى دلالة الوهم. وأنزعُ منها إليها الصّيغةُ (حسِبَ) من (كان قد حسِبَ). ولعلّ الصّيغة (وَجَدَ) تتزحزح عن مقاطعة وادي العِلم إلى مقاطعة وادي الظّنّ. وعلى هذا فقِسْ غيره.

هذا، ونحن لا نجِدُ النّظام اللّغويّ يخوّل إجراء صيغة فعليّة مسندة إلى المُتَكَلِّم في التّعبير عن اعتقاد الوهم. ونستدلّ عليه بأنّه إذا صحّ أنّ الجملة (أعلَمُ أنّ زيدًا عالمٌ) تقتضي الجملة (أعلَمُ أنّي أعلَمُ أنّ زيدا عالم)[1]، فإنّه لا يصحّ أن نقرِّر اقتضاء الجملة (أتوهَّمُ أنّ زيدًا عالمٌ) للجملة (أعلَمُ أنّي أتوهّمُ أنّ زيدًا عالمٌ). وبامتناع هذا الاقتضاء، تكون الجملة (أتوهّمُ أنّ زيدًا عالمٌ) الّتي نمثّلها بـ(أعتقد، واهِما، أنّ زيدا عالم) عبثيّة أو غالطة دلاليّا، في النّظام النّحويّ. فهي لا تصدر من متكلِّم سويّ يتكلّم على الحقيقة.

2.3.2.1.2. تصنيف الأستراباذيّ لأفعال القلوب

مراتب الاعتقاد الّتي تدلّ عليها أفعال القلوب هي، في شرح الأستراباذيّ لكافية ابن الحاجب (ج.5، 159 - 162)، دلالة الظّنّ المعجَّمة بـ(أُرَى وحجا وخَالَ وحسِب وهَبْ) ودلالة اليقين[2] المعجَّمة بـ(علِم ودرَى وتعلَّمْ- (تعلَّمْ) بمعنى (إعْلَمْ)-). ويكون (ظَنَّ) محتمِلا للمرتبتين السّابقتين. بل يكون مرتبة الاسترسال بين مراتب اليقين ومراتب الظّنّ. وتدلّ أفعال القلوب على الاعتقاد الجازم، أيضًا، وإن لم يكن مطابقا، أي مع إمكان المطابقة وإمكان عدمها-(±)-. وهي دلالة (رَأَى). وتدلّ، أيضًا، على أنّ اعتقاد أنّ الأشياء على حالة ما **"اعتقادا غير مطابق"**. وهي دلالة (عَدَّ وجَعَلَ). وتكون، أيضًا، للقول بحالة من حالات الأشياء **"قولا غير مستند إلى وثوق"**. وتلك دلالة (زعَمَ)، على أنّه **"قد يُستعمَل زعَمَ في التّحقيق"**. وفي آخر قائمة الأستراباذيّ، ذُكِرتْ دلالة إصابة الشّيء على صفة وإدراكه عليها عيانا أو تصوّرا، على أنّها ليست في أدنى مراتب اليقين. وهي دلالة (وَجَدَ) و(أَلْفَى).وهي دلالة ترتفع مرتبتها اليقينيّة، في زعمنا، باسترسال معنى استلزام التّحقُّق من (وَجَدَ) و(أَلْفَى) الحسّيّيْن في نظيريْهما القلبيّيْن. وقد قدّم الأستراباذيّ أكثر أفعال القلوب في صيغة الماضي مسندة إلى غير المُتَكَلِّم. ونقترح جدولة هذا التّصنيف بـ(98).

[1] هذا ممّا افترضه ديكارت. راجع ذلك، في ميار (.MEYER,.M)، 1985، 91.

[2] رأى غاردي (.GARDIES, J.L)، (1994، 103) أنّ "العلم هو اعتقاد الصّدق" (التّعريب لنا).

(98)

د. ع. / ف. ق.	اليقين	إصابة الشّيء على صفة	الظّنّ	الاعتقاد الجازم (±)	الاعتقاد غير المطابق	القول من غير وثوق
علِمَ	+					
تعلَّمْ	+					
دَرَى	+					
وَجَدَ		+				
أَلْفَى		+				
ظَنَّ	+		+			
أُرَى			+			
حَجَا			+			
خَالَ			+			
حَسِبَ			+			
هَبْ			+			
رَأَى				+		
زَعَمَ	+					+
جَعَلَ					+	
عَدَّ					+	

لقد برَّرْنا رفع مرتبة إصابة الشّيء على صفة وفِعلَيْها بالاسترسال الدّلاليّ. وقد رفعنا (تعلَّمْ) على (دَرَى)، لمشاركة ذلك الأوّل لـ(عَلِمَ) في الجذر المعجميّ. ورفعنا (ظَنَّ) على سائر عناصر مجموعته، لاحتماله لليقين وللظّنّ. ورفعنا، بعده، (أُرَى)، لاحتمال (أَرَيْتُ) معنى (أَعْلَمْتُ) احتمالا يسرِّب لـ(أُرَى) بعض دلالة (ع ل م)، بموجب مشاركته لـ(أَرَيْتُ) في الجذر (ر ء ي). فنظاميّة النّظام اللّغويّ الآليّة تُلزِم الاسترسال المعنويّ من الاسترسال اللّفظيّ. ويقبل هذا الاستلزام البنيويّ الدّلاليّ التّقعيدَ بقاعدةِ تعدِّي الاستلزام المنطقيّ. ومن الممكن أن ندقِّق التّدريج الدّلاليّ العقديّ مزيدا من التّدقيق بتوسيع الحساب الدّلاليّ المعجميّ، حسابِ سمات الجذور القلبيّة وحساب معاملاتها للأشكال الاشتقاقيّة وحساب تعاملات الأفعال

القلبيّة ونظائرها الحسّيّة أو غير القلبيّة في الدّلالة والتّركيب. وقد رفعنا (زَعَمَ) على (جَعَلَ) و(عَدَّ)، بارتفاع إمكان سلب المطابقة على سلب المطابقة في مُدرَّج اليقين. فترتيبنا لأفعال القلوب في الجدول (98) ترتيب دلاليّ لا يطابق ترتيب الأستراباذيّ لها في الذِّكْر. وترتيبنا للدّلالات العقديّة ترتيب تدريج دلاليّ يختلف عن ترتيب الأستراباذيّ لها في الذّكر، بتقديمنا لدلالة إصابة الشّيء على صفة على دلالة الظّنّ.

لقد أورد الأستراباذيّ أكثر أفعال القلوب في صيغة الماضي المسندة إلى الغائب. فكانت تنتمي إلى بنيات تركيبيّة واصِفة يحكم فيها المُتَكَلِّم على اعتقاد غيره. ولذلك، وردت الدّلالات العقديّة، أيضا، في مستوى لغويّ واصِفٍ يُبرز تركّبا عقديًّا. فعبارة "الاعتقاد غير المطابق" لا تحيل على اعتقاد المُتَكَلِّم زمان التّلفّظ. وإلّا، كانت عبثا دلاليّا. بل ورد، فيها، اعتقاد المُتَكَلِّم مقتضى. فهو الاعتقاد المطابق للخارج المضادُّ لذلك الاعتقاد غير المطابق. حتّى العبارات الواصِفة للدّلالات العقديّة من تصنيف ابن يعيش هي من مستوى لغويّ واصِف. ولولا ذلك، لما ساغ ذِكر اعتقاد الوَهْم، على أنّ الصّيَغ الّتي مثّل بها وردت مسندة إلى المُتَكَلِّم. وعليه، فإنّ الجدولَيْن (97) و(98) ليسا معجميّيْن تصريفيّيْن بل معجميّيْن تركيبيّيْن، لأنّهما مقيّدان ببعض الأشكال الصّيغيّة التّصريفيّة. فعَلَى أنّ تصنيف الأستراباذيّ كافٍ لوصْف أكثر الأفعال القلبيّة، مسندةً إلى المُتَكَلِّم وإلى غير المُتَكَلِّم، ومنقضية وغيرَ منقضية، فإنّ بعض تلك الأفعال لا يستمرّ ينقاد لذلك التّصنيف، عند إنتاجه ببعض الأشكال الصّيغيّة. فهَبْ أنّ (عَدَّ) و(جعَلَ) دالّان على **"اعتقاد كون الشّيء على صفة اعتقادا غير مطابق"**. وهَبْ أنَّ (عدَدْتُ) و(جعَلتُ)، أيضًا، لتلك الدّلالة. فإن صحّ ذلك الوصف هناك، فإنّ إجراءَه على الصّيغتيْن (أعُدُّ) و(أَجْعَلُ) يمتنع، لأنّ المُتَكَلِّم لا يلازم اعتقادا يَعلم أنّه غير مطابق للخارج. وهَبْ توزيع الأستراباذيّ الدّلاليّ العقديّ لـ(عَدَّ) وأخيه (جَعَلَ) صحيحا. فإن صحّ، كان دليلا قاطعا على تعامُل اعتقادين أو **"كونين اعتقاديّين"**[1] في جملة واحدة. فالمُتَكَلِّم إذا عدّ ذلك الاعتقاد غير مطابق، فذلك يستلزم أنّ المُتَكَلِّم يعقد في نفسه ما يعارض الاعتقاد المسيَّر بـ(عَدَّ). فهو يحتكر إجراء معيار المطابقة. ويفترض أنّ صورة الخارج مطابقة لتصوّره.

نحن لا نسلِّم بأنّ (زعَمَ) يدلّ على القول بغير استناد إلى وثوق. فالجملة (99) لا تستلزم أنّ تصوّر زيد غير مستند إلى وثوق. فإنْ قيل: الوثوق معدوم في تصوّر المُتَكَلِّم، لم

[1] راجع مفهوم (l'univers de croyance)، في مارتان (.MARTIN,R)، 1987.

يلزمْ منه أنّه معدوم في اعتقاد زيد.

(99) زعَمَ زيد عمْرًا شجاعا

والجملة (100)، في غير مقام السّرد التّخييليّ، لا تستلزم كذب المُتَكَلِّم ولا تدلّ على إقراره بكذب اعتقاده. فذلك يسلب شرط الصّدق المتوقّع في المخاطبات. فإن كان (زَعَمَ) دالاًّ على حدث القول، فقد يجوز إنشاء الجملة (101).

(100) أزعمُ أنّ عمْرًا قادم

(101) أزعمُ إنّ عمْرًا قادم

فإذا استُسيغت (101)، أ فتكون معادِلة في الدّلالة الاعتقاديّة لـ(100)؟ وهَبْ أنّ (زَعَمَ) بمعنى (قالَ). فإن صحّ، أ فلا تعادل الجملتان (100) و(101)، على التّوالي، الجملتيْن (102) و(103)؟

(102) أقولُ أنّ عمْرًا قادم، في اعتقادي \ في ظنّي

(103) أقولُ إنّ عمْرًا قادم، في اعتقادي \ في ظنّي

فإذا صحّ تمثيل (103) لـ(101) دلاليّا، أ فنسلِّم بأنّ (زعَمَ)، دائما، للقول عن غير وثوق؟ كيف، وهو واسم اعتقاديّ قد يكون يقع في مجاله الحرف (إنّ) واسم اليقين؟

3.3.2.1.2. معنى الجعل في نظام أفعال القلوب المعجميّ:

لا يستلزم تصنيف النّحاة الأفعال القلبيّة إلى جدولَي الشّكّ واليقين أنّ معنى الشّكّ ضِدّ لمعنى اليقين. فليس الشّكّ جهلا، لأنّ الاعتقاد المبنيّ على الشّكّ ليس فارغا من موقف متصوّرٍ للخارج، غير أنّه موقف ينتظر دليلا مرجّحا. وبناءً عليه، يبدو لنا اعتقاد الشّكّ مرتبة من مراتب اليقين الدّنيا. وهذا يقتضي أنّ اليقين مدرَّج استرساليّ. ونوضّح ذلك بتحليل ما يلي.

(104) أَحسَبُ عمْرًا كريمًا

(105) أَحسَبُ عمْرًا ليس كريمًا

فإن صحّ أنّ (حسِبَ) للشّكّ وعُدَّ الشّكّ ضدًّا لليقين، فبأيّ دلالة اعتقاديّة تختلف (104) عن (105)؟ وهل أنّ (حسِبَ) يعادل (شَكَّ)، في الدّلالة؟ فيجوز، إذًا، التّبادل الإنجازيّ بينهما. وتكافئ، حينئذٍ، الجملةُ (104) الجملةَ (106). وتكافئ، حينئذٍ، أيْضًا، الجملةُ (105) الجملةَ (107).

(106) أشُكُّ أنّ عمْرًا كريمٌ

(107) أشُكُّ أنّ عمْرًا ليس كريمًا

لكنْ إذا قارنّا بين (104) و(105) أو بين (106) و(107) في دلالة الاعتقاد، وجدنا المُتَكَلِّم، في (104) أو (106)، مرجّحا كَرَم عمرو، وفي (105) و(107)، مرجّحا سلب الكرم عنه. ولولا ذلك، لكانت كلّ جملة من زوجَي المقارَنة مستلزِمة، بلاغيّا، للجملة الأخرى من الزّوج نفسه؛ ولما كان مبرِّر دلاليّ لاختيار هذه وترك تلك أو اختيار تلك وترك هذه؛ ولكان مقامهما البلاغيّ واحدا. فلو صحّ ذلك، لما عاد الاختلاف اللّفظيّ مستلزِما للاختلاف المعنويّ؛ ولكانت كلّ جملة من تلك الأربع قابلة للتّمثيل الدّلاليّ بالجملة (108) أو بالجملة (109).

(108) لا أستطيع أن أحدِّد أ عمرو كريمٌ أم ليس كريمًا

(109) لا أعلَمُ أ عمرو كريمٌ أم ليس كريمًا

ولو صحّ ذلك، لَاستوتْ تلك الجُمَلُ في الاتّجاه التّدريجيّ إلى دلالة جملة الاستفهام (110).

(110) أ عمرو كريمٌ أم ليس كريمًا؟

فإذا طلبنا الأصل الإنجازيّ، المبتدأ والخبر، أي البنية السّابقة لدخول (أحْسَبُ)، كان أصل (104) هو (111)؛ وكان أصل (105) هو (112).

(111) عمْرو كريمٌ

(112) عمْرو ليس كريمًا

ولو كان (أحسَبُ) بمعنى (أشُكُّ)، لتكافأت الجملتان (113) و(114).

(113) لا أحسَبُ عمْرًا كريمًا

(114) لا أشُكُّ أنّ عمْرًا كريمٌ

يختلف تصوُّرُنا هذا عن تصوّر المبخوت لِانتظام دلالات الأفعال القلبيّة (المبخوت، 2001). ونحن نرى أنّ تصوّر المبخوت قد أفاد إفادة واسعة من حساب النّفي الميتالغويّ. وهذا متوقّع من باحثٍ توسّع في دراسة النّفي. فقد اعتمد المبخوت، في تحليله لنفي أفعال القلوب، على ما احتكم إليه في دراسته لـ(كان) وأخواتها. وهو أنّها محكومة بـ**"علاقات نظاميّة"** (ص 418). وخلاصة تصوّره لمبحث كان وأخواتها ومبحث أفعال القلوب أنّ النّظام اللّغويّ اختصّ بعض عناصر العائلة الواحدة بدلالات امتازت بها عن سائر أخواتها، على صورة تجعل دلالة نفي العنصر الواحد منها معادلة إلى حدّ كبير لدلالة إثبات عنصر آخر مقابل من العائلة نفسها. ونحن نرى تصوّره هذا صادرا من قاعدة منطقيّة هي مكافأة نفي النّفي للإثبات (المبخوت، 2001، 412 - 461). ونحن نراه قد انساق، في بناء تصوّره ذاك، إلى الاهتمام بلوازم نفي أفعال القلوب، معتمدا على اختيار التّصريفات الفعليّة المناسبة. غير أنّ تصريفات أخرى قد تمثّل أمثلة مضادّة لما اقترحه. ونحن قد اعتنينا بمبحث نفي أفعال

القلوب، في بحث آخر[1]. ونكتفي، ههنا، بأن نقدّم ما نبرّر به رأينا في تصوّر المبخوت. فهو افترض، (م.ن.، 441) أنّ من أفعال القلوب أفعالا **"تقتضي عدم تحقّق مفعولها دائما وهي حَسِبَ"** وهذا الوصف في رأينا غير مناسِب، إلّا أن يكون الفعل (حَسِبَ) منقضيا بصيغة الماضي وأن يكون حدوثه في الزّمان الماضي،مسنَدا إلى المُتَكَلِّم أو إلى غيره. فصيغة المضارع المرفوع، مسندةً إلى المُتَكَلِّم ودالّةً على الزّمان الحاضر (أَحْسَبُ)، تنقُضُ ذلك الوصف، لأنّها تستلزم، في نظرنا، أن يظلّ فحوى الحسبان مترجِّحا بين إمكان إيجاب التّحقق وإمكان سلب التّحقُّق، مع ترجيح إمكان ما عُجِّم بعده. ومن أمثلته (115).

(115) أحسَبُ زيدا قادما

فليس، في هذه الجملة، قطعٌ بعدم قدوم زيد بل تقرير لإمكان قدومه. ولو كان (حسِبَ) أو الحسبان، عموما، مستلزِما لسلب تحقّق فحواه، لكان، من هذا الوجه، من أفعال اليقين أو الوجوب الخالص، لما فيه من معنى وجوب السّلب. فلو صحّ أنّ مضمون الحسبان من جملة المبخوت (116) ليس متحقّقا في الخارج- على مدّعَى المبخوت-، لكانت (116) قابلة للتّمثيل بـ(117) القابلة للتّمثيل بـ(118).

(116) أحسَبُ المِصعد معطّبًا

(117) أعلَمُ أنّي أحسَبُ المِصعد معطّبًا

(118) أعلَمُ أنّي أعتقدُ، على الوجه الخطإ، أنّ المِصعد معطّبٌ

وهذا، بلا خلاف، ممتنع دلاليّا. فالأَوْلى بالمُتَكَلِّم أن يُضرب عن اعتقاده ذاك وينفي المضمون القضويّ. ففي زمان الإنشاء، يقدِّم المُتَكَلِّم اعتقاده، على أنّه عِلمٌ أو ظنٌّ محتمِل الصّدق أو شكٌّ موضوعه أحد إمكانيْن متناقضيْن، مع ترجيح لأحدهما مستلزَم من تعجيمه، دون الآخر، موضوعًا للشّكّ. فبعض شروط الكفاءة التّخاطبيّة يمنع المتكلِّم من الالتزام، زمان التّلفّظ، باعتقاد يعلم أنه غير مطابق للخارج.

ورأى المبخوت أنّ الإثبات المتحقِّق بـ(وجَدَ) و(ألْفَى) ليس مطابقا للخارج (م.ن.، 441). وهذا الرّأي، في تصوّرنا، مردود بصيغتَي المضارع المرفوع المسنَدتيْن إلى المُتَكَلِّم من ذينك الفعلين المذكورين، (أَجِدُ) و(أُلْفِي). وهما، في ادّعائنا، دالّتان على وثوق المتكلّم وتيقّنه من مطابقة الموجود والمُلْفى لحالات الأشياء الخارجيّة، غير أنّهما لا تنأيان عن رائحة التّنسيب العقديّ. فالمتكلِّم لا يرشِّح الاعتقاد الموسوم بهما إلى مرتبة الوجوب الكلّيّ أو الضّرورة. وهذا

[1] العامِرِيّ، 2016 ب، الفصل الأوّل من الباب الثّاني.

يستلزم أنّه لا يعارض، مباشرة، الاعتقادات المضادّة أو المختلفة، عموما.

بناء على ما سبق، ندّعي أنّه لا يخلو فعل قلبيّ من مرتبة من مراتب اليقين. ولا يستلزم اليقين أن يكون مضمون الاعتقاد مطابقا للكون الخارجيّ، دائما. فاليقين يقين، إذا طابقت جملة المُتَكَلِّم حالته الاعتقاديّة، مهما تكن علاقة تلك الجملة بالكون الخارجيّ. فالكون الخارجيّ، عند المتكلِّم، هو ما وافق اعتقاده أو ما وافق الجملة الّتي من إنشائه. وعليه، يؤدّي تعدّد الجُمَل وتخالفها إلى تعدّد صور الكون في تصوّرات المُتَكَلِّمين وتخالفها. ولذلك، نتوسّل بمعنى الجعل، لوصف أفعال القلوب دلاليّا. ويمثّل معنى الفعل (جَعَلَ) النّقطة الأكثر تضخّما في الدّائرة الّتي نتصوّرها لتمثيل معاني أفعال القلوب. فهو معنى مكوِّن لجميع الأفعال القلبيّة. وقد قال الجرجانيّ، في تفسير معنى الجعْل، أنّ

"جعَلَ لا تصلح إلّا حيث، يراد إثبات صفة للشّيء (...) وحُكمُ جعَلَ إذا تعدّى إلى مفعولين حكم صيّر (...) فأمّا قوله تعالى: وجعلوا الملائكة الّذين هم عباد الرّحمان إناثا فإنّما جاء على الحقيقة الّتي وصفتُها وذلك أنّ المعنى على أنّهم أثبتوا للملائكة صفة الإناث واعتقدوا وجودها فيهم وعن هذا الاعتقاد صدر عنهم ما صدر من الاسم (...)" (دلائل الإعجاز، 368).

ونقل الجرجانيّ عن أبي إسحاق الزّجاج قوله **"إنّ الجعل ههنا في معنى القول والحكم على الشّيء"** (م.ن.، 439). فنستنتج، ممّا تقدّم، أنّ في (جَعَلَ) دلالة الحدث الإنشائيّ أو حدث القول. وهذا راجع، في نظرنا، إلى الموضع الّذي يشغله (جعَلَ) من الجملة. فهو في موضع الابتداء. والابتداء هو حيّز الإنشاء. ونواصل استدلالنا، بتحليل الجُمَل الموالية.

(119) أظُنُّ أنّ زيدًا شجاعٌ

(120) أعلَمُ أنّ زيدًا شجاعٌ

(121) أزعُمُ أنّ زيدًا شجاعٌ

(122) كنتُ قد ظننتُ أنَّ زيدًا شجاعٌ

إذا صحّ أنّ معنى (جَعَلَ) مكوّن لجميع أفعال القلوب، جاز تمثيل الجمل الأربع السّابقة ببنية من مستوى لغةٍ واصِفةٍ هي (123) أو (124).

(123) زيدٌ شجاعٌ في اعتقاد المُتَكَلِّم

(124) جَعَلَ المُتَكَلِّم زيدًا شجاعًا

فإذا صحّ أنّ في (جَعَلَ) رائحة الإنشاء، ساغ تمثيل (124) بالبنية الدّلاليّة الواصِفة (125).

(125) قال المُتَكَلِّم: "زيدٌ شجاعٌ"

فإن صحّ هذا التّمثيل، فكلّ تصوّر قابل للاختزال إلى معنى الجعل، على أنّه **معنًى مقوليٌّ دالٌّ على ذاتيّة التّصوّر.**

يؤدّي الاعتماد على معنى الجعل، في التّحليل والتّمثيل، إلى نقل معنى المطابقة من مجال علاقة الجملة بالكون الخارجيّ إلى مجال ذاتيّ هو علاقة جملةِ المُتَكَلِّم (أ) باعتقاد المُتَكَلِّم (أ) الّذي يعقِده في نفسه أو يدّعي أنّه يعقِده في نفسه زمان التّلفّظ. فتكون جملة المُتَكَلِّم انعكاسًا لاعتقاده، أي اعتقاده النّحويّ الرّاشح من البنية اللّغويّة. فيؤدّي نقل معنى المطابقة من مجال الدّلالة المنطقيّة الموضوعيّة أو الإحالة المنطقيّة إلى مجال تصوّريّ ذاتيّ إلى عَدِّ الاعتقاد مطلقَ الصّدق اللّغويّ. وهو الصِّدق الّذي وصف به الأستراباذيّ البنية اللّغويّة. فهي بنية ليس لها إلّا أن تكون صادقة في النِّظام النّحويّ. وذلك أنّ **"الصِّدق محتمَلُ اللّفظ من حيث دلالته عليه، والكذب محتمَله ولا دلالة للّفظ عليه"** (شرح الكافية، ج. 4، 7). فلننطلقْ من الجملتيْن (126) و(127).

(126) يَرَى زيدٌ عمرًا عظيمَ الذّكاء

(127) أَرَى زيدا متوسّطَ الذّكاء

عندما نقارن بين (126) و(127)، صادرتيْن من مُتَكَلِّم واحد، نجد هذا المُتَكَلِّم يُدرج في (126) اعتقادًا لا يزكّيه. وهذا لا يُستنبَط من (126) منفصلة عن سياقها الدّلاليّ. وهو المدى البنيويّ الدّلاليّ الّذي يستوعِب تعامُل (126) و(127) والّذي يُمثَّل بـ(128).

(128) يَرَى زيدٌ عمرًا عظيمَ الذّكاء. وأَرَاه متوسّطَ الذّكاء

وعلى أنّ هذا التّعامُلَ السّياقيّ يستلزم أنّ المتكلِمّ يُكذِّب اعتقاد زيدٍ المدرَج في (126)، فـ(126) تقبل التّمثيل بـ(129).

(129) يجعَلُ زيدٌ عمْرًا عظيمَ الذَّكاء

وتمثَّل (127) بـ(130) و(128) بـ(131).

(130) أجعَلُ زيدا متوسِّط الذّكاء

(131) يَجعلُ زيدٌ عمرًا عظيمَ الذّكاء. وأَجعَلُهُ متوسّطَ الذّكاء

وتقبل البنية (129) التّمثيل دلاليّا وإنشائيّا بـ(132) المستلزِمة لـ(133)، عندما يكون نظام تعبير زيد عن اعتقاده لغويّا. وهو الأرجح.

(132) حكَمَ / يحكُمُ زيد، في قوله، بأنّ عمرا عظيم الذّكاء

(133) أخبَرَ / يُخبِرُ زيد أنّ عمرا عظيم الذّكاء

وتقبل (130) التّمثيل بـ(134) وبـ(135).

(134) أحكُمُ، في قولي، أنّ عمرا متوسِّط الذّكاء

(135) أخبِرُ أنّ عمرا متوسِّط الذّكاء

وعلى تخالف (126) و(127) اعتقاديّا، فكلتاهما صدقُها مطلق، لأنّ كلتيهما تنقل اعتقاد المعتقِد نقلا مطابقا أو يُدَّعى لها ذلك. فـ(129) تمثيل اعتقاديّ لـ(126). فإذا كان زيد معتقِدا، حقًّا، أنّ عمرا عظيم الذّكاء، فلا يمكن تكذيب (129)؛ ولا يمكن تكذيب (130). فصدْقُ (129) صدق بنيويّ من قبيل صدق المحصّلات (les tautologies). فـ(129) صادقة في وصفها بنيويّا ودلاليّا لـ(126). و(130)، أيضًا، صادقة في وصفها بنيويّا ودلاليّا لـ(127). وصدق (129) وصدق (130) هذان راسخان، حتّى في حال كذبِ (126) وكذبِ (127)، بالتّوالي. فهذان الكذِبان دلاليّان منطقيّان. وذانك الصّدْقان دلاليّان بنيويّان يُنتجهما النّظام النّحويّ آليّا. وهذه الآليّة هي آليّة التّواضع. **فإن عُدَّت البنيتان (129) و(130)، بالتّوالي، كاذبتيْن في وصْف (126) و(127)، بالتّوالي، لزِم من ذلك تعطيل التّواضع وتحريك النّظام اللّغويّ نفسه تحريك تغيير يُفسّر هذا الحكم بالكذب البنيويّ**. وإذن فالعلاقات الإحاليّة الجامعة بين (126)، من جانب أوّل، و(129) و(132) و(133)، من جانب ثانٍ، ليست إلّا علاقات تصديق مطلق يُحسَبُ بقدرة كلّ بنية منها على تمثيل سائرها دلاليّا واعتقاديّا أو بكفايتها الوصفيّة. والعلاقات بين (127)، من جانب أوّل، و(130) و(134) و(135)، من جانب ثانٍ، هي، أيضًا، علاقات تصديق مطلق تُحسَب الحساب نفسه.

ليس معنى الجعل مقصورا على أفعال القلوب. بل هو يُكوِّن، أيضًا، ما سمّاه النّحاة **"أفعال العلاج"**. وهي الأفعال الّتي يكون لها أثر في حالات الأشياء الخارجيّة. فالجملة (136) لا تخلو من دلالة التّصوّر أو الجعل العقديّ، خصوصا، إذا افترضنا وجود متكلِّم آخر أو قائل آخر يصدر الجملتين (137).

(136) ضَرَبَ زيدٌ عمْرًا

(137) لم يضْرِبْ زيدٌ عمْرًا. بل دفعه بقوّة

ولنفترض أنّ متكلِّما ثالثا يصدر الجملة (138).

(138) كلاكما صادق، لأنّ هذا الفعل يترجّح بين الضّرب والدّفع بقوّة

فحينئذٍ، يكون المُتَكَلِّم مُنشئ (138) كاذبا في نظر المُتَكَلِّمين الأوّل والثّاني مُنشئيْ (136) و(137)، بالتّوالي. وهذا دليل على أنّ قيمة الصّدق ذاتيّة وتصوّريّة خالصة، بذاتيّة حكم التّصديق وحكم التّكذيب. فكلّ جملة هي، حينئذ، صادقة في اعتقاد مُنشئها أو يُنشئها

مُنشئها على أنّها صادقة. و هذا ما نعنيه بالصّدق المطلق. فمن الممكن تمثيل (136) بـ(139) الّتي تستلزم، بنيويّا، بنية المعطيات (140).

(139) يَجْعَلُ المُتَكَلِّم زيدا ضارب عمْرو وعمرا مضروب زيد

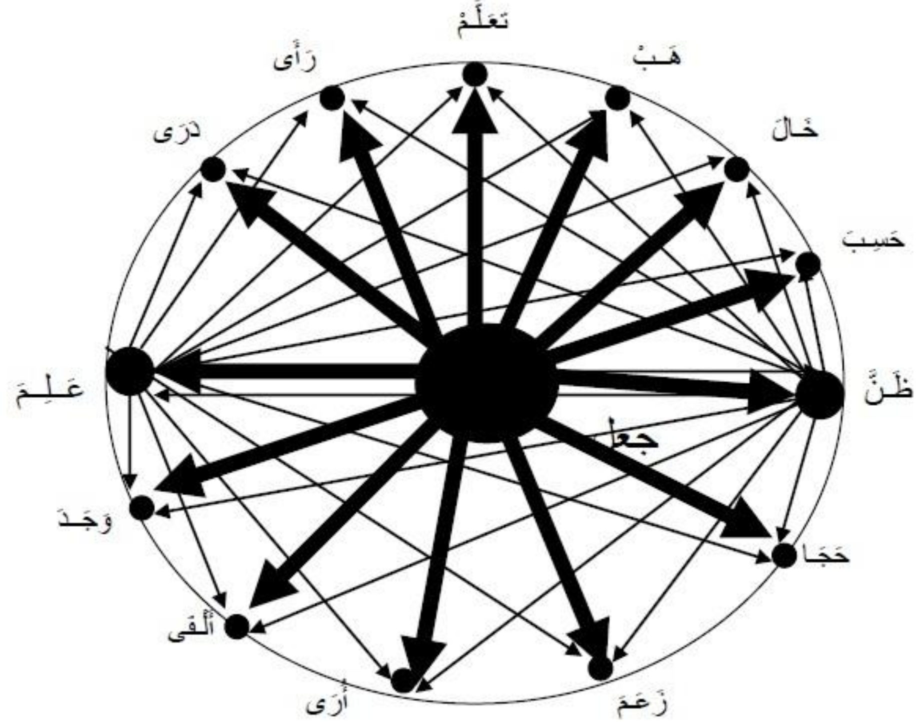
(140) يعتقد المُتَكَلِّم وجود زيد[1] ووجود عمرو ووجود ضرب منسوب إلى زيد ضحيّته عمرو

فنستنتج، حينئذ، أنّ حدث الوجود أساسيّ في مواضع البنية النّحويّة. وذلك يخوّل لواصف المعنى النّحويّ النّاتج في الجمل تقدير أحداث الوجود الّتي بها يكتمل القول **"كلاما"**، بمصطلح النّحاة. فحدث الوجود مسند إلى جميع عناصر البنية، ابتداء من المُتَكَلِّم وانتهاء بحدّ حيّزه. فالمُتَكَلِّم الّذي يجعل زيدا ضارب عمرو وعمرا مضروب زيد هو جاعل زيدا موجودا وجودا تصوّريّا مقتضًى وجاعل عمرا، أيضا، موجودا الوجود نفسه وجاعل ذلك الضّرب المخصوص، أيضا، موجودا تصوّريّا غير أنّه ليس مقتضى.فتلك الوجودات موجبة في تصوّر المتكلّم، مهما تكن حالات الأشياء في الواقع الموضوعيّ.

لقد سعينا إلى إبراز أساسيّة معنى الجعل في أفعال القلوب جميعا. وكان ذلك سبيلا إلى حدس وجود معنى الجعل في كلّ جملة ما دامت الجمَل صادرة من تصوّرات، بالضّرورة، أو مُعجِّمة لتصوّرات. ويتحقّق هذا التّعجيم، في الجمل المصدَّرة بأفعال الاعتقاد. وكان ذلك، أيضا، مُعينا لنا على إبراز وجود معنى الجعل في كلّ فعل. فقد شرح الأستراباذيّ معنى الزّيادة في الجملة [أعْظمتُهُ] بـ**"جعلتُهُ عظيما باعتقادي"** (شرح الشّافية، ج.1، 86). ونمثِّل مركزيّة معنى الجعل في أفعال القلوب بالرّسم (141) الموالي.

[1] يسمّى هذا المبدأ، في البحوث المنطقيّة والبحوث التّداوليّة، المقتضى الوجوديّ. ونجد له أصولا، في كتاب سيبويه. أمّا المقتضى فله تعريفات متعدّدة يبدو أكثرها شيوعا التّعريف المنطقيّ. وهو أنّ المقتضى دلالة مفترضة مسبقا محافظة على صدقها، سواء كان القول مثبتا أو منفيّا (راجع مقال الاقتضاء في: أرّيفاي (ARRIVÉ, M.) وآخريْن، 1986، 566). وهذا التّعريف شائع عند المناطقة والنّحويّين. ولكنّ البحوث التّداوليّة وسّعت مفهوم الاقتضاء بمفهوم "الاقتضاء التّداوليّ". فمن معاني أن تكون قضيّة ما (ق) مقتضاة تداوليّا هو أن يسلّمها المتكلّم وأن يقدّر تسليمها في اعتقاد مخاطبه. راجع ذلك، في: موشلار (MOESCHLER, J.) وربول (REBOUL, A.)، في قاموسهما الموسوعيّ التّداوليّ، 237.

(141)



فالسّهام الأكثر سوادا ترمز لمكوّنية معنى الجعل التّصوريّ لجميع أفعال القلوب واسترساله فيها استرسالا يمتّن علاقاتها التّبادليّة. ولذلك، انطلقت تلك السّهام جميعا من مركز الدّائرة (جعل). أمّا السّهام المتوزّعة من نقطتي (ظَنَّ) و(عَلِمَ) فهي تمثيل رمزيّ، لأنّ سائر أفعال القلوب متوزّعة دلاليّا إلى جدوليْ (ظنّ) و(علِم). ومن الممكن أن نواصل تمثيل مبادلة كلّ فعل قلبيّ لسائر أفعال القلوب بطريقتين.

فأمّا الطّريقة الأولى فأن نوجّه، بعد تمثيل النّقاط الثّلاث الكبرى وإخراجها من حساب التّمثيل، سهما من كلّ نقطة ممّا تبقّى، من إحدى عشرة نقطة متبقّية، إلى كلّ نقطة من سائر النّقاط. أي ينطلق، من كلّ نقطة من مجموعة إحدى عشرة نقطة، سهْم، إلى كلّ نقطة من النّقاط العشر المتبقّية. فيكون، حينئذ، عدد السّهام المنطلقة من كلّ نقطة عشرة. ويحصل منها، جميعا، 110 سهام. ويمكن إطلاق سهم دائريّ ارتداديّ من كلّ نقطة. فتكون النّقطة نفسها منطلقا وغاية لذلك السّهم. فيكون رامزا لما يمكن أن نسمّيَه

بالانعكاس الدّلاليّ. وهو دلالة المعنى على نفسه أو دلالة البنية على نفسها. وهذا الانعكاس الدّلاليّ لا يستلزم الدّور، إذا وزّعنا طرفيْه المتماثلين على مستويْن لغويّيْن مختلفين أو نظاميْن دلاليّيْن مختلفيْن. فعند التّوزيع على مستويْن مختلفيْن، تكون البنية [(الكاتبُ) هو (الكاتبُ)]، عندنا، بنية نحويّة واصفة يمكن تأويلها على التّطابق اللّفظيّ بين الصّيغة الاشتقاقيّة والصّيغة التّصريفيّة والمفردة المعجميّة والوظيفة الإعرابيّة. والبنية [(الإنسانُ) هو (الإنسانُ)] تَصلح بنيةً واصفة، أيضًا. وهي تمكّن من تفكيك الاسم (الإنسان)، تفكيكا دلاليّا معجميّا، إلى سماته الدّلاليّة المعجميّة التّكوينيّة [حيّ \ ناطق \ ...]. وفي هذ التّفكيك الدّلاليّ مقدّمة للاستدلال على انتفاء الدّور. وهذا الاستدلال هو (142). وهو استدلال مكوّناته لغويّة محضة.

(142) - أ - $(الإنسانُ)_1$ = [حيّ \ ناطق \...]

- ب - $(الإنسانُ)_2$ = [حيّ \ ناطق \...]

- ج - $(الإنسانُ)_1$ = $(الإنسانُ)_2$

وعند التّوزيع على نظاميْن دلاليّيْن مختلفيْن، الحقيقة والمجاز، تُجاوز البنية الواصِفة [$(الأسَدُ)_1$ هو $(الأسَدُ)_2$] الدّوْرَ. وتلك البنية الواصفة من النّظام النّحويّ، لأنّها واصفة لتكافؤ لفظيّ وتكافؤ معنويّ وضعيّ. وهي بنية واصِفة، مثلا، للبنيتيْن (143)، على الحقيقة، و(144)،على المجاز بضرورة الحساب الدّلاليّ المعجميّ.

(143) زَأَرَ الأسَدُ$_{(الأسَدُ)1}$

(144) خَطَبَ الأسَدُ$_{(الأسَدُ)2}$

فإذا رمزنا لحقيقيّة معنى $(الأسَدُ)_1$ بـ$(الأسَديّة)_1$ ولمجازيّة معنى $(الأسَدُ)_2$ بـ$(الأسَديّة)_2$، ووصفنا العمليّة الاستعاريّة الذّهنيّة ببنية **"الادّعاء"** الّذي اقترحه الجرجانيّ[1]،استنبطنا الاستلزام الدّلاليّ الواصِف (145).

(145) $(الأسَديّة)_2$ ← $(الأسَديّة)_1$

فإنْ صحّ الاستلزام (145)، صحّ الاستلزام (146) الّذي طرفاه بنيتان نحويّتان متماثلتان، لفظا ومعنى وضعيًّا.

(146) $(الأسَدُ)_2$ ← $(الأسَدُ)_1$

وليس غريبا أن يكون المناطقة قد اعتنَوْا بالاستلزام (ق ← ق) وأن يكونوا اتّخذوه من

[1] الجرجانيّ، دلائل الإعجاز. ويُراجَع، أيضا، العامِريّ، 2001.

مسلّماتهم، من غير زهد فيه بشبهة الدّور. وعليه، يكون عدد السّهام، عند إطلاق السّهام الدّائريّة الارتداديّة، هو (11^2)- (11 قوّة 2 أي 11 × 11)- أي 121 سهما.

وأمّا الطّريقة الثّانية من طريقتيْ تمثيلِ تبادلِ الأفعال القلبيّة فتشبه لعبة قمار تقضي بأن تدور الدّائرة فتتوزّع الكريات في مواضع جديدة على خطّ الدّائرة. وهي تتحقّق، في رسمنا، بأن تتبادل أفعال القلوب النّقاط المعنويّة، بتدوير الدّائرة. وترمز الطّريقتان الفارطتا الذّكر إلى القدرة التّبادليّة الإنجازيّة المكوِّنة لأفعال تلك النّقاط. وهي قدرة ثريّة تسمح بتناوب تلك الأفعال في البنية اللّغويّة الواحدة، على أنّ تناوبها يؤدّي إلى تحوير لطيف في درجات الاعتقاد الّتي يمكن أن تصدر عنها تلك البنية. وعند تمثيل السّهام المائة والأحد والعشرين، فالأوْلى أن تكون متقطِّعة تقطّعا رامزا لأنّ قابليّتها للتّبادل ترجع إلى اشتراكها جميعا في معنى الجعل الاعتقاديّ، بلا استثناء، وإلى أنّها تحويلات إنجازيّة بلاغيّة لمعنى الجعل المقوليّ. هذا الاسترسال هو حقيقة ما نسمّيه بالجوار المعجميّ الدّلاليّ. وقد رمزنا له، في الرّسم (141)، بإيراد هذه الأفعال على خطّ دائرة واحدة. ومعنى الجعل المقوليّ هو المخوّل لتنقّل البنية اللّفظيّة من كلّ فعل قلبيّ بين جميع المعاني القلبيّة، دون أن يستلزم ذلك التّنقّل الدّلاليّ اختلافا شاسعا في الاعتقادات الّتي تصدر عنها الجُمل الّتي لا تختلف إلّا بألفاظ أفعال القلوب.

4.3.2.1.2. أفعال قلوب أم أفعال تحويل؟

ما يسمّى، في النّحو التّعليميّ، أفعال التّحويل هو، حسب النّحاة، مرادفات (صيّر). وقد أوردها الأستراباذيّ مجموعة منتمية إلى مجموعة أكبر منها هي "الأفعال الّتي تنصب مفعوليْن من غير أفعال القلوب". وأفعال التّحويل، عنده، هي "صيّر وما رادفها من جَعَل وهبْ، غيرَ متصرّف، ورَدَّ وترك وتَخِذ واتّخذ وأكانَ وأصل الباب صيّر ومفعولاه في الحقيقة هما اسم وخبر لصار في الأصل" (شرح الكافية، ج.5، 169). وممّا يُستنبط من هذا الشّاهد الّذي أسلفنا ذكره أنّ بعض هذه الأفعال ينتمي إلى مجموعات فعليّة أخرى. فـ(جَعَلَ) و(هَبْ، غيرَ متصرّف) من مجموعة أفعال القلوب. و(جعل) من مجموعة أفعال الشّروع، أيضا. وممّا يُستنبط من ذاك الشّاهد، أيضا، أنّ بعض تلك الأفعال تطوير صيغيّ اشتقاقيّ لأفعال اشتهر في العرف النّحويّ أنّها من مجموعات فعليّة أخرى. فالفعل (أَكَانَ) متكوّن، صيغيّا ودلاليّا، من (كَانَ). والفعل (صيَّرَ) متكوّن، صيغيّا ودلاليّا، من (صار). وكلاهما من مجموعة الأفعال النّاقصة (كَانَ) وأخواتها. والأفعال (رَدَّ وترك وتَخِذ واتّخَذَ) من مجموعة أفعال العلاج. وممّا يُستنبط، أيضًا، من ذلك الشّاهد، أنّ تلك الأفعالَ أو أفعالَ التّحويل

تشارك أفعال القلوب في شكل البنية الإعرابيّة الّتي تتحقّق بدخولها. فمجموعة (صيّر) الفعليّة أفعال تدخل على بنيات تركيبيّة إنجازيّة متكوّنة من مبتدإ وخبر. فتحوّلها عن وضع الجملة الاسميّة إلى وضع الجملة الفعليّة.

تصلح هذه الاستنباطات الثّلاثة لتفسير ظاهرة الاسترسال الدّلاليّ الحاصل بين المجموعات الفعليّة الّتي ينظِّمها البحث النّحويّ المهتمّ باللّغة العربيّة. وعلى أساس ظاهرة الاسترسال تلك، يمكن توظيف دلالة التّحويل أو التّصيير لوصف بعض دلالات أفعال القلوب أو جزءٍ من نظامها الدّلاليّ. ونفتتح هذا الوصف الدّلاليّ بالنّظر في الجملتيْن (147) و(148).

(147) صيّرَ زيدٌ عمرًا مِلكا

(148) حسِبَ زيدٌ عمرًا مِلكا

فهل من فرق دلاليّ أصليّ أو سياقيّ بين الفعلين (صيَّرَ) و(حسِبَ)، وهما يحتملان التّمثيل بالبنية الدّلاليّة (149)؟

(149) جعَلَ زيدٌ عمْرًا مِلكا

يمكن التّسليم بوجود فرق بين ذيْنك الفعلين في الدّلالة الأصليّة أو الوضعيّة. وذلك الفرق يبرِّر اختلافَهما اللّفظيّ وتوزيعَهما على مجموعتين فعليّتيْن مختلفتيْن. ويتعرّض المكوّن الدّلاليّ الوضعيّ من الأفعال للبحث المعجميّ. فدراسة نظام المعلومات المعجميّة المكوّنة لكلمات اللّغة العربيّة دراسة ضروريّة لكلّ بحثٍ لسانيّ يتطلّع إلى وصف العربيّة وصفا افتراضيّا استدلاليّا يُراد به استنباط نظامها النّحويّ. فمقدار المعلومات المعجميّة، الجهيّة والمظهريّة والزّمانيّة، المكوِّنة لأفعال اللّغة العربيّة مقدار وفير. فأبواب أفعال القلوب وكان وأخواتها وأفعال المقاربة وأفعال الشّروع تُظهِر تلك الوفرة المعجميّة وأهمّيّتها في توسيع النّظام الدّلاليّ النّحويّ العامّ بمعاملتها للنّظاميْن الاشتقاقيّ والتّصريفيّ. فلكلّ مجموعة فعليّة من العربيّة نظامها المعجميّ. وهو، في تصوّرنا، نظام تقابليّ واسترساليّ تدرّجيّ. وسنهتمّ بوصف هذا النّظام الفعليّ المعجميّ، في أبحاثٍ أخرى. وعلى أنّ التّنوّع اللّفظيّ الفعليّ يستلزم تنوُّعا دلاليّا معجميّا، فانتظامها بالاسترسال الدّلاليّ ممكن.وعليْه، فالأخوّة الدّلاليّة الجامعة بين (صيّر) و(كان)- وهي أخوّة أساسها التّرابط الاشتقاقيّ الحاصل بيْن (صيَّرَ) و(صَارَ)- والاسترسال الدّلاليّ بين فعل التّصيير (صيَّرَ) والفعل القلبيّ (حَسِبَ)- وهو استرسال أساسه اندماجهما على معلومة الحدث الجعليّ- يقدّمان وصفا مقبولا لدلالة المقتضى الوجوديّ المتحقِّقة في الجُمَل الّتي ترد فيها تلك الأفعال. فالجملة (147) هي في معنى الجملة

(150) أو مكافئة لها دلاليّا.

(150) أَكَانَ زيد عمرًا ملِكا

فإذا صحّ ذلك وصحّ رأي سيبويه- وقد أسلفنا ذكره- أنّ المفعول الأوّل من بنية الفعل القلبيّ التّركيبيّة لا تدخله الدّلالة العقديّة القلبيّة، اليقين أو الشّكّ، فإنّ الجملة (148)، إذا صحّ تمثيلها دلاليّا بالجملة (150)، تكون مقتضِية وجود زيد. وهو معنى يُنتِجه الفعل (أَكَانَ). ونمثِّله بـ(151).

(151) أوْجَدَ زيد عمْرًا في وضع ملِك

وهي بنية دلاليّة يترأّسها فعل علاجيّ حركيّ وتقتضي وجود عمروٍ في زمان سابق على زمان تخصيص وجوده ذاك بالملِكيّة.

ينبغي أن نفسّر استرسال دلالة التّحويل في الفعل القلبيّ، مع النّظر إلى الدّلالة الإحاليّة. فهو، مرّة، يستلزم تحقّق مفعوله، وأخرى، يستلزم عدم تحقّق مفعوله[1]. فالجملة (152) إذا لم يطابق محتوى حسبانها محتوى اعتقاد المُتَكَلِّم، كانت مكافئة في الدّلالة للجملة (153).

(152) يَحْسَبُ زيدٌ عمْرًا ملِكا

(153) يتوهّم زيد أنّ عمْرًا ملِك

وتستلزم (153) الجملةَ (154).

(154) ليس عمرو ملِكا

وتستلزم الجملةُ (152)، أيْضًا، الجملةَ (154)، بموجب مكافأتها للجملة (153) واستلزام (153) لـ(154). وتُعَدُّ (154) جملة صادقة أو مطابقة للخارج في الكون الاعتقاديّ الّذي يلتزم به المُتَكَلِّم. فزيد هو، حينئذ، في نظر المُتَكَلِّم قد حوّل عمْرا عن وضعه الحقيقيّ، تحويلا عقديّا. وهذا التّحويل حدثَ، في كون زيد الاعتقاديّ. هذه المعلومة الدّلاليّة مستلزَمة من دلالة الفعل (يتوهَّمُ) المعجميّة وإثباته التّركيبيّ. ونسبة ذلك الوهم إلى زيد معلومة تصريفيّة تركيبيّة من (153). وعليْه، تكون الجملة (155) صادقة في اعتقاد زيد وكاذبة في اعتقاد المُتَكَلِّم.ا

(155) عمرٌو ملِك

[1] ننبّه على أنّ مرادنا باللّفظ (مفعول) هو المفعولان الأوّل والثّاني جميعا أو الثّاني المقدّم في الاعتناء. فاللّفظ مفعول من مستوى واصف.

إذا صحّ أنّ (155) تقبل التّكذيب أو التّفنيد بسلب وجود عمرٍو، يكون معنى التّحويل أو التّصيير قد تمّ في مرحلتين. فأمّا أولاهما فتمثَّل بالجملة (156).

(156) أكانَ زيد عمْرًا

أي صيّره موجودا. والحال أنّه، في اعتقاد المُتَكَلِّم، ليس موجودا. وأمّا ثانيتهما فتمثَّل بـ(149). والحال، أيضا، أنّه في اعتقاد المُتَكَلِّم، ليس ملِكا، لأنّه ليس موجودا.

(149) جَعَلَ زيد عمْرًا ملِكا

لكنْ إذا كان الفعل القلبيّ يستلزم تحقّق مفعوله، في الجملة (152)، فإنّه يرتقي، بلاغيّا أو إنجازيّا، إلى معنى (عَلِمَ). ومهما يكن من أمر، فمعنى التّحويل باقٍ. فحتّى إن كان المُتَكَلِّم يصادق على مطابقة اعتقاد زيد للكون الخارجيّ، فمعنى التّحويل يتحقّق، بقابليّة الجملة (152) للتّمثيل بالجملة (150) أو الجملة (157).

(150) أَكَانَ زيد عمرًا ملِكا

(157) أَكَانَ زيد عمرًا ملِكا، في اعتقاده

ويستلزم ذلك أنّ اعتقاد زيد كان خاليا من هذا المضمون الاعتقاديّ- ملكيّة عمرو- أي أنّ زيدا لم يكن في مستطاعه إسناد قيمة صدقيّة إلى الجملة (155).

(155) عمرو ملِك

وذلك يستلزم، على صورة ما، أنّ عمرا لم يكن ملكا في اعتقاد زيد. ولا يعني ذلك، بالضّرورة، أنّ زيدا كان يعتقد خلاف ذلك. بل يعني أنّه لم يكن يتبنّى موقفا من الحكم بملكيّة عمرو. وهذا معنى أنّ الجملة (155) لا تنتمي إلى كون زيد الاعتقاديّ. وعلى هذا الأساس، يكون التزام زيد بتصديق (155) ضربا من التّحويل هو تحويل (155) من وضع عدم انتمائها إلى اعتقاد زيد إلى وضع انتمائها إليه.

غير أنّه يجب تثبيت فرق دلاليّ بين نوعين من التّحويل. فأوّلهما هو معنى التّحويل المتحقّق في أفعال العلاج أي مجموعة الأفعال الّتي تخلّف تأثيرا حسّيّا في الكون الخارجيّ. وهو معنى يمكن إنتاجه بتعامل همزة الزّيادة الدّالّة على الجعل وفعل ثلاثيّ مجرّد دالّ على حدثٍ معجميّ علاجيّ. أمّا ثاني نوعَي التّحويل فهو التّحويل العقديّ الإدراكيّ. وهو مكوِّن لدلالات أفعال القلوب المعجميّة وسائر الأفعال العقديّة. ونمثّل ذلك التّحويل العلاجيّ بالجملة (158) المكافئة دلاليّا لـ(159).

(158) صيَّرَ زيد عمْرًا غنيّا

(159) أغْنَى زيد عمْرًا

أمّا التّحويل العقديّ الإدراكيّ فنمثّله بـ(148)، مثلا.

(148) حسِبَ زيد عمْرًا ملِكا

وجملة الأمر أنّ رجوع أفعال القلوب إلى معنى الجعل الإدراكيّ التّصوّريّ يبرّر استرسال معنى التّحويل فيها، لأنّ التّحويل ضرب من الجعل والجعل حدث وما حدث هو كائن بعد أنْ لم يكنْ.

3.1.2. قابليّة قائمة أفعال القلوب العربيّة للتّوسيع

إنّ التّوسيع الاحتماليّ في قائمة أفعال القلوب ناجم عن مبدإ نحويّ نظاميّ هو أنّ المعنى واحتمالاته هي القوّة المحرِّكة للنّظام اللّغويّ. فإذا صحّ هذا، لم تكن أفعال القلوب سوى وسمٍ لفظيّ لمعنى يتغلّب عليها في التّجريد هو الجعْل. و الجعل هو إعمال الاعتقاد في التّمثّل التّصوّريّ لإدراك الأشياء الخارجيّة ونظامها وهو، أيضا، تشكيل البنيات النّحويّة المُنتِجة لغويّا لذلك الاعتقاد. وجملة الأمر أنّ توسيع قائمة أفعال القلوب العربيّة لأفعال نفسيّة قلبيّة أخرى ممكن. فقد وسّع ابن هشام التّصنيفَ. وجعل الأستراباذيّ مجموعة أفعال القلوب محتمِلة لمزيد من الاستيعاب. ونجد صدًى لهذه الوصف في معالجة المبخوت لها (المبخوت، 2001، صص 436 - 451). فالفعل (اِعتقدَ) واسِم بأساسه الدّلاليّ المعجميّ لحدوث حدث الاعتقاد. والأفعال (اِدّعى وخمَّن ورجَّح وشكَّ وقالَ (أنّ)) هي، أيضا، معبِّرة في النِّظام المعجميّ عن حدث الاعتقاد. ولا موجب لختم قائمة الأفعال العقديّة. فالاحتمالات هي، بالضّرورة، احتماليّة.

خاتمة

اعتنينا، في هذا الفصل الأوّل من الباب الثّاني، بكثير من المعلومات المعجميّة المخصِّصة لأفعال القلوب. فرجعنا إلى تصانيف عدد من النّحاة. وراجعناها. ومع ذلك، فإنجاز تلك التّصانيف الدّلاليّة العقديّة كان، في رأينا، تقدّما متميّزا في الوصف الدّلاليّ الّذي تحقّق في التّراث النّحويّ. فكانت المراتب الدّلاليّة العقَديّة متعدِّدة في تلك التّصانيف. ولكنّها كانت متدرِّجة، بضربٍ من الاسترسال، على متدرَّج اليقين أو الوجوب.

على ما كان لتلك التّصانيف من تفصيل محكم وتدقيق، لم تكن كفايتها الوصفيّة واسعة أو شاملة. فقد كان توزيع النّحاة لأفعال القلوب على المراتب العقَديّة الّتي حدّدوها مقيَّدًا بالصّيغ التّصريفيّة الّتي اختاروها أشكالا للتّعجيم بالجذور العقديّة القلبيّة. فما يناسب الصّيغة (حَسِبَ)، مثلا، في تصانيفهم، لا يناسب الصّيغة (أَحْسَبُ). وما يناسب البنية الفعليّة (كان قد ظنَّ) لا يناسب الصّيغة (أَظُنُّ).

لم يكن تعدُّد المراتب العقديّة الّتي وزّع عليها النّحاة أفعالَ القلوب يحجب عنّا اتِّفاقها في قابليّة التّمثيل ببنية دلاليّة جامعة هي بنية الجعل. فكلّ مراتب الاعتقاد أنواع من الجعل الإدراكيّ الّذي يُثَبِّت موضوع الإدراك على صورةٍ ما في الذِّهن. وذلك الاتِّفاق أساسٌ لِاسترسالها الدّلاليّ. ومِمَّا يحصل من ذلك الاتِّفاق وهذا الاسترسال أن يزداد تباينُ أفعال القلوب المعجميُّ لطفا وأن يزداد تدرُّجها الدَّلاليّ افتقارًا إلى معلومات لغويّة ليست من النِّظام المعجميّ. ولذلك، نُقبِل، في الفصل الثّاني الآتي، على تشكيل نظامٍ للاستلزام نُجري به حسابًا دلاليّا محيطًا بنظام أفعال القلوب المعجميّ. ونطوِّر، في هذا الفصل الثّاني، طريقة التَّحليل، تطويرًا يتراشح فيه شيء من المعرفة اللِّسانيّة وشيء من نظريّة المعرفة اللِّسانيّة.

الفصل الثّاني
أفعال القلوب وطريقة حساب الاستلزام

مقدّمة

لقد حاولنا، في الباب الأوّل من هذا البحث، أن نُلمّ بما ورد في النّظريّة الإعرابيّة القديمة من تصانيف ومبادئ تفسّر وضع أفعال القلوب في البنيات النّحويّة. وانضممنا إلى صفّ من عَدّ هذه النّظريّة الإعرابيّة نظريّة دلاليّة، اعتمادا على أنّ نحويّي العربيّة وصفوا الإعراب بأنّه معنى ورأوْا أنّ توجيه الرّفع والنّصب وسواهما هو توجيه للمعاني في البنيات. وليس لفظ الإعراب إلّا آثارا لتلك المعاني. بل قد يُسلَب هذا اللّفظ كلّ دلالة، إذا صحّت فرضيّة سيبويه أنّ المعنى هو الموضع. وعلى هذا الأساس، ادّعيْنا أنّ أفعال القلوب ليست إلّا وسما نحويّا لفظيّا لموضع الابتداء. ولذلك، جعلنا من أهدافِنا، في هذا الباب الثّاني من البحث، إبرازَ أنّ الاختلاف المعجميّ الظّاهر بين معاني أفعال القلوب لطيف ومفتقر في تحقُّقه إلى البنيات اللّغويّة المندمجة على تلك الأفعال القلبيّة، أي البنيات اللّغويّة العقديّة المنجزَة في مقامات بلاغيّة. وتلك البنيات اللّغويّة هي سياقات لأفعال القلوب. وعليه، يكون ذلك الاختلاف يُحسَب بالسِّياقات التّركيبيّة المستوعبة لمعلومات صرفيّة وغيرها. ومن أهدافنا، في بابنا الثّاني هذا، إبراز أنّ أفعال القلوب جميعا راجعة إلى نواة معنويّة قارّة ونظاميّة هي معنى الجعل التّصوّريّ[1]. وقد أوردنا هذه الفرضيّة، في أوّل هذا الباب. ونخصّص بقيّته لتفسير تنوّع المعاني القلبيّة الحاصل في نظام أفعال القلوب الدّلاليّ. وموجَز التّفسير وخلاصته أنّه تنوّع دلاليّ راجع إلى خصوص المعنى النّحويّ القلبيّ الّذي يلتزمه المُتَكَلِّم ويُرسلُه من مخزنه الاعتقاديّ في بنيته النّحويّة فيكون مستلزَما أو مقتضًى أو في مستوًى دلاليّ آخرَ. فإذا استقرّ ذاك المعنى القلبيّ في البنية اللّغويّة، جزءا من حسابها الدّلاليّ، صار معيارا لتصديق أو تكذيب الاعتقادات الّتي تنتمي إلى جميع المستويات الدّلاليّة من البنية اللّغويّة.

أمّا تفصيل ذلك التّفسير فهو بسط المعاني النّحويّة الّتي تسيّر توجيه الفعل القلبيّ

---

[1] يُراجع الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، 368، ولاريا (LARREYA, P.)، 1984، ص. 152، مثلا، والشّريف، 2002، ج 1، 342.

الواحد إلى هذا المعنى السّياقيّ أو ذاك. ويكون معنى نحويّ واحد كافيا لحسم توجيهه إلى هذا المعنى أو ذاك. فإذا اجتمع على الفعل القلبيّ أكثر من واحد من تلك المعاني المحدِّدة للمعنى القلبيّ السّياقيّ، فمن الممكن أو الرّاجح أن تنقل الفعلَ القلبيّ عن معناه الوضعيّ إلى معنى سياقيّ مضادّ أو مناقِض. وأبرز تلك المعاني النّحويّة المحوِّرة المعاني الآتية:

- معاني الصّيغة الفعليّة الّتي نخصّ منها معنى الانقضاء المظهريّ ومعنى الزّمان الماضي المؤذنيْن بمعارضة اعتقاد أوّل فالتزام اعتقاد نقيض.

- وإعراب الفعل المضارع الواقع في حيّز الفعل القلبيّ بالرّفع أو بالنّصب في بعض البنيات الإنجازيّة. فـ(حَسِبَ)، مثلا، إذا ورد، في حيّزه، فعل مضارع مرفوع دلّ ذلك الرّفع على أنّ الاعتقاد أو محتوى الحِسبان مطابق للخارج. وفي حالة ورود الفعل المضارع منصوبا، يكون المُتَكَلِّم يَعُدُّ الاعتقاد أو محتوى الحسبان غير مطابق.

- وتأثير بعض العناصر التّركيبيّة الإنجازيّة المكوّنة للبنية اللّغويّة الّتي يرِدُ فيها الفعل القلبيّ بمعانيها الوضعيّة في إنتاج المعاني القلبيّة السّياقيّة. فـ(إنّ)، مثلا، لمعنى الواجب، بخلاف (لعلّ)، بناءً على ما ورد في كتاب سيبويْهِ.

يمكن أن يدلّ الفعل القلبيّ على معان طارئة، علاوةً على معنى الجعل التّصوّريّ الأساسيّ. وهي:

- معنى الاعتقاد المفرد الّذي يلتزمه المُتَكَلِّم فينسبه إلى نفسه ويعُدُّه مطابقا للخارج- ومن ذلك قوله [أَعْلَمُ]- أو يرجّح أنه مطابق. ومن ذلك ما تولّد من الشّكل الجُمْليّ [أظُنُّ ...].

- ومعنى تواجدِ اعتقادين ينسبهما المُتَكَلِّم إلى نفسه، في بنية لغويّة واحدة، تواجدا يُنتِجِ في مستوى لوازم البنية الدّلاليّة أنّ المتكلّم يعارض أحد الاعتقاديْن ويلتزم الثّاني. ومن ذلك ما تولّد من الشّكل الجُمْليّ [كنتُ قد ظننتُ ...].

- ومعنى تواجدِ اعتقادين أحدهما يلتزمه المُتَكَلِّم والآخر يُدمجه في الجملة منسوبا إلى غيره ويعُدُّه غير مطابق. ومن ذلك ما تولّد من الشّكل الجُمليّ [كان قد حسِبَ ...].

- ومعنى اعتقاد مفرد يُدمجه المُتَكَلِّم منسوبا إلى غيره ولا يلتزمه ولا يُفنّدهُ فيكون يلتزم الحياد ولا يتكفّلُ إلّا بنقل أمين لاعتقاد غيره. ومن ذلك ما تولّد من الشّكل الجُمْليّ [يَرَى ...]. ومع ذلك، سنبيّن، بالحساب الدّلاليّ التّقابليّ أنّ وضع الحياد ممتنع.

نُنبّه إلى أنّ القول بأنّ الاعتقاد مطابق أو غير مطابق- وهو ما أُثر عن النّحاة- هو، في هذا البحث، بمعنى مطابقة محتوى الاعتقاد للخارج أو عدم مطابقته له، لأنّ حدث الاعتقاد نفسه لا يكون إلّا صادقا. وذلك، إذا كان مضمون الاعتقاد مطابقا لما في نفس

صاحب الاعتقاد. وهو ما سمّاه شرّاح التّلخيص بمطابقة النّسبة الكلاميّة للنّسبة الذّهنيّة (شروح التّلخيص، ج.1، 176 - 177). ويمكن أن نُجمل المعاني الأربعة الّتي يُرشّح الفعل القلبيّ لتحقيقها في معان أُوَل هي معنى مطابقة الاعتقاد المُنجز سياقيّا للخارج ومعنى عدم مطابقة ذلك الاعتقاد للخارج، مهما تكن علاقة الاعتقاد المنجَز أي الموضوع في الجملة باعتقاد مواجِد مضمّن يكون مقتضى دلاليّا أو لازما دلاليّا يُستخلص من الأصل الجُمليّ الإنجازيّ الأفقر، بنية المبتدإ والخبر أو البنية الابتدائيّة.

هذا، وغايتنا الأولى من هذا الفصل وصفُ البنية اللّغويّة القلبيّة على أنّها بنية استلزام ملزومها الاعتقاد المعجَّم ولازِمها اعتقاد المتكلِّم الّذي هو حكمه على الاعتقاد المعجّم في بنية الملزوم وعلى فحوى ذلك الاعتقاد. فأهمّ تطوير أجريناه على كتابتنا الأولى القديمة الّتي نراجعها بهذه الكتابة الثّانية هو تطوير الاعتناء باستلزام أفعال القلوب الدّلاليّ إلى حساب دلاليّ تجريديّ وجدوليّ مكّننا من استخلاص مدرَّج دلاليّ معجميّ تترتّب به أفعال القلوب. وهو مدرَّج دلالة الوجوب. ومن لطائف حسابِ الاستلزام الاستدلالُ على أنّ مدرَّج أفعال القلوب الدّلاليّ لازِمٌ من ترتيب لوازمها على مدرَّج الإيجاب الّذي حدّاه المتقابلان الإيجاب والسّلب والاستدلال على أنّ بعض أفعال القلوب يستلزم بعضًا آخر منها.

إذا اعتمدنا على تصنيف الأستراباذيّ لأفعال القلوب، وجدناها موزّعة على دوائر معنويّة هي معنى الظّنّ- وهو يكوِّن المجموعة (ظنّ وحجا وخال وحسِب وهبْ، غيرَ متصرّف، وأُرى)- ومعنى اليقين- وهو يكوِّن المجموعة (علِمَ ودرَى وتعلَّمْ، بمعنى اِعْلَمْ)- ومعنى الاعتقاد الجازم في شيء أنّه على صفة معيّنة اعتقادا يمكن أن يكون مطابقا أو يكون غير مطابق- وهو يتحقّق في (رأى)- ومعنى اعتقاد كون الشّيء على صفة اعتقادا غير مطابق- ويكوِّن المجموعة (عَدَّ وجَعَلَ)- ومعنى القول بأنّ الشّيء على صفة قولا غير مستند إلى وثوق- وهو متحقِّق في (زَعَمَ)- ومعنى إصابة الشّيء على صفة. وهو معنى (وَجَدَ) و(ألْفَى).

مهما تكن وجاهة هذا التّصنيف، فقد نبّه الأستراباذيّ إلى تنقّل بعض أفعال القلوب بين هذه الدّوائر. فـ(ظَنَّ) **"للظّنّ في الظّاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين"** (شرح الكافية، ج.4، 151). و**"قد يُستعمل زَعَمَ في التّحقيق"** (م.ن.). ويُحسَم ذلك التّعدُّد الاحتماليّ، بعرْض الاعتقاد المُدمَج على اعتقاد المُتَكَلِّم. ولكنّ هذا التّصنيفَ ليس نهائيّا. فممّا يبدو لنا في شأنه أنّ جميع أفعال القلوب تحتمل التّنقّل بين تلك الدّوائر الدّلاليّة دون استثناء. فحتّى (عَلِمَ) استعملته العرب في معنى الاعتقاد غير الجازم، بحسب ما نقله عنهم الجرجانيّ في مقتصده. ويبدو لنا، أيضا، أنّ كفاية هذا التّصنيف مقيَّدة بتصريفات صيغيّة

مخصوصة. فمعنى (حَسِبَ)، مثلا، لا يجري على (أَحْسَبُ)، مثلا. ولا يصلح معنى الصّيغة (ظَنَّ) لوصف معنى الصّيغة (أَظُنُّ). وسنوضّح هذا التّقييد، في بقيّة هذا البحث، بالاعتماد على مجموعة من الأفعال القلبيّة نختارها لتمثيل جميع الدّوائر المعنويّة الّتي اقترحها الأستراباذيّ. وهذه المجموعة المختارة متكوّنة من (ظَنَّ وعَلِمَ ورَأَى وعَدَّ وزَعَمَ ووَجَدَ). ونُلحق بها (قَالَ)، لأسباب سيأتي بيانها. ويَرِدُ، في هذا الفصل، تسعة مباحث، ستّة مباحث لمعاجم أفعال القلوب السِّتّة الّتي اخترناها ومبحث سابع لمعجم القول (ق و ل) ومبحث ثامن لمعجم الحِسبان (ح س ب) نؤيّد به تحليل معجم الظّنّ ومبحث تاسع لتطوير الحساب الدّلاليّ بنظام مربّعنا النّحويّ.

1.2.2.(ع ل م)

الفعل (عَلِمَ) أبرزُ الأفعال العقديّة الّتي يُعفيها الأساس المعجميّ من دلالة استلزام اعتقاد مخالف للاعتقاد المعجّم بالعلم، مهما يكن شكله التّصريفيّ. فالأساس المعجميّ يُخوّل لأفعال عقديّة أخرى استلزامَ اعتقاد مخالف، عند وسمها صيغيّا بالانقضاء المظهريّ. ومن ذلك معجم الظّنّ ومعجم الحِسبان ومعجم الزّعم. فالصّيغ الفعليّة (ظَنَّ) و(ظَنَنْتُ) و(حَسِبَ) و(حَسِبْتُ) و(زَعَمَ) و(زَعَمْتُ) دالّة، في التّصريف، على مظهر الانقضاء. وعند تطويرها إلى بنيات تركيبيّة، تحافظ على ذلك المظهر الصّيغيّ. وهي تستلزم، في التّصريف وفي التّركيب، أنّ المتكلّم يلتزم، في زمان التّلفّظ، اعتقادا مخالفا للاعتقاد المعجَّم بكلّ صيغة من تلك الصّيَغ. حتّى البنيات الفعليّة المركّبة من صيغتيْن فعليّتين، على الأقلّ، تركيبا يستلزم تركيبها مظهريّا، هي بنيات تستلزم مخالَفة اعتقاد المتكلّم زمان التّلفّظ للاعتقاد المعجَّم، إذا كان مظهرها الرّئيسيّ هو الانقضاء. ومن ذلك البنيات (كان قد ظنَّ) و(كان يَظُنُّ) و(كنتُ قد ظننْتُ). فإذا لم تكن الصّيغ الفعليّة والبنيات الفعليّة المركّبة مسيّرة بمظهر الانقضاء ولم تكن معجّمة باعتقاد العلم، لم تستلزم دلالة الاعتقاد المخالِف للاعتقاد المعجَّم. ومن ذلك (يَظُنُّ) و(أَظُنُّ) و(أَحْسَبُ) و(أَزْعُمُ).

هذا، والاقتضاء، في بحثنا هذا، هو الاقتضاء المنطقيّ. أمّا الاستلزام فهو يجاوز، فيه، الاستلزام المادّيّ المنطقيّ، لخصوصٍ في الأفعال العقديّة نبيّنه بتقدُّم هذا الفصل. وعليه، فالاقتضاء هو دلالة الجملة التقريريّة المثبَتة على معلومة لها بنية الجملة تدلّ عليها، أيضا، الجملة التّقريريّة المنفيّة المناقِضة لتلك الجملة المثبَتة. وعليه، أيضًا، فالاستلزام هو حصول معلومةٍ ما بسبْقِ حصولِ معلومة أخرى بعلاقة مشارطة ضروريّة وكافية. وهذا الاستلزام أخصُّ من الاستلزام المادّيّ المستغني بالمشارطة الكافية عن المشارطة الضّروريّة

والّذي زعمنا، خلافا لمذْهب بعض اللِّسانيّين، أنّه مطابق لنظام الاستلزام في أساس النَّحو الشّكليّ الّذي يرتقي بالمَقْوَلة والشَّكلنة والحساب الاستدلاليّ إلى مراتب العلوم العقليّة الخالصة[1]. فبنظام الاستلزام المادِّيّ، يمكن أن يَلزَم اللّازم نفسُه من ملزومين متناقضين. وذلك ممكن، أيضًا، بنظام الاستلزام النَّحويّ الشّكليّ. ولكنّ الاستلزام الّذي نصفُ به بنيات أفعال القلوب الدَّلاليّةَ هو استلزام بلاغيّ[2]. وهو لزوم إيجاب اللّازم من إيجاب الملزوم ولزوم سلبه من سلب الملزوم. ولا تعارضَ بين هذا الاستلزام وذاك الاستلزام، لأنّ لزوم اللّازم من ملزومين متناقضين ليس ضروريّا، بنظام الاستلزام المادِّيّ، بل ممكنا.

نُبيّن هذا الانتظام الدّلاليّ، بالبدء بتحليل الجُمَل (1) و(2) و(3).

(1) عَلِمَ زيدٌ أنّ الأستراباذيّ نحويّ كبير

(2) ما كنتُ أَعْلَمُ أنّ الأستراباذيّ نحويّ كبير

(3) لَا أَعْلَمُ أنّ الأستراباذيّ نحويّ كبير

فالفعل (عَلِمَ) لا يستلزم اعتقادا مخالفا، لأنّه فِعل يستلزم تحقّق محتوى الاعتقاد دائما. وهو من مجموعة الأفعال التّحقيقيّة[3] (les verbes factifs). ولو كان يستلزم اعتقادًا مخالِفًا، لكان من قبيل الاعتقاد المنجَز بالجملة (3). فالفعل (عَلِمَ) يستلزم، في (1)، أنّ فحوى الاعتقاد-كون الأستراباذيّ نحويّا كبيرا- هو مطابق للخارج. ويرجع اختيار المُتكَلِّم للفعل (عَلِمَ) إلى أنّه يُزكّي اعتقاد زيد ويلتزمه زمان تلفّظه بـ(1) الّتي تقبل التّمثيل الدّلاليّ بـ(4).

(4) عَلِمَ زيد أنّ الأستراباذيّ نحويّ كبير وأنا، أيضا، أعلَم ذلك أو وأنا، أيضا، علمتُ ذلك وأَعْلَمُهُ إلى الآن، لأنّه مطابق للخارج

فاعتقاد زيد هو اعتقاد مدمَج معجّم. واعتقاد المُتَكَلِّم لازِمٌ ومطابق لاعتقاد زيد. ويغلب على (عَلِمَ) استلزام تحقّق مفعوله أي استلزام مطابقة موضوع العلم للواقع. ويغلب عليه، أيْضًا، اقتضاؤه. ولا يفقد (عَلِمَ) هذا اللّازِم وهذا المقتضى الدّلاليّين، وإن تمّ تصريفه في صيغة منقضية مؤكَّدة الانقضاء بالتّركيب أو تمّ إدراجه في الزّمان الماضي أو تمّ نفيه. فالصّيغة (عَلِمَ) التّصريفية محقِّقة لمعنى الانقضاء في الزّمان الماضي. ويمكن تقوية دلالة الانقضاء بالتّركيب. ومن ذلك الدّلالة المظهريّة من الجملة (5).

---

[1] العَامِريّ، 2014 ب.

[2] م.ن.

[3] يقتضي (علِم) صدق مفعوله دائما أي تحقّق مفعوله في الخارج. والأفعال التّحقيقيّة هي الأفعال الّتي **تقتضي** صدق مفعولها والأفعال الّتي **تستلزم**، أيضا، صدق مفعولها.

(5) كان زيد قد عَلِمَ أنّ الأستراباذيّ نحويّ كبير

فلا تُغيّرُ تقويةُ الانقضاءِ الحاصلةُ من [كانَ قد عَلِمَ] من الدّلالة على أنّ المُتَكَلِّم يلتزم اعتقاد زيد المعجّم في الجملة (5)، لأنّ اعتقاد العِلم، من المنظار الإحاليّ، مطابق دائما للكون الخارجيّ، في النّظام اللّغويّ. فدلالة (عَلِمَ) المعجميّة تعطّل الانتقال من (كان يَعلَمُ) إلى (صار لا يَعلَمُ)، على حصول الانتقال في مجموعة (كان) وأخواتها من **"كان مريضا"** إلى**"صار معافى"**[1]، مثلا. هذا، علاوة على أنّ الجملة (1) تستلزم، بتعامل عدد من المعطيات الدّلاليّة منها دلالة (علِمَ) المعجميّة، الجملةَ (6).

(6) مازال زيد يَعلَمُ أنّ الأستراباذيّ نحويّ كبير

ومن تلك المعطيات اختلاف [علِمَ] و[كان يَعلَمُ] في الدّلالة الزّمانيّة وفي احتمال [كان يَعلَمُ] لاستلزام [لم يعُدْ يَعلَمُ]. وقد أشار المبخوت إلى احتمال النّاسخ (كان) لاستمرار صدق مفعوله . ومن ذلك **"كان زيد مريضا وظلّ على حاله"** (المبخوت، 2001، 419). ومع ذلك، لا نجدُه معنى وضعيّا من الاشتقاق أو من التّصريف أو من المعجم. بل نجدُه معنى سياقيّا يُنتجه التّركيب. ويبدو أنّ هذا السّلوك الدّلاليّ راجعٌ إلى معنى مظهريّ من الأساس المعجميّ هو مظهر عدم الانقضاء أو مظهر الامتداد. فبعض الأحداث، إذا كان، استمرّ أو دام. وهو مظهر معجميّ خالص.

إذا اخترنا وصف الجملة (1) بمعنى التّصيير، مثّلناها تمثيلا دلاليّا بالبنية (7).

(7) صيّر زيد الأستراباذيَّ نحويّا كبيرا، في اعتقاده

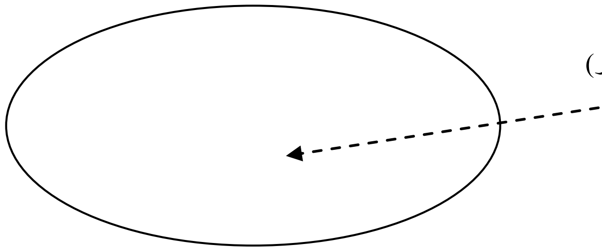
ويكون التّمثيل بمعنى التّصيير مواتيا، إذا كان المحتوى الاعتقاديّ لم ينتمِ إلى كون زيد الاعتقاديّ في زمان معيّن يسبق الزّمان الّذي حدث فيه عِلْمُ زيد بنسبة (نحويّ كبير) إلى (الأستراباذيّ). وفي زمان حدوث ذلك العِلم، كان ذلك المحتوى الاعتقاديّ منتميا إلى كون المُتَكَلِّم الاعتقاديّ. وبحدوث العِلم أصبح المحتوى الاعتقاديّ منتميا إلى دائرة اعتقاد زيد. ومعنى ذلك أنّ زيدا أصبح يستطيع أن يقوّم صدقيّا الجملة (8).

(8) الأستراباذيّ نحويّ كبير

ونمثّل هذا التّصيير أو التّحويل بالرّسم (9) الآتي.

[1] راجع المبخوت 2001، 418 - 422.

(9)



فالجملة (س)، قبل تحويلها إلى مكوّن من مكوّنات اعتقاد زيد، كانت تحتمل التّصديق والتّكذيب. وبعد تحويلها التّحويلَ الّذي رمزنا له بالسّهم المتقطِّع، صارت صادقة في اعتقاد زيدٍ. فهذا التّحويل توسيع لكون اعتقاديّ، بشحْنه بفحوى اعتقاديّ جديد يُفترض أنّه مطابق لتصوّرٍ ما للخارج.

يحافظ الفعل (علِمَ) المنفيّ في الجملة (2) على معنى تحقّق مفعوله. فالجملة (2) تقتضي مجموعة من الدّلالات منها ما يلي.

(10) الشّخص المسمّى بالأستراباذيّ نحويّ كبير

(11) يَعلَمُ المُتَكَلِّم زمان التّلفّظ بـ(2) أنّ الأستراباذيّ نحويّ كبير

(12) كان من الممكن أن يعلمَ المتكلِّم، في الزّمان الماضي المحدَّد بحرف النّفي (ما)، أنّ الأستراباذيّ نحويّ كبير

وهذه الدّلالة الجهيّة (12) مرتبطة بمعنى النّفي وموافِقة، إلى حدّ، لفرضيّة التّرديد النّحويّة، ترديدِ النّفي للإثبات المناقض له، الّتي اقترحها نحْوُ العربيّة. وبالاستناد إليها، يسوغ افتراض وجودِ قائلٍ يُصْدر جملة إثباتيّة موجّهة إلى المُتَكَلِّم منشِئ (2) تقبل التّمثيل بـ(13).

(13) كنتَ تَعلمُ أنّ الأستراباذيّ نحويّ كبير

إنّ التّوسّل بفرضيّة التّرديد في وصف سلوك الفعل القلبيّ المنفيّ باستنباط قول قائل يردّده القول المنفيّ هو افتراض لوجود تكهّن ماضٍ وسابق موضوعه إمكان وقوع العلم في النّقطة الزّمانيّة الّتي لم يقع فيها، أي النّقطة الّتي يُحيل عليها المُتَكَلِّم بحرف النّفي (ما) وبالمركّب الفعليّ [ما كنتُ]. وعليه، فنفي وقوع العِلم يستلزم أنّه كان بالإمكان وقوعه في الزّمان الّذي لم يقعْ فيه. وهو ينتمي إلى "عالم ممكن" هو زمان إنشاء جملة النّفي (2). والإمكان المفترض الّذي تُعجّمه الجملة (13) هو، أيضًا، ينتمي إلى عالم ممكن آخر. وتمكّن هذه العوالم الممكنة المفترضة من تصوّر إمكانات وقوع حدث العلم في الزّمان. وتبرهن على

أنّ النّقطة الزّمانيّة الواحدة تحتمل إمكانين حدثيّين متضادّيْن، على الأقلّ، إمكان الحدوث وإمكان سلب الحدوث.

يؤدّي تعامل المعاني النّحويّة الفعليّة في البنية [مَا كنْتُ أعلَمُ] إلى أن تستلزم الجملة (2) الجملةَ (14).

(14) ولكنّي أعلَمُ، الآنَ، أنّ الأستراباذيَّ نحويّ كبير

وتلك المعاني النّحويّة الفعليّة المتعاملة هي النّفي ومُضِيّ الصّيغة (كنتُ) وانقضاؤها ومضيّ الفعل (أَعْلَمُ) في السّياق التّركيبيّ وتحقيقيّته المعجميّة والتّأكيد الحاصل من تعامل وجوب (كنْتُ) ووجوب (أَعْلَمُ) ومن مضيّ (ما) ومُضيّ (كُنْتُ). ويَرْجح، من تأكيد الفعل المنفيّ وتقييده بمجال زمانيّ محدود، استلزامُ وقوعِ مقابله الموجب في زمان غير الزّمان الّذي حدّده النّفي. وعلى أنّ نفي فعل منقض لا يستلزم بالضّرورة الشّروع في مقابله المُثبَت، فإنّ إبراز معنى الانقضاء قويّا بوسمه بـ(ما) الّتي تطلب، لإنتاج معنى المُضيّ، صيغة منقضية هي صيغة الماضي وبوسمه بصيغة الماضي (كُنْتُ)- وهي معانٍ حاصلة في البنية [ما كنتُ أَعْلَمُ]- يُرشِّح للظّهور دلالة الشّروع في تحقيق المقابل المُثبت.

يرجع خصوص الفعل (عَلِمَ) الدّلاليّ إلى أنّ الجمل (1) و(2) و(3) و(5) وسائر الجمل المعجِّمة لاعتقاد العِلم تستلزم صدق الجملة (8).

(8) الأستراباذيّ نحويّ كبير

ويطابق هذا اللّازمُ الأصلَ الابتدائيّ الأبسط في الإنجاز الّذي كان النّحويّون القدماء يَعُدّونه أسبق في عمليّات الإنجاز التّركيبيّ الّتي يتوخّاها المُتَكَلِّم في توليد بعض الجُمَل من بعض آخر منها. وذلك أنّ أثرى الجُمَل في الإنجاز تمرّ بجملة أفقر منها تكون أسبق منها في أطوار الإنجاز.

لننظر، الآنَ، في الجملة (3).

(1) لَا أَعْلَمُ أنّ الأستراباذيّ نحويّ كبير

تدلّ (3) على أنّ اعتقاد المُتَكَلِّم خالٍ من أيّ حكم على صدق الجملة (8). ولا يعني ذلك أنّ المُتَكَلِّم ينكر صدق (8)، لأنّ (3) لا تعادل، دلاليّا، الجملةَ (15) ولا تستلزمها ولا تقتضيها.

(15) ليْسَ الأستراباذيُّ نحويًّا كبيرًا

فـ(15) تدلّ على أنّ الوضع الإحاليّ الخارجيّ ملتبس على المُتَكَلِّم أو أنّه خالي الذّهن منه. فمضمون الجملة (8) الدّلاليّ لا ينتمي إلى كون المُتَكَلِّم الاعتقاديّ، ما دام الكون الاعتقاديّ، بالاعتماد على تعريف مارتان ((R. MARTIN)، 1987، ص 13)، مع تحويل القضايا المنطقيّة إلى جمل نحويّة، هو مجموعة الجُمَل الّتي يستطيع المُتَكَلِّم أن يحكم عليها بقيمة صدقيّة، سواء

أ كان يتمثّلها في ذهنه زمان الإنشاء أم لم يكن.

مهْما يكن مقدار صرامة التّحليل الدّلاليّ لمقتضيات مشتقّات (عَلِمَ) الفعليّة ومستلزماتها الّتي ترجع، أساسا، إلى تحقيقيّة اعتقاد العِلْم، أي أنّه يقتضي أو يستلزم تحقّقَ فحوى الاعتقاد، فإنّ المعنى الإعرابيّ قادر على سلب هذه الخصيصة من مشتقّات (عَلِمَ) الفعليّة. فقد نقل النّحاة عن أصحاب العربيّة **"الموثوق بعربيّتهم"**- والعبارة لصاحب الكتاب- أنّ (عَلِمَ) قد يُستعملُ في معنى (ظَنَّ). هذه الدّلالة التّأويليّة محتملة في الجملة (16).

(16) عَلِمَ زيدٌ أنْ لا يعودَ عمرٌو

فالنّصب في (يعودَ) دليل على أنّ الفعل في موضع معنى غير الواجب، أي أنّ حدث العودة ليس واجب الوقوع. وإذن لا يعُود (علِمَ) يقتضي تحقّق مفعوله ولا يعود يستلزمه. بل يصير، حينئذٍ، معجِّما لاعتقاد يحتمل أن يكون توهُّمًا لا يطابق فحواه حالات الأشياء الخارجيّة. وعليه، يكون (عَلِمَ) قد تحوّل عن اقتضاء التّحقّق إلى استلزام سلب التّحقّق أو إمكان سلب التّحقّق. فالجملة الأصليّة المستلزَمة من (16) هي (17).

(17) سيعودُ عمْرٌو

فـ(17) تعجيم لاعتقاد المتكلِّم منشِئ (16). أمّا فحوى اعتقاد زيد فيمثَّل بـ(18).

(18) لا يعودُ عمرٌو

فالجملة (18) لا تطابق الواقع، عند مُنشِئ (16). وهذا الواقع هو، عنده، دلالة (17). ولكنّ لزوم سلب الفحوى من (16) لا يُعلّل، فقط، بنصب الفعل (يعودَ) الوارد في موضع المفعول، بل يُعلَّل، أيضًا، بانقضاء حدث العِلْم في الزّمان الماضي، أي بالشّكل الصّيغيّ [فعِلَ] من الفعل (علِمَ). ويتأكّد هذا التّحليل بما ينتج من دلالة عن تعويض صيغة الماضي بصيغة المضارع المرفوع.

(19) يَعْلَمُ زيدٌ أنْ لا يعودَ عمرٌو

فصيغة المرفوع (يَعْلَمُ) لا تدلّ على الانقضاء، بل على سلب الانقضاء أو تدلّ على ما سمّيْناه **"التّقضّي"** (العامِريّ، 2016 ب). وتدلّ تلك الصّيغة، أيضا، على الزّمان الحاضر وجِهة الوجوب. والدّلالة الزّمانيّة الصّيغيّة، عندنا، حاصلة من تعامل الجهة التّصريفيّة ومظهرها (م.ن.). هذا، والزّمان الحاضر الّذي يدلّ عليه الفعل (يَعْلَمُ) زمان تصريفيّ وزمان تركيبيّ بنيويّ. وبناءً على هذا التّحليل الدّلاليّ، وبقياس (يَعلَمُ) على (يَظُنُّ) و(يَحسَبُ) و(يخالُ) وغيرها، لا تكون الدّلالة اللّازمة إيجابَ حدث العودة ولا سلبَه بل إمكانَ سلبه دون إمكان إيجابه المندفع عن البنية بتأثير حرف النّفي.

2.2.2. (ظ ن ن)

من الثّابت في التّصانيف النّحويّة القديمة أنّ الفعل القلبيّ (ظنَّ) وارد في الوادي المُقابل أو الموازي لوادي (علِمَ) من جدول أفعال القلوب الدّلاليّ. لكن كما احتمل الفعل (علِم) أن يفقد في بعض المقامات البلاغيّة المُعيّنة الدّلالةَ على استلزام تحقّق المفعول واقتضائه، احتمل الفعل (ظَنَّ) أن يرتقيَ في مدرَّج اليقين إلى درجة اعتقاديّة وجوبيّة عُليا، في بعض البنيات النّحويّة، بتعامل دلاليّ بين الحسابيْن النّحويّ والبلاغيّ يُنتِج فيه النّحو إنتاجا آليّا الإمكانات الدّلاليّة وتصطفي فيه البلاغة ما وافق مقاصدها منها. فيصير (ظَنَّ) يستلزم تحقّق مفعوله ويقتضيه. وعليه، فبين (عَلِمَ) و(ظَنَّ) تناظر تقابليّ بالتّدنّي والتّرقّي. **وعلى هذا الأساس النّحويّ وغيره، تكون الدّلالة النّظاميّة الرّاسخة في (ظَنَّ) هي معنى الجعل التّصوّريّ الّذي يوجّه التّركيب، إمّا إلى دلالة عقديّة لها قوّة القدرة على الاقتضاء وإمّا إلى دلالة عقديّة أخرى ليس لها من القوّة إلّا ما يمكّنها من الاستلزام. وعليه، فنظام الاقتضاء الدّلاليّ أكثر تعقيدا من نظام الاستلزام الدّلاليّ.** فعندما يرتقي اعتقاد الظّنّ إلى الوجوب التّحقيقيّ، يكون مقتضيا لتحقّق فحواه، مهما يكن تشكّله الصّرفيّ وتشكّله التّركيبيّ. والاقتضاء، في الحساب المنطقيّ، هو الدّلالة على قضيّة أو جملة أو معلومة موجِبة لازمة من إثبات جملة ما أو قضيّة ما ومن نفيها، أي لازِمة من متناقضتيْن. فتكون تلك الدّلالة راسخة في البنية الدّلاليّة رسوخا يقوّيها عن وضع المستلزَم إلى وضع المقتضى. فإن لم يرتق اعتقادُ الظّنّ ذلك المرتقى، ضعف عن الاقتضاء، على حدّه المنطقيّ ذاك. فلا يعود، حينئذٍ، يقْوَى إلّا على الاستلزام. ويَنتُج هذا الاستلزام عن نظام الدّلالة التّركيبيّة لا عن نظام الدّلالة المعجميّة، لأنّ أفعال القلوب عدا (علِمَ) لا تستلزم، معجميّا، الإيجاب ولا السّلب بل الإمكان. وسنشرح هذا الحساب الدّلاليّ، بالاعتماد على ما يلي، وفي مواضع متعدِّدة من هذا الفصل.

(20) أظُنُّ النَّصْرَ قريبًا

(21) كنتُ قد ظننتُ النَّصْرَ قريبًا

تقبل الجملتان (20) و(21) التّمثيل الدّلاليّ، على التّوالي، بالبنيتيْن الدّلاليّتيْن (22) و(23).

(22) أجعَلُ النَّصْرَ قريبًا، في اعتقادي

(23) كنتُ قد جعَلتُ النَّصْرَ قريبًا، في اعتقادي

وهما تكافئان، على التّوالي، البنيتيْن الدّلاليّتيْن (24) و(25).

(24) أعتقدُ أنّ النَّصْرَ قريبٌ

(25) كنتُ قد اعتقدتُ أنَّ النَّصْرَ قريبٌ

فإن صحّ هذا التّمثيل الدّلاليّ، وسّعناه لتمثيل الأزواج الثّلاثة السّابقة بالزّوج الدّلاليّ (26) و(27)، بنظام التّوالي نفسه.

(26) أرى النَّصْرَ قريبًا

(27) كنتُ قد رأيتُ النَّصْرَ قريبًا

يمكن أن نوسّع التّنويع المعجميّ، بالتّمثيل بسائر الأفعال القلبيّة. فمهما يكن الفعل القلبيّ، اشتقاقا وتصريفا وتعجيما، فإنّه يقوى على دلالة الاقتضاء، بنظام التّعامل التّركيبيّ المناسب والكافي لإنتاج تلك الدّلالة. أي الكافي لرفع أفعال القلوب إلى حيّز درجات الوجوب. فهنالك، يكون كلّ فعل قلبيّ مقتضِيا لتحقّق أو صدق فحواه العقديّ، سواء كان مثبَتا أو منفيّا وسواء كان مسندا إلى المتكلّم أو إلى غيره وسواء كان منقضيا أو غير منقضٍ، أي سواء كان على هذا الشّكل أو على الشّكل المضادّ أو المناقِض. ونمثّل بعض هذه الاحتمالات الشّكليّة بأفعال القلوب ممّا يلي.

(28) يَظُنُّ زيدٌ النَّصْرَ قريبًا

(29) يَرَى زيدٌ النَّصْرَ قريبًا

فعندما يرفع التّركيب ذينك الفعليْن (يَظُنُّ) و(يَرَى) إلى الدّلالة على جهة الوجوب اليقينيّ، تستلزم الجملتان (28) و(29)، بالتّوالي، الجملة (30).

(30) النّصرُ قريبٌ

وعند نفي ذينك الفعلين القلبيّين، دالّين على تلك الدّرجة الجهيّة الوجوبيّة، يظلّ ذلك الاستلزام موجبا. فالجملتان (31) و(32)، مشحونتيْن بذلك الوجوب اليقينيّ الفعليّ، تستلزمان، بالتّوالي، الجملة (30).

(31) لا يَظُنُّ زيدٌ النّصْرَ قريبًا

(32) لا يَرَى زيدٌ النّصْرَ قريبًا

وباتّفاق الجملتين المتناقضتين، اتّفاقِ (28) و(31) أو اتّفاق (29) و(32) في استلزام (30)، تتحوّل الجملة (30) إلى مقتضى دلاليّ لكلّ جملة مناقِضة من زوج التّناقض هذا أو زوج التّناقض ذاك.

إن لم تقوَ الجُمَل السّابقة على الاقتضاء، لم تضعف عن الاستلزام التّركيبيّ. فـ(20) تستلزم، تركيبيّا، رجحان قُرْبِ النّصر على بُعده، في اعتقاد المتكلّم. هذا علاوة على اقتضائها لوجوب وقوع النّصر في المستقبل. فموضوع الظّنّ ليس وجود النّصر بل قربَ وجوده. فعند

تسليط النّفي على (20)، تحصل الجملة (33) المكافئة في الدّلالة البلاغيّة لـ(34).

(33) لا أظنُّ النَّصْرَ قريبًا

(34) أظنُّ النَّصْرَ ليس قريبًا

وتكافئ الجملةُ (34) الجملةَ (35)، في التّأويل البلاغيّ.

(35) أظنُّ النَّصْرَ بعيدًا

فيكون لحدث النَّصر وضع المقتضى الوجوديّ من البنية الدّلاليّة. فيكون موضوعا لجهة الوجوب اليقينيّ اللّازم من بنية الابتداء التّركيبيّة المُنتِجة للجملة (30) لا موضوعًا لجهة الظّنّ. وتستلزم الجملة (21)، تركيبيّا، إضرابَ المتكلّم عن الاعتقاد الموضوع (قُرْب النّصر من زمان التّلفّظ) وأنّه يعتقد، في الزّمان الحاضر، أنّ النَّصرَ ليس قريبا أو بعيدٌ. وتقاس (26) و(27)، بالتّوالي، على (20) و(21) في الاستلزام الدّلاليّ التّركيبيّ. وتستلزم الجُمَل (28) و(29) و(31) و(32)، بالنّظام الدّلاليّ التّركيبيّ نفسه، حياد المتكلّم في ظاهر اللّفظ، إن لم تُتأوّل أفعال القلوب منها على الوجوب اليقينيّ. وإلّا، آلت كلّها إلى اقتضاء الجملة (30). وسواء حُمِلت أفعال القلوب من تلك الجُمل على الوجوب اليقينيّ أو حُمِلت على دلالاتها المعجميّة، فالجُمل متّفقة في اقتضاء تحقّق النّصر في المستقبل من غير قيد القرب.

لنجدِّد النّظر في الجملة (20)، للتّوسّع في تحليل دلالة الاستلزام التّركيبيّة، نَجِدْ فيها المُتَكَلِّم يُرجّح أنّ مضمون اعتقاده مطابق للخارج، على أنّه يخفِّف من مقدار التزامه بالتّصديق. فتقرير الصّدق موكول إليه. وذلك مستفاد من قول الجرجانيّ **"وذلك أنّه كما لا يتصوّر أن يكون ههنا خبر حتّى يكون مُخبر به ومُخبر عنه، كذلك لا يتصوّر حتّى يكون له مُخبر يَصدر عنه ويحصل من جهته وتعود التّبعة فيه عليه فيكون هو الموصوف بالصّدق إن كان صدقا وبالكذب إن كان كذبا"** (دلائل الإعجاز، 543). ولمّا كان المُتَكَلِّم هو المسؤول الوحيد عن صدق ما يُنشئه من جُمل، ولمّا كان العُرْف التّخاطبيّ يُلزِم المتكلّم المُخبِر بإنشاء الخبر الصّادق، ولمّا كانت البنية اللّغويّة [أقولُ، كاذبا، أنّ \ إنّ ...] بنيةً عبثيّةَ الدّلالة لاحتوائها على تناقض منطقيّ دلاليّ، لمّا كان كلّ ذلك، لم يُمكن أن يستلزم الفعل (أظنُّ) سلبَ تحقّق المظنون. فلو كان ذلك الاستلزام يكون، لكان الأوْلى بالمتكلّم أن ينفكّ عن ذلك الاعتقاد وأن يترك تقريره. فلا يستساغ أن يلتزم المتكلّم اعتقادًا يَعلم أنّه لا يطابق حالات الأشياء الخارجيّة ويُخبر أنّه يَعلَم بعدم تلك المطابقة. ومع ذلك، فما دام المتكلّم لا يقطع بثبوت فحوى اعتقاده بل يكتفي بترجيحه، فإنّ الجملة (20) ليس لها من الوجوب العقديّ ما يكفي لتفنيد الجملة (36).

(36) ليْسَ النَّصْرُ قريبًا

فعند إنشاء الجملة (20)، تكون الجملة (36) صادقة في عالم ممكن على الأقلّ. ويمكن أن يكون ذلك العالم الممكن العالمَ الواقعيّ من كون اعتقاديّ[1] آخر، أي من اعتقاد غير المتكلّم منشئ (20). وعليه، فـ(20) تتشكّل بتعامُل اعتقادات مختلفة. هذه الجملة (36) مستلزَمة من الجملة (21) (كنتُ قدْ ظَنَنْتُ النَّصْرَ قريبًا). وهذا الاستلزام حاصل من تعامل دلالات الانقضاء والمُضيّ المهيمنة على أكثر مكوّنات (21) (كنتُ قدْ ظَنَنْتُ). فإذا تحكّم النّفي في (21) فنتجت الجملة (37)، استلزمت نقيض لازِم (21).

(37) مَا كنتُ قدْ ظننْتُ النَّصْرَ قريبًا

وهذا اللّازم هو الجملة (30) (النّصرُ قريبٌ) أو الجملة (38) أو الجملة (39) أو جملة رابعة مكافئة لهذه أو لتلك أو للأخرى.

(38) كان النَّصْرُ قريبًا

(39) لقد تَبيّنَ أنّ النَّصْرَ قريبٌ

وممّا يميّز بنيات أفعال الاعتقاد والأفعال الجهيّة الدّلاليّةَ ما سُمِّي في بعض الدّراسات الدّلاليّة بتنقّل النّفي. فليس مدى تسلّط العامل في البنية الدّلاليّة مطابقا دائما لمدى تسلّطه في البنية التّركيبيّة. فالجملة (37) متّصلة دلاليّا بالجملة (40).

(40) كنتُ قد ظننتُ أنْ ليْسَ النَّصْرُ قريبًا

هذه العلاقة الّتي وصفناها بالاتّصال الدّلاليّ هي بين التّكافؤ والاستلزام ولا تكون اقتضاءً لعدم رسوخ اللّازم عند دخول النّفي. ولإجراء تحليل له بعض خصائص الحساب، نراقب تقابل البنيتيْن الشّكليّتين (41) و(42).

(41) ما كنتُ قد فعلتُ الفعلَ الموجبَ

(42) كنتُ قد فعلتُ الفعلَ السّالبَ

ولإحكام الحساب، نورِد البنيتيْن الشّكليّتيْن (43) و(44)، في التّحليل الدّلاليّ.

(43) كنتُ قد فعلتُ الفعلَ الموجبَ

(44) ما كنتُ قد فعلتُ الفعلَ السّالبَ

فالبنيات الأربع السّابقة مترابطة بالتّقابل. فإذا اعتمدنا على تنظيم أرسطو لتقابلات القضايا

---

[1] يُراجع مفهومَا العالم الممكن (le monde possible) والكون الاعتقاديّ (l'univers de croyance)، في مارتان، 1987.

المنطقيّة[1]، مع تطويعه وتوسيعه لنظام التّقابلات البنيويّة النّحويّة، وصفْنا (41) و(43) بأنّهما متقابلتان بالتّناقض. ونصِفُ، حينئذ، (42) و(44)، بأنّهما، أيضًا، متناقضتان. ونصِفُ (42) و(43) بتقابل التّضادّ، و(41) و(44) بتقابل ما تحت التّضادّ اللّازم من تقابل التّضادّ. وليس هذا البحث لعرض حساب التّقابلات المنطقيّة ولا لِعرض منوالنا **"المربّع النّحويّ"**، ذلك المنوال التّقابليّ الاسترساليّ- فقد أنجزنا هذا وذاك في غير بحثٍ-، غير أنّنا نعتمد عليهما لتدقيق التّحليل الدّلاليّ السّابق وترقيته إلى نظام الحساب. فبناءً على هذا النّظام، البنيويّ الدّلاليّ، التّقابليّ، تكون الجملة (41) لازِمةً من الجملة (42)؛ وتكون الجملة (44) لازِمة من الجملة (43). فعند صدق الملزوم، يصدق اللّازم. ولمّا كانت الجملة (37) تمثّل في تحليلنا بالبنية (41) وكانت الجملة (40) تمثّل، فيه، بالبنية (42) وكانت (41)، فيه، لازِمة من (42)، لمّا كان كلّ ذلك، لم تكن الجملة (37) مكافئة للجملة (40)؛ بل كانت لازِمة منها.

لمّا كانت البنيات الأربع السّابقة بنياتٍ شكليّةً أو واصفة، كان مكوّن السّلب الدّلاليّ فيها مستوعبا لأشكال إنتاج السّلب اللّغويّة كلّها. ومن تلك الأشكال دلالة السّلب المعجميّة. وعليه، فعندما نمثّل دلالة القرب المعجميّة بالبنية الدّلاليّة الشّكليّة [الفعل الموجب]، فإنّ البنية [الفعل السّالب] لا تكون، فقط، لتمثيل دلالة سلب القرب التّركيبيّة، بل تكون، أيضًا، لتمثيل دلالة البُعْد المعجميّة ولتمثيل ما ناظرهما من الدّلالات في سائر المستويات اللّغويّة. وبهذا النّظام من الحساب، نصِفُ تقابل البنيات الدّلاليّة الشّكليّة (45) و(46) و(47) و(48).

(45) كنتُ فعلتُ

(46) كنتُ لم أفعلْ

(47) لم أكنْ (قد) فعلتُ

(48) ؟ لم أكنْ لم أفعلْ

فأمّا تقابل البنيتيْن (45) و(46) فهو التّضادّ. وهما تمثّلان، بالتّوالي، بالبنيتيْن القيميّتيْن [(+)(+)] و[(+)(-)]. وأمّا تقابل البنيتيْن (45) و(48) فهو الاستلزام، استلزامُ (45) لـ(48). و(48) بنية شكليّة قد لا تكون يُنتِجها التّركيب بل يَثقل إجراؤها في المستوى التّركيبيّ. وعلى ذلك، فهي بنية نحويّة واصِفة تشكّل السّلبَ المعجميّ وغيره. فهي، عندنا، واصفة للجملة (50)

[1] أرسطو، الأورغانون (organon)، كتاب العبارة (de l'interprétation).
يُراجع العامِريّ، 2013 و2015 و2016 أ، الفصل الأوّل من الباب الأوّل، و2016 ب، البابان الثّاني والثّالث.

بتوسيط البنية (49).

(49) إنْ كنتُ لم أصدُقْ كنتُ كذبتُ

(50) لم أكُنْ كذبتُ

وعليه، تكون البنية (51) واصِفة للبنية (50)؛ ويكون الاستدلال النّحويّ (52) واصفا لتعاملات هذه البنيات الثّلاث جميعا.

(51) لم أكُنْ لم أصدُقْ

(52) إنْ لم أكُنْ لم أصدُقْ لم أكُنْ كذبتُ

وأمّا تقابل البنيتيْن (46) و(47) فهو، أيضًا، الاستلزام، استلزامُ (46) لـ(47). وعلى هذا الاستلزام وذاك، تكون البنيتان القيميّتان [(+)(+)] و[(+)(-)] الممثِّلتان، بالتّوالي، لـ(45) و(46) مستلزِمتيْن، بالتّوالي، للبنيتيْن القيميّتيْن [(-)(-)] و[(-)(+)] الممثِّلتيْن، بالتّوالي، لـ(48) و(47). وأمّا تقابل (45) و(47) فهو التّناقض. وأمّا تقابل (46) و(48) فهو، أيضًا، التّناقُض. وأمّا تقابُل (47) و(48) فهو تقابُل ما تحت التّضادّ أو التّضادّ المستلزَم. فإن صحّ هذا الوصف، استلزم أن نلاحظ تشابه الفعل الوجوديّ [كانَ]، ممثِّلا لجميع أشكاله التّصريفيّة، وأفعالِ الاعتقاد- علاوة على الأفعال الجهيّة (أمكنَ ولزِم ...)- في هذا النّظام الدّلاليّ الحركيّ. وهذا يستلزم، نحويّا ومنطقيّا، تقاطعَها بمقولة ما. ولكنّنا نُرجئ تحليل هذا الاستلزام إلى غير هذا البحث.

لنجدّد، الآن، النّظر في البنية (21) (كنتُ قد ظننتُ النَّصْرَ قريبًا). فهي مستلزِمة، تركيبيّا، للبنية (36) (ليس النَّصْرُ قريبًا) أو البنية (53).

(53) لم يَكُن النَّصْرُ قريبًا

فيلزَمُ من تعامُل (21) و(36) أو (53) معنى الإضراب أو الاستدراك الّذي يقبل التّمثيل بـ(54).

(54) ولكنَّنِي، الآنَ، أعلَمُ أنّ النَّصْرَ ليْسَ قريبًا \ لم يَكن قريبًا

ومن طريف الانتظام الدّلاليّ ودقيقه أنّ الاستدراك المختزِن للإضراب في (54) استدراكان من مستوييْن نحويّيْن مختلفيْن، استدراك على (30) (النّصرُ قريبٌ) بـ(36) واستدراك من مستوى واصِفٍ على اعتقاد الظّنّ باعتقاد العِلْم. وعليه، فالجملة (21) مركّبة من اعتقاديْن متعارضيْن منسوبيْن إلى المُتَكَلِّم في زمانيْن مختلفيْن، أحدهما معجَّم موضوع (posé) حاصِل من البنية التّركيبيّة، والآخر مستلزَم من ذاك المعجَّم. وعليه، يكون المتكلِّم قد تخلّى عن ذاك الأوّل والتزم هذا الثّانيَ، في زمان إنشاء الجملة (21).

ولنجدّدْ، أيضًا، النّظر في الجملة (28) (يظُنُّ زيدٌ النَّصْرَ قريبًا)، نجِد المُتَكَلِّم ملتزما

الحياد في ظاهر اللّفظ، لأنّ موقفه من محتوى اعتقاد زيد ملتبس على المخاطَب. فزيْدٌ، بناء على (28)، يصدِّق أنّ النّصر قريب. والمُتَكَلِّم لا يشكّك في نزاهته. ولكنّ (28) لا تُخوّل لنا استنباط تصوّر المتكلّم لنسبة القرْب إلى النّصر. فلو أمكن استنباطه، لكان في مستوى المقتضى الدّلاليّ؛ أي لكان حاصِلَ تعامُل (28) و(31) (لا يَظُنُّ زيدٌ النّصْرَ قريبًا). فلا الجملة (30) (النّصرُ قريبٌ) حاصِلة من ذلك التّعامُل. ولا الجملة (36) (ليس النّصرُ قريبًا) حاصلة منه. فليست (30) أو (36) مقتضاةً من ذلك التّعامُل؛ ولا هي مستلزَمة منه على القطع.

مع ما أسلفنا ذكره في الفقرة السّابقة، نجِدُ عندنا حدسا دلاليّا يسوّغ لنا تأويل (28) على أنّها تستلزم (36). فالفعل (يَظُنُّ) من (28)، في رأينا، مزدوج دلاليّا باحتماله الانتماء إلى مستويْين دلاليّيْن. فهو إمّا تعجيم لإدراك زيْدٍ لمرتبة اعتقاده، وإمّا تعجيم لحكم المتكلِّم على اعتقاد زيْدٍ. فعلى التّأويل الأوّل، يكون المتكلِّم حاكيًا لحكم زيْدٍ على اعتقاده الذّاتيّ. وحينئذٍ، يكون زيد قد كان أصدرَ الجملة (20) (أظُنُّ النَّصْرَ قريبًا) أو جملة أخرى معجِّمة للظّنّ ومكافئة لها. وفي هذا المقام الأوّل، يُظهر المتكلِّم مُنشئ (28) أنّه يلتزم الحيادَ العقديّ، على أنّه من الممكن أن يكون يلتزم الاعتقاد المعجّم بـ(30) أو حتّى المعجّم بـ(55)، فضلا عن إمكان أن يكون يلتزم الاعتقاد المعجّم بـ(36) أو (56).

(55) أعْلَمُ النَّصْرَ قريبًا

(56) أعْلَمُ أنْ ليْسَ النَّصْرُ قريبًا

لكنْ على التّأويل الثّاني، تأويلِ معجم الظّنّ بأنّه وصْف المتكلِّم لاعتقاد زيْدٍ، تكون الجملة (28) مستلزِمة معجميّا تركيبيّا لـ(36). ولكنّ ذلك الاستلزامَ لا تكون له القوّة الكافية لمنع المتكلِّم من إنشاء الجملة (20) (أَظُنُّ النَّصْرَ قريبًا). فمن الممتنع دلاليّا أن تستلزم الجملةُ (20) الجملةَ (36) (ليس النَّصْرُ قريبًا)، لئلّا يلزَمَ تناقضٌ دلاليّ هو، بتبسيط للعبارة، أن يكذّب المتكلّم نفسه. وتلك القوّة الكافية هي دلالة الضّرورة، ضرورةِ استلزام معجم الظّنّ في بنية الإيجاب (ظَنَّ \ ظننتُ \ يَظُنُّ \ أظُنُّ...) لِكذب المظنون. وعليه، يكون الظّنّ اعتقادا خاليا من اليقين الوجوبيّ الكافي لإنشاء الإخبار بإيجاب النّسبة. وعليه، أيضًا، يكون المتكلِّم قد اختار التّعبير بـ(20) وترك التّعبير بـ(30) (النَّصْرُ قريبٌ)، لتسرُّبِ الدّلالة العقديّة المعجَّمة بـ(36) إلى كونه العقديّ، على أنّها دلالة مرجوحة لا دلالة راجحة. فـ(20) حاصلة من تعامُل اعتقاديْ (30) و(36) فتَغلُّبِ (30) من غير محوٍ لأثر (36). لكنْ كما لم تستلزم الجملة (20) الجملةَ (36)، فهي لم تستلزم، أيضًا، الجملةَ (30)؛ بل لم تقوَ على استلزامها لضعف أدلّة المتكلِّم أو مقدّماته عن بناء استدلال على صدْق (30). ولو كانت تقوى، لكان الأحرى

بالمتكلِّم، بلاغيّا، أن ينصرف عن إنشاء (20) إلى إنشاء (30). فإذا تعاملت (30) و(36) عند إنشاء (28)، لم تتغلّب (30) بل (36). فيلزم من ذلك أنّ معجم الظّنّ يضعف عن الاستلزام الدّلاليّ بمخزونه الدّلاليّ المعجميّ الخالص وأنّه يفتقر إلى بنية تركيبيّة أتمّت تصريفها. فيتشكّل ذلك المخزون المعجميّ بالبنية التّركيبيّة المناسبة ليقوى على الاستلزام. وعليه، يتصاعد الظّنّ؛ ويتنازل في مجال اليقين بتأثير نظامَي التّصريف والتّركيب. فعند إسناد صيَغ الظّنّ إلى المتكلّم للدّلالة على وجوب الوقوع في غير الزّمان الماضي، يكون اللّازم رجحان صدق المظنون. وإلّا، يكن اللّازم رجحان كذب المظنون.

لتأويل صيَغ الظّنّ ذلك التّأويلَ الثّانيَ، تأويلَها على أنّها حكم المتكلّم على اعتقاد غيره- اعتقاد زيد في الجملة (28) (يظُنُّ زيدٌ النَّصْرَ قريبًا)- حُكْما مستلزِما لكذب المظنون أو رجحان كذبه، معلوماتٌ نحويّة تؤيّده. ومن أبرزها أنّ دلالتي الانقضاء والمُضيّ عندما تخصِّصان معجم اعتقاد العِلْم، لا يلزَم من ذلك التّخصيص أن تستلزم الجملة سلب محتوى العِلْم، بل يلزم منه أن تستلزم إيجابه، بل أن تستلزم إيجابه وتقتضيَه، أيضًا. ونوضّح هذا المؤيّد الأوّل بوصفٍ للجملتيْن (57) و(58).

(57) كنتُ قدْ عَلِمتُ النَّصْرَ قريبًا

(58) كانَ زيْدٌ قد عَلِمَ النَّصْرَ قريبًا

فالجملتان تتّفقان في استلزام (30) (النّصْرُ قريبٌ) وفي استلزام (55)، أيضا. وعليه، فهما لا تستلزمان محتوى اعتقاديّا معارضا لمحتوى العلْم من كلتيْهما. ولكنّ تخصيص فعل الظّنّ بالانقضاء والمُضِيّ يستلزم نقيض المظنون أو ضدَّه، استلزاما كنّا قد وصفناه بالتّركيبيّ ونصِفُه، في هذا السّياق من التّحليل، بالمعجميّ، أيضًا. ومع ذلك، لا نملك أن ندّعيَ أنّه استلزام من جهة المعجم الخالص. فلو كان ذلك، لما أمكن إجراء معجم الظّنّ في تعجيم الوجوب اليقينيّ. فالجملتان (21) (كنتُ قد ظننتُ النّصرَ قريبًا) و(59) تستلزمان نقيض المظنون أو ضدّه، أي سلب المظنون الّذي تعجّمانه.

(59) كان زيْدٌ قد ظَنَّ النَّصْرَ قريبًا

فـ(21) و(59) تستلزمان (36) (ليس النّصرُ قريبًا)، على أنّهما تعجّمان اعتقاد (30) (النَّصْرُ قريبٌ). ومن الدّقيق التّنبيه على أنّهما لا تعجّمان البنية (30). فهذه بنية رفعٍ. ونظيرها المعجميّ من (21) و(59) هو بنية النّصب [النّصرَ قريبًا]. وهما لا تتكافآن، لاستلزام اختلافهما الإعرابيّ لاختلافهما الدّلاليّ. فالنّصب من بنية النّصب هذه يستلزم أنّها مسيَّرة بغير الوجوب الابتدائيّ الإعرابيّ.

نذكّر بأنّنا راقبنا استلزام الجملتين (57) و(58) لـ(30) وأشرْنا إلى استلزامهما لـ(55) من غير تحليلٍ. فنزيد ما يلي. لقد تمايزت الجملتان (57) و(58)، من ناحية أولى، والجملتان (21) و(59)، من ناحية ثانية، باجتماع تينك على استلزام (30) واجتماع هاتيْن على استلزام (36). فكان ذاك الزّوج الجُمليّ الأوّل وهذا الزّوج الجمليّ الثّاني متقابليْن باستلزامِ متناقضين أو متضادّين. فإذا اعتمدنا على نظام تقابلات المربّع المنطقيّ الّذي طوّرناه إلى منوال مربّعٍ نحويّ واصِفٍ للنّظام اللّغويّ والنّظام العقليّ المستلزِم له والمستلزَم منه، استخلصنا أنّ ذيْنك الزّوجيْن الجمليّيْن متضادّان وأنّ لازميْهما متضادّان، أيْضًا. وهنا، نحن نحسم ذلك التّردّد بين وصف لازميْ ذينك الزّوجيْن بتقابل التّناقض ووصفهما بتقابل التّضادّ. فالمتعارضان المستلزِمان لمتعارضيْن هما يوصفان بتقابل التّضادّ ولازماهما يوصفان بتقابل ما تحت التّضادّ أو ما سمّيْناه بالتّضادّ المستلزَم. ولا نتوسّع، في هذا البحث، في وصف المربّع المنطقيّ ولا في وصف مربّعنا النّحويّ، لأنّنا توسّعنا فيهما في غيره. ومع ذلك، نستثمر بعض نتائجهما. فإن صحّ وصفُنا لذيْنك الزّوجيْن الجمليّيْن بأنّهما متقابلان بالتّضادّ، مع اتّفاق بنيويّ تصريفيّ أوّل بين طرف من ذلك الزّوج الأوّل وطرف من هذا الزّوج الثّاني، بين (57) و(21)، واتّفاق ثان بنيويّ تصريفيّ، أيضًا، بين الطّرف الثّاني من ذلك الزّوج الأوّل والطّرف الثّاني من هذا الزّوج الثّاني، (58) و(59)، إن صحّ ذاك الوصف مع هذين الاتّفاقيْن، كانت (57) و(21) متقابلتين بالتّضادّ؛ وكانت (58) و(59)، أيضًا، متقابلتين بالتّضادّ. وتَضادُّ (57) و(21) معجميّ مقيَّد بالبنية الشّكليّة (43) (كنتُ قد فعلتُ الفعلَ الموجبَ)- وشكل تعجيم الاعتقاد منها هو [فعلتُ]-. وتَضادُّ (58) و(59) معجميّ، أيضًا، ومقيَّد بالبنية الشّكليّة (60). وشكل تعجيم الاعتقاد منها هو [فَعلَ].

(60) كان قد فَعلَ الفِعْلَ الموجبَ

أمّا البنيتان المخصَّصتان بالانقضاء والمُضِيّ فهما [كنتُ قد فعلتُ] و[كان قد فَعلَ]. فإذا تعجّم الجذر (ف ع ل) من كلتيهما، نتج الاستلزام المعجميّ التّركيبيّ. وكلتا تينك البنيتين بمنزلة الموضوع من بنية حمليّة محمولها فعل قلبيّ معيّن. وعليه وعلى ما أسلفنا من تحليل دلاليّ، تكون البنيتان الحمليّتان ((ظ ن ن) (كنتُ قد فعلتُ)) و((ع ل م) (كنتُ قد فعلتُ)) متضادّتين. وعليهما، أيضًا، تكون البنيتان الحمليّتان ((ظ ن ن) (كان قد فَعلَ)) و((ع ل م) (كان قد فَعلَ)) متضادّتين، أيضًا. فهذا التّضادّان مشروطان بالانقضاء والمُضيّ. ولذلك، لا تتضادُّ الجملتان (20) (أظُنُّ النّصر قريبًا) و(55) (أعْلَمُ النّصرَ قريبًا). والجملتان (28) (يَظُنُّ زيدٌ النّصْرَ قريبًا) و(61)، أيضًا، تبدوان متقابلتيْن بالتّضادّ، على أنّ الفعل القلبيّ من كلتيْهما

ليس منقضيا ولا ماضيا.

(61) يَعْلَمُ زيدٌ النَّصْرَ قريبًا

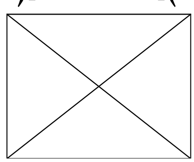
ونحن نفسّر تضادَّهما بثلاث معلومات نحويّة، من غير توسّع، أولاها إسناد فعل الظّنّ إلى غير المتكلّم وثانيتها استلزام (61) لـ(55) (أَعْلَمُ النَّصْرَ قريبًا) ولـ(30) (النَّصْرُ قريبٌ)، بموجَب استلزامها لـ(55)- ((61) ← (55) •[1] (55) ← (30)) ← (61) ← (30))-، من غير أن تناظرها (28) باستلزام (55) فاستلزامِ (30) ولا حتّى باستلزام (20)، وثالثها تأثير (61) ببنيتها الدّلاليّة تلك كاملةً في تأويل (28) الدّلاليّ تأثيرا يقوّي قدرة (28) على استلزام (36) (ليس النَّصْرُ قريبًا). وهو ضرْبٌ من تعامُل البنيات اللّغويّة المتقابلة في النّظام والحساب الدّلاليّيْن. فإن صحّ هذا الحساب الدّلاليّ، لزِم منه أنّ تضادّ (28) و(61) لازِمٌ من تضادّ لازميْهما (36) و(30)، بالتّوالي. ونحن ندّعي، على سبيل التّوسّع في الحساب، أنّ (28) تستلزم (36) باستلزام (28) لـ(62) واستلزام (62) لـ(56) (أعْلَمُ أن ليْسَ النَّصْرُ قريبًا).

(62) لا أعْلَمُ النَّصْرَ قريبًا

هذا، والجملة (62) تُناقِض، بنظام التّقابلات المربّعيّة المنطقيّة، الجملةَ (55) وتُضادُّ الجملةَ (63) المستلزِمة لـ(55). ونمثِّل هذه التّقابلات الدّلاليّة بالمربّع (64). والمربّعُ (65)، أيْضًا، صحيح.

(63) لا أَعْلَمُ أنْ ليْسَ النَّصْرُ قريبًا

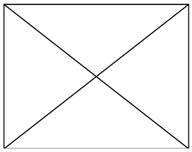
(64)



[1] النّقطة (•) رمز منطقيّ لعلاقة الوصل.

(65) أعلَمُ النَّصْرَ قريبًا   أعلَمُ أنْ ليْسَ النَّصْرُ قريبًا

[(+) (+)]   [(−) (+)]



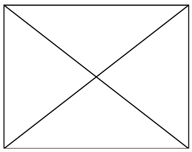
[(−) (−)]   [(+) (−)]

لا أعلَمُ أنْ ليْسَ النَّصْرُ قريبًا   لا أعلَمُ النَّصْرَ قريبًا

ونشرح تقابلات هذين المربّعيْن، بوصف تقابلات المربّع (66).

(66)

(أ)   (ب)

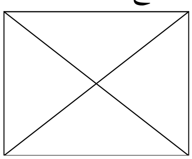


(ج)   (د)

فبنظام هذا المربّع المنطقيّ، تتقابل (أ) و(ب) بالتّضادّ و(أ) و(د) بالتّناقض و(ب) و(ج) بالتّناقض، أيْضًا، و(أ) و(ج) بالاستلزام و(ب) و(د) بالاستلزام، أيْضًا، و(ج) و(د) بالتّضادّ المستلزَم. ولهذه التّقابلات حساب صدقيّ أنجزه أرسطو[1] واعتنينا به في غير بحثٍ. ومن أبرز ما يحصُل من تعامُل المربّعيْن (64) و(65) تطوّر الاستلزامات الأربعة إلى تلازميْن. وذلك أنّه إن جعلنا (66) تجريدا لـ(65)، كان تجريد (64) بـ(67).

(67)

(ج)   (د)



(أ)   (ب)

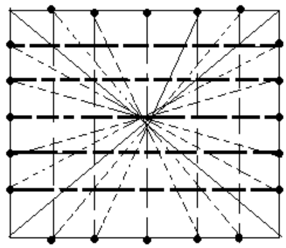
فممّا يَلزَم من تعامُل (66) و(67) تكافؤ (أ) و(ج) وتكافؤ (ب) و(د). فإذا أنجزنا حسابًا بنيويّا دلاليّا للتّقابلات بنظام مربّعنا النّحويّ (68) الحاصل من تعامُل المربّع المنطقيّ وحركة

---

[1] أرسطو، م.ن.

تدرّج الاسترسال البنيويّ الدّلاليّ، كان ذلك الحساب أكثر تعقيدا وأثرى نتائجَ. ولكنّنا نرجئ إنجازه إلى غير هذا البحث ونكتفي بإيراد مربّعنا النّحويّ، تنبيها على احتمالات الحسابات وعلى ما يمكن أن تؤول إليه المربّعات السّابقة إذا تطوّرت بالتّشكّل بشكل المربّع (68).

(68)



لنَمْضِ، الآن، في تحليل استلزام الجملتين (57) (كنتُ قدْ علِمتُ النّصْرَ قريبًا) و(58) (كان زيْدٌ قدْ علِمَ النّصْرَ قريبًا) لـ(55) (أعلَمُ النّصْرَ قريبًا). فهذا الاستلزام لازِمٌ من المظهر المعجميّ الّذي يتحقّق به حدث العِلْم. فهو حدث يستلزم، معجميّا، الاستمرار في الزّمان حتّى إن كان منقضيا في مستوى التّصريف. **هذا، علاوة على أنّ [علِمَ] و[أعْلَمَ] و[ما عَلِمَ] و[يعلَمُ] و[لا يعلَمُ] و[سيعلَمُ] و[قد يعلَمُ] و[أ يَعلَمُ] وغيرها من البنيات الصّرفيّة الشّكليّة، الاشتقاقيّة[1] والتّصريفيّة، الّتي يكون فيها فعل العِلْم مسندا إلى غير المتكلّم وواجبا أو ممكنا وموجبا أو سالبا ومنقضيا أو غير منقض وماضيا أو غير ماضٍ، هي جميعا تستلزم البنية الدّلاليّة [أَعْلَمُ]، مع وحدة الفحوى العقديّ أو المعلوم. ونختزل هذه الاستلزامات المختلفة بالملزوم والمتّفقة في اللّازِم بالاستلزام المعجميّ (69)، من غير تمثيل الفحوى العقديّ من الملزوم ولا تمثيل الفحوى العقديّ من اللّازم. فنحن نستغني بوحدة ذلك الفحوى عن تمثيله. ولو كنّا سنمثّله، لكنّا سنجعله موضوعا في بنية الملزوم وموضوعا في بنية اللّازم.**

(69) **(ع ل م)** ((-)(أنا)) ← **[(+) [أَعْلَمُ]]**

وتستلزِم البنيةُ النّحويّة ((-)(أنا)) البنيةَ النّحويّة ((-)(نحن))، لأنّ المتكلِّم الجمع مجموع المتكلّم المفرد. فإذا سُلِب وجود الجزء، سُلِب وجود الكلّ. وأن يكون الملزوم من الاستلزام (69) متكوّنا من جذر لا من صيغة يُوسّع ذلك الاستلزام لوصف البنيات الّتي يتمّ فيها نفي

[1] يُراجَع العامِريّ، 2016 أ، الفصل الأوّل من الباب الثّاني.

العِلْم غيرَ بنيات نفي العِلْم عن المتكلّم في الزّمان الحاضر، [ما أَعْلَمُ] و[لا أَعلَمُ]. ومن الممكن أن نتحرّر من هذا القيد التّصريفيّ التّركيبيّ، بتحرير (69) من قيدِ وحدة المضمون العقديّ، إيجابًا أو سلبًا. وعليْه وعلى الاستلزام (70)، يصحّ الاستلزام (71).

(70) [[لا أَعْلَمُ أن...] ← [أَعْلَمُ أن لا...]]

(71) (ع ل م) ← [(+) [أَعْلَمُ]]

ليس لمعجم الظّنّ استلزام معجميّ مناظِر لـ(69). وهذا تمايُزٌ ثانٍ بين الزّوج الجُمليّ ((57) و(58)) والزّوج الجُمليّ ((21) و(59)). فلا الجملة (21) تستلزم الجملة (20) (أظُنُّ النّصْرَ قريبًا). ولا الجملة (59) تستلزمها. ولا تلك تستلزم (55). ولا هذه تستلزمها. وعليه، فالاستلزامان المعجميّان (72) و(73) الآتيان كاذبان، مع وحدة المظنون والمعلوم، ومهما تكن الأشكال البنيويّة الصّرفيّة، الاشتقاقيّة والتّصريفيّة، الّتي يحتملها اعتقاد الظّنّ. وعليه، أيضًا، فالشّكلان البنيويّان (74) و(75) صادقان، بالشّرط نفسه، وحدةِ المظنون والمعلوم.

(72) (ظ ن ن) ← [أَظُنُّ]

(73) (ظ ن ن) ← [أَعْلَمُ]

(74) ~ ((ظ ن ن) ← [أَظُنُّ])

(75) ~ ((ظ ن ن) ← [أَعْلَمُ])

ممّا يؤيّد ذلك التّأويلَ الثّانيَ الّذي بعُد أوّل اعتنائنا به، تأويلَ فعل الظّنّ على أنّه حكم المتكلّم على اعتقاد غيره حُكما يستلزم، معجميّا تركيبيّا، أنّ المتكلّم يعارض ذلك الاعتقاد ولا يزكّيه، هو اختبار النّفي. فعند تسليط النّفي على صيغة فعليّة دالّة على العِلْم في جملة ما، فإنّ هذه الجملة تستلزم حصول العلم بمضمون المعلوم في ذهن المتكلّم في زمان التّلفّظ بالجملة. وهذه البنية هي من البنيات الّتي يختزلها (71). فعند تسليط النّفي على الجملتيْن (57) و(58)، مثلا، تحصل الجملتان (76) و(77)، بالتّوالي.

(76) لمْ أكُن قد عَلِمتُ النَّصْرَ قريبًا

(77) لم يكن زيْدٌ قد عَلِمَ النَّصْرَ قريبًا

وهما تستلزمان الجملة (55) (أعلَمُ النّصْرَ قريبًا). ومن الطّريف أنّ (77) متّجهة إلى استلزام (61) (يَعْلَمُ زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا)، أيضًا. وعند تسليط النّفي على (55)، تحصل الجملةُ (62) (لا أَعْلَمُ النَّصْرَ قريبًا) الّتي تستلزم، بموجب المربّع (64)، الجملةَ (56) (أعلَمُ أنْ ليْسَ النَّصْرُ قريبًا). وعليه، يستمرّ الاستلزام (71) صحيحا. لكن عند تسليط النّفي على صيغة الظّنّ، لا

تحصل استلزامات مناظِرة للاستلزامات الحاصلة من نفي صيغة من صيَغ العِلْم. فالجملة (37) (ما كنتُ قد ظننتُ النَّصْرَ قريبًا) حاصلة من نفي الجملة (21) (كنتُ قد ظننتُ النَّصْرَ قريبًا). فالجملة (37) تستلزم الجملة (30) (النَّصْرُ قريبٌ) أو جملة أخرى توافقها في إيجاب النّسبة وتخالفها في زمانها. ولكنّها لا تستلزم، بالضّرورة، الجملة (20) (أَظُنُّ النَّصْرَ قريبًا)، لإمكان أن تكون مستلزِمة للجملة (55) (أعلَمُ النَّصْرَ قريبًا). والجملة (59) (كان زيْدٌ قد ظَنَّ النَّصْرَ قريبًا) لا تستلزم الجملة (55). والجملة (78) لا تستلزم الجملة (56) (أعْلَمُ أنْ ليْسَ النَّصْرُ قريبًا) بل تستلزم الجملة المضادّة لها (55).

(78) ما كان زيْدٌ قدْ ظنَّ النَّصْرَ قريبًا

سنستدلّ، في ما يلي، باختبار الاقتضاء، على أنّ بين معجمَي العِلْم والظَّنّ اختلافا دلاليّا معجميّا أو دلاليّا وضعيّا، بعد أن كنّا استدللنا عليه باختبار الاستلزام فاختبارِ النّفي. والاقتضاء، في هذا الحساب الدّلاليّ، هو على حدِّه المنطقيّ، أي المعلومة الدّلاليّة الّتي تُستفاد من قضيّةٍ ما ومن نفي هذه القضيّة، أي من قضيّتين أو جملتين متناقضتين. فهي لا يبطلها دخول النّفي[1]. ونحن نختار حدَّ الاقتضاء المنطقيَّ، لأنّنا نجِدُه مستوعبا لسائر حدود الاقتضاء. ونرجئ الاستدلال على وجاهة اختيارنا إلى بحثٍ سنقترح فيه عند إنجازه حسابا دلاليّا بنيويّا لنظام الاقتضاء الدّلاليّ. وسنُجري اختبار الاقتضاء، بتجديد النّظر في الجملتين (57) (كنتُ قدْ علِمتُ النّصْرَ قريبًا) و(58) (كان زيْدٌ قدْ علِمَ النّصْرَ قريبًا). فقد ذكرنا أنّهما تستلزمان، بالتّوالي، الجملتين (30) (النَّصْرُ قريبٌ) و(55) (أعلَمُ النَّصْرَ قريبًا). فإذا دخلَهما النّفيُ، لم يتعطّل ذانك الاستلزامان. وعليه، فالجملتان (76) و(77) تستلزمان، أيْضًا، الجملتين (30) و(55). فيتحوّل اللّازم، بهذا التّعامُل الدّلاليّ المركّب، إلى مقتضًى. **وعليه، فالمقتضى هو لازمٌ من ملزوميْن متقابليْن بالتّناقض أو بالتّضادّ**. ونمثِّل التّناقُض بتقابُل البنيتيْن القيميّتيْن [(+) (-)] و[(-) (+)]. ونمثِّل التّضادَّ بتقابُل البنيتيْن القيميّتيْن [(+) (+)] و[(+) (-)] أو [(-) (+)] و[(-) (-)]. فالجملتان (57) و(76)، في حسابنا، متناقضتان. والجملتان (57) و(77)، أيضًا، متناقضتان. أمّا الجملتان (57) و(79)- إنْ أجازها النّحو التّعليميّ- فمتضادّتان، عندنا. والجملتان (58) و(80)، أيْضًا، متضادّتان.

(79) كنتُ لمْ أَعْلَم النَّصْرَ قريبًا

(80) كان زيْدٌ لمْ يَعْلَم النَّصْرَ قريبًا

---

[1] لاريا (LARREYA, P.)، 1979، ص 42.

ونبّه على أنّ الاستلزاميْن المتّفقيْن في اللّازم الّذي يصير يُسمّى، بموجب ذلك الاتّفاق، اقتضاءً ليسا، بالضّرورة، معجّميْن بل، على الغالب، شكليّيْن واصفيْن.

بناءً على جدول الاستلزام المنطقيّ المادّيّ المذكور في كثير من كتُب المنطق، يظلّ الاستلزام الموجبُ الملزومِ صادقا، حتّى في حال سلْب ذلك الملزوم. وفي الجدول (81) الآتي حساب لصدق هذا الاستلزام. وفيه، يرمز الحرفان (ق) و(ض) لقضيّتيْن والحرفان (ص) و(ك)، بالتّوالي، لقيمتَي الصّدق والكذب والشّكل (⊂) لعلاقة الاستلزام.

(81)

ق	ض	ق ⊂ ض
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

وقد أوردنا هذا الجدول، في بحثنا هذا، على أنّنا كنّا اعتنيْنا به في بحثٍ غيره[1] وكنّا استدللنا، في هذا البحث الثّاني، على أنّ الاستلزام المادّيّ المنطقيّ موافق للاستدلال النّحويّ في النّظام الدّلاليّ. ولكنّ غايتنا الأولى من تجديد الاهتمام به هي التّنبيه على دلالتيْن نحن أكثر اعتناءً بثانيتها من أولاهما. فأمّا أولاهما هذه فهي أنّ المستويين الأوّل والثّالث اللّذيْن تحت المستوى المقوليّ من الجدول (81) يُبرزان القضيّة (ض) مقتضاةً من القضيّة (ق)، لأنّها لازِمة من (ق) ومن (~ ق). وأمّا ثانيتهما فأنّ الجدول (81) يُبرز مقتضى آخر هو الاستلزام (ق ⊂ ض). فهو مقتضى بل أرسخ في نظام الاقتضاء الدّلاليّ، لأنّه صادق في ثلاثة مستوياتٍ دلاليّة من أربعة. أمّا (~ ض) فليست مقتضاة من (ق) و(~ ق)، بموجب اختلاف المستويْن الثّاني والرّابع الواقعين تحت المستوى المقوليّ في قيمة الاستلزام الحاصل. وهذا الحساب الّذي نقترحه لوصف الاقتضاء لا يستغني عن مزيد تحليل ومزيد استدلال نرجئهما إلى بحث لاحق.

لنستأنف، الآن، بسْطَ الفرق بين العِلْم والظّنّ، باختبار الاقتضاء. فللجملتين (76) و(77) ما يناظرهما بالتّركيب مناظرةَ الموافقةِ ويقابلهما بمعجم الظّنّ مقابلةَ المخالفة. وهو الجملتان (82) و(83)، بالتّوالي.

---

[1] العامِريّ، 2014 ب.

(82) لمْ أكُن قد ظنَنْتُ النَّصْرَ قريبًا

(83) لمْ يكُن زيْدٌ قد ظَنَّ النَّصْرَ قريبًا

فهاتان الجملتان لا توافقان الجملتين المناقضتين لهما، بالتّوالي، (21) (كنتُ قد ظننتُ النَّصْرَ قريبًا) و(59) (كان زيْدٌ قد ظَنَّ النَّصْرَ قريبًا) في اللّازِم. فتانك الأوليان تستلزمان (30) (النَّصْرُ قريبٌ). وهاتان الثّانيتان تستلزِمان (36) (ليْسَ النَّصْرُ قريبًا). فمعجم الظّنّ مخالِف لمعجم العِلْم في نظام الاستلزام. فالجملة (57) (كنتُ قدْ علِمتُ النّصْرَ قريبًا) توافق الجملة (76) (لمْ أكُن قد عَلِمتُ النّصْرَ قريبًا) المناقضة لها في استلزام (30). وبذلك التّوافق، تصيران تقتضيان (30). ويقاس على ذلك التّوافق توافُقُ الجملتيْن المتناقضتيْن (58) (كان زيْدٌ قد عَلِمَ النَّصْرَ قريبًا) و(77) (لم يكن زيْدٌ قد عَلِمَ النَّصْرَ قريبًا) في استلزام (30)، أيضا، توافقا يطوّر ذلك الاستلزام إلى اقتضاء. هذا، ولم تتّفق جُمَل الظّنّ تلك في استلزام الجملة (55) (أعلَمُ النّصْرَ قريبًا)، كما اتّفقت فيه جُمل العِلْم. فلم تقْوَ تلك على اقتضائها، كما قويَت عليه هذه.

نختم هذه المقارنة الّتي نُجريها بين معجمَي العِلْم والظّنّ باقتراح مؤيِّد رابع للقول باختلافهما المعجميّ. وهو أنّ وصْفَ المتكلّم لاعتقاد زيد بمعجم الظّنّ وتركه لمعجم العلم دليل على أنّ اعتقاد زيْدٍ ليس في مرتبة وجوب اليقين المانع للاعتقاد المناقِض أو المعارِض من التّأثير في التّقدير والوصف الدّلاليّ. وعليه، فإنْ وصَفَ غيرُ المتكلّم اعتقادَ زيْدٍ بالعِلم، اعترض المتكلّم منشئ (28) (يَظُنُّ زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا)، مثلا. وهذا يستلزم أنّ المتكلّم أجرى استدلالًا نتيجته أنّ اعتقاد زيْدٍ ذاك ظنٌّ لا عِلْمٌ ويستلزم أنّ المتكلِّم استدلّ، أيْضًا، على صدق (36) أو إمكان صدقها.

لنذكِّر، الآن، بالنّسق النّظريّ المسيِّر للتّحاليل الدّلاليّة الّتي أجريْناها في الفصل السّابق وفي ما تقدّم من هذا الفصل. وهو أنّ أفعال القلوب كلّها تشترك في نواةٍ دلاليّة أساسيّة هي دلالة الجعل الإدراكيّ أو التّصوّريّ وأنّها يمكن أن تختلف في بعض السّياقات التّركيبيّة اختلاف تدرّجٍ دلاليّ. هذا، ووصْفُ هذه الأفعال الإدراكيّة الذّهنيّة بعمليّة الجعل ليس جديدا بل منجَزا في بعض الدّراسات اللّسانيّة. وتلك النّواة الدّلاليّة تيسِّر، في عدد من التّراكيب، مكافأة بعض الأفعال القلبيّة ببعضٍ آخر منها بل بأيّ بعضٍ آخرَ منها، مكافأةً دلاليّة. فمن الممكن، في بعض الجُمَل، أن يُخرِجَ المتكلِّم معجم الظّنّ من مجال دلالة اليقين، بالاعتماد على المعلومات المعجميّة الوضعيّة النّاتجة عن نسبة الخبر الأصليّ إلى المبتدإ الأصليّ. ومن ذلك الجملتان (84) و(85).

(84) يَظُنُّ زَيْدٌ ذلك السَّرابَ مَاءً

(85) ظننتُ ذلك السَّرابَ مَاءً

فلا يمكن أن يكون المحتوى الاعتقاديّ فيهما مطابقا للخارج، لأنّ السّراب هو صورة للماء يتوهّمها النّاظر ولا ماء. وعليه، تستلزم الجملتان (84) و(85) الجملةَ (86) الصّادقة صدقا منطقيّا. وهو صدق حاصل، فقط، ممّا يَعُدُّه المناطقة قواعد دلاليّة، أي مستغنٍ عن اختبارمطابقة الخارج. ومع ذلك، ما كان هذا الاستغناء ليكون، لولا أنّ النّظام الدّلاليّ المعجميّ يختزن معلومات تصوّريّة إدراكيّة واصفة لحالات الأشياء الخارجيّة المتنوّعة جدًّا وواصفة لشبكات علاقاتها. وهي معلومات حوّلها النّظام المعجميّ إلى دلالات وضعيّة متشكِّلة بتصوّر نظام العلاقات الدّلاليّ. ومن تلك المعلومات أنّه يمتنع أن يكون السّراب ماءً.

(86) ليس ذلك السّرابُ ماءً

وعليه، نمثِّل (84) و(85)، بالتّوالي، بـ(87) و(88).

(87) يعتقد زيد، اعتقادا غالطا، أنّ ذلك السّرابَ ماءٌ

(88) اعتقدتُ، اعتقادا غالطا، أنّ ذلك السّرابَ ماءٌ

وبهذا الوصف الدّلاليّ، تكون الجملتان (89) و(90) من العبث أو التّناقض الدّلاليّ، لاستلزام [أظُنُّ] لإمكان المطابقة بل لرجحانها واستلزامِ [أعْلَمُ] لوجوب المطابقة.

(89) أظُنُّ ذلك السّرابَ ماءً

(90) أعلَمُ ذلك السّرابَ ماءً

أمّا الجملة (91) فلا وجه لتأويلها من غير تناقض دلاليّ، إلّا بإنزال صيغة العِلْم عن وجوب الإيجاب إلى وجوب السّلب. فتُحمَل على مكافأة (85).

(91) عَلِمْتُ ذلك السّرابَ ماءً

ويمكن أن نصِف العمليّة الإدراكيّة المنتِجة للجملتيْن (84) و(85) بالبنيتيْن الدّلاليّتيْن (92) و(93)، بالتّوالي، بالاعتماد على عمليّة التّحويل الاعتقاديّ اللّغويّة، لنجدِّد ملاحظة النّواة الأساسيّة الجعليّة الّتي كنّا وصفناها بالتّحويل التّصوّريّ.

(92) يُصيّرُ زيدٌ، في اعتقاده، السّرابَ ماءً

(93) صيّرتُ، في اعتقادي، السّرابَ ماءً

فهذا التّحويل نقلٌ، في التّصوّر، للمرجع الخارجيّ من حالة أولى إلى حالة ثانية، والمُتَكَلِّم يتصوّر أنّ الحالة الأولى "سرابيّة" السّراب هي الحقيقة وأنّ الثّانية "مائيّة" السّراب هي الوهم.

لقد ورد معجم الظّنّ، في القرآن، مستلزِما إيجابَ مفعوله، تارة، ومستلزِمًا سلبَه، تارة أخرى. ومن ذلك، مثلا، الجملتان القرآنيّتان (94) و(95)، بالتّوالي.

(94) **"إنِّي ظننتُ أنّي ملاقٍ حسابيهْ"** (الحاقّة \ 20)

(95) **"وظنّوا أنّهم مانعتهم حصونهم من اللّه"** (الحشر \ 2)

ومن اللّافت أنّ دلالتَي الانقضاء والزّمان الماضي المؤكَّدتين بالنّاسخ الحرفيّ (إنّ) لم تؤدّيا، في الجملة (94)، إلى استلزام أنّ المظنون ليس مطابقا للخارج. وذلك لأنّ المقام المعيّن والنّظام المعرفيّ الّذي تنتمي إليه تلك الجملة والّذي يتكوّن من طائفة المبادئ العقديّة المسيّرة للنّص القرآنيّ تستلزم أنّ ذلك المظنون صادق بمطابقة الخارج. وعليه، فالجملة (94) تستلزم، في ذلك السّياق التّركيبيّ البلاغيّ، الجملةَ (96).

(96) إنِّي ملاقٍ حسابيهْ

وعلى أنّ اتّفاقَ ملزومَيْن في لازِم واحدٍ لا يكفي، في الحساب المنطقيّ المنجَز بجدول الاستلزام المادّيّ، لوصف ذينك الملزومين بالتّكافؤ أو حتّى بعلاقة الاستلزام، فإنّ سياق الجملة (94) البلاغيّ يُوجِّه العمليّة التّأويليّة إلى الاتِّجاه المعاكس لاتِّجاه الحساب المنطقيّ. فممّا يَلزَم عن تعامل (94) وسياقها البلاغيّ الحُكم بمكافأتها لـ(97).

(97) إنِّي علِمْتُ أنّي ملاقٍ حسابيَهْ

ويمكن أن نفسِّر ذلك الاستلزامَ الواصِفَ، بتعامُل الاستلزامات الآتية.

(98) (94) ← (96) •[1] (96)(صادقة) ← (94)(صادقة)

فمعجم الظّنّ، في الاستلزام (98)، لا يستلزم صدق (96). ولكنّ صِدق اللّازِم (96) عاد دليلا على صدق الملزوم (94) وعلى صِدق اعتقاد الظّنّ منه، بالخصوص. وشكل الاستلزام (98) هو من الاستلزامات المنطقيّة الشّهيرة ومن مكوّنات وصف النّحويّين لبنيات المشارطة بـ(لوْ) وتردّدهم بين الحكم بامتناع الأوّل لامتناع الثّاني والحكم بامتناع الثّاني لامتناع الأوّل.

(99) ((97) ← (96) • (97)(صادقة)) ← (96)(صادقة)

فصِدق (96) في الاستلزام (99) لازِم من معجم العِلْم الوارد في (97). وفي الاستلزام (100)، يكون صدقُ (96) محدِّدًا لدرجة معجم العِلْم اليقينيّة، تحديدا نمثِّله بالاستلزام (101).

(100) ((97) ← (96) • (96)(صادقة)) ← (97)(صادقة)

(101) (97)(صادقة) ← ((ع ل م) ← (+)(صِدق الاعتقاد))

---

[1] النّقطة (•) رمز منطقيّ لعلاقة الوصل.

لكنّ ذلك النّظام المعرفيّ القرآنيّ نفسَه يستلزم ألّا يكون اعتقاد الظّنّ من الجملة (95) (**"وظنّوا أنّهم مانعتهم حصونهم من اللّه"** (الحشر من الآية 2)) مطابقا للخارج. وعليه، يتنازل معجم الظّنّ، هنالك، إلى أدنى المدرَّج العقديّ، إلى وجوب السّلب. هذا، ومعجم الظّنّ من (95) حُكمٌ من المتكلِّم على اعتقاد مشخّص الفاعلِ المسند إليه فِعل الظّنّ. ولمّا كان المظنون (102) لا يطابق الخارج، كان اعتقاد الظّنّ كاذبا. ولكنّ اللّافت والطّريف أنّ الاستلزام يتعطّل في هذا السّياق الدّلاليّ. فالاستلزام (103) صحيح شكليّا لكنْ غالِط دلاليّا لِكذبِ نتيجته.

(102) هُم مانعتهم حصونهم من الله

(103) ((95) ← (102) • ~ (102)) ← ~ (95)

فالجملة (95) صادقة وصِدقها يستلزم كذِب (~ (95)). وكذِبُ (~ (95)) يستلزم كذِب (103). حتّى الاستلزامان (98) و(100) اللّذان كان اللّازِم الفرعيّ من كليهما صادقا ليس تشكُّلهما الاستدلاليّ ضروريّا. فلو كان اللّازم الفرعيّ من كليهما كاذبا، لما لزِم عن ذلك الكذبِ كذبُ الملزوم من كلّ استلزام منهما. وهذا التّركُّب الجامع للصّحّة الشّكليّة والغلط الدّلاليّ لازِم من تلابُس المطابقة الإحاليّة والمطابقة العقديّة المستلزِم لتلابس الصّدق المنطقيّ والصّدق البنيويّ. وجملة الأمر أنّه تلابُسٌ بين موضوعيْن مختلفيْن يحتملهما محمول التّصديق أو محمول التّكذيب هما حدثُ الاعتقاد ومحتواه، الظّنُّ والمظنون أو العِلم والمعلوم ... وعليه، فكذبُ المظنون لا يستلزم كذِبَ [ظننتُ] أو [أَظُنُّ] أو [ظنَّ] أو غيرها من بنيات إيجاب الظّنّ؛ وكذبُ المعلوم لا يستلزم كذِبَ [عَلِمْتُ] أو [أَعْلَمُ] أو [عَلِمَ] أو غيرها من بنيات إيجاب العِلْم. وعليه، أيضًا، لا يستلزم، بالضّرورة، صدقُ المظنون صدقَ [ظننتُ] أو غيرها من بنيات إيجاب الظّنّ؛ ولا صِدقُ المعلوم يستلزم، بالضّرورة، صِدقَ [عَلِمْتُ] أو غيرها من بنيات إيجاب العِلْم. وقد أجهد حسابُ البنيات العقديّة المناطقةَ. فذهبوا مذاهب شتّى في إنجاز حسابها الدّلاليّ. وعليه، نحتاج لتصحيح الاستلزامات (98) و(100) و(103) دلاليّا، إلى اختزال الملزوم في دلالة مطابقة الاعتقاد للخارج. وذلك يتأتّى بأن نُخرج من الحساب دلالةَ حصول الظّنّ أو العِلْم أو غيرهما. وبناءً على هذا التّحليل، يكون حدث الظّنّ من الجملة (95) متحقِّقا أو صادقا، والمظنون كاذبا. وعليه، نصحِّح صياغة (103) بـ(104). وعلى هذا التّصحيح، يقاس تصحيح الاستلزامات (98) و(100) و(103).

(104) ((ظ ن ن)$_{(95)}$ ← (102) • ~ (102)) ← ~ (ظ ن ن)$_{(95)}$

ويستلزم الحكم بكذب الظّنّ الحكمَ بسلب العِلْم بنقيض المظنون أو بضدّه. ونمثِّل هذا

الاستلزامَ بـ(105) الّذي يلزَم منه استلزام (95) لـ(106).

(105) ~ ((ظ ن ن) (+)) ← (-) ((ع ل م) (-))

(106) ولم يعلموا أنّهم ليست مانعتهم حصونهم من الله

من خلاصة ما تقدّم أنّ الدّلالة القارّة في (ظ ن ن) هي الجعل التّصوّريّ. وهو ضرب من التّحويل أو النّقل الاعتقاديّ. وذلك إمّا بنقل المظنون من وضع المجهول إلى وضع المدرَك وإمّا بتحويله عن وضع أوّل كان أُدرِك عليه إلى وضع ثانٍ جديد.

3.2.2. (ح س ب)

لا يختصّ الفعلُ (حَسِبَ)، نظاميّا، بدلالة نحويّة تمييزيّة مخزونة في بنيته المعجميّة. فنظامه الدّلاليّ مشابِه لنظام الفعل (ظَنَّ). وهما من المجموعة الدّلاليّة نفسها، بحسب تصنيف الأستراباذيّ. وليس هذا الوصف مقصورا على تينك الصّيغتيْن بل يتعدّاهما ليستوعب معجمَي الحسبان والظّنّ كامليْن. ومع ذلك، فإذا وصفنا أفعال القلوب بنظام التّقابلات الدّلاليّة، تقابلات معاجم العِلْم والظّنّ والحسبان والرّأي والزّعم وغيرها، وبنظام التّقليبات الصّيغيّة والبنيويّة واستنباط تقابلاتها، تقابلات الصّيغ الفعليّة وتقابلات البنيات التّركيبيّة المشبِعة لدلالتَي الانقضاء والمُضيّ والبنيات غير المشبِعة لهما، فإذا وصفناها بهذا النّظام وذاك، وجدناها موزّعة على مجالات دلاليّة متجاورة ومحتكّة أو على دوائر دلاليّة متقاطعة ومتدرّجة. وعليه، فوصْف أفعال القلوب بالتّمايز الدّلاليّ المعجميّ النّظاميّ مشروط بالحساب التّقابليّ. ويكون هذا الحساب مُجدِيا وقَطعيّ النّتائج، عندما يكون بحْث تمايُزِ تلك المعاجم العقديّة مقيّدا بالشّكل البنيويّ الواحد. فمن ذلك أن يُبحَثَ تمايز (ع ل م) و(ظ ن ن) و(ح س ب) بتشكيلها جميعا بـ[يَفْعلُ] أو بـ[لا يَفْعلُ] أو بـ[كان قدْ فَعلَ] أو بغيرها. فهنالك، يكون تباينها أو تمايزها الدّلاليّ بارزا، على أنّه مقيَّد بخصوص السّياق البنيويّ. وإلّا، تنازلت قطعيّة النّتائج؛ أو رُدَّ بعضُها. فعند المقارنة بين [أَعْلَمُ] و[ظَنَّ]، مثلا، تُستخلَص نتائجُ يُفنَّد بعضها بأن يتبيّن لا يناسب [أَظُنُّ]. وعلى هذا فقِسْ غيره. ومع ذلك، فليس اختلاف أفعال القلوب المعجميُّ، في زعمنا، ذا قوّة تمييزيّة راسخة في كلّ تشكّل تركيبيّ. بل هو يضمحلّ، في بعض التّراكيب، اضمحلالًا يوسّع علاقات معاجم الاعتقاد التّبادليّة توسيعا يبلغ بها حتّى درجةَ التّرادف الدّلاليّ.

إن افترضْنا أنّ الصّيغةَ الفعليّة (حَسِبَ) بل جدولَها التّصريفيّ كلّه، جدول صيغة الماضي، يستلزم، دائما، عدم تحقّق مفعوله أو كذبَ المحسوب وأنّ هذا الاستلزام مؤمَّن

بمعنى الحسبان المعجميّ، لزِم أن تكون تصريفةُ المضارع المرفوع (يَحسَبُ)، أيضًا، مستلزِمة لكذبِ المحسوب؛ بل لزِم أن تكون جداول المضارع المرفوع والمضارع المنصوب والمضارع المجزوم وصيغة الأمر كلُّها المصرّفة لـ(حَسِبَ) محافظة على ذلك الاستلزام، ما دام معجمها العقديّ واحدا، معجم الحسبان. فتستلزم، حينئذٍ، الصّيغة [أَحسَبُ] عدم تحقّق مفعولها. هذا، وتعميمنا للوصف على تصريفات الجداول راجع إلى أنّ ما وصفنا به التّصريفة الفعليّة، مع أنّه وصفٌ افتراضيّ، هو وصفٌ لها لازِمٌ من انتمائها إلى جدولها. فما لزِم من انتمائها إلى جدولها لزِم من انتماء أخواتها إلى الجدول نفسه. فإن افترضنا أنّ (حَسِبَ) يستلزم عدم تحقّق مفعوله لأنّه متشكِّل بصيغة الماضي التّصريفيّة، لزِمت ثلاث نتائج، على الأقلّ، أولاها أن يكون جدول الماضي التّصريفيّ المصرِّف لـ(حَسِبَ) محافظا على ذلك الاستلزام في مستوى كلّ تصريفة وثانيتها أن يكون كلّ معجم عقديّ متصرّف بشكل صيغة الماضي [فَعلَ] مستلزِما لعدم تحقُّق المفعول وثالثتها أن تكون تصريفات جدول الماضي من كلّ فعل قلبيّ أوعقديّ مستلزِمة لعدم تحقُّق المفعول. فلو كان ذلك الافتراض يصحّ، لكانت الصّيغة [عَلِمْتُ] تستلزم عدم تحقّق مفعولها. وعليه، يكون تحليل الجمل الآتية للاستدلال على ضعف الافتراضين السّابقين. فاختلاف هذه الجمَل في تصريفات الفعل (حَسِبَ) يستلزم اختلاف لوازمها، على اتّفاقها في معجم الحسبان.

(107) **"أَحسَبُ المِصعد معطَّبًا"** (المبخوت، 2001، 444)

(108) **"والّذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يَحسَبُه الظّمآن ماءً"** (النّور، من الآية 39)

(109) يَحْسَبُ زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا

(110) حَسِبَ زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا

لقد رأى المبخوت أنّ الفعل (حَسِبَ) يستلزم، دائما، عدم تحقّق مفعوله فحوى الحسبان (المبخوت 2001، 444). وهذا الفحوى هو، عند نحاتنا، نسبة الخبر إلى المبتدإ قبل دخول الفعل القلبيّ عليهما. ورأيه ذاك يُدحَض، في زعمنا، بالمقدِّمات التّالية.

- رأى النّحاة القدماء أنّ الفعل (حَسِبَ) من المجموعة الدّالة على اعتقاد الظّنّ. والظّنّ، عند ابن يعيش، هو الاعتقاد **"الرّاجح"**. و**"المرجوح هو الوهم"** (شرح المفصّل، ج.7، 78).

- إنْ صحّ أنّ الفعل (أَحْسَبُ) من الجملة (107) دالٌّ على تحقُّق الحسبان أثناء زمان التّلفّظ ومعجِّم لاعتقاد المُتَكَلِّم الحاليّ وأنّ (أَحْسَبُ) مستلزِم عدم تحقّق فحوى الحسبان،

دلّت الجملة (107) على أنّ المتكلِّم يعلِن تصديق ما يعلمه كاذبا. وهذا تناقض دلاليّ. فلا يتصوّر أن يلازم المُتَكَلِّم ذلك الاعتقاد ما دام يعلمه اعتقادا غالطا لكونه لا يطابق الخارج.

- ثمَّ هَبْ أنّ الجملة (111) تستلزم الجملة (112).

(111) أَعْلَمُ المِصعدَ معطَّبًا

(112) أَعْلَمُ أنّي (أَعْلَمُنِي) أَعْلَمُ المِصعدَ معطَّبًا

فبناء على هذا الاستلزام الّذي حظِي بشيء من اهتمام المناطقة، إذا صحَّ، يكون المُتَكَلِّم مسؤولا عن صدق جملته (111)، بل إن صحّ أنّ كلّ إخبار صادر من المتكلِّم يستلزم عِلم هذا المتكلِّم بأنّ ذلك الإخبار إخبارٌ وإن صحّ أنّ كلّ إنشاء ينشئه يستلزم عِلمه بأنّ ذلك الإنشاء إنشاء فإن كان أمْرا كان عالِمًا به أمْرا وإن كان نداء كان يعلَمُه نداء، فإن صحّ ما فرضْنا- وهو صحيح. ولولا ذلك، لامتنع التّلفّظ عن قصدٍ. هذا، وقد نبّه السّكّاكيّ، في مفتاحه، على سبق إدراك المتكلِّم لنوع الإنشاء قبل التّلفّظ بالإنشاء-، فإنّ الجملة (107) تستلزم الجملةَ (113)، بموجب نظام الاستلزامات الواصِفة (114) و(115) و(116) أو بموجب بعضها فقط، وما دام (أَحْسَبُ) دالّا على مزامنة الحسبان لإنشاء (107). فلا يستسيغها المخاطَب، إن ثبت، عنده، أنّ (أَحْسَبُ) يستلزم، دائما، عدم التّحقُّق. ويُدرجها، حينئذ، في مجموعة الجمل العبثيّة، على المفهوم الدّلاليّ المنطقيّ.

(113) أَعْلَمُ أنّي أَحْسَبُ المِصعدَ معطَّبًا

(114) أُخْبِرُ ← أَعْلَمُ أنّي أُخْبِرُ

(115) أُنْشِئُ ← أَعْلَمُ أنّي أُنْشِئُ

(116) **أُجْمِلُ**[1] (ج) ← أَعْلَمُ أنّي أُجْمِلُ (ج)

وعليه، فـ(حَسِبَ) لا يستلزم، دائما، عدم تحقّق مفعوله. وعليه، أيضًا، وعلى نظام التّقليب الصّيغيّ وعلى نظام تنويع التّعجيم العقديّ مع المحافظة على وحدة البنية الشّكليّة، يعود (حَسِبَ) إلى دلالة الظّنّ. هذا، وننبّه إلى أنّ ابن يعيش، عندما وصَفَ الظّنّ بالحكم الرّاجح والوهم بالحكم المرجوح، لم يدرج (حَسِبَ) في هذه الدّائرة أو تلك من دوائر التّصنيف. ولا الأستراباذيّ أدرجه في إحداها. وهذا يخوّل لنا أنّ نصِف الجملة (107)، دلاليّا، بأنّها معادلة، إلى حدّ بعيد، للجملة (117).

---

[1] نريد من هذا الفعل معناه المعجميّ. ونمثّله بجعل الشّيء أو الكلام جملة. وهذا الإجمال موافق، على نزعته البنيويّة التّركيبيّة، لتصوّر شرّاح التّلخيص لإنشاء الإنشاء وإنشاء الخبر (شروح التّلخيص).

(117) أَظُنُّ المِصعدَ معطّبًا

ويمكن، مع ذلك، أن نعُدَّ الفعل (ظَنَّ) أقوى دلالة على اليقين من الفعل (حَسِبَ). وهو ما يمكن أن يفسّر أنّ (حَسِبَ)، مصرّفا تصريفات خاصّة، أوثقُ صلة من (ظَنَّ) بمعنى دحض الاعتقاد بالإضراب أو بالإنكار. وبناءً على ماسبق، يمكن أن نفترض أنّ الأصل الجُمليّ الإنجازيّ الّذي طرأ عليه الفعل القلبيّ (أَحْسَبُ) فنتجت الجملة (107) هو يمثّل، دلاليّا، بـ(118) أو (119) أو (120).

(118) لعلَّ المِصعدَ معطَّبٌ

(119) قد يكونُ المِصعدُ معطَّبًا

(120) المِصعدُ معطَّبٌ (في مقامٍ تُنطق فيه بتنغيم خاصّ ويجري فيه تحريك للرّأس أو لإحدى اليدين على صورة دالّة على عدم الوثوق بمطابقة المحتوى الجمليّ للخارج)

وتستلزم الجمل (118) و(119) و(120)، مقيَّدةً بمقامها ذاك، إمكانا لعدم تحقّق المضمون أو النِّسبة (تعطُّب المِصعدِ)، على الأقل. ومساحة هذا الإمكان فيها هي على قدر نزول جهتها الوجوبيّة عن درجة اليقين التّامّ. ولولا هذا الإمكان، لتحوّل حكم الظّنّ أو الحسبان إلى حكم العِلم. وإذن يمكن أن نعُدّ تعطّب المصعد ممكنا في أكثر العوالم الممكنة[1] وممتنعا في عالم ممكن على الأقلّ، في دائرة اعتقاديّة سمّيت الكون الاعتقاديّ. وعلى تعدّد تعريفات العوالم الممكنة، فمن الممكن تعريفها بأنّها جميع احتمالات الحدث المتعدِّدة بتعدُّد جهات الوقوع وعدم الوقوع وكيفيّات الوقوع في جميع أحياز الزّمان. وهذا الزّمان لا يعود، بموجب هذا التّصوّر، خطّيا بل يصبح يمثَّل بشكل المشجّر المجسّم للإمكانات الحدثيّة المتفرّعة في النّقطة الزّمانيّة الواحدة. وهذا الوصف للزّمان بالمشجَّر وارد في بعض البحوث الدّلاليّة. فإذا صحّ ما تقدّم، عُدَّت احتمالات تعطّب المِصعد، عند استعمال (أَحْسَبُ)، أكثر منها، عند استعمال (أَظُنُّ). هذا، إذا صحّ، على الخصوص، أنّ (ظَنَّ) أقوى دلالة على اليقين من (حَسِبَ). ولكنّه لا يبدو يصحّ. و في ما يأتي من البحث نظر فيه.

لكنْ إذا قارنّا بين استعماليْ (يَحْسَبُ) الواردين، بالتّوالي، في (108) (**"والّذين كفروا أعمالهم كسراب بِقِيعة يَحسَبُه الظّمآن ماءً"** (النّور، من الآية 39)) و(109) (يَحْسَبُ زيْدٌ

---

[1] ترجع أصول نظريّة العوالم الممكنة إلى لايبنيتز. والعالم الممكن، حسَب الدّلاليّين، هو عالم بالإمكان أن يكون. فهو بديل احتماليّ للعالم الواقعيّ الحاليّ عالمِ الإنشاء. وليس العالم الممكن ممكنا في المستقبل فقط. ففي الماضي عوالم كانت ممكنة. والعالم الحاليّ أحدها. فـ"على قدر الاحتمالات تكون العوالم الممكنة" (مارتان، 1992، 112). والتّعريب لنا.

النَّصْرَ قريبًا)، وجدنا (يَحْسَبُ) في (108) يستلزم عدم تحقّق مفعوله أو المحسوب، كون السّراب ماء أو مائيّة السّراب، بموجب النّظام الدّلاليّ المعجميّ- فمن معلومات المعجم أنّ السّراب ليس ماءً-؛ ووجدناه، في (109)، يحتمل استلزامَ تحقّق مفعوله، فيكون في درجة (يَظُنُّ) الجهيّة. والمُتَكَلِّم، على هذا التّأويل، يوصَف بالتزام الحياد، لأنّه، حينئذٍ، يكونُ يحكي تعجيم زيْدٍ لجهة اعتقاده الذّاتيّ بالحسبان. وهذا التّأويل سبق تحليله، عند اهتمامنا بمعجم الظّنّ. وعلاوة على أنّ (يَحْسَبُ) يحتمل استلزامَ تحقّق مفعوله، فإنّه، على هذا التّأويل الأوّل، يحتمل، أيْضًا، مع ذلك الاحتمال الأوّل، أن يكونَ يستلزمُ تزكيةَ المتكلِّم لاعتقاد زيْدٍ ذاك في مرتبة جهة الحسبان. فيكون ذلك المتكلّم شريكا لزيد في ذلك الحسبان، لا يقوى استدلاله على رفع اعتقاد زيد واعتقاده المطابق له إلى مرتبة وجوب العِلْم. فعلى هذا الاحتمال وعلى هذا التّأويل الأوّل، تستلزم (109) (يَحْسَبُ زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا) الجملة (121).

(121) أَحْسَبُ النَّصْرَ قريبًا

وعلى هذا الاحتمال وعلى هذا التّأويل الأوّل، تستلزم الجملةُ (121) الجملةَ (122).

(122) أَعْلَمُ أنّي أَحْسَبُ النَّصْرَ قريبًا

وهما جميعا لا تقويان على استلزام الجملة (30) (النَّصْرُ قريبٌ) فلا تقويان على استلزام الجملة (55) (أَعْلَمُ النَّصْرَ قريبًا). ولكنّهما تقويان على استلزام (123).

(123) لَعَلَّ النَّصْرَ قريبٌ

لكنَّ الفعلَ (يَحْسَبُ)، على تأويلٍ آخرَ، يستلزم عدم تحقّق مفعوله. وذلك أن يكون تعجيمًا من المُتَكَلِّم لحكمه على اعتقاد زيْدٍ. فتستلزم الجملة (109)، حينئذ، وتقتضي، أيضًا، الجملة المعجِّمة لاعتقاد المتكلِّم. وهي (36) (ليْسَ النَّصْرُ قَرِيبًا). وحينئذ، يكونُ يتعامَلُ، في (109) (يَحْسَبُ زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا)، اعتقادان متعارضان أحدهما منجَز بالتّعجيم الصّريح أو موضوعٌ هو اعتقاد زيد فاعل الحسبان التّركيبيّ والآخر مستلزَم ومقتضىً، مستلزَم بدلالة الحسبان المعجميّة ومقتضًى بتعامل تلك الدّلالة واختبارَي الإثبات والنّفي. فعند تأويل (يَحْسَبُ) على معنى الاعتقاد الغالط، تستلزم الجملة (109) الجملةَ (36)؛ وتستلزمها، أيضًا، الجملةُ (124).

(124) لا يَحْسَبُ زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا

ويحصل من تعامل ذينك الاستلزامين، أن تكون (36) مقتضاةً من (109) ومن (124). وعند تأويل (يَحْسَبُ) على معنى الاعتقاد الغالط، تستلزم الجملة (109) الجملةَ (56) (أَعْلَمُ أنْ

ليْسَ النَّصْرُ قريبًا)؛ وتستلزمها، أيضًا، الجملةُ (124). ويحصل من تعامل هذين الاستلزامين، أن تكون (36) مقتضاةً من تينك الجملتين الملزومتين. وعليه، **فكلّ لازِمٍ سالبٍ من ملزوم هو النّظام الدّلاليّ المعجميّ هو مقتضى لذلك الملزوم، لأنّه يستمرّ لازِمًا من الملزوم المناقِض أو المضادّ. ويكون، أيضا، مقتضى لهذا الملزوم الثّاني المقابل. هذه القاعدة الدّلاليّة لا تجري على اللّازم الموجب. فليس كلّ لازِمٍ موجب لَزِمَ من النِّظام المعجميّ هو مقتضًى منه. فبنيتَا الجعْل الدَّلاليّتان [(+) جَعَلَ (+)] و[(-) جَعَلَ (+)] لا تتّفقان في اللّازم. فلا يكون لازِم هذه مقتضى لها ولا لازِم تلك مقتضى لها. خلافًا لبنيتَي العِلْم المناظرتين لتينك [(+) عَلِمَ (+)] و[(-) عَلِمَ (+)] اللّتين تتّفقان في استلزام الإيجاب (+) اتِّفاقًا يرفعه من وضع اللّازِم إلى وضع المقتضى. وهو مقتضًى من البنيتين جميعا.**

عند المقارنة بين الجملتين (109) و(110) (حَسِبَ زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا)، أي عند حسابهما بالتّقابل الدّلاليّ، نجِد الوصف الدّلاليّ مركّبا. فهو يحتمل الاهتمام بحساب التّوافق المعجميّ، أي اشتراك الصّيغتين الفعليّتين في معجم الحسبان وإغفال التّقابل الصّيغيّ. وهو يحتمل، أيضا، الاهتمام بحساب التّقابل الصّيغيّ وإغفال التّوافق المعجميّ. فإذا كان الوصف الدّلاليّ معتنِيا بمراقبة التّوافق المعجميّ، قدّم الصّيغة (حَسِبَ) متغلِّبة بجذب الصّيغة (يَحْسَبُ) إلى مجالها الدّلاليّ. فأمّا هذا الجذب فوسيلته تشارُكهما في جذر الحسبان. وأمّا ذلك التّغلّب فنعلِّله باستقرار (حَسِبَ) دلاليّا وتحرُّك (يَحْسَبُ) بين دلالتين مختلفتين. وذاك الاستقرار ناتج من تعامُل معجم الحسبان وصيغة الماضي. وهذا التّحرّك ناتج من تعامُل معجم الحسبان وصيغة المضارع المرفوع. فالصّيغة (حَسِبَ) تستلزم سلْب مطابقة المحسوب للخارج. أمّا الصّيغة (يَحْسَبُ) فتحتمل استلزام سلْب المطابقة وتحتمل استلزام إيجابها. وعليه، فعند وصْف (109) بقياسها على (110) والاعتناء بالاشتراك في معجم الحسبان، تنزع الصّيغة الفعليّة (يَحْسَبُ) منها إلى استلزام كذب المحسوب وإلى اقتضائه، أيضا. لكنْ عند الاعتناء بتقابل صيغتي الماضي والمضارع المرفوع، تنزع (يَحْسَبُ) إلى استلزام صدق المحسوب. فتُقابِل (حَسِبَ) المستلزِمة لكذب المحسوب. ولكنّها، في هذا النّزوع الثّاني، لا تقتضي لازِمَها ذاك. هذا، ونسبة الاستلزام والاقتضاء إلى الصّيغ الفعليّة هو ضرْب من التّجوّز، تنبيها على رئاستها لبنيات الاستلزام والاقتضاء الدّلاليّة الّتي تتشكّل ببنيات الجُمَل.

هذا التّعدُّد الدّلاليّ الّذي يحتمله معجم الحسبان ناتج من أنّ المتكلِّم قد يدرك اعتقاد غيره صوَرا مختلفة من الإدراك. فهو قد يسلِّمه ويزكِّيه وقد يكون يسلّم الاعتقاد

المضادّ أو المناقض وقد يكون متردِّدا وقد يكون مرجِّحا. فإن كان مرجّحا، كانت إمكانات إدراك المتكلِّم لاعتقاد غيره وحكمه عليه متعدِّدة بتعدّد درجات التّرجيح. فالجملتان (109) و(110) كلتاهما حكم إدراكيّ من المتكلِّم لوصف اعتقاد يضمره أو أضمره زيد وعبّر عنه أو لم يعبِّر عنه فاستنبطه المتكلِّم بالاستدلال. فـ(109) و(110) تسويران لصدق (30) (النَّصْرُ قريبٌ) وتسويران لصدق (36) (لَيْسَ النَّصْرُ قريبًا)، بالاستلزام. فعلى قدر تصاعد (30) في مدرَّج الصّدق، يكون تنازل (36) فيه؛ أو يكون تصاعد (36) في مدرَّج الكذب. و(30) هي بنية المبتدإ والخبر الّتي طرأ عليها الفعل القلبيّ وتحتمل أن تكون معجِّمة لاعتقاد زيدٍ. ويمكن تعجيم اعتقاد زيد بـ(125) أو (126) أو (127) أو بما كان من قبيلها.

(125) إنَّ النَّصْرَ قريبٌ

(126) إنَّ النَّصْرَ لَقريبٌ

(127) إنِّي لأَعْلَمُ، يقينًا، النَّصْرَ قريبًا

وعليه، فاعتقاد زيْدٍ هو تسوير لصدق (30) أو صدق (36) بل ولصدق (36). واعتقاد المتكلِّم، أيضًا، تسوير لصدق (30) وصدق (36). واعتقاد المتكلِّم من مستوى واصِفٍ لاعتقاد زيد. وعليه، فهو تسوير لتسوير زيد وسائر تساوير (30) و(36). حتّى اعتقاد زيد هو تسوير لتسوير المتكلّم، بالاستباق، بل تسوير لكلّ اعتقاد ممكن أو تسوير لـ(30) و(36) ممكن. فإذا كان اعتقاد زيد يُعَجَّم بـ(30)، كان ذاك التّعجيم نفسُه تسويرَه لـ(30)، بإجراء الاستلزام المنطقيّ (ق ← ق). فإذا كان اعتقاده يعجَّم بـ(125)، كان تسويره رافعا، في مدرَّج الصّدق، لوجوب إيجاب (30) ورافعا، بالاستلزام، لوجوب سلب (36). فإن صحّ هذا، استلزمت الجملة (109) أنّ اعتقاد المتكلّم يعجّم بـ(36). فإن كان اعتقاد زيد يعجَّم بـ(126)، مثلا، كان التّناسب البنيويّ الدّلاليّ يحمل على تمثيل اعتقاد المتكلِّم المعارض بـ(128)، مثلا. فتكون (36) لازمة ومقتضاة.

(128) حَسِبَ زيدٌ، حِسبانا، النَّصْرَ قريبًا

وعلى هذا يقاس نظام الاستلزام الدّلاليّ من (108). فاتِّجاه (يَحْسَبُ) الدّلاليّ يتحدّد بتسوير المتكلِّم للمحسوب وللحِسبان جميعًا.

من طريف هذا النّظام الدّلاليّ التّعامليّ أنّ اعتقادَي المتكلِّم وزيد قد لا يختلفان إلّا بتفاوت محدودٍ على مدرَّج التّصديق. فهنالك، تزدوج البنية الدّلاليّة الواصفة ازدواجا دلاليّا لطيفا قد لا يبقى له أثر في البنية اللّفظيّة المعجميّة فلا يُستنبَط إلّا من مقدِّمات خارجيّة. فمن ذلك أن يكونَ اعتقاد زيد يُعجَّم بـ(55) (أَعْلَمُ النَّصْرَ قريبًا) ويكونَ اعتقاد المتكلِّم يُعجَّم

بـ(121) (أَحْسَبُ النَّصْرَ قريبًا). فإذا أنشأ المتكلِّم، في هذا المقام، جملة واصفة لاعتقاد زيد، امتنع أن تكون الجملةَ (61) (يَعْلَمُ زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا)، لاستلزامها واقتضائها الجملة (55). ففي هذا المقام، يقدِّم المتكلِّم الاعتناء بتسوير درجة وثوق زيد على الاعتناء بتسوير صدق المحتوى العقديّ، من غير أن يستلزم ذاك التّسوير الأوّل نزولا عن درجة صدق المحسوب من (121) ولا أن يستلزم نزولا عن درجة وثوق العلْم، وثوق زيد، إلى درجة وثوق الحسبان، وثوق المتكلِّم، ما دام يقصد إلى وصْف اعتقاد زيْدٍ. وعليه، يترك المتكلِّم وصف اعتقاد زيد بالجملة (109) (يَحْسَبُ زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا)، لا، فقط، لعدم كفايتها، أو عدم أمانتها، بل، أيضًا، لأنّ وصف (55) بـ(109)، في نظام دلاليّ تعامليّ تقابليّ، يقلب (109) إلى استلزام (36) واقتضائها. فلا يعود اعتقاد المتكلِّم متّجها إلى جهة اعتقاد زيدٍ غير مختلف عنه إلّا بالتّفاوت اللّطيف الطّفيف. إذا صحّ هذا الحساب الدّلاليّ، قدّمنا البنية (29) (يَرَى زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا) أو البنيةَ (129)، لوصف (55)، اعتقادًا لزيد، في المقام المذكور.

(129) يَجِدُ زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا

ففي هذا النّظام الدّلاليّ التّقابليّ، لا تستلزم (29)، واصفةً لـ(55)، الجملةَ (36). هذا الحساب الدّلاليّ يستلزم اختلاف أفعال القلوب في الدّلالة المعجميّة اختلافا وضعيّا. ونحن نسلِّمه، ما دام حسابنا استدلاليّا. ولكنّنا، بهذا الحساب الاستدلاليّ نفسه، ننسّبه لأنّنا استدللنا على أنّ ذلك الوضع المعجميّ مفتقِر إلى نظام التّركيب.

لنجرّبِ الوصفَ الدّلاليّ، في مقام ثان يعلو فيه اعتقادُ المتكلِّم على اعتقاد زيد في مدرَّج الوثوق والتّصديق. فهنالك، يمكن أن نمثّل اعتقاد المتكلِّم بـ(55) واعتقادَ زيدٍ بـ(121) (أَحْسَبُ النَّصْرَ قريبًا) أو بـ(20) (أَظُنُّ النَّصْرَ قريبًا). فهنالك، أيضا، يمتنع، دلاليّا، أن يصِف المتكلِّم الّذي يمثِّل اعتقادُه بـ(55) اعتقادَ زيد (121)، بالجملةَ (61) (يَعْلَمُ زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا). وذلك الامتناع الدّلاليّ لازِم من استدلالين، على الأقلّ. فأمّا أوّلهما فأنّه لو صحّ وصف (121) بـ(61)، لاستلزمت (121) لازِمَ (61) الجملةَ (30) (النَّصْرُ قريبٌ)؛ ولاقتضتْه. فلا هي استلزمتْه. ولا هي اقتضتْه. وأمّا ثاني الاستدلالين فأنّ (61) تستلزم البنيةَ الدّلاليّة (130) ولا تستلزم (121) ما يناظرها، صادرا من زيد (131)، بل تستلزم (122) (أَعْلَمُ أنّي أَحْسَبُ النَّصْرَ قريبًا).

(130) يَعْلَمُ زيْدٌ أنّه يَعْلَمُ النَّصْرَ قريبًا

(131) أَعْلَمُ أنّي أَعْلَمُ النَّصْرَ قريبًا

لكنْ في ذلك المقام الثّاني، يصحّ، خلافا للمقام الأوّل الفارط الذِّكر، أن يصِفَ المتكلّم إنشاء زيد لـ(121) بـ(109) (يَحْسَبُ زيْدٌ النَّصْرَ قريبًا)، على معنى حكاية ما عجّم به زيدٌ

اعتقاده. ويصحّ، أيضًا، أن يصِفَ المتكلِّم إنشاء زيد لـ(121) بـ(29) أو بـ(129)، لا على معنى الحكاية بل على معنى الحكم أو التّسوير، من غير استلزام (36) (لَيْسَ النَّصْرُ قريبًا) لتسليم المتكلِّم في هذا المقام الثّاني صدقَ (30).

إذا صحّ أنّ الصّيغة الفعليّة (يَحْسَبُ) تحتمل استلزام صدق المحسوب وتحتمل استلزام كذب المحسوب، لم يكن هذا الاستلزام ولا ذاك من دلالة معجم الحسبان. فلوْ كان أحد هذين الاستلزامين معجميًّا، للازَم جميع مشتقّات معجم الحسبان وجميع تصريفاتها. وعليه، نقترح وصْف معجم الحسبان وسائر المعاجم العقديّة بالتّدريج الوجوبيّ الّذي يترأّسُه معجم العِلْم. وندّعي أنّ هذا التّدريج دائريّ ومتحرِّك تحرّكا يعلِّل تنازل معجم العِلْم إلى دلالة الظّنّ. والقوّة المحرِّكة هي شكل البنية التّركيبيّة ومكوّناتها. ففي الجملة (108) (**"والّذين كفروا أعمالهم كسراب بِقِيعة يَحسَبُه الظّمآن ماءً"** (النّور، من الآية 39))، تتقابل دلالة السّراب ودلالة الماء المعجميّتان بضربٍ من التّضادّ المعجميّ المستلزِم لكذب المحسوب، أي كذب نسبة المائيّة إلى السّراب. وعليه، فهذا التّضادّ المعجميّ هو ما يشحن الصّيغة (يَحْسَبُ) بدلالة الاعتقاد الواهم. فإذا عوّضنا (يَحْسَبُ) في (108) بفعل آخرَ من أفعال القلوب محافظا على الصّيغة الصّرفيّة نفسها، بناء على ادِّعائنا أنّ هذه الأفعال قابلة للتّبادل في البنيات اللّغويّة المنجَزة لاشتراكها في دلالة نحويّة أساسيّة هي الجعل التّصوّريّ، نتجت جُمَلٌ منها ما يلي.

(132) والّذين كفروا أعمالهم كسراب بِقِيعة **يَظُنُّه** الظّمآنُ ماءً

(133) والّذين كفروا أعمالهم كسراب بِقِيعة **يَرَاه** الظّمآنُ ماءً

(134) والّذين كفروا أعمالهم كسراب بِقِيعة **يَجِدُه** الظّمآنُ ماءً

(135) والّذين كفروا أعمالهم كسراب بِقِيعة **يَخَالُهُ** الظّمآنُ ماءً

(136) والّذين كفروا أعمالهم كسراب بِقِيعة **يُلْفِيهِ** الظّمآنُ ماءً

(137) والّذين كفروا أعمالهم كسراب بِقِيعة **يَزْعُمُه** الظّمآنُ ماءً

(138) والّذين كفروا أعمالهم كسراب بِقِيعة **يَعْلَمُه** الظّمآنُ ماءً

بالمنظار التّركيبيّ، تصلح بقيّة أفعال القلوب لتعويض (يَحْسَبُ) في هذا السّياق التّركيبيّ. فتستلزم، جميعا، أنّ المحتوى العقديّ لا يطابق الكون الخارجيّ. حتّى (يَعْلَمُ) له هذه الصّلاحيّة، غير أنّه، حينئذٍ، يفقد دلالته على استلزام صدق المعلوم ويتدنّى إلى مرتبة (يَظُنُّ) الدّلاليّة أو مرتبة أخرى دونها. ويصبح، في هذا السّياق التّركيبيّ، مستلزِما عدم تحقّق مفعوله، بموجب النّظام الدّلاليّ المعجميّ، أي لأنّ السّراب ليس ماءً على الحقيقة. فيقاس،

في هذا الاستلزام، على سائر الأفعال القلبيّة المذكورة. وعليه، لا تستلزم (138) الجملةَ (139). بل هي تشارك الجُمل (132) و(133) و(134) و(135) و(136) و(137) في استلزام الجملة (139) أو الجملة (140) أو (141).

(139) أَعْلَمُ السَّرَابَ مَاءً

(140) لَا أَعْلَمُ السَّرَابَ مَاءً

(141) أَعْلَمُ السَّرَابَ لَيْسَ مَاءً

فالبنية التّركيبيّة المعجَّمة أخفَت التّفاوت الدّلاليّ المعجميّ الّذي تتمايز به أفعال القلوب. ويمكن أن نمثِّل تغلّب الشّكل الدّلاليّ التّركيبيّ في إنتاج ذلك التّكافؤ الدّلاليّ العَقَديّ بأحد الشّكلين البنيويّين (142) و(143) اللّذين يقبلان، بالتّوالي، الصّياغة بـ(144) و(145). وفي هذه الأشكال الأربعة، يرمز (فـ$_{ق}$) للفعل القلبيّ و(+) و(-) أو (1) و(0) لمفعوليْه المتضادّين بالدّلالة المعجميّة. ونترك، في هذه الأشكال، تمثيل فاعل الفعل القلبيّ، استزادةً من التّجريد المقوليّ الموسِّع للكفاية التّمثيليّة وتجنّبا للتّخصيص الصّيغيّ المانع من تشكيل بعض البنيات النّحويّة،[(+) (أَحْسَبُ) (-)]، مثلا.

(142) (+) فـ$_{ق}$ (-)

(143) 1 فـ$_{ق}$ 0

(144) فـ$_{ق}$ (+) (-)

(145) فـ$_{ق}$ 1 0

ففيها جميعا، يدلّ الفعل القلبيّ على التّوهّم الّذي نرمز له بـ(و). ونختزل الأشكال الأربعة السّابقة بالشّكل (147) اللّازِم من (143) أو (145) لزوما نمثِّله بـ(146) أو بالشّكل (148) اللّازم من (142) أو (144) لزوما نمثِّله بـ(149).

(146) فـ$_{ق}$ 1 0 ← و 1 0

(147) و 1 0

(148) و (+) (-)

(149) فـ$_{ق}$ (+) (-) ← و (+) (-)

هذا، والاستلزام (146) لازِمٌ من (150) والاستلزام (149) لازِم من (151).

(150) $1 \neq 0$

(151) $(+) \neq (-)$

ويستلزم الاستلزامُ (146) الاستلزامَ (152). ويستلزم الاستلزامُ (149) الاستلزامَ (153).

(152) (ف$_{ق}$ 1 0 ← و 1 0) ← (ف$_{ق}$ ≡ و)

(153) (ف$_{ق}$ (+) (-) ← و (+) (-)) ← (ف$_{ق}$ ≡ و)

إذا صحّ هذا الحساب الدّلاليّ، كان الشّكل البنيويّ التّركيبيّ أساسا نحويًّا لتصاعد أفعال القلوب في مدرَّج الوثوق أو اليقين، كما كان أساسا لتنازلها فيه؛ وكان أساسا لتكافئها الدّلاليّ التّركيبيّ، في تصاعدها وفي تنازلها. فإذا سلّمنا أنّ دلالة العِلم المعجميّة هي في أعلى مدرَّج الوثوق، تصاعدت بقيّة أفعال القلوب بالشّكل البنيويّ المناسب إلى دلالة العِلْم؛ وكافأت معاجمها معجم العِلْم. ونمثّل هذا التّصاعد بالجُمَل الآتية.

(154) **يَزْعُمُ** زيْدٌ الأَرْضَ تَدورُ

(155) **يَخَالُ** زيْدٌ الأَرْضَ تَدورُ

(156) **يَظُنُّ** زيْدٌ الأَرْضَ تَدورُ

(157) **يَرَى** زيْدٌ الأَرْضَ تَدورُ

(158) **يَجِدُ** زيْدٌ الأَرْضَ تَدورُ

(159) **يُلْفِي** زيْدٌ الأَرْضَ تَدورُ

(160) **يَعْلَمُ** زيْدٌ الأَرْضَ تَدورُ

فلمّا كان النّظام المعجميّ يوجِب نسبة الدّوران إلى الأرض، كان الاستلزامُ ارتداديَّ الاستدلالِ، على الشّكل المنطقيّ الشّهير ((ق ← ض •[1] ض) ← ق). فهذه المجموعة من الجُمَل عدا (160) لا تقوى، بالنِّظام العقديّ المعجميّ الخالص، على استلزام الجملة (161).

(161) اَلْأَرْضُ تَدُورُ

فلمّا كانت (161) صادقة بالنّظام الدّلاليّ المعجميّ، كانت أفعال الاعتقاد صادقة في مطابقة محتوياتها لحالات الأشياء الخارجيّة. وهذا الصّدق غير صدق تحقّق الحدث الاعتقاديّ في ذهن الفاعل. وعليه، ترتقي تلك الأفعال الاعتقاديّة إلى درجة (يَعْلَمُ) اليقينيّة وقوّتها على استلزام الصّدق. فتتكافأ، جميعا، بالدّلالة التّركيبيّة، حتّى تُختزل في شكل بنيويّ استلزاميّ واحد هو (162)- لإدراك تكافؤ موجبيْن هما (1) و(1) رمْزَا تناسبِ المفعولين دلاليًّا بإيجاب خصيصة أو خصائص- أو (163)- لإدراك تكافؤ سالبين هما (0) و(0) رمْزَا تناسبِ المفعولين دلاليًّا بسلب خصيصة أو خصائص- الّذي يرِد فيه (ع) رمزا لدلالة العِلْم. ويكافئ (162) و(163)، بالتّوالي، (164) و(165).

---

[1] النّقطة (•) رمز منطقيّ لعلاقة الوصل.

(162) (فـ$_{ق}$ 1 1 ← ع 1 1) ← (فـ$_{ق}$ ≡ ع)

(163) (فـ$_{ق}$ 0 0 ← ع 0 0) ← (فـ$_{ق}$ ≡ ع)

(164) (فـ$_{ق}$ (+) (+) ← ع (+) (+)) ← (فـ$_{ق}$ ≡ ع)

(165) (فـ$_{ق}$ (-) (-) ← ع (-) (-)) ← (فـ$_{ق}$ ≡ ع)

ونقترح الشّكل الاستلزاميّ (166) محتملا لها جميعا. ونقترح الشّكل الاستلزاميّ (167) أو (168) محتملا لِاستلزامات الوهم.

(166) (فـ$_{ق}$ س س ← ع س س) ← (فـ$_{ق}$ ≡ ع)

(167) (فـ$_{ق}$ س ش ← و س ش) ← (فـ$_{ق}$ ≢ ع)

(168) (فـ$_{ق}$ س ش ← و س ش) ← (فـ$_{ق}$ ≡ و)

على ما قدّمنا من الحساب الاستدلاليّ، لا نملك أن نُغفل ما ندركه من اختلاف دلاليّ لطيف بين أفعال القلوب في الدّلالة المعجميّة. ولكنّنا نختار تعليله بأنّه وصْف المتكلّم لتدرُّجٍ في وثوق الفاعل الاعتقاديّ وتصديقه لفحوى اعتقاده أو وصفه لدرجة تماسك الاستدلال الّذي يُمكِّن فاعلَ الفعل الاعتقاديّ من استنتاج النّسبة العَقديّة أو وصف المتكلّم لمرتبة استدلال الفاعل من استدلاله. فالمتكلّم قد يكون مؤيّدا لفحوى اعتقاد فاعل الفعل القلبيّ غير مؤيّد لدرجة وثوقه أو لمقدِّمات استدلاله. وقد سبق تحليل بعض هذا الاختلاف. ولمّا كان استلزام الصّيغة (يَحْسَبُ) لسلب تحقُّق مفعولها مقيَّدا ببعض الأشكال التّركيبيّة، صحّ وصفُه بأنّه دلالة تركيبيّة تداوليّة لا دلالة وضعيّة نظاميّة.

لنجدِّد تحليل النّظام الدّلاليّ العقديّ، بإجراء الشّكل البنيويّ (60) (كانَ قدْ فَعلَ الفِعْلَ الموجبَ) في وصف بعض ما يلي من الجمَل.

(169) كانَ زيدٌ قدْ حَسِبَ النَّصْرَ قريبًا

فالصّيغة الفعليّة (حَسِبَ) تستلزم، بسياقها البنيويّ الشّكليّ (60)، سلب مفعولها المحسوب. وذلك حاصل من معاني الزّمان الماضي وانقضاء الوقوع وتأكيدهما. وجميع أفعال القلوب ما عدا (عَلِمَ) دالاّ على اليقين، إذا حلّت محلّ (حَسِبَ) مصوغة بصيغة الماضي في (169)، حافظت على استلزام اللاّزم نفسه، سلب التّحقّق. حتّى (عَلِمَ) يمكن أن يجريَ مجراها إن فارق دلالته المعجميّة الأساسيّة. فالجملة (59) (كانَ زيْدٌ قدْ ظَنَّ النَّصْرَ قريبًا) والجُمَل الثّلاث الآتية تستلزم، بالدّلالة التّصريفيّة، سلب المفعول، من غير تأثير الدَّلالة العقديَّة المعجميّة، لإمكان نسبة القُرْب إلى النّصْر في النِّظام المعجميّ.

(170) كانَ زيدٌ قدْ رَأَى النَّصْرَ قريبًا

(171) كانَ زيدٌ قدْ وَجَدَ النَّصْرَ قريبًا

(172) كانَ زيدٌ قدْ عَدَّ النَّصْرَ قريبًا

فالسّياق التّصريفيّ التّركيبيّ الّذي وردت فيه الأفعال القلبيّة من هذه الجُمل يوجّهها إلى مكافأة اعتقاد الوهْم الّذي يستلزم أنّ المُتَكَلِّم يكذِّب فحوى اعتقاد زيد في زمان التّلفّظ وأنّه لا يرى ذلك النّصر قريبا. وعليه، نحوِّل ذلك السّياق إلى البنية الشّكليّة (173). حتّى البنيات (174) و(175) و(176) تستلزم سلب المفعول العَقديّ.

(173) كانَ قدْ اعْتقدَ

(174) كانَ يَعْتقدُ

(175) كنتُ قد اعْتقدْتُ

(176) كنتُ أَعْتقدُ

وهي تُختزل بـ(177) ويوصَف استلزامها بـ(178). ويكون إجراء معجم العِلْم فيها جميعا احتماليّا.

(177) اعتقاد ماضٍ

(178) اعتقاد ماضٍ ← (-) المفعول

(179) (ع ق د) ماضٍ ← (-) المفعول

وممّا يوسّع كفاية الاستلزام (178) أو (179) الّذي يرِد فيه الجذر (ع ق د) واصفا لكلّ حدثٍ اعتقاديّ لا أصلا للاشتقاق فقط، أنّ المتكلِم إذا اختار تخصيص الفعل الاعتقاديّ بدلالة الزّمان الماضي، يكون قدّر أنّ تخصيصها بدلالة الزّمان الحاضر لا يناسب معلومات مقام التّلفّظ. وعلى ما قدّمنا، ندرك أنّ نظام اللّغة العربيّة يمكن أن يُنتج، بتخصيصات سياقيّة، جُمَلا يَرِد فيها الاعتقاد ماضيا وتكون، مع ذلك، تستلزم تحقّق مفاعيلها العقديّة. ولكنّنا لا نتردّد في ادّعاء كفايةٍ واسعةٍ للاستلزام (178) أو (179)، ونستدلّ عليها بأنّ هذا الاستلزام صحيح في وصف المعاجم العقديّة، ما تجرّد السّياق من التّخصيصات المستلزِمة للتّأويل المعارض. ولا يفتقر الاستلزام (178) أو (179) إلى التّخصيص السّياقيّ، إلّا عند تعجيم اعتقاد العِلْم. فهنالك، يتعيّن التّنبيه على أنّ معجم العِلْم منزاح عن مرتبة الوثوق المستلزِم لإيجاب المفعول.

4.2.2. (و ج د)

أدرج الأستراباذيّ الفعل (وَجَدَ) في مجموعة الأفعال الدّالة على معنى إصابة الشّيء على صفة. وهو معنى التّعامل التّصوّريّ الحاصل بين المُتَكَلِّم والخارج وإدراكه إدراكا ينتقش به في الذّهن على صورة ما. وقد وصَف المبخوت الفعل (وَجَدَ) بأنّه من **"الأفعال الّتي تقتضي تحقيق مفعولها دائما"**. وسوّاه في ذلك بالفعل القلبيّ (عَلِمَ) (المبخوت، 2001، 440). ونحن نختبر، في ما يلي، هذا الوصف الدّلاليّ، بتحليل بعضٍ من الجُمَل.

(180) وَجَدْتُ الرّوايةَ فلسفيّةً[1]

(181) أَجِدُ الرّوايةَ فلسفيّةً

نسلّم، ههنا، أنّ الفعل القلبيّ، في (180) و(181)، يستلزم تحقّق مفعوله وأنّه معبّر عن موقف المُتَكَلِّم من حالة من حالات الأشياء الخارجيّة. هذا، على أنّ ما قدّمنا من حساب أو وصْف لنظام أفعال القلوب الدّلاليّ يحملنا على أن نجزم بتفاوت تينك الجملتين في قوّة استلزام النّسبة الموجبة، نسبة الفلسفيّة إلى الرّواية. فـ(181)، في زعمنا، أقوى استلزاما من (180) لإيجاب النّسبة. وذلك لأنّ المتكلّم منشئ (180) ذهب، في زمان التّلفّظ، عن (181) إلى (180). وهذا يستلزم أنّه قدّر أنّ (181) لا تناسب مقام التّلفّظ بـ(180). ولو كان المقام مقام استمرار الوجدان من الماضي إلى الحاضر، لعبّر عن دلالة الاستمرار بـ(182)، مثلا.

(182) ما زلتُ أَجِدُ الرّوايةَ فلسفيّةً

فاختيار المتكلِّم في زمان التّلفّظ لـ(180) وتركُه لـ(181) و(182) مقدّمتان نتيجتهما نزوع (180) إلى استلزام (183) أو (184)، إن كان صائنا لكلامه عن اللّغو.

(183) لا أَجِدُ الرّوايةَ فلسفيّةً

(184) لم أعُدْ أَجِدُ الرّوايةَ فلسفيّةً

وعلى ما بين (180) و(181) من التّفاوت في استلزام الصّدق، فهما، في ادّعائنا، تجتمعان على القصور عن استلزام (185).

(185) الرّوايةُ فلسفيّةٌ

فمعجم الوجدان العقديّ يقيّد صدق فحواه بالاعتقاد المخصوص. وهو، كسائر المعاجم القلبيّة عدا معجم العِلْم، يستلزم البنية الدّلاليّة (186) الّتي تستلزم البنية الدّلاليّة (187).

---

[1] استوحينا هذا المثال من مثال المبخوت (2001، ص 411). وهو: **"أنت تجد الرّواية فلسفيّة وأنا أجدها وجدانيّة"**.

(186) يوجد شخص غيري، على الأقلّ، لا يعتقد اعتقادي

(187) يوجد شخص غيري، على الأقلّ، يعتقد غير اعتقادي

ولولا استلزام تلك المعاجم لـ(186)، لكافأت، في النّظام الدّلاليّ المعجميّ، معجم العِلْم؛ ولَأغنى الإخبار المحض بوجوب النّسبة عن تعجيم الدّرجة الإدراكيّة العقديّة. ويتأكّد هذا الوصْف الدّلاليّ الّذي نقترحه بأنّ قوّة أو ضرورة استلزام الجملة (188) للجملة (189) أو الجملة (190) تزداد تصاعدا.

(188) كنتُ قدْ وجدتُ الرّوايةَ فلسفيّةً

(189) لم تكن الرّوايةُ فلسفيّةً

(190) ليست الرّوايةُ فلسفيّةً

هذا، والجملةُ (189) تستلزم الجملةَ (190)، باستلزام حصول الصّفة لدوامها. فاستلزام (188) لـ(183) أو (184) أقوى من استلزام (180) لها. وعليه، يُراجَع وصف معجم الوجدان باستلزام تحقّق فحواه. والصّيغة الفعليّة (وَجَدَ) أولى منه بتلك المراجعة. فكلّما أثقلت الجملة بما يؤكّد تمام وقوع الحدث العقديّ ومُضيّه، تزايدت قوّة دلالتها على الإضراب عن اعتقاد أوّل وتسليم اعتقاد ثانٍ. وتكون تلك الدّلالة ناتجة في مستوى الاستلزام. فتتّجه تصريفات صيغة الماضي (وَجَدَ) إلى استلزام سلْب النِّسبة موضوعِ الوجدان. ويتأيّد هذا الوصف بإمكان الاستئناف بالجملة (191).

(191) لكنّني، الآنَ، أَجِدُها وجدانيّةً

وعلى أنّ معجم الوجدان أقوى دلالة على الوثوق من معجمَي الظّنّ والحسبان، وعلى أنّه يبلغ مرتبة وثوق تبدو أقربَ المراتب إلى مرتبة معجم العِلْم، فإنّه لا يقوى على استلزام لازِم معجم العِلْم. فالشّكل البنيويّ التّركيبيّ [كنتُ قدْ علِمْتُ ...] لا يستلزم الشّكل [لا أَعْلَمُ (الآنَ) ...] بل يستلزم [أَعْلَمُ (الآنَ)...] أو [ما زِلْتُ أَعْلَمُ...]. أمّا الشّكل [كنتُ قدْ وَجَدْتُ ...] فلا يستلزم، معجميّا، الشّكلَ [أَجِدُ (الآنَ)...] أو [ما زِلْتُ أَجِدُ...]. وجملة الأمر أنّ جذر الوجدان العقديّ (و ج د) لا يجري في استلزام مناظِر للاستلزام (69) ((ع ل م)((-)(أنا)) ← [(+) [أعْلَمُ]]) أو الاستلزام (71) ((ع ل م) ← [(+) [أعْلَمُ]]) مقيَّدًا بمعطيات تركيبيّة خاصّة ذكرناها سابقا.

هذا التّحليل الّذي اقترحناه كافٍ، أيضًا، لوصف الجُمَل الثّلاث الآتية.

(192) وَجَدَ زيدٌ الرّوايةَ فلسفيّةً

(193) يَجِدُ زيدٌ الرّوايةَ فلسفيّةً

(194) كانَ زيدٌ يَجِدُ الرّوايةَ فلسفيّةً

فالفعل القلبيّ، فيها، تتنوّع لوازمه، بتنوّع صيَغه وتصريفاتها وتنوّع البنيات الفعليّة الّتي يرِدُ فيها وعلاقاته النّسقيّة. فهو، في (194)، أكثر استلزامًا لسلب النِّسبة. فالمتكلِّم، في (192) و(193)، يبدو محايدا، لا يخالف زيدا ولا يلتزم تصديقه. ومع ذلك، إذا وصفنا هذه الجُمَل بحساب دلاليّ تقابليّ، تزداد الفروق الدّلاليّة بروزا. فمقابلة (194) بـ(193) تزيدها قوّةً على استلزام (190) (ليست الرّوايةُ فلسفيّةً) واستلزام (195). ومقابلتها بـ(192)، أيضًا، تزيدها قوّة على ذلك الاستلزام. ولكنّها قوّة دون تلك القوّة الأولى، لأنّ التّقابل التّصريفيّ قد تنازَل.

(195) لمْ يَعُدْ زيدٌ يَجِدُ الرّوايةَ فلسفيّةً

ومقابلة (192) بـ(193) تدفع (192) إلى استلزام لوازم (194). هذا الحساب التّقابليّ يبرز معلوماتٍ جهيّةً تتمايز بها تلك الأشكال الفعليّة وتتشابه. الأفعال وتلك المعلومات هي العوالم الممكنة أو احتمالات وقوع فحوى الوجدان واحتمالات عدم وقوعه. ففي الجملة (192)، تتغلّب احتمالات عدم الوقوع (سلْب الفلسفيّة عن الرّواية) على احتمالات الوقوع (إيجاب الفلسفيّة للرّواية) تغلّبا خفيفا، في مستوى الاستلزام الدّلاليّ. وهو استلزام واصف لاعتقاد زيد واعتقاد المتكلِّم. وفي الجملة (194)، يزاد ذلك التّغلّب ثقلا. وفي الجملة (193)، تتغلّب احتمالات صدق النّسبة، في اعتقاد زيد، تغلّبا تامّا أو يكاد يتمّ. ولكنّ حسابها في اعتقاد المتكلِّم يُطلَب بمزيد من التّأويل. ومن الطّريف أنّ مشاركة (193) في تينك المقابلتيْن لا تكفي لتوجيهها وجهة استلزاميّة معلومة. ولذلك، نفتح لها مقابلات جديدة، لاستنباط لوازمها. وتلك المقابلات أطرافُها المناظرة هي (196) و(197) و(198).

(196) يَحْسَبُ زيدٌ الرّوايةَ فلسفيّةً

(197) يَظُنُّ زيدٌ الرّوايةَ فلسفيّةً

(198) يَعْلَمُ زيدٌ الرّوايةَ فلسفيّةً

والحساب الدّلاليّ التّقابليّ الّذي نقترحه مركّب جدّا. فمقابلة (193) بـ(196)، مثلا، ليست مقابلة بين الشّكلين النّسقيّين [يَجِدُ ...] و[يَحْسَبُ ...][1] بل بين شكلين جدوليّين، متقابلين نسقيّا وعموديّا، بل بين شكلين شبكيّين أو مختزِلين لتقابلات شبكيّة، نسقيّة عموديّة قُطريّة.

نبدأ بوصفٍ للتّقابل الجدوليّ نمثِّله بالجداول (199) و(200) و(201). ويمكن تنويع

[1] المحافظة على النّقاط الثّلاث، هنا وهناك، رمز للاتّفاق في الفحوى العقديّ.

الجداول بزيادة التّعجيم العقديّ وزيادة الأشكال التّصريفيّة وبتنويع المتقابليْن. هذا، والفحوى العقديّ واحد وحدةً تُغني عن تمثيله. ويرِد، في الجداول الآتية، الجذر الواصِف (ع ق د)، رمزًا للمعاجم العقديّة. ويرِد، فيها، الشّكل [...فعل...]، رمزًا للأشكال الفعليّة.

(199)

(ع ق د) / [...فعل...]	(و ج د)	(ح س ب)
يَفعلُ	يَجِدُ	يَحْسَبُ
فَعلَ	وَجَدَ	حَسِبَ
كانَ يَفْعلُ	كانَ يَجِدُ	كان يَحْسَبُ
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ وَجَدَ	كان قدْ حَسِبَ
لمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ	لمْ يَكُنْ قدْ وَجَدَ	لمْ يَكُنْ قدْ حَسِبَ
أَفْعَلُ	أَجِدُ	أَحْسَبُ
...	...	...

(200)

(ع ق د) / [...فعل...]	(و ج د)	(ظ ن ن)
يَفعلُ	يَجِدُ	يَظُنُّ
فَعلَ	وَجَدَ	ظَنَّ
كانَ يَفْعلُ	كانَ يَجِدُ	كان يَظُنُّ
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ وَجَدَ	كان قدْ ظَنَّ
لمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ	لمْ يَكُنْ قدْ وَجَدَ	لمْ يَكُنْ قدْ ظَنَّ
أَفْعَلُ	أَجِدُ	أَظُنُّ
...	...[1]	...

[1] استمرار التّمثيل بالنّقاط الثّلاث يرمز لموافقة نقاط الواديين الثّاني والثّالث من كلّ جدول لنقاط واديه الأوّل، وادي

(201)

[...فعل...] (ع ق د)	(و ج د)	(ع ل م)
يَفعلُ	يَجِدُ	يَعْلَمُ
فَعلَ	وَجَدَ	عَلِمَ
كانَ يَفْعلُ	كانَ يَجِدُ	كان يَعْلَمُ
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ وَجَدَ	كان قدْ عَلمَ
لمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ	لمْ يَكُنْ قدْ وَجَدَ	لمْ يَكُنْ قدْ عَلِمَ
أَفْعَلُ	أَجِدُ	أَعْلَمُ
...	...	...

بنظام الحساب التّقابليّ الجدوليّ، يكون كلّ تقابل نسقيّ أفقيّ تقابلا عموديّا، تقابل واديْن كاملين، أي تقابل طرفيْن خازنين لتقابلات عموديّة. وعليه، فتقابل (يَجِدُ) و(يَحْسَبُ) من الجدول (199) هو تقابُلُ واديْهما العموديّين. ولذلك، فهما يتصاعدان، على مدرّج اليقين، تصاعدين متوازيين. فيزداد تفاوتهما الدّلاليّ المعجميّ، لطفا، بذلك التّصاعُد. ويزداد تأثير النّظام الدّلاليّ التّصريفيّ والتّركيبيّ قوّة. ومن طريف هذا النّظام التّقابليّ أنّه يتيح لنا أن نُجريَ تقابلات ليست نسقيّة ولا عموديّة بل قُطريّة- تقابُل (يَحْسَبُ) و(وَجَدَ)، مثلا، من الجدول (199)- وتقابلات ليست نسقيّة ولا عمويّة ولا قُطريّة- تقابُل (يَحْسَبُ) و(كانَ قدْ وَجَدَ) أو تقابُل (يَحْسَبُ) و(أَجِدُ) أو (يَحْسَبُ) و(...) من (199)، مثلا-.

هذا الحساب أكثر تعقيدا وأثرى ممّا قدّمنا. وهذا المزيد من التّعقيد والثّراء يتبيّن بجمع تلك الجداول وما كان من قبيلها في الجدول (202). وفيه، ترِد نقاط الاستفهام لتعجيم عقديّ جديد. ومن المناسب في هذا الرّمز قيامه على النّقطة الّتي كنّا اتّخذناها رمزا للشّكل الصّرفيّ.

الأشكال المجرّدة. أمّا تشديد سواد نقاط ذينك الواديْن فيرمز لاختلاف التّعجيم عن أساسه الشّكليّ.

(202)

(ع ق د) [...فعل...]	(ع ل م)	(و ج د)	(ح س ب)	(ظ ن ن)	(؟؟؟)
يَفعلُ	يَعْلَمُ	يَجِدُ	يَحْسَبُ	يَظُنُّ	؟؟؟
فَعلَ	عَلِمَ	وَجَدَ	حَسِبَ	ظَنَّ	؟؟؟
كانَ يَفْعلُ	كان يَعْلَمُ	كانَ يَجِدُ	كان يَحْسَبُ	كان يَظُنُّ	؟؟؟
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ عَلِمَ	كان قدْ وَجَدَ	كان قدْ حَسِبَ	كان قدْ ظَنَّ	؟؟؟
لمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ	لمْ يَكُنْ قدْ عَلِمَ	لمْ يَكُنْ قدْ وَجَدَ	لمْ يَكُنْ قدْ حَسِبَ	لمْ يَكُنْ قدْ ظَنَّ	؟؟؟
أَفْعَلُ	أَعْلَمُ	أَجِدُ	أَحْسَبُ	أَظُنُّ	؟؟؟
...	...	...	...	...	.؟.

هذا الجدول يوسّع احتمالات التّقابل ويحوّل أطرافها إلى مخازن دلاليّة متّجهة إلى الوضع الشّبكيّ. فعند تقابل (يَجِدُ) و(يَحْسَبُ)، مثلا، يستوعب التّقابل واديْهما كاملين؛ ويتفتّح لمقابلة هذين الواديْن بسائر أودية الجدول. فتتجاذب البنيات الفعليّة؛ وتتدافع بنظام جدوليّ. وعند تقابُل (يَحْسَبُ) و(كان قدْ حَسِبَ) تقابُلا عموديّا، يتحوّل تقابُلهما إلى تقابل مستوياتٍ نمثّله بالجدول (203).

(203)

(ع ق د) [...فعل...]	(ع ل م)	(و ج د)	(ح س ب)	(ظ ن ن)	(؟؟؟)
يَفعلُ	يَعْلَمُ	يَجِدُ	**يَحْسَبُ**	يَظُنُّ	؟؟؟
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ عَلِمَ	كان قدْ وَجَدَ	**كان قدْ حَسِبَ**	كان قدْ ظَنَّ	؟؟؟

فيكون التّقابل بين الشّكلين الفعليّين [يَفعلُ] و[كانَ قدْ فَعلَ] أساسا تصريفيّا بنيويّا في تقابلات (203). وعليه، تكون البنية الفعليّة (يَحْسَبُ) مقابِلة لكلّ بنية معجّمة للشّكل الفعليّ [كانَ قدْ فَعلَ]. وعليه، أيضا، تكون (كان قدْ حَسِبَ) مقابلة لكلّ بنية معجّمة للشّكل

الفعليّ [يَفعلُ]. فعند مراقبة تقابل (كان قدْ حَسِبَ) و(يَجِدُ)، مثلا، نرصده لازِما من تقابلين سابقين هما تقابُلُ (كان قدْ حَسِبَ) و(يَحْسَبُ) التّصريفيُّ البنيويُّ وتقابُلُ (يَحْسَبُ) و(يَجِدُ) المعجميّ، **بقاعدة نظاميّة مقوليّة هي تعدِّي التّقابُل أو تعدِّي العلاقة تعدِّيًا مسيَّرًا بالاستلزام الدّلاليّ.** ومن الدّقيق أنّ الحساب الدّلاليّ التّقابُليّ الّذي نقترحه يصِف البنيتين (كان قدْ حَسِبَ) و(كان قدْ وَجَدَ) متقابلتين على جهات متعدِّدة يزداد تعدّدها بازدياد مستويات الجداول وأوديتها. فبينهما تقابل أفقيّ مباشر. وبينهما، أيضا، تقابُل مُربّعيّ بل مربّعيّ دائريّ، بحركة تعدِّي العلاقات أو التّقابلات. فعندما تتعدّى (كان قدْ حَسِبَ) إلى مقابلة (يَجِدُ) المقابِلة لـ(يَحْسَبُ)، تتعدّى، **تعدِّيا آليّا**، إلى مقابلة (كان قدْ وَجَدَ) المقابلة لـ(يَجِدُ).

يزداد الحساب تعقيدا وثراءً بجدولة لوازم البنيات الفعليّة المكوِّنة للجداول. فتمايُزُ تلك البنيات وتشابهها يتحقّقان أساسا في مستوى الاستلزام الدّلاليّ. وعليه، فإذا اتّفقت بنيتان منها، مثلا، في اللّازم، مع اتِّفاقهما في الشّكل التّصريفيّ، كانتا متكافئتين في الدّلالة. ونقترح، لوصف هذا النِّظام الاستلزاميّ، الجدول (204) الّذي سيكون فيه نظام الاستلزام مركّبا ومحسوبا بتقابلات البنيات وتعاملاتها. ويرِد، في هذا الجدول، الشّكل (◊)، رمزا للإمكان. وترِد، فيه، البنية القيميّة (±)، رمزا لرجحان الإيجاب، والبنيةُ (∓)، رمزا لرجحان السّلب أو مرجوحيّة الإيجاب، والرّمز (w)، رمزا للفصل الإقصائيّ المنطقيّ[1] الّذي يترابط به في حسابنا هذا الاستلزامُ والاستلزامُ البديل الّذي يمكن أن يُنتجه تخصيصٌ آخرُ للتّركيب. فإذا ذُكِر الاستلزام البديل، كان الأوّل راجحًا؛ والبديل مرجوحًا. ويَرِدُ الرّمز (◈)، في (204)، لقيمةٍ ما من قيَم مدرّج الإيجاب (+ > ± > ∓ > -). ونحن نصطنع هذا الرّمز، للمربّع الّذي فيه وللمعيّن وللدّائرة ولتقاطعها. فالمربّع رمز عند المناطقة للضّرورة. والمعيّن، رمز، عندهم، للإمكان. والدّائرة، رامزة، من غير التّقيّد بعِلْم مخصوص، للاسترسال. وقد كان من المناسب ورود الدّائرة الاسترساليّة منتمية إلى مساحة المربّع ومساحة المعيّن وإلى تقاطعهما. وتَرِد نقاط الاستفهام الثّلاث (؟؟؟) رمزا للجذور المعجميّة القلبيّة غير ما ورد صريحًا في الجدول. وتَرِدُ النِّقاط الثّلاث (...) رمزًا لسائر الأشكال الصّيغيّة والبنيويّة التّصريفيّة غير ما ورد صريحًا في الجدول، معجّمةً بجذور الأودية الّتي تنتمي إليها. فما كان منها شديد السّواد

[1] الرّمز (w) رمز لعلاقة الفصل الإقصائيّ (la disjonction exclusive) المنطقيّة الّتي يُنجَز جدول صدقها بأن لا يجتمع طرفاها على صدق ولا على كذب. يُراجَع بلانشي (BLANCHÉ,R.)، (1968)، 1996، ص 48.

فهو يَرمز لأشكال تصريفيّة معجّمة بالجذور المترِّسة للأودية. وما لم يكن منها شديد السَّواد- نقاطُ الموضع الأدنى من الوادي الأوّل- فهو يَرمز للأشكال التّصريفيّة غيرِ ما ورد صريحا في الجدول. ويَرِد الشّكل (.؟.) رمزا لتقاطع المعاجم القلبيّة والأشكال التّصريفيّة الّتي لم تَرِدْ في الجدول (204).

(204)

(ع ق د) [... فعل...]	(ع ل م)	(و ج د)	(ح س ب)	(ظ ن ن)	(؟؟؟)
يَفعلُ	يَعْلَمُ + ← +	يَجِدُ+ ← ±	يَحْسَبُ +← ◊ w ∓	يَظُنُّ + ← ◊ w ∓	؟؟؟ + ← ۞ > +
فَعلَ	عَلِمَ + ← +	وَجَدَ ± w ∓ ← +	حَسِبَ + ← ∓ w −	ظَنَّ + ← − ∓ w	؟؟؟ + ← ۞ > +
كانَ يَفْعلُ	كان يَعْلَمُ + ← +	كانَ يَجِدُ ± w − ← +	كان يَحْسَبُ − ← +	كان يَظُنُّ − ← +	؟؟؟ + ← ۞ > +
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ عَلِمَ + ← +	كان قدْ وَجَدَ ± w − ← +	كان قدْ حَسِبَ − ← +	كان قدْ ظَنَّ − ← +	؟؟؟ + ← ۞ > +
لمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ	لمْ يَكُنْ قدْ عَلِمَ + ← +	لمْ يَكُنْ قدْ وَجَدَ ∓ w + ← +	لمْ يَكُنْ قدْ حَسِبَ + ← +	لمْ يَكُنْ قدْ ظَنَّ + ← +	؟؟؟ + ← ۞ > +
أَفْعلُ	أَعْلَمُ + ← +	أَجِدُ+ ← ±	أَحْسَبُ ± ← +	أَظُنُّ ± ← +	؟؟؟ + ← ۞ > +
...	... + ← +	... + ← ۞ > +	... + ←۞ > +	... + ← ۞ > +	.؟. + ← ۞ > +

يُظهِر هذا الجدول أنّ النّظام المعجميّ العقديّ لا يقوى على إنتاج نظام استلزاميّ قابِل للحساب بآليّة التّدريج أو آليّة التّصنيف والتّوزيع على دوائر دلاليّة متمايِزة، لأنّ المعجم العقديّ المعيّن يستلزم اللّازِم ونقيضه وغيرهما. فقد كانت غلبة التّأثير للشّكل التّصريفيّ

الصّيغيّ أو البنيويّ. حتّى معجم العِلْم يحتمل النّزول عن مرتبته الوثوقيّة بالتّخصيص التّركيبيّ. فبنيات معجم الوجدان، مثلا، تحتمل استلزام اللّازِم ونقيضه. فيكون افتقارها إلى التّركيب شديدا، لأنّها لا تقوى على استلزام تلك اللّوازم البديلة، إلّا في سياق تركيبيّ متطاوِلٍ منتِجٍ لدلالة الزّمان الماضي إنتاجًا نسقيّا منتظِما يوصَف في الكتابة الأدبيّة بأنّه مقطع سرديّ فحواه أحداث متعاقبة في الزّمان الماضي. فهنالك، تتمحّض [كان] أو سائر تصريفاتها للدّلالة الزّمانيّة[1]؛ فلا يستلزم مُضيّ الوجدان الإضرابَ عن فحواه. ومن نتائج (204) أنّ هذا الحساب الاستلزاميّ يقسم الأفعال القلبيّة الواردة فيه قسمين، قسم معجم العِلْم الّذي يقوى على استلزام فحواه الموجب أي استلزام لازِمٍ مكافئ لفحواه وقسم معجم غير العِلْم الّذي لا يقوى على ذلك الاستلزام، لأنّ قيمة لازِمِه تكون أضعفَ من قيمة فحواه-(۞ > +)-.

إذًا اصطفيْنا الجداول (205) و(207) و(208) و(209) و(211) من الجدول (204) وضيّقْنا الحساب الدّلاليّ، لاحظْنا انتظامًا في التّقابلات؛ ولاحظْنا تغلُّب النّظام التّصريفيّ على النّظام المعجميّ في إنتاج الاستلزامات.

(205)

(ع ق د) / [... فعل...]	(ع ل م)	(و ج د)	(ح س ب)	(ظ ن ن)	(؟؟؟)
يَفعلُ	يَعْلَمُ + ← +	يَجِدُ + ← ±	يَحْسَبُ + ← ◊ w ∓	يَظُنُّ + ← ◊ w ∓	؟؟؟ + ← ۞ > +
أَفْعَلُ	أَعْلَمُ + ← +	أَجِدُ + ← ±	أَحْسَبُ + ← ±	أَظُنُّ + ← ±	؟؟؟ + ← ۞ > +

فممّا يَلزَم من الجدول (205) أنّ اتِّفاق الأفعال في نوع الصّيغة الفعليّة، صيغة المضارع المرفوع، لم يكفِ لأن تتّفق في اللّوازم. ولا يُعلَّل اختلافها في اللّوازم باختلافها في المعاجم،

[1] في بنيات تركيبيّة أخرى، تتمحّض [كان] وسائر تصريفاتها للدّلالة الجهيّة (العامِرِيّ، 2016 ب، الفصل الرّابع من الباب الثّاني).

فقط. فلو صحّ، لكانت مواضع كلّ وادٍ، على حدة، متّفقة في اللّوازم. ولكنّه يُعلَّل باختلاف تصريفات صيغة المرفوع وتعامُل ذلك الاختلاف واختلاف المعاجم. وممّا يَلزم من (205) أنّ التّدريج اليقينيّ أو الوثوقيّ نسقيّ لا عموديّ وأنّ الاتّفاق في نوع الصّيغة الفعليّة وفي نوع التّصريفة يمكن أن يستلزم تكافؤ المعاجم العقديّة المختلفة تكافؤا دلاليّا. وهو استلزام ممكن، فقط، لأنّه لا يعُمّ كلّ التّصريفات. فهو يتحقّق بالشّكل الفعليّ [أَفْعلُ]، وليس له نظير بالشّكل الفعليّ [يَفعلُ]. ونمثّل هذا الاستلزامَ ب(206).

(206) ((أَجِدُ (+) ← ±) و(أَحْسَبُ (+) ← ±) و(أَظُنُّ (+) ← ±)) ← (أَجِدُ ≡ أَحْسَبُ ≡ أَظُنُّ)

(207)

(ع ق د) [... فعل...]	(ع ل م)	(و ج د)	(ح س ب)	(ظ ن ن)	(؟؟؟)
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ عَلِمَ + ← +	كان قدْ وَجَدَ + ← − ± w	كان قدْ حَسِبَ + ← −	كان قدْ ظَنَّ + ← −	؟؟؟ + ۞ ← + >
لمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ	لمْ يَكُنْ قدْ عَلِمَ + ← +	لمْ يَكُنْ قدْ وَجَدَ + ← + ∓ w	لمْ يَكُنْ قدْ حَسِبَ + ← +	لمْ يَكُنْ قدْ ظَنَّ + ← +	؟؟؟ + ۞ ← + >

ومن أبرز لوازم الجدول (207) أنّ الشّكل الفعليّ [لمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ] يكافئ بين المعاجم العقديّة المختلفة، بجعلها متّفِقة في اللّوازم وأنّ معجمَي الحسبان والظّنّ أوثق تكافؤا وأنّ معجم الوجدان متصاعِد إلى وثوق معجم العِلْم. وتتعدّد لوازم معجم الوجدان، لاحتماله التّأويل الجهيّ العقديّ والتّأويل الزّمانيّ الخالص الّذي يكون معه المتكلّم محض ساردٍ لا غير. ومن لوازم هذا الجدول أنّ وحدة الشّكل التّصريفيّ في المستوى الأفقيّ تُدرّج المعاجم العقديّة على مراتب الوثوق، بتدرُّج لوازمها على متدرَّج الإيجاب والسّلب. فالمستوى الأوّل من (207) الّذي دون المستوى الأفقيّ المقوليّ الأعلى مرتَّبة بنياتُه الفعليّة، بتنازل لوازمها من الإيجاب إلى السّلب. أمّا المستوى الثّاني منه فيترتّب التّرتيبَ نفسَه إلّا، أن تتزحزح البنية (لمْ يَكُنْ قدْ وَجَدَ) إلى أقصى اليسار لضعف قيمة لازمها عن قيم سائر اللّوازم المنتمية إلى ذلك

المستوى الثّاني.

(208)

(ع ق د) / [... فعل...]	(ع ل م)	(و ج د)
يَفعلُ	يَعْلَمُ + ← +	يَجِدُ + ← ±
فَعلَ	عَلِمَ + ← +	وَجَدَ + ← ∓ w ±
كانَ يَفْعلُ	كان يَعْلَمُ + ← +	كانَ يَجِدُ + ← − w ±
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ عَلِمَ + ← +	كان قدْ وَجَدَ + ← − w ±
لمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ	لمْ يَكُنْ قدْ عَلِمَ + ← +	لمْ يَكُنْ قدْ وَجَدَ + ← + w ∓
أَفْعَلُ	أَعْلَمُ + ← +	أَجِدُ + ← ±

عند مراقبة التّقابُل العموديّ، نتبيّن أنّ معجم الوجدان العقديّ، على تصاعُده إلى وثوق معجم العِلْم، ظلّ متميّزا عنه. فلَسْنَا نجِد تكافؤا واحدا بين موضعين من مواضع واديهْما. وممّا نختار ذكره في هذا الموضع من التّحليل، مع أنّه يناسب غيره، أيضًا، أنّ الأشكال الفعليّة المتّفقة في المعجم العقديّ تحتمل، بالتّنوّع الشّكليّ التّصريفيّ، تدريجا على مراتب الوثوق معيارُه تدرُّج لوازمها على متدرَّج الإيجاب والسّلب. هذا التّدريج لا يحتمله وادي معجم العِلْم، لِوِحدة اللّازم. ولكنّ وادي معجمِ الوجدان العقديّ يحتمله بل يُنجزه. ونحن نستخلص واديَ معجم الوجدان العقديّ، بالجدول (209)، فنبرز ترتيبه على مدرَّج الوثوق، بالجدول (210).

(209)

(ع ق د) / [... فعل...]	(و ج د)
يَفعلُ	± ← + يَجِدُ
فَعلَ	± w ∓ ← + وَجَدَ
كانَ يَفْعلُ	كانَ يَجِدُ ± w − ← +
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ وَجَدَ ± w − ← +
لمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ	لمْ يَكُنْ قدْ وَجَدَ ∓ w + ← +
أَفْعَلُ	± ← + أَجِدُ
...	+ > ۞← + ...

(210)

(ع ق د) / [... فعل...]	(و ج د)
أَفْعَلُ	± ← + أَجِدُ
يَفعلُ	± ← + يَجِدُ
فَعلَ	± w ∓ ← + وَجَدَ
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ وَجَدَ ± w − ← +
كانَ يَفْعلُ	كانَ يَجِدُ ± w − ← +
لمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ	لمْ يَكُنْ قدْ وَجَدَ ∓ w + ← +

(211)

(ع ق د) / [... فعل...]	(و ج د)	(ح س ب)
يَفعلُ	يَجِدُ+ ← ±	يَحْسَبُ + ← ◊ w ∓
فَعلَ	وَجَدَ + ← ∓ w ±	حَسِبَ + ← − w ∓
كانَ يَفْعلُ	كانَ يَجِدُ + ← − w ±	كان يَحْسَبُ + ← −
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ وَجَدَ + ← − w ±	كان قدْ حَسِبَ + ← −
لمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ	لمْ يَكُنْ قدْ وَجَدَ + ← + w ∓	لمْ يَكُنْ قدْ حَسِبَ + ← +
أَفْعَلُ	أَجِدُ + ← ±	أَحْسَبُ + ← ±

يُظهِر الجدول (211) تشابُها وتمايُزا دلاليّين بين معجمَي الوجدان العقديّ والحِسبان. ولكنّ تشابههما أوسعُ من تمايزهما. فإذا حسبنا تدرّج الوجدان العقديّ وتدرّج الحسبان على متدرَّج الإيجاب والسّلب، وجدْنا قطب الإيجاب متغلِّبا في جذب الأوّل على قطب السّلب؛ ووجدنا قطب السّلب متغلّبا في جذب الثّاني على قطب الإيجاب، حتّى كأنّ هذين المعجمين يتدافعان. ولكنّ تدافعهما مقيَّد بالشّكل التّصريفيّ. فالجدول (211) يُظهر، أيضًا، تكافؤ [أَجِدُ] و[أَحْسَبُ] في الدّلالة باتّفاقهما في اللّازم، مع اتِّفاقهما في شكل التّصريفة. وهذا التّكافؤ هو من لوازم الاستلزام (206).

كما تَرتّب وادي الوجدان العقديّ، يترتّب وادي الحسبان ووادي الظّنّ، بالمعيار نفسه، تدرُّجِ اللّوازم على متدرَّج الإيجاب والسّلب. أمّا معجم العِلْم فلمّا كان لازِمُه واحدا، قيمةَ الإيجاب (+)، إلّا البنيتين [ما أَعْلَمُ] و[لا أَعْلَمُ] أو ما كان من قبيلهما من بنيات العِلْم المستقبل الموجب أو السّالب- [سأَعْلَمُ] و[لنْ أَعْلَمَ] وغيرهما- إن أجازها النِّظام الدّلاليّ، فإنّه يترتّب، في زعمنا، ترتُّبًا تصريفيّا مناظِرا لترتُّب الأشكال التّصريفيّة من سائر أودية الجدول،

بضربٍ من الآليّة النِّظاميّة الحاصلة من محافظة الأشكال النّحويّة على لوازمها البنيويّة والدّلاليّة. وهي محافظة مسيَّرة باستلزام منطقيّ راقٍ جدّا نتعاطى النَّظر فيه في آخر هذا الفصل هو استلزام القضيّة المنطقيّة لنفسها. وبناءً على هذا، يتطوّر الجدول (204) إلى الجدول (212).

(212)

(ع ق د) [... فعل...]	(ع ل م)	(و ج د)	(ح س ب)	(ظ ن ن)	(؟؟؟)
أَفْعَلُ	أَعْلَمُ + ← +	أَجِدُ + ← ±	أَحْسَبُ + ← ±	أَظُنُّ + ← ±	؟؟؟ + ← ۞ > +
يَفعلُ	يَعْلَمُ + ← +	يَجِدُ + ← ±	يَحْسَبُ + ← ◊ w ∓	يَظُنُّ + ← ◊ w ∓	؟؟؟ + ← ۞ > +
فَعلَ	عَلِمَ + ← +	وَجَدَ + ← ∓ w ±	حَسِبَ + ← − w ∓	ظَنَّ + ← − w ∓	؟؟؟ + ← ۞ > +
لَمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ	لَمْ يَكُنْ قدْ عَلِمَ + ← +	لَمْ يَكُنْ قدْ وَجَدَ + ← + w ∓	لَمْ يَكُنْ قدْ حَسِبَ + ← +	لَمْ يَكُنْ قدْ ظَنَّ + ← +	؟؟؟ + ← ۞ > +
كانَ يَفْعلُ	كان يَعْلَمُ + ← +	كانَ يَجِدُ + ← − w ±	كان يَحْسَبُ + ← −	كان يَظُنُّ + ← −	؟؟؟ + ← ۞ > +
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ عَلِمَ + ← +	كان قدْ وَجَدَ + ← − w ±	كان قدْ حَسِبَ + ← −	كان قدْ ظَنَّ + ← −	؟؟؟ + ← ۞ > +
...	... + ← +	... + ← ۞ > +	... + ←۞ > +	... + ← ۞ > +	.؟. + ← ۞ > +

من أبرز نتائج هذا الحساب الجدوليّ التّقابليّ الّذي نقترحه وننجزه أنّ الجدول (212) آليٌّ في حساب التّرتيب الوثوقيّ آليّةً منتظِمة جدّا. فبالمعيار نفسه، معيارِ تدرُّج اللّوازم على متدرَّج الإيجاب والسّلْب، تترتّب الأشكال الفعليّة، التّصريفيّة والمعجميّة، عموديّا وأفقيّا. فهذا الجدول يرفع الوجدان العقديّ على الحِسبان والظّنّ، في مراتب الوثوق، ويكافئ، مكافأة تامّة، الحِسبان بالظّنّ، عموديّا وأفقيّا.

من طريف نتائج هذا الحساب الجدوليّ التّقابليّ الّذي نقترحه- خصوصًا حسابَ البنيات الفعليّة الملزومة، المصرَّفة المعجَّمة، بحساب البنيات الدّلاليّة اللّازمة منها- أنّه يمكِّننا من تعليل استلزام بنيات معجّمة للاعتقاد لبنيات أخرى معجّمة للاعتقاد نفسه، مع الاختلاف التّصريفيّ. وذلك التّعليل هو اتِّفاق تلك البنيات الملزومة وهذه البنيات اللّازمة في قيمة اللّازم، إيجابا وسلبا وإمكانا ورجحانا ومرجوحيّة. ومن ذلك الاستلزاماتُ الآتية الّتي يمكن أن نعوِّض فيها علامة الإيجاب بعلامة السّلْب، على أن يتّفق طرَفَا الاستلزام في العلامة. وهي استلزامات يتّسع لها الجدول (212) وينظِّمها نسقيّا وعموديّا، تنظيما يدقِّق الحساب الدّلاليّ ويزيده صرامة وكفاية، بوصف العلاقات التّناظريّة الأفقيّة النّسقيّة والعلاقات التّناظريّة العموديّة.

(213) [عَلِمْتُ (+)] ← [أَعْلَمُ (+)]

(214) [ما عَلِمْتُ (+)] ← [أَعْلَمُ (+)]

(215) [عَلِمَ (+)] ← [أَعْلَمُ (+)]

(216) [سَيَعْلَمُ (+) ← [أَعْلَمُ (+)]

(217) [ما عَلِمَ (+)] ← [أَعْلَمُ (+)]

(218) [كان سيَعْلَمُ (+)] ← [أَعْلَمُ (+)]

(219) [لَوْ عَلِمْتُ (+)] ← [أَعْلَمُ (+)]

هذه الاستلزامات جميعا وغيرها ممّا يعجّم اعتقاد العِلْم لازِمة من الاستلزام (69) ((ع ل م)((-)(أنا)) ← [(+) [أعْلَمُ]]) أو الاستلزام (71) ((ع ل م) ← [(+) [(+) [أعْلَمُ]]]) مقيَّدا بمخصِّصاته التّركيبيّة الّتي قيّدناه بها في موضع ذكره الأوّل. ويبرَّر كلّ استلزام من تلك الاستلزامات، في حسابنا، باتِّفاق البنيتين الملزومة واللّازمة في اللّازم. فالبنية اللّازمة [أَعْلَمُ (+)] تستلزم إيجابَ فحوى العِلْم (+). والبنيات الملزومة الواردة في مجموعة الاستلزامات تلك الّتي مفعولها موجب تستلزم، جميعا، إيجابَ فحوى العِلْم (+)، أيضا. ولذلك، يتحوّل

هذا اللّازم الموجب إلى مقتضى صلبٍ جدّا. فهو لازِمٌ من أزواج تناقضٍ متعدِّدة. وجملة الأمر أنّ طرفَي الاستلزام (69) يتّفقان في استلزامِ لازِمٍ واحدٍ. ويمكن أن نوسِّع كفاية الاستلزام (69) بالاستلزام (220) الّذي يستلزم، بالنّظام المعجميّ، الاستلزام (221).

(220) (...) (ع ل م)((-)(ما \ لا أَعْلَمُ)) (+) ← [(+) [أَعْـلَـمُ] (+)]

(221) (...) (ع ل م)((-)(ما \ لا أَعْلَمُ)) (-) ← [(+) [أَعْـلَـمُ] (-)]

فلا نستثني من البنية الملزومة إلّا البنيتين [ما أَعْلَمُ] و[لا أَعْلَمُ] و ما كان من قبيلهما- وهي بنيات دالَّة على واحدٍ من الزّمانين الحاضر (ض) والمستقبل (ل) ومتكوِّنة من حرفٍ (ح) من الحروف العاملة في الفعل إلّا الحرف (قَدْ) دالًّا على التّحقيق، والتّصريفةِ [أَعْلَم] مرفوعةً أو منصوبةً أو مجزومةً. ونحن نمثِّلها بـ[ح(-)(قَدْ)تح أَعْلَم]ض w ل أو بـ[ح(-)(قَدْ)تح أَفْعل(ع ل م)]ض w ل. فإذا استُثْنِيَت البنيات التّصريفيّة والتّركيبيّة الّتي يحتملها ذلك الشّكل البنيويّ أو بديله، فليُصَرَّفْ معجمُ العِلْم؛ وليُركَّبْ، كيفما اتّفق[1].

يتعيّن، بعد الاعتماد على الاتِّفاق في اللّازم، المحافظة على ضوابط تصريفيّة وضوابط دلاليّة تركيبيّة، لحساب لزوم بنيات معجّمة للعِلْم من بنيات أخرى معجّمة للعِلْم، أيضا. و الضّوابط التّصريفيّة جهيّة ومظهريّة وزمانيّة. فمن المناسِب أن يتأخّر الحدث اللّازِم، في هذا السِّياق، عن الحدث الملزوم، تأخّرا زمانيّا- والأنسَبُ أن يكون مزامِنا للتّلفّظ ومسنَدا إلى المتكلِّم- وأن لا يكون ذلك الحدث اللّازم منقضيا وأن يكون واجبا، مع إمكان أن يكون الحدث الملزوم ممكنا. ومن ذلك الاستلزام (222).

(222) اِعْـلَـمْ (+) ← أَعْـلَـمُ (+)

والضّوابط الدّلاليّة التّركيبيّة لازمة من نظام التّقابلات البنيويّة. التّضادّ والتّناقضِ والتّضادِّ المستلزَمِ والاستلزامِ، الّتي جمعها المنطق بمربّعه الشّهير وحسَب جداولها الصِّدقيّة. فذلك النِّظام يمنع أن يستلزم النّقيضُ نقيضَه و الضِّدُّ ضدَّه. ويزداد نظام التّقابلات ذاك ثراءً ومناسبةً للنّظام اللّغويّ، عند بنائه بالمربّع النّحويّ الاسترساليّ الّذي اقترحناه.

من الاستلزامات النّاتجة الّتي تتميّز ببعض الخصوص الاستلزامُ (223) الّذي يُحسَب حسابًا أكثر تركيبا.

(223) عَـلِـمَ (+) ← يَعْـلَـمُ (+)

---

[1] نحن لا نتحسّب لتلك البنيات– [لَنْ أَعْلَمَ]–، لأنّها، عندنا، بنية تناقُضٍ دلاليّ، إلّا أن تُؤوَّل على أنّها محوِّرة لدرجة وثوق العِلْم. وهي تظلّ، مع ذلك، لا تُستساغ بيُسرٍ، في النِّظام الدّلاليّ اللِّسانيّ.

ويرجع ذلك الخصوص إلى التّردّد بين تصديق الاستلزامين الآتيين (224) و(225) جميعا، وتصديق ذاك الأوّل دون هذا الثّاني.

(224) عَلِمَ (+) ← عَلِمَ أنّه عَلِمَ (+)

(225) عَلِمَ (+) ← يَعْلَمُ أنّه عَلِمَ (+)

ما يحمل على ذلك التّردّد هو إمكان أن يكون الفاعل التّركيبيّ، في زمان التّلفّظ، قد أضرَبَ عن ذلك الاعتقاد الأوّل الّذي وصفه المتكلّم بالعِلْم. وحقيقة الأمر أنّ هذا التّردّد لا يتعلّق بنظام الدّلالة النّحويّة. فالحساب الدّلاليّ الّذي ننجزه هو حساب لدلالات بنيات لغويّة. ووصْفُ التّدرّج العقديّ الإدراكيّ هو وصْفٌ استدلاليّ أبرزُ مقدِّماته أنّ مادّته الموصوفة بنيات لغويّة خالصة جارية على قواعد نحويّة ونظام دلاليّ تأويليّ. فذلك الوصف الدّلاليّ ليس من المستوى اللّغويّ الأوّل المباشر الّذي تنتمي إليه البنيات اللّغويّة المحيلة على الوجودات الخارجيّة المتصوَّرة أو على كيفيّات إدراك حالات الأشياء الخارجيّة- الغالب في البحث المنطقيّ أنّ الإحالة هي على حالات الأشياء لا على كيفيّات إدراكها- والّذي يوصَف بالحساب الدّلاليّ بل من مستوى لغويّ واصف أوّل أو ثانٍ أو ثالثٍ أو غيرها. والخارج، في حسابات ذلك الوصف الدّلاليّ، مخزون في النّظام اللّغويّ. وعليه، فحتّى إن كان فاعِلُ [عَلِمَ (+)]، في زمان التّلفّظ، يعتقد أنّ ما كان أدركه موجِبًا انقلب سالِبًا، فهذا الانقلاب الإدراكيّ لا يَلزَم من [عَلِمَ (+)]، لأنّ النّظام الدّلاليّ النّحويّ لا يُنتج الاستلزام (226) أو الاستلزام (227). فحساب معجم العِلْم يكذِّب هذين الاستلزامين.

(226) [عَلِمَ (+)] ← يَعْلَمُ (-)

(227) [عَلِمَ (+)] ← لا يَعْلَمُ (+)

ولو كان ذلك الانقلاب الإدراكيّ حصل، لَمنعَ المتكلِّم من الوصف بـ[عَلِمَ (+)]؛ ولَكان وصَفَ بمعجم الوجدان العقديّ أو معجم الرّأي. وبناءً على هذا، ليست معاجم الاعتقاد إلّا معاجم لأحكام المتكلّم على التّصوّرات أو الاعتقادات. وبناء عليه، أيضا، لا تكون [عَلِمَ (+)] حكاية محضة من المتكلّم لوصف الفاعل التّركيبيّ لِاعتقاده. بل حتّى في مقام الحكاية، تكون تلك البنية خازنة لِ[أَعْلَمُ]. ولوْلا ذلك الخزْن، لما وصَف المتكلّم اعتقاد الفاعل التّركيبيّ بمعجم العِلْم.

لمزيد الاستدلال على صدق الاستلزام (223) (عَلِمَ (+) ← يَعْلَمُ (+)) وكذبِ الاستلزامين (226) و(227)، نقدِّم الاستلزامَ (228).

(228) [عَلِمَ (+)] ← (+)

فالإيجاب اللّازم مقرَّر في اعتقاد المتكلِّم. ولازِمُ البنية اللّغويّة القلبيّة هو، عمومًا، اعتقادُ المتكلِّم أو كيفيّة إدراكه لفحوى الملزوم. وذلك الإيجاب هو، فضلا عن كونه لازِما، مقتضى. وعليه، يكون تعجيم المتكلِّم لاعتقاد الفاعل التّركيبيّ بمعجم العِلْم قصْرًا لذلك الاعتقاد على ذلك المعجم. فإذا صحّ هذا، استلزمت البنية الملزومة من الاستلزام (228)، [عَلِمَ (+)]، لوازم أخرى بعدد معاجم الاعتقاد المفارقة لوثوق العِلْم كلّ لازِمٍ منها هو سلب لصيغة معجّمة لِاعتقاد مفارق للعِلْم. ومن ذلك الاستلزامات الآتية.

(229) [عَلِمَ (+)] ← [((-) (وَجَدَ)) (+)]

(230) [عَلِمَ (+)] ← [((-) (حَسِبَ)) (+)]

(231) [عَلِمَ (+)] ← [((-) (ظَنَّ)) (+)]

تلك الاستلزامات من مستوى واصِفٍ ثانٍ يعلو على مستوى (228) وسائرِ الاستلزامات السّابقة. فالسّلب في تلك الثّلاثة الاستلزامات ليس من مستوى نظائره الواردة في الجدول (212)، على أنّه يمكن تحويل تلك الثّلاثة إلى الاستلزامات الآتية، بالتّوالي.

(232) [عَلِمَ (+)] ← [لمْ يَجِدْ (+)]

(233) [عَلِمَ (+)] ← [لمْ يَحْسَبْ (+)]

(234) [عَلِمَ (+)] ← [لمْ يَظُنَّ (+)]

ويمكن تجريدها بالاستلزام (235).

(235) [عَلِمَ (+)] ← [((-) (ع ق د)$_{(-)(ع ل م)}$) (+)]

وعليه، فالبنية [لمْ يَحْسَبْ (+)]، مثلا، تحتمل الانتماء إلى مستويين لغويّين مختلفين، أوّلهما المستوى اللّغويّ الواصفُ للخارجِ المتصوَّرِ والموصوفُ بالحساب الدّلاليّ، وثانيهما مستوى دلاليّ واصف لجزء من نظام الدّلالة النّحويّة أي مستوى من مستويات الحساب الدّلاليّ. فالبنية [لمْ يَحْسَبْ (+)]، عندما تكون من الحساب الدّلاليّ وتكون مستلزِمةً للبنية [عَلِمَ (+)]، تستلزم البنية [يَعْلَمُ (+)]، بموجب تعدّي الاستلزام. وهذه البنية الدّلاليّة المركّبة هي الاستلزام (236).

(236) (لمْ يَحْسَبْ (+) ← عَلِمَ (+) • عَلِمَ (+) ← يَعْلَمُ (+)) ← لمْ يَحْسَبْ (+) ← يَعْلَمُ (+)

فالبنية [لمْ يَحْسَبْ (+)] الدّلاليّة الواصفة، عندما تستلزم [عَلِمَ (+)]، لا تكون تناقض

البنية [حَسِبَ (+)] الواصفة للخارج أو الإحاليّة بل تكون تناقض البنية [لمْ يَعْلَمْ (+)]. وهي، عندما تكون إحاليّة لا واصفة، تستلزم [حَسِبَ (-)]. فإذا كانت من الحساب الدّلاليّ الواصف، لم تستلزمها؛ بل تستلزم، حينئذ، البنية الدّلاليّة [عَلِمَ أنّه عَلِمَ (+)]. ويتعيّن التّنبيه على أنّ استلزام [لمْ يَحْسَبْ (+)] لـ[عَلِمَ (+)] مقيَّد بتخصيصات تركيبيّة. فإن لم يخصَّص، احتملت تلك البنية أن تستلزم أيّ بنية من سائر البنيات الموصوفة بالبنية [((-) (ع ق د)(-)(ع ل م)) (+)]، أي البنيات العقديّة المفارقة لاعتقاد العِلْم.

نذكِّر بأنّنا نستدلّ على صحّة الاستلزام (223) (عَلِمَ (+) ← يَعْلَمُ (+)). وفي ما يلي جهة أخرى للاستدلال. فلوْ لم تكن [يَعْلَمُ (+)] تَلزَم من [عَلِمَ (+)]، لَلزِمت منها بنية تعجّم دلالة الإضراب عن تسليم ذلك المعلوم. وهي البنية الواصفة [لا يَعْلَمُ (+)] الّتي تُنزل الاعتقاد عن درجة يقين العِلْم. فهي واصفة للبنية الدّلاليّة الواصفة لاعتقاد الفاعل التّركيبيّ. ونمثّل هذا الاستلزام الافتراضيّ الغالط بـ(237).

(237) عَلِمَ (+) ← لا يَعْلَمُ (+)

فعندما تكون البنية [لا يَعْلَمُ (+)] واصفة لبنية أخرى من المستوى الدّلاليّ الموصوف، فهي لا تستلزم البنية [يَعْلَمُ (-)] المنتمية إلى ذلك المستوى الدّلاليّ الموصوف. وعلى ذلك، فالبنية [لا يَعْلَمُ (+)] يمكن أن تستلزم البنية [يَعْلَمُ (-)]، عندما تنتميان، جميعا، إلى المستوى الدّلاليّ الموصوف، بل يمكن، أيضا، أن تُلازمها. فإذا كانت من أحد المستويات الدّلاليّة الواصفة، أمكن تمثيل (237) بـ(238).

(238) عَلِمَ (+) ← يعتقدُ((-) (ع ل م)) (+)

والبنية [يعتقدُ((-) (ع ل م))] تستوعب جميع معاجم الاعتقاد المفارقة للعِلْم مصرَّفةً بصيغة المضارع المرفوع. وعليه، يمكن تفكيك الاستلزام (238) إلى الاستلزام (239) بل إلى الاستلزامات (240) و(241) و(242).

(239) عَلِمَ (+) ← يَجِدُ (+) w يَحسَبُ (+) w يَظُنُّ (+) w ...

(240) عَلِمَ (+) ← يَجِدُ (+) w لا[1] يَجِدُ (+)

(241) عَلِمَ (+) ← يَحسَبُ (+) w لا يَحسَبُ (+)

(242) عَلِمَ (+) ← يَظُنُّ (+) w لا يَظُنُّ (+)

---

[1] نفي الوقوع في الزّمان الحاضر بالحرف (لا) ضرب من التّجوّز. فالحرف المناسب في نحو العربيّة هو (ما). فزمان [لا يفعلُ] هو المستقبل. وزمان [ما يفعلُ] هو الحاضر. ويُراجَع هذا المبحث، في مؤلّفات تراث النّحو العربيّ.

(243) عَلِمَ (+) ← ...(+) w لا ...(+)

ولكنّ هذه الاستلزامات الخمسة السّابقة لا تصحّ، بموجب تعدّي الاستلزام وبعضِ استلزامات الجدول (212) واستلزامات أخرى لم تردْ فيه ظاهرةً وهو يحتملها. فمن تلك الاستلزامات الاستلزامُ (244).

(244) يَجِدُ + ← ±

فلوْ صحّ الاستلزام (245)، لَلزمَ (246). ونجمع هذه الثّلاثة في الاستلزام الجامع (247).

(245) عَلِمَ (+) ← يَجِدُ (+)

(246) عَلِمَ (+) ← ±

(247) (عَلِمَ (+) ← يَجِدُ (+) • يَجِدُ (+) ← ±) ← عَلِمَ (+) ← ±

ولا تصحّ الاستلزامات (248) و(249) و(250) و(251)، بناءً على الاستلزامات (252) و(253) و(254) و(255)، بالتّوالي.

(248) عَلِمَ (+) ← يَحسَبُ (+)

(249) عَلِمَ (+) ← يَظُنُّ (+)

(250) عَلِمَ (+) ← لا يَحسَبُ (+)

(251) عَلِمَ (+) ← لا يَظُنُّ (+)

(252) (عَلِمَ (+) ← يَحسَبُ (+) • يَحْسَبُ (+) ← ◊ w ∓) ← عَلِمَ (+) ← ◊ w ∓

(253) (عَلِمَ (+) ← يَظُنُّ (+) • يَظُنُّ (+) ← ◊ w ∓) ← عَلِمَ (+) ← ◊ w ∓

(254) (عَلِمَ (+) ← لا يَحسَبُ (+) • لا يَحْسَبُ (+) ← ◊ w ∓) ← عَلِمَ (+) ← ◊ w ∓

(255) (عَلِمَ (+) ← لا يَظُنُّ (+) • لا يَظُنُّ (+) ← ◊ w ∓) ← عَلِمَ (+) ← ◊ w ∓

فبِكذِب لوازم هذه الأربعة الاستلزامات الثّواني، تكذب تلك الأربعة الأوَل. فيكون الاستلزام (223) (عَلِمَ (+) ← يَعْلَمُ (+)) صحيحا.

حتَّى عندما تكون البنية [لا يَعْلَمُ (+)] موصوفةً، أي من المستوى الدّلاليّ الموصوف، لا يصِحّ الاستلزام (237) (عَلِمَ (+) ← لا يَعْلَمُ (+)). ففي هذا الوضع الدّلاليّ الثّاني، يظلّ الاستلزام (256) صحيحا؛ ويفكّك الاستلزام الافتراضيّ الغالط (237) (عَلِمَ (+) ← لا يَعْلَمُ (+)) إلى استلزامات منها (257) و(258).

(256) لا يَعْلَمُ (+) ← (+)

(257) عَلِمَ (+) ← يَجِدُ (-)

(258) عَلِمَ (+) ← يَحْسَبُ (-)

فإذا قدّمنا، بعد (257) و(258)، بالتّوالي، الاستلزامين (259) و(260)، لزِم (261) و(262)، بالتّوالي.

(259) يَجِدُ (-) ← ∓

(260) يَحْسَبُ (-) ← ◊ w ±

(261) (عَلِمَ (+) ← يَجِدُ (-) • يَجِدُ (-) ← ∓)) ← عَلِمَ (+) ← ∓

(262) (عَلِمَ (+) ← يَحْسَبُ (-) • يَحْسَبُ (-) ← ◊ w ±)) ← عَلِمَ (+) ← ◊ w ±

ولمّا كان لازِمَا (261) و(262) كاذبيْن وكان (259) و(260) صادقيْن، كان (257) و(258) كاذبيْن. وبناءً على ما سبق، يكون الاستلزام (223) (عَلِمَ (+) ← يَعْلَمُ (+)) صحيحا.

من طريف هذه الأفعال العقديّة أنّ ما تَضادَّ منها عدَا فِعل العِلْم يمكن أن يشترك في اللّازِم، حتّى ما تناقضَ منها عدَا فعل العِلْم. فالبنيتان [يَجِدُ (+)] و[يَجِدُ (-)] متضادّتان. والاستلزامان (يَجِدُ (+) ← ±) و(يَجِدُ (-) ← ∓) يتفاوت لازِماهما تفاوتَ تدرّجٍ أو يتّفقان. والبنيتان [يَجِدُ (+)] و[لا يَجِدُ (+)] متناقضتان. والاستلزامان (يَجِدُ (+) ← ±) و(لا يَجِدُ (+) ← ∓) يتفاوت لازِماهما تفاوتَ تدرّجٍ. وهذا التّفاوت الضّئيل يؤيّد حساب الاستلزام المادّيّ المنطقيّ ويؤيّد ادّعاءنا أنّه استلزام نحويّ شكليّ ينتِجه النِّظام اللّغويّ إنتاجا طبيعيّا[1].

ليس للمعاجم العقديّة عدَا معجم العِلْم من الكفاية الدّلاليّة الاحتماليّة ما يمكّنها، دائما، من إنتاج استلزامات مناظِرة لاستلزامات معجم العِلْم الّتي يكون اللّازم منها البنية [أَعْلَمُ (+)]، مع اتّفاق طرفَي الاستلزام في فحوى الاعتقاد، على أنّها تكفي كفايات جزئيّة لإنتاج استلزامات رابطة بين طرفيْن متّفقين في المعجم العقديّ غيرِ معجم العِلْم وفي قيمة فحوى الاعتقاد، ببعض الأشكال التّصريفيّة والبعض الآخر منها يكذِّب تلك الاستلزامات أو بعضَها أو غيرَها ممّا يناظر ما يُنتجه معجم العِلْم. **ويكون نظام تشكيل تلك الاستلزامات المحافَظةَ على اللّازم ومناسبةَ مجموعةٍ من القواعد التّصريفيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة. وعليه، يكون الجدول (212) وما يحتمله من البنيات الاستلزاميّة أساسًا لتشكيل تلك الاستلزامات المناظِرة.** ونحن نكتفي بتشكيل استلزامات معجّمة للحِسبان وأخرى معجّمة للظّنّ. ونبدأ بتقديم الاستلزاميْن (263) و(264). ونُتبِعهما بجملة من الاستلزامات.

---

[1] العامِريّ، 2014 ب.

(263) (+) ← أَعْلَمُ (+)

(264) (-) ← أَعْلَمُ (-)

(265) (كُنتُ قد حسِبْتُ (+) ← (-) • (-) ← أَعْلَمُ (-)) ← ~ (كُنتُ قد حَسِبتُ (+) ← أَعْلَمُ (+))

(266) (كان قد ظَنَّ (+) ← (-) • (-) ← أَعْلَمُ (-)) ← ~ (كان قد ظَنَّ (+) ← أَعْلَمُ (+))

(267) (يَحْسَبُ (+) ← (◊ w ∓) • (◊ w ∓) ← أَعْلَمُ (◊ w ∓)) ← ~ (يَحْسَبُ (+) ← أَعْلَمُ (+))

(268) (أَظُنُّ (+) ← (±) • (±) ← أَعْلَمُ (±)) ← ~ (أَظُنُّ (+) ← أَعْلَمُ (+))

(269) (أَجِدُ (+) ← (±) • أَحْسَبُ (+) ← (±)) ← (أَجِدُ (+) ← أَحْسَبُ (+))- هذا الاستلزام لا يعتمد على المحافظة على اللّازم، فقط، بل، أيضًا، على قواعد تصريفيّة ودلاليّة وتركيبيّة تسيِّر البنيتيْن [أَجِدُ (+)] و[أَحْسَبُ (+)]-.

(270) يَجِدُ (+) ← (±)

هذا اللّازم (±) الوارد في (270)- ولوازمُ سائر الاستلزامات السّابقة، أيضًا- هو فحوى اعتقاد المتكلِّم. وهو حامِلُه على أن يَصِفَ اعتقاد الفاعل التّركيبيّ بالوجدان العقَديّ. ومن المناسِب أن يساويَ تفاوتُ العِلْم والوجدان في الوثوق تفاوتَ القيمتيْن (+) و(±) في مدرَّج الإيجاب. ولو كان اعتقاد المتكلِّم هو (+)، لوَسَم اعتقادَ الفاعل بمعجم العِلْم. لكنْ إن اختار المتكلِّم تعجيم صورة إدراكه لذلك الفحوى نفسه، فحوى الوجدان من (270)، فبأيّ البنيتين (271) و(272) يُجريه؟

(271) أَجِدُ (±)

(272) أَجِدُ (+)

نحن ندّعي أنّ البنية (272) أنسَبُ لذلك التّعجيم من (271)، لأنّ إدراج (272) في سياق بنيويّ استلزاميّ يحافظ على الاستلزام (270) وإدراج (271) في ذلك السّياق لا يحافظ عليه.

(273) (يَجِدُ (+) ← أَجِدُ (±) • أَجِدُ (±) ← ◊) ← يَجِدُ (+) ← ◊

(274) (يَجِدُ (+) ← أَجِدُ (+))• أَجِدُ (+) ← ±) ← يَجِدُ (+) ← (±)

(275) ~ (أَجِدُ (±) ← (±))

(276) ~ (يَجِدُ (+) ← أَجِدُ (±))

(277) يَجِدُ (+) ← أَجِدُ (+)

ولو كان الاستلزام (أَجِدُ (±) ← (±)) يصحّ، لكان تعجيم الاعتقاد بالوجدان لَغْوًا؛ ولتكافأت البنيتان [أَجِدُ (±)] و[أَعْلَمُ (±)] تكافؤًا لازمًا من اتِّفاق (271) و(278) في اللّازم ومن قواعد تصريفيّة وتركيبيّة ودلاليّة **خلاصتها أنّه متى اتّفقت في اللّازم بنيتان نحويّتان متّفقتان في الشّكلين التّصريفيّ والتّركيبيّ ولم تتقابلا في النّظام الدّلاليّ بالتّضادّ ولا بالتّناقض، كانتا متكافئتين في الدّلالة المعجميّة.**

(278) أَعْلَمُ (±) ← (±)

يحافظ اختيارنا لـ(274) دون (273) أو لـ(277) دون الاستلزام موضوعِ النّفي من (276) على ما نسمِّيه **قاعدة تدريج اللّوازم بتدريج المعاجم العقديّة**. فلا تتطابق قيمة اللّازم وقيمة فحوى الملزوم، إلّا في بنية العِلْم العقديّة. فإذا لم يكن الاعتقاد المعجّم في الملزوم عِلْمًا، ضعفت قيمة اللّازم عن قيمة فحوى الملزوم. ولولا ذلك، لتكافأت المعاجم العقديّة في الدّلالة. ولولا ذلك، لكان اختلافها اللّفظيّ لغوًا أو حشوًا. ويمنع اختيارُنا حصول الاستلزامِ (279) الّذي لا يتناسب، فيه، فحوى الاعتقاد الملزوم وفحوى الاعتقاد اللّازم، (+) و(◊)، لأنّ تفاوتَ هذين الفحويين على مدرَّج الإيجاب يفُوق تفاوتَ العِلْم والوجدان على مدرَّج الوثوق. فالعِلْم الملزوم يحافظ على فحواه في موضع اللّازم. والوجدان، على أنّه دون وثوق العِلْم، يظَلّ قريبا منه في التّدريج قُربًا لا يُحفَظ بين (+) و(◊).

(279) يَجِدُ (+) ← ◊

عند إجراء الحساب بآليّة العوالم الممكنة، تكون عوالم إيجاب فحوى الوجدان غالبة العدد على عوالم سلبه. ولكنَّنا نترك، الآنَ، إجراء هذا الحساب، تخفيفا للبحث، فنكتفي بموجز لكيفيّة من كيفيّات إنجازه. وهي أن نفتح الحساب بعدد عوالمَ ممكنةٍ محدود يكون مساويًا لعدد أفعال عقديّة مختارة أو لعدد أصنافها الدّلاليّة. والأنسَبُ لتدريجَي الوثوق والإيجاب أن تكون تلك العوالم بعدد الأفعال، لتعليل اختلاف اللّوازم الدّلاليّة عند تجريد المعلومتين التّصريفيّة والتّركيبيّة. وهنالك، يكون فحوى العِلْم موجبًا في جميع العوالم الممكنة المعدودة، حتّى كأنّه ضروريّ. ويكون فحوى الوجدان موجبًا فيها كلِّها إلّا واحدا. فإذا أُدمِج التّصريف والتّركيب في الحساب، لم يعُد التّدريج معجميّا خالصا؛ بل صار بنيويًّا مركّبا. وهنالك، توصَف البنيات المستلزِمة للسّلب بأنّ لوازمها سالبة في جميع العوالم الممكنة. وليس قولنا بالتّدريج المعجميّ، هاهنا، تراجُعًا عمّا توسّعنا في الاستدلال

عليه في هذا البحث، أي أنّ المعجم العقديّ لا يقوَى على المحافظة على اللّازم مع تنوّع الأشكال التّصريفيّة والتّركيبيّة. فذلك التّدريج المعجميّ يظهر، عند عزْل التّصريف والتّركيب بالشّكلنة وتوحيد الأشكال الّتي تجري بها التّناظرات. وهوعزْلٌ حاصِل في المستويات النّسقيّة من جداولنا تلك. ولكنْ عند إجراء التّناظرات الجدوليّة بين بنيات لا تتّفق في الأشكال التّصريفيّة والأشكال التّركيبيّة، لا يستقرّ ذلك التّدريج المعجميّ العقديّ. فهنالك، قد يتقدّم الحسبان على الوجدان في مدرَّج الوثوق- [أَحْسَبُ (+)] > [كانَ يَجِدُ (+)]، مثلا-. **فمعيار التّرتيب هو تفاوت المعاجم العقديّة في قوّة المحافظة على الفحوى العقديّ نفسِه عند بلوغ عمليّة الاستلزام غايتها من موضع الملزوم إلى موضع اللّازم. وهذا المعيار نفسُه يمكن اعتماده لإعادة تنظيم مستويات الجداول السّابقة.**

5.2.2. (ع د د)

الفعل القلبيّ (عَدَّ)، عند الأستراباذيّ، دالٌّ على معنى اعتقاد كون الشّيء على صفة اعتقادا غير مطابق. وعلى أنّ هذا الوصف الدّلاليّ يناسب هذه التّصريفة الفعليّة، فإنّه لا يوافق جميع تصريفات (عَدَّ). ونحلِّل هذا التّحرّك الدّلاليّ، بوصف الجملتين (280) و(281) بنظام الحساب التّقابليّ.

(280) عَدَّ زيدٌ النَّصْرَ قريبًا

(281) أَعُدُّ النَّصْرَ قريبًا

فالفعل (عَدَّ)، هنالك في (280)، يستلزم سلْب التّحقّق. وهذا السّلب هو فحوى اعتقاد المُتَكَلِّم الّذي يقدِّر أنّ زيدا قد حوّل، في اعتقاده، النّصر من وضع أوّل هو البُعد يراه المُتَكَلِّم مطابقا للخارج إلى وضع ثانٍ هو القرب لا يراه المُتَكَلِّم مطابقا. والأصل الابتدائيّ اللّازم من (280)، أي الأصل الجُمليّ الّذي دخله الفعل العقديّ هو (36) (لَيْسَ النَّصْرُ قريبًا). فاستلزام (عَدَّ) للسّلب حاصِلٌ من تعامُل معجمه وانقضائه ومُضيّه ويقوّيه إسناده إلى غير المتكلّم على أنّ هذا الإسناد ليس ضروريّا لِاستلزام السّلب. ولذلك، تتّفق الجُمَل الثّلاث الآتية في استلزام السّلب، أي (36) أو (53) (لم يَكُنِ النَّصْرُ قريبًا). حتّى الجملتان (285) و(286) اللّتان يرِد فيهما الفعل القلبيّ غير منقضٍ تستلزمان السّلب.

(282) عَددْتُ النَّصْرَ قريبًا

(283) كنتُ قدْ عَددْتُ النَّصْرَ قريبًا

(284) كانَ زيدٌ قدْ عَدَّ النَّصْرَ قريبًا

(285) كنتُ أَعُدُّ النَّصْرَ قريبًا

(286) كانَ زَيْدٌ يَعُدُّ النَّصْرَ قريبًا

أمّا الجملة (281) فهي لا تستلزم السّلب وتمنع أن يوصَف معجم العدّ العقديّ، مطلقا، بما وصَف به الأسترابادذيّ التّصريفة الفعليّة (عَدَّ)، **"اعتقاد كون الشّيء على صفة اعتقادا غير مطابق"**، لأنّ (281) تمثَّل بـ(287).

(287) أُرجّحُ أنَّ النَّصْرَ قريبٌ

فلا يُتصوَّر أنّ المُتَكَلِّم يلتزم اعتقادًا يعلم أنّه غير مطابق. فلو صحّ إطلاق وصفِ الأسترابادذيّ على كلّ معجم العدّ، لكانت الجملة (288) تناقضا دلاليًّا.

(288) أَعْلَمُ أنّي أَعُدُّ النَّصْرَ قريبًا

وفي الجملة (289)، يرتقي الفعل القلبيّ في متدرَّج اليقين واستلزامِ الإيجاب، بتأثير معطيات التّركيب، دلالةِ (إنَّ) على التّأكيد ودلالةِ (دون شكٍّ) على سلب الشّكّ المستلزِم لليقين، علاوة على معلومات الصّرف من (أَعُدُّ).

(289) إنّي أَعُدُّ النَّصْرَ قريبًا، دون شكٍّ

فتلك المعطياتُ ترقّي التّصريفةَ (أعُدُّ) إلى يقين (أَعْلَمُ) وتأخذها عن استلزام السّلب. فيكون الأصل الجُمليّ الدّاخل عليه الفعل القلبيّ هو (30) (النَّصْرُ قريبٌ). وعليه، فلِمعجم العدِّ العقديّ قابليّة دلاليّة تكوينيّة للتّحوّل أو التّرقّي والتّدنّي في متدرَّج اليقين واستلزام الإيجاب.

عند وصْف (290) بالحساب التّقابليّ نفسه، نجِد البنية [(+) يَعُدُّ (+)] في المجال التّدريجيّ المتوسِّط للبنيتيْن [(+) عَدَّ (+)] و[(+) أَعُدُّ (+)] والمحسوب بالتّدريج في استلزام الإيجاب أو استلزام السّلب.

(290) يَعُدُّ زيدٌ النَّصْرَ قريبًا

وقد وصَفَ المبخوت التّصريفة (يَعُدُّ) بالدّلالة على عدم التزام المتكلّم **"بصدق كلام غيره"** (المبخوت، 2001، 442). فإن صحّ هذا الوصْف، كان محتوى اعتقاد الفاعل التّركيبيّ زيد (قُرْبُ النَّصْرِ) نسبةً لا تنتمي إلى كون المُتَكَلِّم الاعتقاديّ، لأنّه يبدو ليس يستطيع أن يوجبها. فحينئذٍ، يكون الأصل الابتدائيّ الدّاخل عليه الفعل القلبيّ من قبيل (291).

(291) من المُمْكنِ أنْ يكونَ النَّصْرُ قريبًا

وعلى جواز وصْف (290) بوصْف المبخوت، نرى النِّظام الدّلاليّ العقديّ أوسع ثراء من تصوّر النِّظام اللّازم من وصف الأجزاء المكوِّنة في غير ترابطاتها الشّبكيّة النّظاميّة. ولذلك، يتعيّن وصْف تلك التّصريفة الفعليّة وسواها بحساب الجداول الدّلاليّة ومراقبة

نظامها الاستلزاميّ المركَّب. فلازمُ [(+) يَعُدُّ (+)]،مقابِلةً لـ[(+) أَعُدُّ (+)]، يختلف عن لازِمِها، مقابِلةً لـ[(+) عَدَّ (+)] أو لـ[(+) كانَ قدْ عَدَّ (+)]. ومع ذلك، فتدريج هذه التّصريفات والبنيات الفعليّة تدريجا عموديّا مقصورًا على معجم العدّ العقديّ، لا يمنحنا تدريجا استلزاميّا على مدرَّج الإيجاب والسّلب قويّا يَثبُت عند إيراد التّناظرات المعجميّة الجدوليّة العموديّة. ولذلك، نرجئ الجدولة إلى الفراغ من وصْفٍ لبعضٍ آخر من الأفعال القلبيّة.

.6.2.2 (ر ء ي)

وصَفَ الأستراباذيّ الفعلَ (رَأَى) بأنّه موضوع لمعنى **"الاعتقاد الجازم في شيء أنّه على صفة معيّنة سواء كان مطابقا أو لا"**. ومعنى الاعتقاد الجازم أنّ الفاعل التّركيبيّ المسند إليه الفعلُ (رَأَى) يعُدُّ اعتقاده مطابقا. فهو لا يشكّ في إيجاب النِّسبة، إن كان يراها موجبة، ولا في سلبها، إن كان يراها سالبة. ومهما تكن حالات الأشياء في الكون الخارجيّ، ومهما يكن تصوّر المتكلِّم لها، فهذا المُتَكَلِّم يعُدُّ ذاك الفاعل الرّائيَ صادقا في اعتقاده واثقا بصدقه. ونبدأ بوصف الجملتين (292) و(293).

(292) **"إنَّهم يرَوْنه بعيدًا"** (المعارج، الآية 6)

(293) **"ونرَاهُ قريبًا"** (المعارج، الآية 7)

فالفعلان القلبيّان (يَرَوْنَ) و(نَرَى)، على اتّفاقهما في نوع الصّيغة ، صيغة المضارع المرفوع، لا يتّفقان في اللّازم؛ على معنى لا تتّفق الجملتان اللّتان ينتميان إليهما، بالتّوالي، في اللّازم. فاختلافهما في بعض معطيات التّصريف استلزم اختلافهما في اللّازم. فعند النّظر إلى السّياق الدّلاليّ الجامع للجملتين، تكون (292) تستلزم، **استلزاما سياقيّا**، سلبَ النّسبة؛ وتكون (293) تستلزم إيجاب النّسبة، بكلّ الوثوق الممكن؛ حتّى يرتقيَ اعتقاد الرّأي إلى مرتبة اعتقاد العِلْم، فتتكافأ (293) و(294) وتتكافأ (292) و(295)، بل حتّى يرتقيَ وثوق الرّأي إلى وثوق الرّؤية الحسّيّة المُدرِكة.

(294) ونَعْلَمُهُ قريبًا

(295) إنَّهم لا يَعْلمُونَهُ قريبًا

فعند ارتقاءِ وثوق الرّأي إلى وثوق الرّؤية الحسّيّة المُدرِكة، تكون (294) لازِمة، بالضّرورة، من إنشاء (293)، أي من بنيتها الدّلاليّة ومن التّلفّظ بها. وبتمام السِّياق الدَّلاليّ، يزداد تغليطُ اعتقادِ الفاعل التّركيبيّ من (292)؛ فيقوَى استلزامها للسّلب، بموجب السّياق الدّلاليّ الجامع لها و(293). ويرتقي اللّازِم (296) من مرتبة اللّازم الدّلاليّة إلى مرتبة المقتضى من (292)، بموجب لزومه من (297)، أيضًا، من غير أن يرتقيَ ذلك المرتقى في بنية (293)

الدّلاليّة، لِامتناع لزومه من (298).

(296) هو قريبٌ

(297) إنَّهم لا يَرَوْنَهُ بعيدًا

(298) ولا نَرَاهُ قريبًا

ومن لطائف ما سمّيْناه بالاستلزام السّياقيّ أنّ اللّازم النّحويّ الدّقيق والمناسب لـ(292) هو (299) وأنّه تحوّل إلى (296) أو كوفئ به، مكافأة نقيض الشّيء بضدّ ذلك الشّيء[1]، على أنّهما لا يتكافآن في الدّلالة النّحويّة. ومع ذلك، يمكن، في غير ذلك السّياق الجامع، مكافأة (299) بـ(296)، باستدلاليْن بلاغيّين متعامليْن، الاستدلال بنفي البُعْد على أنّه نفي لكلّ البُعْد نفيًا مُستلزِمًا لإثبات القُرْب والاستدلال بإثبات القُرْب على أنّه إثباتٌ لكلّ القُرْب إثباتًا مُستلزِمًا لنفي البُعْد.

(299) هو ليسَ بعيدًا

فسلْب البُعْد، في كلّ منوال نحويّ تدريجيّ استرساليّ، لا يكافئ إيجاب القُرْب. ومنوالنا المربّعُ النّحويّ المسيِّر لهذا الحساب الدّلاليّ الّذي نُجريه هو منوال استرساليّ حركيّ تقابليّ. ولكنّ ذلك السّياق الدّلاليّ الجامع اضطرّ (292) لِاستلزام لازِمٍ (293) المقابلة لها بضرْبٍ من المضادّة. فكان لازِمًا لها ومقتضى منها.

لكنْ عند عزْل (292) عن ذاك السّياق الجامع الّذي وردتْ فيه، لا تعود تستلزم (296). وقد يبدو، في غير الوصف الدّلاليّ التّقابليّ، أنّ موقفَ المُتَكَلِّم اللّازمَ من (292)، حينئذٍ، هو الحياد أو الإمكان،على أنّ الإمكان ليس حيادا صِرفا، لأنّه إمّا إمكان الإيجاب أو إمكان السّلب. حتّى (293)، في غير ذلك السّياق القرآنيّ، لا تعود تستلزم (296) إلّا بقرينة من غير الفعل العقديّ. فإن لم تَرِدْ قرينة، استلزمت ترجيح الإيجاب. وعليه، فالدّلالة على الاعتقاد الواهم يمكن وسمها بجميع الأفعال القلبيّة، بنظام الدّلالة التّركيبيّة، مع تفاوتها في قابليّة ذلك الوسم. فدلالة الاعتقاد الواهم ليست وضعيّة فيها، بل ناتجة عن التّعامل بين تصوّرين متعارضين، تصوُّرِ المُتَكَلِّم زمان الإنشاء وتصوُّرٍ آخرَ يُدرجه المُتَكَلِّم في الجملة نفسها **ويَعدُّه ليس مطابقا للخارج، لأنّه ليس مطابقا لاعتقاده.**

لا نتوسّع، في ما يلي، توسُّعَنا في ما سبق، لإمكان قياس كثير من تفاصيل اللّاحق على كثير من تفاصيل السّابق والاستغناء بهذا عن ذاك. وسنكتفي بتقديم أمثلة ووصْفٍ لها

[1] يُراجَع العامِريّ، 2013.

سريع، حتّى نختم هذا الفصل بحساب بعض التّقابلات الدّلاليّة. وننطلق من الجُمَل الآتية.

(300) لا أَرَى الخبرَ صادقًا

(301) لا يَرَى زيدٌ الخبرَ صادقًا

(302) لمْ أَرَ الخبرَ صادقًا

(303) لمْ يَرَ زيدٌ الخبرَ صادقًا

فالجملة (300)، مقابِلةً للجملة (301)، تستلزم رجحان السّلب، سلْب صدق الخبر. وإذا عوّضنا (أَرَى)، في (301)، بـ(أَظُنُّ) أو (أَعُدُّ) أو (أَجِدُ)، لا يتغيّراللّازم. وعلى أنّ هذه الأفعال تتفاوت في مراتب اليقين الّتي تدلّ عليها، فهي تتّفق في التّدنّي عن مرتبة يقين العِلْم. ولا نتبيّن، بينها، فويرقات دلاليّة، لورودها في شكل تركيبيّ واحدٍ وتصريفها بشكل تصريفيّ واحد. أمّا الأصل الإنجازيّ الابتدائيّ الدّاخل عليه الفعل القلبيّ (أَرَى)، منفيّا بـ(لا)، فهو من قبيل (304).

(304) ليسَ الخبرُ صادقًا، في رأيي

وعلى أنّ المُتَكَلِّم خفَّفَ، في (304)، من وزن اليقين، في ما يشبه ابتداء الكلام على اليقين ثمَّ يعرض الشّكّ، فإنّ ذلك التّخفيف لا يعفيه من الالتزام إعفاء مطلقا، لأنّه إنْ تحلّل المُتَكَلِّم من كلّ التزام تُنقَلْ هذه الأفعال القلبيّة إلى الدّلالة على معنى الشّكّ. وهو أن يستوي، في نظر المُتَكَلِّم، إمكان صدق المحتوى الاعتقاديّ وإمكان كذبه. وليس في (300) معنى الشّكّ. بل فيها معنى الرّجحان. فالمُتَكَلِّم، فيها، ملتزم التزاما ذاتيّا[1] ولا يدعو مخاطبه إلى الأخذ باعتقاده. وإنّما هو كالملتزم لنفسه ويدّعي أنّه لا يريد أن يغيّر تصوّر المخاطب. بل هو يُطلعه على ما في نفسه ويدّعي أنّه يرى اعتقاده صادقا وأنّ فحوى جملته مطابق للخارج. وهذا لا يكون، عند وسم الاعتقاد بمعجم العِلْم. فعند استعمال معجم العِلْم، إلّا ما استثنيناه، سابقًا، من البنيات الفعليّة، يدّعي المُتَكَلِّم أنّ صدق المعلوم صدق موضوعيٌّ، أي هو ينتمي إلى جميع الأكوان العقديّة، انتماءً بالقوّة وإلى كثير منها انتماءً بالفعل، وأنَّ الاستدلال عليه متين أو نتيجته ضروريّة. حتّى كأنّ ذلك المعلوم من البداهات. فإذا ما استعمل المُتَكَلِّم فِعلا من سائر أفعال القلوب في صيغة المضارع المسندة إلى المُتَكَلِّم [أَفْعلُ]، مثبتا أو منفيّا، فإنّه يُقرّ، ضمنيّا، بأنّ الاعتقاد ذاتيّ وأنّ صدقه افتراضيّ مقدّماتُه هي مواقف المتكلّم الذّاتية أو

[1] رأى المبخوت، (2001، 441)، أنّ: "الالتزام لا يكون إلّا مع (علِم) أي عند اليقين حيث يحافظ النّفي على ما كان يقتضيه الإثبات. أمّا في بقيّة الحالات فلا يلتزم المُتكلّم بشيء".

معطيات لا يبدو هذا المُتَكَلِّم قادرا على البرهنة عليها أو الاستدلال عليها استدلالًا ضروريّا، قدرتَه عند استعمال معجم العِلْم. فالمُتَكَلِّم، في (300)، يسلك سلوكا لغويًّا ديمقراطيّا أو حُرًّا وليس يدّعي أنّ الصّدق ما يقوله.

عند وصْف الجملة (301) بغير الحساب التّقابليّ، يبدو المُتَكَلِّم، فيها، يلتزم الحياد، لأنّه يكون يرى فحوى الاعتقاد ممكنا الإيجاب في عوالم ممكنة وممكن السّلب في عوالم ممكنة أخرى. فهي، حينئذ، تستلزم الإمكان.

أمّا الجملتان (302) و(303) فتحتملان الوصف بما وصفنا به (300) و(301)، بالتّوالي. وحينئذ، تحتملان الاستئناف بعدهما بـ(305) و(306)، بالتّوالي.

(305) ومازلتُ لا أرَاه صادقًا

(306) ومازال لا يرَاه صادقًا

ولكنّ الجملتين (302) و(303) تحتملان، استلزام دلالة الإضراب عن ذلك الرّأي الأوّل، باعتناق رأي ثان أو اعتقاد ثان قد يكون عِلْمًا. فتستلزم، حينئذ، الجملةُ (302) الجملة (307) أو الجملة (308). وتحتمل الجملةُ (303) أن تستلزم الجملة (309) أو الجملة (310). ولكنّها تستلزم، قطعا، (307) أو (308).

(307) أرَاه، الآن، صادقًا

(308) أَعْلَمُه، الآنَ، صادقًا

(309) يَرَاه، الآنَ، صادقًا

(310) يَعْلَمُه، الآنَ، صادقًا

وتلزَم الجملة (308) من الجملة (310). ولا تلزم الجملة (311) إلّا منهما.

(311) اَلْخبرُ صادقٌ

وعند تقوية دلالتَي المُضِيّ والانقضاء، يتغيّر اللّازم، بالقطع. فالجملتان (312) و(313) تستلزمان (311).

(312) لمْ أكنْ قدْ رأيتُ الخبرَ صادقًا

(313) لمْ يكنْ زيدٌ قدْ رَأَى الخبرَ صادقًا

7.2.2. (ز ع م)

يتراوح الفعل (زَعَمَ) بين استلزام إيجاب المزعوم واستلزام سلبه، حتَّى ما تصرَّف منه في صيغة المضارع المرفوع الّتي اختبرنا نزوعها، عندما تُعجَّم وهي مثبتة بمعجم عقديّ، إلى أن تستلزم إيجاب فحوى الاعتقاد. والفعل (زَعَمَ) هو، حسب الجرجانيّ، **"تارة للظَّنّ وتارة للعِلْم"** (العوامل المائة، 275). وهو، عند الأستراباذيّ، يدلّ على **"القول بأنّ الشّيء على صفة قولا غير مستند إلى وثوق"** (شرح الكافية، ج. 4، 151). وقد ذهب المبخوت إلى أنّ المُتَكَلِّم لا يلتزم، عند استعمال (زَعَمَ) **"بصدق كلامه ولا بصدق غيره"** (2001، 422)، وأنّ (أَزْعُمُ) يستلزم **"على وجه التّرجيح"** تحقّق المزعوم (المبخوت، 2001، 444). ولكنّ موضع (زَعَمَ) من السّياق الممتدّ في الجملة (314) الآتية يحتمل أن يكون يرفعُه إلى مرتبة (عَلِمَ) الوثوقيّة.

(314) زَعَمَ أَنَّهُ إذَا أتاك أَنَّهُ سيفعلُ[1]

فتردُّد معنيَي الوجوب والتّأكيد يرفع وثوق الزَّعم إلى وثوق العِلم. فـ(أَنَّ) تفيد التّحقيق. و**"الفعل الّذي يدخل على المفتوحة مشدّدة أو مخفّفة يجب أن يشاكلها في التّحقيق"** (الزّمخشريّ، المفصّل، 299). و(إذَا) هي، بخلاف (إِنْ) الشّرطيّة، موضوعة لمعنى الظّرف الزّمانيّ الواجب من الزّمان المستقبل. وتكرار (أَنَّ) يشحن البنية النّحويّة بتحقيق إضافيّ. وحرف الاستقبال والمضارع المرفوع، أيضًا، يشحنانها بذلك المعنى. فهذه خصائص إعرابيّة محدِّدة لجهة الجملة. ولذلك وغيره، لا نجِدُ معجم الزّعْم يحلِّل الزّاعمَ من كلّ التزام. والرّاجح، عندنا، أنّ سلوك الزّعْم الدّلاليَّ هو، كسلوك سائر الأفعال القلبيّة، احتماليّ مقيَّد بمعلومات السّياق الإعرابيّ، وأنّ الدّلالة القارّة فيه وفيها هي دلالة الجعل التّصوّريّ، وأنّ هذا الجعل قد يستلزم إيجاب المجعول وقد يستلزم سلْبه، وأنّ تعدّد ألفاظ أفعال القلوب يُراد منه وسْم تعدّد مراتب اليقين، وأنّ أقوى اليقين يرشِّح الفحوى الاعتقاديّ لمرتبة الموضوعيّة الّتي تُلزِم المخاطب التّصديق، وأنّ أغلب مراتب اليقين تقدِّم قيمة الفحوى الاعتقاديِّ الصّدقيّةَ على أنّها ذاتيّة يلتزمها صاحب الاعتقاد دون المخاطَب، وأنّ للمخاطَب حقّ الاحتفاظ باعتقاده وحقّ التّحفُّظ وحقّ إظهار النّأي عن التّأييد وعن التّفنيد.

لكنْ إذا نظرنا في بعض آيات القرآن وغيرها من الجُمَل والأقوال، فإنّنا نجِدُ

[1] المثال (314) من كتاب سيبويه، (ج. 3، 132). وهو مصوغٌ بالقياس على قوله تعالى "أ يعِدُكم أنّكم إذا مُتّم وكنتم ترابا وعظاما أنّكم مخرجون" (المؤمنون، 35).

استعمالات معجم الزّعم تثير إشكال الصّدق الإحاليّ المنطقيّ والصّدق الأخلاقيّ أو العقديّ. ومدار الأوّل، في عُرْف المناطقة والدّلاليّين والنّحويّين، على مبحث المطابقة أو صدق إحالة الجملة على حالات أشياء الخارج أو كذبها. ومدار الثّاني على مطابقة الجملة للاعتقاد أو، على عبارة شرّاح التّلخيص، مطابقة النِّسبة الكلاميّة للنِّسبة الذِّهنية. هذا الصّدق الأخلاقيّ العقديّ وثيق الصّلة بقاعدة الصّدق الإنشائيّ[1] (la sincèrité) الّتي كانت، في بعض المناويل التّداوليّة، من أبرز القواعد المسيّرة لإنشاء الأعمال اللّغويّة.

لقد كنّا ذهبنا إلى أنّ أفعال القلوب مطلقة الصّدق الأخلاقيّ أو العقديّ. ونفسِّر هذا الضّرب من الصّدق بأنّه صدق صاحب الاعتقاد في التّعبير عمّا يُضمر من تصوُّر، سواء طابق التّعبيرُ حالة الخارج أو خالفها. فالمتكلِّم المعارِض هو، في ما سبق من تحليل دلاليّ في هذا البحث، لا يؤاخذ الفاعل التّركيبيّ بمخالفة تعبيره للمضمَر من اعتقاده بل بمخالفته لصورة الخارج المنتقشة في ذهنه، ذهنِ المتكلِّم المؤاخِذ. ويُعَدُّ أحد استعمالات (زَعَمَ) استثناء تمثِّله الجملة القرآنيّة الآتية.

(315) **"زَعَمَ الّذين كفروا أن لن يبعثوا**[2] (التَّغابن، من الآية 7)

فالفعل (زَعَمَ)، هنالك، يقبل التّعويض بأيٍّ من الأفعال القلبيّة التّالية (رَأَى وظَنَّ وحَسِبَ وعَدَّ ووَجَدَ). وتستلزم (315) الجملةَ (316) والجملةَ (317)، بالاستلزام.

(316) سَيُبعَثُ الّذين كفَرُوا

(317) نَعْلَمُ أنَّ الّذين كفَرُوا سيُبْعَثونَ

وعليه، يستلزم الفعل (زَعَمَ)، في سياقه التّركيبيّ (315)، كذب المزعوم. وفي ذلك السّياق، لا يرتبط (زَعَمَ) بالكذب الأخلاقيّ العقديّ، لأنّ الكافرين لو علِموا يقينًا أنّهم سيبعثون لآمنوا. وإذن فمحتوى اعتقادهم لا يحتمل، في (315)، إلّا الوصْف بالكذب المنطقيّ، لأنّه في نظر المُتَكَلِّم لا يطابق الخارج. ولا يدلّ معجم الزّعْم على الكذب الأخلاقيّ أو العقديّ، عند تشكيله بتصريفة المضارع المرفوع المسنَدة إلى المتكلِّم والّتي يحافظ سياقها التّركيبيّ على دلالتها على الزّمان الحاضر. فلو حافظت البنية [(أَزْعُمُ)الحاضر (...)] على دلالة الكذب الأخلاقيّ العقديّ، أي القصد إلى الكذب المنطقيّ الإحاليّ، لَلزِم التّناقض الدّلاليّ من تصريح المتكلِّم أنّه يلتزم اعتقادًا يَحكُمُ بكذبه، في مستوى لغويّ واصفٍ اختار فيه معجم الزّعْم وتصريفَه وتركيبَه

[1] هي إحدى القواعد الضّروريّة لنجاح العمل اللّغويّ، حسب سيرل (Searle, J.)، 1972، ص 108.

[2] قال تعالى: "**زَعَمَ الّذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربّي لَتُبعثُنّ**" (التَّغابن من الآية 7).

ذاك التّصريفَ وذاك التّركيبَ. ويقاسُ وصْفنا لـ[(أَزْعُمُ)الحاضر (...)] على وصفنا لـ[(أَحْسَبُ)الحاضر (...)] الّذي استدللنا به على أنّها لا تستلزم السّلْبَ، إلّا فرْقًا دلاليّا لطيفًا بينهما هو أنّه لوْ صحّ استلزام تينك البنيتين للسّلب أو الكذب، لتمثّلتْ (أَزْعُمُ) بـ**(أَكْذِبُ عليك)**؛ ولتمثّلتْ (أَحْسَبُ) بـ**(أَكْذِبُ على نفسي)**.

إنّ ما يوجّه الفعل (زَعَمَ)، هنالك، إلى استلزام كذب المزعوم هو المعاني المعجميّة المنجزة في البنية (315). فمعنى الكفر هو جحْد الحقّ. هذا، علاوة على تأثير السّياق القرآنيّ العامّ الّذي يُنتج عددًا من الاستلزامات والاقتضاءات السِّياقيّة والّذي يُعَدُّ فيه البعث من الحقائق الضّروريّة وعلاوة على تأثير بقيّة سياق الآية الّذي يَرِدُ فيه حرف الإيجاب (بلى) المفنِّد للنّفي. وإذن فالفعل (زَعَمَ) يستلزم، معجميّا، إمكان الإيجاب وإمكان السّلب[1]. وفي الجملة (318)، لم يَعُدِ الفعل (زَعَمَ) يستلزم كذب المزعوم، لأنّ المُتَكَلِّم يرجّح الإيجابَ.

(318) أَزْعُمُ أنّي سأُبْعَثُ

فإنْ كان تصديق حدث البعث بعد الموت عقيدة دينيّة، عنده، كانت (318) مكافئة لـ(319)؛ واستلزمتْ (320).

(319) أَعْلَمُ أنّي سأُبْعَثُ

(320) سَأُبْعَثُ

ولكنّ المُتَكَلِّم، في (318)، يلتزم بالتّصديق التزاما ذاتيّا ولا يعتني بالاستدلال على صدق معتقَده بين يدَيْ مخاطَبه ولا بالمحاججة ويكتفي بأنّه يصدّق نفسه. لكنْ في الجملة (319)، يدعو المتكلِّم، ضمنيّا، مخاطَبه إلى الاقتداء به تصوّريّا أو التّسليم، بقوّة استلزام (319) لـ(320) الواجبة الإيجاب. ولذلك، نجِد (319) محاجِجة لكلّ اعتقاد مخالِف. ونجِد مُنشِئها يقرِّر تقريرَ القادر على الاستدلال على صدق فحواها. أمّا الجملة (321) فلازِمها يتحدّد بفحوى اعتقاد المتكلِّم.

(321) يَزْعُمُ زيدٌ أنَّهُ سيُبعَثُ

ولمّا كان السّياق التّركيبيّ لا يكفي لِاستنباط اعتقاد المتكلِّم، كانت الصّيغة الفعليّة (يَزْعُمُ) من البنية [(+) يَزْعُمُ (+)] تستلزم لازِمَها بنظام دلاليّ تقابليّ يَصِفها بمقابلة (يَعْلَمُ) مِن [(+) يَعْلَمُ (+)] المستلزِمة للإيجاب ولِـ[(+) أَعْلَمُ (+)]. وعليه، لا يصِحّ الاستلزام ([(+) يَزْعُمُ (+)] ←

[1] كان سيبويه، أحيانا، ينقل، في "الكتاب"، عن الخليل، آراءه المسيّرة لقسم هامّ من علم النّحو باعتماد العبارة "**زَعَمَ الخليلُ**".

(+)). ومن طريف تركُّبِ هذه الأفعال دلاليّا أنّ وصْف الأستراباذيّ لـ(زَعَمَ) بـ**"القول بأنّ الشّيء على صفة قولا غير مستند إلى وثوق"** يتردّد، في رأينا، بين نسبة الحكم بسلب الوثوق إلى المتكلِّم ونسبته إلى الفاعل التّركيبيّ، أي بين حكم المتكلّم على اعتقاد الفاعل التّركيبيّ وحكايته لتعبير ذلك الفاعل عن اعتقاده. فوصْفُ الأستراباذيّ ذاك من مستوى لغويّ واصِفٍ يتّسع لهاتين البنيتين الدّلاليّتين.

من خصوص معجم الزّعم أنّه وصفٌ أو حكمٌ على بنية لغويّة منجَزة، بالضّرورة الدّلاليّة، أي بموجب دلالة الزّعم الوضعيّة المحسوبة بالنّظام المعجميّ، خصوصا بعلاقاته التّقابليّة. وعليه، يتميّز معجم الزّعم من سائر المعاجم القلبيّة باستلزامه لحدث التّلفّظ استلزاما ضروريّا. أمّا تلك المعاجم فتحتمل أن تكون أحكاما على غير تلفّظ الفاعل التّركيبيّ. وذلك أن تكون أحكاما موجّهة لنتائج أقيسة أو استدلالات يركّبها المتكلّم. فلا تكون المقدِّمة أو المقدّمات، بالضّرورة، جملة أو جُمَلا أصدرها الفاعل التّركيبيّ. فالبنيات [(+) يَرَى (+)] و[(+) رَأَى (+)] و[(+) يَعْلَمُ (+)] و[(+) يَجِدُ (+)] و[(+) لمْ يَكُنْ قدْ ظَنَّ (+)] أو [(-) كانَ قدْ ظَنَّ (+)] وغيرها من البنيات الواصفة لاعتقاد غير المتكلِّم حتّى البنيات [(+) رَأَيْتُ (+)] و[(+) عَلِمْتُ (+)] و[(+) كُنْتُ قدْ حَسِبْتُ (+)] وغيرها من البنيات الواصِفة لاعتقاد المتكلِّم في غير الزّمان الحاضر، لا تستلزم، بالضّرورة، أنّ المحكوم عليه بها اعتقادات تعجِّمها جُمَل صدرت من الفاعل التّركيبيّ. فقد يكون المحكوم عليه اعتقادا مستنبَطا من أحداثٍ أو اعتقادا لازِمًا من جملة أو اعتقادا مقتضًى من جملة. فمن الممكن، مثلًا، أن يكون الفاعل التّركيبيّ زيْدٌ قد حضر اجتماعا إداريّا افتُتِح في السّاعة التّاسعة صباحا دون تأخّر. فيكون ذلك الحدث ملزوما أو مقدَّما لازمُه أو تاليه (كان زيدٌ قد عَلِمَ أنّ السّاعة التّاسعة مفتتَح الاجتماع). وقد تكون المقدِّمة جملةً يصدرها الفاعل التّركيبيّ زيْدٌ (سأستقبل عَمْرًا، في المطار، هذا المساء). فإن كان المتكلِّم يعتقد، يقينًا، أنّ عمْرًا عائد من سفرٍ ذلك المساء بالطّائرة، جاز أن يصِف الجملة اللّازمة من جملة زيد تلك (سيعود عمرو، هذا المساء، بالطّائرة) بالجملة (عَلِمَ زيدٌ أنّ عمْرًا سيعود، هذا المساء، بالطّائرة). وإن كان المتكلِّم يعتقد اعتقادا مخالِفا لتلك الجملة اللّازمة، جاز أن يصِفها بالجملة (حسِبَ زيدٌ أنّ عمْرًا سيعود، هذا المساء، بالطّائرة). أمّا معجم الزّعْم ، فمهما يكن شكله التّصريفيّ، فإنّه يكون حكمًا على اعتقادٍ معجَّم، أي حكمًا على قول قائل. وعليه، فالزّعم يستلزم، دائما، حدثَ قول. ونمثِّل هذا الاستلزامَ بـ(322) أو بـ(323).

(322) [(+) (ز ع م) (+)] ← [(+) (ق و ل) (+)]

(323) [(+) (ز ع م) (-)] ← [(+) (ق و ل) (-)]

فإيجاب الزّعْم يستلزم إيجابَ القول، مع اتِّفاق الملزوم واللّازم في إيجاب المفعول وفي سلبه. وعليه، فحكم الزّعم يستلزم، ضرورة، مقدِّمة تلفّظيّة ويستلزم، أيضًا، مقدِّمةً تعلِّل انصراف المتكلِّم عن الحُكم بالعِلْم إلى الحُكم بالزّعم. هذا الوصف يستلزم أنّ أفعال القلوب، عندنا، تختزن أو تختزل بنيات استدلاليّة[1]. وهذا يدعونا إلى أن نفترض أنّ الأفعال غير القلبيّة الموافقة للأفعال القلبيّة في اللّفظ موافقة تامّة أو في الجذور المعجميّة هي من مقدّمات الاستدلالات المنتِجة للأحكام أو النّتائج الموجَّهة بأفعال القلوب. هذا الافتراض يمكّننا من ترتيب المعاجم القلبيّة في مدرَّج الوثوق وحساب ذلك التّرتيب. وسنكتفي باختبار هذه الفرضيّة على الأفعال الّتي كنّا اصطفيناها للتّحليل ممثِّلةً لمجموعاتها. وقد ورد، في وصف الأستراباذيّ للفعل (وَجَدَ)، إشارة إلى ذلك التّرابط الدّلاليّ. ولكنّه مرّ به مرورا سريعا فلم يجعله من قواعد النّظام الدّلاليّ الجامع للأفعال القلبيّة. وذلك قوله "**... وإمّا لإصابة الشّيء على صفة، وهو: "وَجَدَ"، و"أَلْفى"؛ وعُدَّا مِن أفعال القلوب، لأنّك إذا وَجَدت الشّيء على صفة، لزِم أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلوما**". ومع ذلك، فوصْف الأستراباذيّ هذا يتطلّب تدقيقا وتعديلا. فهو يكافئ الوجدان الذّهنيّ بالعِلْم. وهما، بحسابنا التّقابليّ الجدوليّ، يختلفان، مع تجاورهما على مدرَّج الوثوق. ولا يعتني وصفُ الأستراباذيّ ذاك بتأثير تقدير المتكلِّم في الحكم على اعتقاد الفاعل التّركيبيّ. وخلاصة هذا أنّ الوجدان وجدانان، حِسّيّ فذهنيّ، والظّنّ ظنّان، اتّهام فتقدير عقديّ، والرّأي رؤية فرأي، والحسبان حساب فحسبان، والعَدّ حسّيّ فذهنيّ. إن صحّ هذا الوصف، كان حكم المتكلّم إمّا على المكوّن الدّلاليّ الأوّل من كلّ بنية ثنائيّة وإمّا على تحويل فحوى المكوّن الأوّل إلى فحوًى للمكوّن الثّاني. فالحكم بـ[(+) رَأَى (+)]، مثلا، إمّا حكم على مكوّن الرّؤية الحسّيّة، [(+) رَأَى$_{حسًّا}$ (+)] أو حكم على تحويل الفاعل التّركيبيّ لفحوى رؤيته الحسّيّة إلى فحوى رأيٍ عقديّ، أي حكم على تأويل المعلومة الحسّيّة بتصوّر عقديّ. وعليه، قد يكون المتكلِّم موافِقا للفاعل التّركيبيّ في إدراك المقدِّمة الحسّيّة، أي تقرير فحوى الرّؤية الحسّيّة أو تسليمها، ومخالفا له في الاستدلال بها على النّتيجة العقديّة الذّهنيّة. ويكون دليل المخالفة أو عدم الموافقة التّامّة أنّ المتكلِّم يكتفي بـ[(+) رَأَى (+)] دون [(+) عَلِمَ (+)]. وقد يكون المتكلِّم مخالفا للفاعل التّركيبيّ في تقرير فحوى الرّؤية الحسّيّة. فتستلزم تلك المخالفة مخالفته له

[1] العامِريّ، 2016 ب، الفصل الثّاني من الباب الأوّل.

في تقرير فحوى الرّأي الذّهنيّ أو تسليمه.

يمكِّننا الاعتماد على تلك البنيات الدّلاليّة الثّنائيّة أو المزدوجة من ترتيب بعض أفعال القلوب ترتيبا دلاليّا معجميّا. فيكون الوجدان الذّهنيّ متقدّما على الرّأي الذّهنيّ، لأنّ الوجدان الحسّيّ أوسع وثوقًا من الرّؤية الحسّيّة باستيعابه لها ولسائر الإدراكات الحسّيّة. وهما يتقدّمان على الحسبان والعَدّ والظّنّ. ولكنّ هذه الثّلاثة لا تتّفق على مدرّج الوثوق، لأنّ الظّنّ العقديّ أو الذّهنيّ مشارك لمعنى التّهمة في اللّفظ، والحسبانَ والعدّ الذّهنيّين موفقان للحساب والعدّ الرّياضيّين في حروف الجذر. وهذان المعنيان راسخان في الاستدلال بل في البرهنة. والتّهمة ناتجة من معنى الوهم بالاتّفاق في الجذر (و ه م). وهي جميعا معانٍ ذهنيّة لا حسّيّة . فاستدلالاتها لا تعتمد على مقدّمات حسّيّة. أمّا العِلْم فمتقدّم عليها جميعا في الوثوق، لأنّه منفرد دونها بكفاية دلالته المعجميّة الوضعيّة في استلزام صدق الفحوى ومنفرد، أيضا، باستلزام البنية [(+) أَعْلَمُ]. وأمّا الزّعم فمنفرد دون العِلْم وسائر المعاني القلبيّة باستلزام حدث القول. ولا يبدو يقوى على استلزام صدق المزعوم. فالزّعم **"هو القول يكون حقًّا ويكون باطلًا... وقال اللّيث: سمعت أهل العربيّة يقولون إذا قيل ذكر فلان كذا وكذا فإنّما يقال ذلك لأمر يُسْتَيْقَنُ أنّه حقّ، وإذا شُكَّ فيه فلم يُدْرَ لعلّه كذب أو باطل قيل زَعَمَ فلان"** (ابن منظور، لسان العرب، مدخل (زعم)). فتقابل الذِّكر والزّعْم يصرف الزّعْم عن اليقين والقطع. ولكنّ تقليبه في التّصريف- (أَزْعُمُ)، مثلا- يرتّبه على مدرّج الوثوق. ويتأيّد هذا الصّعود ببعض سياقات التّركيب.

من خصائص أفعال القلوب ما عدا (عَلِمَ) أنّ تصريفها في صيغة المضارع المرفوع المسندة إلى غير المُتَكَلِّم لا يُلزِم هذا المتكلِّم بتصديق فحوى الاعتقاد الّذي يُدرجه في الجملة ولا يُلزِمه بدحضه. فالجملة (321) (يَزْعُمُ زيدٌ أنّهُ سيُبعَثُ) لا تقوى، بالنّظامين التّصريفيّ والمعجميّ، على استلزام الإيجاب ولا على استلزام السّلب ولا استلزام رجحان الإيجاب، بل تستلزم، في رأينا، رجحان السّلب، عند وصفها على الانفراد والاكتفاءِ في وصف معجم الزّعم باستقراء استعمالاته التّداوليّة. فمقابلة [(+) يَزْعُمُ (+)] لـ[(+) يَعْلَمُ (+)] تُضعفها عن استلزام الإيجاب. وتصريفها على [يَفْعلُ] يُضعفها عن استلزام السّلب. ومقابلتها لـ[(+) يَجِدُ (+)] تُضعِفها عن استلزام رجحان الإيجاب، بناء على استقراء تاريخ الاستعمال التّداوليّ أو البلاغيّ. ولكنّ هذا التّاريخ لا يحافظ على النِّظام الدّلاليّ النّحويّ كلِّه. وعلاوة على ذلك، فتصوُّرُ معجم الزّعم جدولا تصريفيّا مركّبًا يدعو إلى الاحتراز من التّسرّع إلى تصنيفه.

إذا أدرِجت معلومات مقام التّلفّظ في حساب (321) الدّلاليّ، قوِيَت على استلزام

الإيجاب أو على استلزام السّلب. فإذا كان المتكلِّم ممّن يصدِّق بالبعث، استلزمت (321) إيجاب النِّسبة؛ وكادت تكافئ الجملةَ (324)؛ أو كافأتها، بتكافؤ سياقيْهما الشّكليّيْن الوارديْن في (325).

(324) يَعْلَمُ زَيْدٌ أَنَّهُ سَيُبْعَثُ

(325) ([(+) يَزْعُمُ (+) ←بلاغيًّا (+)] • [(+) يَعلَمُ (+) ←نحويًّا (+)]) ←بلاغيًّا [(+) يَزْعُمُ (+)] ≡بلاغيًّا [(+) يَعلَمُ (+)]

وعلى أنّ جدول الاستلزام المادّيّ المنطقيّ يُجيز أن يتّفق الملزومان المتناقضان أو المتضادّان في اللّازِم، وعلى أنّنا افترضنا واستدللْنا على أنّ ذلك الاستلزام المادّيّ المنطقيّ موافق للاستلزام النّحويّ الشّكليّ[1]، وعلى أنّ من حاصِل هاتين المقدِّمتين دحْض الاستلزام (325)، فإنّ هذا الاستلزام (325) جارٍ في نظام القواعد الدّلاليّة المستوعب للدّلالتين النّحويّة والبلاغيّة. فالاستلزام [(+) يَزْعُمُ (+) ← (+)] مقيّد بمقام تصديق المتكلّم بالمزعوم. وعليه، فهو مسيَّر بقواعد دلاليّة بلاغيّة. أمّا الاستلزام [(+) يَعْلَمُ (+) ← (+)] فليس مقيَّدا بمقام بلاغيّ بل لازِمًا من نظام القواعد الدّلاليّة المعجميّة. وعليه، فذلك الاستلزام الأوّل استلزام بلاغيّ؛ وهذا الاستلزام الثّاني استلزام نحويّ. فإن صحّ (325)، لزِم منه (326).

(326) (يَزْعُمُ) ≡بلاغيًّا (يَعلَمُ)

لكنْ إذا كان المقام مقام تكذيب المتكلِّم بالبعث، استلزمت (321) سلْبَ النّسبة؛ ورُفِع الاستلزامان (325) و(326)؛ ونتج الاستلزام (327).

(327) [(+) يَزْعُمُ (+) ← (-)]

ولا يُنتج نظام العربيّة الدّلاليّ فعلا قلبيّا يستلزم بالقواعد المعجميّة الخالصة سلْبَ فحواه. ولا يُنتِج فعلا قلبيّا عدا تصريفات معجم العِلْم يستلزم بتلك القواعد المعجميّة الخالصة إيجابَ فحواه. وعليه، فهي أفعال مسيّرة بدلالة عقديّة أساسيّة هي جهة الإمكان، إمكان الإيجاب وإمكان السّلْب. وهما إمكانان متدرِّجان، صعودا ونزولا، بين الإيجاب والسّلب. ولذلك، يتغلَّب نظام الدّلالة التّركيبيّة، في حساب تلك المعاجم القلبيّة الدّلاليّ. هذا النِّظام الدّلاليّ التّركيبيّ يُنتِج، بالتّوسّع الآليّ النّمطيّ، أي بآليّة إنتاج الجمَل المتتابعة بالبنية الشّكليّة نفسها، ما كنّا سمّيْناه، في هذا البحث، **الاستلزام السّياقيّ**. وهو يُنتِج، أيضا، ما نسمِّيه **الاقتضاء السِّياقيّ**. وهما علاقتان دلاليّتان متجاوزتان لمجال الجملة

[1] العامِريّ، 2014 ب.

النّحويّة إلى مجال سلاسل الجمل النّحويّة، مجال النّصوص، وأساسيّتان في الحساب الدّلاليّ الواصف للمدوّنات التّصوّريّة الطّويلة. هذا الحساب الدّلاليّ النّصّيّ حساب تقابليّ وتعامليّ معقَّد نراه **شبكيّا**. ولذينك السّياقيّيْن نظيران مقاميّان نسمّيهما **الاستلزام المقاميّ والاقتضاء المقاميّ**. وهما علاقتان دلاليّتان بعضٌ من مقدّماتهما معلومات مقاميّة تناظر المعلومات السّياقيّة من ذينك النّظيرين السّياقيّين الّتي تكون موزّعة في المدوّنة النّصّيّة الواسعة من غير ترابطات صريحة. هذه العلاقات الّتي نعيّنها بتلك المصطلحات سنستأنف، في أبحاثٍ آتية، القول فيها. ونكتفي، ههنا، بالتّنبيه على أنّ اعتمادنا عليها في استطلاع بعض النّصوص يُثبت لها جدوى رفيعة في الحساب الدّلاليّ الجُمْليّ والحساب الدّلاليّ النّصّيّ.

عندما يعتمد الحساب الدّلاليّ على الاستلزام السّياقيّ، يمكن طَيُّ التّدريج العقديّ في درجة واحدة تتحدّد بمقدار محافظة الأفعال القلبيّة على اللّازم السّياقيّ، أي اللّازم الّذي يكون معلوم الصّدق. فمن اللّوازم السّياقيّة الرّاسخة في النّصّ القرآنيّ، مثلا، إيجاب البعث وإيجاب الحساب. ومن مقتضياته السّياقيّة وجود الإله. ويمكن أن ترتقيَ اللّوازم السّياقيّة إلى مرتبة المقتضيات السّياقيّة، بصياغة البنيات اللّغويّة الصّياغات المناسبة لذلك الارتقاء. وعليه، فعندما تتّفق الجُمَل الّتي لا تتمايز إلّا بالمعجم العقديّ في اللّازم، وعندما يكون ذلك اللّازم مطابقا لفحوى الاعتقاد، تتّفق تلك المعاجم العقديّة في الدّرجة الوثوقيّة. ويستلزم حَصْرُ تمايزها في المعاجم العقديّة اتِّفاقَها في الأشكال التّركيبيّة واتِّفاق أفعالها القلبيّة في الشّكل الصّرفيّ. فإن كان اللّازمُ موضوعُ اتِّفاق تلك الجمَل والمطابق لفحوى الاعتقاد معلومَ الصّدق، بقاعدة الاستلزام السّياقيّ أو المقاميّ، ارتقت تلك المعاجم العقديّة إلى درجة وثوق العِلْم. فإنْ كان معلومَ الكذب، نزلت تلك المعاجم حتّى معجمُ العِلْم عن تلك الدّرجة الوثوقيّة العليا. وقد كنّا قدّمنا، في هذا البحث، حسابًا شكليًّا لنظام دلالات المعاجم العقديّة على مدرَّج الوثوق، بالنّظر إلى تطابق اللّازم الجُمليّ وفحوى الاعتقاد أو مفعول الفعل القلبيّ وإلى عدم تطابقهما. ونستأنف، ههنا، ذلك الحساب، بمزيد من الشّكلنة، توسيعًا للكفاية وطلبًا لمزيدٍ من الدِّقّة والصّرامة.

نقدّم الشّكل البنيويّ (328)، لتمثيل دلالة الفعل القلبيّ (فـ$_{ق}$) على وثوق العِلْم (ع). وفيه، نمثِّل ما يحتمله الفعل القلبيّ من تسوير نحويّ بالبنية الشّكليّة (۞) الّتي اصطنعناها والّتي يتقاطع فيها المعيّن رمزُ الإمكان المنطقيّ والمربّع رمزُ الوجوب المنطقيّ والّتي تَرِدُ فيها الدّائرة منتمية إلى مساحتَي المعيّن والمربّع ومساحة تقاطعهما. وهي دائرة مناسبة لتمثيل الاسترسال ودوره أو الاسترسال المنغلق الّذي يمكن أن يتحوّل به المحمول إلى موضوع

والموضوع إلى محمول، أو الواصف إلى موصوف والموصوف إلى واصف، حتّى يصير الواصف عين الموصوف ويؤول الموصوف عين الواصف. ونمثّل، في (328)، احتمالات صدق فحوى الفعل القلبيّ بالمربّع المغمور المساحة (■) الّذي نصطنعه والّذي يوافق كمال تمثيل الاسترسال على مربّعنا النّحويّ والّذي تمثِّل نقاطه الطّرفيّة القصوى القيمات الأربع الأساسيّة المتتابعة على مدرَّج الإيجاب، (+) و(±) و(∓) و(−) والّذي تمثِّل نقاطُ مساحته المتبقّيةُ قيماتٍ تدريجيّة استرساليّة متقابلة بنظام مربّعيّ كثيف ومعقّد يتطوّر إلى نظام شبكيّ. وتمثِل النّقطةُ قرينةُ المربّع (■.) درجةً قيميّةً معيّنةً. فـ(+) و(−) متضادّتان. و(+) تستلزم (±). و(−) تستلزم (∓). و(+) و(∓) متناقضتان. و(−) و(±) متناقضتان، أيضًا. و(±) و(∓) متضادّتان بالاستلزام. ويمثِّل [ ]$_1$ الشّكل الصّرفيّ، الاشتقاقيّ والتّصريفيّ. وتمثّل النّقطة (•) رمزا للوصل المنطقيّ.

(328) (((۞) [فـ$_{ق}$]$_1$ (■.)) • (۞) (■.)) ← [فـ$_{ق}$]$_1$ ≡ [ع]$_1$

ونَصِفُ الرّموز (۞) و[فـ$_{ق}$]$_1$ و(■.)، بالتّوالي، بـ(329) و(330) و(331). وفيها، يرمز الشّكل المنطقيّ (w) للفصل الإقصائيّ، أي لـ[إمّا ... وإمّا ...]؛ ويرمز (^{ق}) لقوّة تدريجيّة معيّنة من ذلك المربّع الاسترساليّ.

(329) (۞) ≡ (+)^{ق} w (±)^{ق} w (∓)^{ق} w (−)^{ق}

(330) [فـ$_{ق}$]$_1$ ≡ [ح س ب]$_1$ w [ظ ن ن]$_1$ w [و ج د]$_1$ w [...]$_1$

(331) (■.) ≡ (+)^{ق} w (±)^{ق} w (∓)^{ق} w (−)^{ق}

ويتعيّن أن يكون التّكافؤان (329) و(331) قد أتمّا عمليّات الفصل بين احتمالات كلّ قوّة تدريجيّة على حِدة. ونمثِّل تلك العمليّات بـ(332).

(332) (^{ق}) ≡ (^{ق})$_1$ w (^{ق})$_2$ w (^{ق})$_3$ w (^{ق})$_{...}$

ولا يصحّ الاستلزام (328)، إلّا أن نؤوِّل بنية ملزومِه [((۞) [فـ$_{ق}$]$_1$ (■.)) • (۞) (■.)] على البنية [((+) [فـ$_{ق}$]$_1$ (۞) (■.)) • (۞) (■.)]، بتَعَدِّي القيمة المسوِّرة للفعل القلبيّ إلى موضع تسوير فحواه العقديّ، فلا يكون التّسوير قيدا على الدّرجة المعجميّة القلبيّة، أي فلا يكون تسويرا من مستوى لغويّ واصِفٍ، بل يكون من المستوى اللّغويّ الطّبيعيّ الموصوف. وهذا التَّعدِّي هو من خصوص البنيات الدّلاليّة القلبيّة. فإذا تَعَدَّى السُّورُ ذلك التَّعَدِّيَ، تعيّن أن نسوّر به اللّازم. ولذلك، أوردنا اللّازم، في (328)، مسوَّرًا

بالسّور نفسه الَّذي تسوّر به الفعل القلبيّ، (• (۞) (■.)). ومن الممكن الاستغناء عن تمثيل انتقال سور الفعل القلبيّ إلى فحواه، بتسوير اللّازم بسُورٍ مطابق لسور الفعل القلبيّ. ونمثّل هذه البنية بـ(333)، مع إبراز علاقة الاستلزام. ونمثّل (333) بـ(334) المعجَّمة شيئا من التّعجيم التّمثيليّ. ونمثّل (334) بـ(335) فـ(336).

(333) ((۞) [فـ ق]$_1$ (■.) ← (۞) (■.)) ← [ف ق]$_1$ ≡ [ع]$_1$

(334) ((-) كُنتُ فَعلْتُ(ح س ب) (+) ← (-)) ← كُنتُ فَعلْتُ(ح س ب) ≡ كُنتُ فَعلْتُ(ع ل م)

(335) ((+) كُنتُ فَعلْتُ(ح س ب) (-) ← (-)) ← كُنتُ فَعلْتُ(ح س ب) ≡ كُنتُ فَعلْتُ(ع ل م)

(336) ما كنتُ حسِبتُ زيدا شجاعًا ≡ كنتُ حسِبتُ زيدا ليس شجاعًا ≡ ما كنتُ علِمتُ زيدا شجاعًا ≡ كنتُ علِمتُ زيدا ليس شجاعًا

ونذكّر بأنّ هذه البنيات الدّلاليّة مقيّدة بأن يكون اللّازم من البنية العقديّة معلومَ الصّدق بالاستلزام السّياقيّ أو المقاميّ ومطابقا لفحوى الاعتقاد. **ويكون اللّازم من هذا الاستلزام السّياقيّ أو المقاميّ ومن الاستلزام التّركيبيّ الجُمْليّ الّذي اعتمدناه في أكثر مواضع ما تقدّم من تحليل، موافقًا لِاعتقاد المتكلّم الّذي يكون يلتزمه في زمان التّلفّظ بالجملة الموصوفة. فما يدرّج أفعال القلوب على مراتب الوثوق المختلفة هو مدرَّج المطابقة المحتملة بين فحوى كلّ فعلٍ منها ولازِمِ الجملة الّتي يرِدُ فيها هذا الفعل والّذي يكون موافقا لِاعتقاد المتكلِّم، سواء طابق ذلك اللّازمُ حالة الخارج أو لم يطابقها. فذلك اللّازم يطابق إدراك المتكلِّم للخارج.**

عند سَلْبِ فعْل الزّعْم، تؤوَّل الجملة على واحدٍ من استلزامين محتمَلين، على زَعْم السّلب الّذي يقوى على استلزام السّلب عندما يكون الزّاعمُ المتكلِّمَ، أو على سلب الزّعم المستلزِم، بالاستلزام الواصِف، لإيجاب درجة وثوقيّة أخرى تتحدّد بالاستلزام السّياقيّ أو المقاميّ. وذاك التّأويل الأوّل أقربُ من هذا الثّاني، بالاستقراء البلاغيّ. وعليه، فكلّ واحدة من الجملتين (337) و(338) تحتمل تأويلين.

(337) لا أَزْعُمُ أنّ زيْدًا شجاعٌ

(338) لمْ أَزْعُمْ أنَّ زيْدًا شجاعٌ

فـ(337) تحتمل الوصف بـ(339) أو بـ(340). وتحتمل (338) الوصْفَ بـ(341) أو بـ(342).

(339) لا أَزْعُمُ أنّ زيْدًا شجاعٌ ← ليس زيدٌ شجاعًا

(340) لا أَزْعُمُ أنّ زيْدًا شجاعٌ ← أفعلُ((ع ق د) - (ز ع م)) أنّ زيْدًا شجاعٌ

(341) لمْ أَزْعُمْ أنّ زيْدًا شجاعٌ ← ليس زيدٌ شجاعًا

(342) لمْ أَزْعُمْ أنّ زيْدًا شجاعٌ ← فَعلتُ$_{\text{((ع ق د) - (ز ع م))}}$ أنّ زيْدًا شجاعٌ

فإذا تعامَل الاستلزام (339) والاستلزام (343)، بقاعدةِ تَعدِّي الاستلزام، نتج الاستلزام (344).

(343) لا أَزْعُمُ أنّ زيْدًا شجاعٌ ← أَزْعُمُ أنّ زيدًا ليس شجاعًا

(344) أَزْعُمُ أنّ زيْدًا ليس شجاعًا ← ليس زيدٌ شجاعًا

وبالقياس على ذلك الاستدلال الأوّل، نركِّب هذا الاستدلال الثّاني، بقاعدةِ تَعدِّي الاستلزام من (341) (لمْ أَزْعُمْ أنّ زيْدًا شجاعٌ ← ليس زيدٌ شجاعًا) إلى ما يلي.

(345) لمْ أَزْعُمْ أنّ زيْدًا شجاعٌ ← زعَمْتُ أنَّ زيْدًا ليس شجاعًا

(346) زعَمْتُ أنّ زيدًا ليس شجاعًا ← ليس زيدٌ شجاعًا

ويتّفق الاستدلالان المركَّبان السّابقان في تعجيم البنية الشّكليّة الاستدلاليّة الآتية الّتي يرمز فيها المؤشِّر ($_{\text{م}}$) للمتكلِّم.

(347) (-) (زع م)$_{\text{م}}$ (+) ← (-)

(348) (+) (زع م)$_{\text{م}}$ (-) ← (-) (زع م) (+)

(349) (+) (زع م)$_{\text{م}}$ (-) ← (-)

فإذا صحّت البنية الاستدلاليّة الشّكليّة المركّبة من الأشكال (347) و(348) و(349)، نتجت الأشكال الاستلزاميّة الآتية.

(350) (+) (زع م)$_{\text{م}}$ (+) ← (+)

(351) (-) (زع م)$_{\text{م}}$ (-) ← (+)

(352) ((-) (زع م)$_{\text{م}}$ (-) ← (زع م)$_{\text{م}}$ (-) (-)) ← (-)(-)

(353) ((زع م)$_{\text{م}}$ (-) (-) ← (+) (زع م)$_{\text{م}}$ (+)) ← (زع م)$_{\text{م}}$ (-) (-) ← (+)

فكما قوِيَ زعْم المتكلِّم على استلزام فحواه السّالب، فإنّه يقوَى على استلزام فحواه الموجب. وعليه، يكون ذلك الزّعْم، موجبا وسالبا، يقوى على استلزام فحواه المزعوم، موجبا وسالبا، أي المحافظة عليه في موضع اللّازم. فيكون معجم الزّعْم يرتقي إلى درجة وثوقيّة أقرب من درجة الوجدان إلى درجة العِلْم. ونحن نعلِّل قوّته تلك بتفرّده من المعاجم القلبيّة باختزان حدث القول. فإن صحَّ هذا، التّعليل، ارتقى معجم القول العقديّ، حذو الزّعم، على مدرَّج الوثوق، بموجب استلزام منطقيّ طريفٍ جدّا وثمينٍ جدًّا هو (354)، حيث (ق)

رمز لقضيّة منطقيّة. ونحن نوسّعه بالاستلزام (355)، حيث (س) رمز لكلّ وجود طبيعيّ، لغويّ أو غيره. فإن كان لغويّا، احتمل أن يكون صوتًا أو كلمةً أو جملةً أو غيرها من مراتب التّركّب اللّفظيّ الدّلاليّ. وهو استلزام مفسِّر لمحافظة الألفاظ اللّغويّة على معانيها الأساسيّة، مهما تنوّعت السّياقات والمقامات ولرَكْزِ الدّلالات التّأويليّة البلاغيّة على الدّلالات النّحويّة. وذلك الاستلزام من أهمّ مبادئ كلّ حسابٍ دلاليّ، في رأينا.

(354) ق ← ق

(355) س ← س

فإنْ صحّ (355)، صحّ الاستلزام (356) الّذي يرمز فيه (V) لعلاقة الفصل المنطقيّ غيرِ الإقصائيّ.

(356) (س ← س) ← ((س ≡ س) V (س = س))

فذلك التّكافؤ لازِمٌ من أنّ الملزوم واللّازم واحدٌ، (س). أمّا التّردُّد بين استلزام التّكافؤ واستلزام التّساوي فيرجع إلى أنّ (س) يحتمل الدّلالة على الوجودات اللّغويّة والوجودات غير اللّغويّة. فعلاقة التّكافؤ علاقة دلاليّة. وعلاقة التّساوي علاقة إحاليّة[1]. فإنْ كان (س) لغويًّا، فإنّه يحافظ، في كلّ السّياقات، على دلالته الأساسيّة الّتي يُعامل بها الدّلالات السّياقيّة الطّارئة. ونمثِّل بالأشكال الاستلزاميّة الآتية رسوخَ الدّلالة الأساسيّة في السّياقات المتنوّعة الّتي نرمز لها بما يتقدّم على الحرف (س) وما يتبعه، نسقيّا، في موضع الملزوم.

(357) ... **س** *** ← **س**

(358) ... **س** *** ← (**س** ← **س**)

(359) ... **س** *** ← (**س** ≡ **س**)

(360) ✧ ✧ ✧ **س** *** ← (**س** ≡ **س**)

(361) ... **س** ✧ ✧ ✧ ← (**س** ≡ **س**)

(362) ؟؟؟ **س** §§§ ← (**س** ≡ **س**)

(363) ((((... **س** ***) • (✧ ✧ ✧ **س** ***) • (... **س** ✧ ✧ ✧) • (؟؟؟ **س** §§§)) ← **س**) • (**س** ← **س**))) ← **س** ≡ **س**

ف(**س**)، هنالك، شكل لفظيّ مجرّدٌ جدًّا يبلغ به التّجريد أن يكافئ أساسه الدّلاليَّ الشّكليّ أو سينيّته. وعليه، يكون الشّكل (**س**) شكلا لفظيًّا دَلاليًّا أو أساسًا لفظيًّا دَلاليًّا. وليس تشديد

[1] يُراجَع كارناب (CARNAP, R.)، (1947 و1956)، 1997 (التّرجمة الفرنسيّة).

سواد (س) إلّا لمزيد التّنبيه على أنّه الغاية من ذلك السِّياق الاستدلاليّ. وإلّا، فالأنسبُ لِلُطف الشّكل اللّفظيّ الدَّلاليّ الّذي يرمز إليه هو إلطاف خطِّه حتّى يكاد يضمحِلّ فيكاد لا يُبصَر فيكون، مثلا، (س) حتّى ينتهيَ إلى أقصى التّجرّد بالنّقطة (.). وكانت هذه السّين (س) تكون أنسبَ لتلك الاستلزامات من (س)، لولا أنّ (س) تستلزم التّوسّط السِّياقيّ، حصْرًا واستلزاماتنا تلك تصِحّ و(س) في صدر السِّياق أو في وسطه أو في عجزه.

عند إدراج زُمرة تلك الاستلزامات في الحساب الدَّلاليّ، أي عندما نُدرِج مبدأ محافظة العنصر على هويّته، ذلك المبدأ اللّطيف الّذي أقرَّه المنطق، أي عندما نُدرج مبدأ محافظة (س) على سينيّتها، نتمكّن من تدريج لطيفٍ لأفعال القلوب بالنِّظام المعجميّ الدَّلاليّ. فَعلى أنّ القوّة الاستلزاميّة الّتي يُنتجها معجم الزَّعْم، مثلًا، مقيَّدة بأن يكون الزَّعْمُ زعْمَ المتكلِّم لا زَعْمَ سواه، فإنّ انتماء هذين الزّعْمين إلى جدول تصريفيّ واحدٍ جامعٍ يرفع وثوقَ كلِّ زعْم إلى مرتبة عالية ويدرّج فيها تصريفاته المختلفة. وعليه وعلى (س ← س) بالأخصِّ، يكون ارتفاع [(+) أَزْعُمُ (+)] على [(+) أَرَى (+)] على مدرَّج الوثوق يستلزِم ارتفاع الزّعْم أو كلِّ زعْم على الرّأي أو كلِّ رأي على المدرَّج نفسِه، في نظام الدّلالة المعجميّة الأساسيّة. فإن صحّ هذا الاستلزام، لزِم منه ارتفاع [(+) يَزْعُمُ (+)] على [(+) يَرَى (+)] هنالك؛ بل لزِم منه ارتفاع كلّ تصريفة لمعجم الزّعْم على نظيرتها المصرّفة لمعجم الرّأي. وبناءً على هذا، نقدِّم الاستلزامات الآتية. وهنالك، يرمز (>) للسّبق على مدرَّج الوثوق أو الزّياة في مقدار دلالة الوثوق. ويرمز [ ]$_1$، هنالك، لشكل تصريفيّ معيّن أو لشكل تركيبيّ معيّن.والسِّياق يكفي لتمييز هذا من ذاك. فيدلّ التَّرديد على وحدة الشّكل التّصريفيّ أو التّركيبيّ. ويرمز (۞) للإيجاب (+) أو للسّلب (-) أو للرّاجحيّة (±) أو للمرجوحيّة (∓). ويكون تكرار هذا الشّكل دالّا على الاتِّفاق في قيمة منها بعينها. ويؤوَّل الرّمز (■.) التّأويلَ نفسَه. وليس الفرق بين (۞) و(■.) دلاليّا بل تركيبيّا أو موضعيّا، أي سياقيًّا. فذاك الأوّل عامِلٌ. وهذا الثّاني معمولٌ. ويرمز (ع ق د)$_1$ و(ع ق د)$_2$ لمعجمين عقديّين مختلفين. وتحافظ هذه الاستلزامات على الاتِّفاق في النِّسبة الحمليّة فحوى الفعل أو فحوى المعجم القلبيّ.

(364) [(+) أَزْعُمُ (+)] > [(+) أَرَى (+)] ← [(+) أَزْعُمُ (-)] > [(+) أَرَى (-)]

(365) [(+) أَزْعُمُ (+)] > [(+) أَرَى (+)] ← [(-) أَزْعُمُ (+)] > [(-) أَرَى (+)]

(366) [(-) أَزْعُمُ (+)] > [(-) أَرَى (+)] ← [(-) أَزْعُمُ (-)] > [(-) أَرَى (-)]

(367) [(+) أَزْعُمُ (+)] > [(+) أَرَى (+)] ← (أَزْعُمُ) > (أَرَى)

(368) [(+) أَزْعُمُ (+)] > [(+) أَرَى (+)] ← [(+) يَزْعُمُ (+)] > [(+) يَرَى (+)]

(369) (أَزْعُمُ) > (أَرَى) ← (يَزْعُمُ) > (يَرَى)

(370) [(۞) [(زع م)]$_1$ (■.)] > [(۞) [(رء ي)]$_1$ (■.)]

(371) [(۞) [(زع م)]$_1$ (■.)] > [(۞) [(رء ي)]$_1$ (■.)] ← [(زع م)]$_1$ > [(رء ي)]$_1$

(372) [(زع م)]$_1$ > [(رء ي)]$_1$ ← (زع م) > (رء ي)

(373) [(۞) [(ع ق د)$_1$]$_1$ (■.)]$_1$ > [(۞) [(ع ق د)$_2$]$_1$ (■.)]$_1$ ← [(ع ق د)$_1$]$_1$ > [(ع ق د)$_2$]$_1$

(374) [(ع ق د)$_1$]$_1$ > [(ع ق د)$_2$]$_1$ ← (ع ق د)$_1$ > (ع ق د)$_2$

(375) [(۞) [(ع ق د)$_1$]$_1$ (■.)]$_1$ > [(۞) [(ع ق د)$_2$]$_1$ (■.)]$_1$ ← (ع ق د)$_1$ > (ع ق د)$_2$

8.2.2. (ق و ل)

ذَكَرَ ابن هشام الأنصاريّ أنّ قبيلة سُلَيْم العربيّة كانت تُعْمِلُ فعل القول في الجملة الاسميّة إعمالها فعل الظَّنّ فيها بإطلاقٍ، أي من غير قيود نحويّة (ابن هشام، أوضح المسالك، ج.1،.71). ولهذا الاختيار الدّلاليّ نظير من اللّغة الفرنسيّة هو البنية (dire que) المقابلة لبنية إجرائه على الحكاية (« ... » :dire). هذه المعطيات ترشّح معجم القول لأخوّة المعاجم القلبيّة. فيكون محتمِلا، حينئذٍ، لدلالة الجعل التّصوّريّ وللتّدرّج في القوّة على استلزام اعتقاد المتكلِّم زمان التّلفّظ. ومن ذلك الجملة (376). ففعل الحكي، فيها، دالّ على معنى الجعل التّصوّري، لأنّها تستلزم الجملة (377).

(376) لا أَقُولُ أَنّ زيدًا شجاعٌ

(377) لا أعتقدُ أنّ زيدًا شجاعٌ

ونحن ندّعي أنّ الحدث العقديّ القلبيّ المناسب لتخصيص فعل الاعتقاد من (377) هو حدث العِلْم. ونمثِّل هذا التّخصيص بـ(378).

(378) لا أَعْلَمُ زيدًا شجاعًا

والجملةُ (378) تستلزم الجملةَ (379) المستلزِمة لـ(380).

(379) أَعْلَمُ أنْ ليسَ زيدٌ شجاعًا

(380) ليْسَ زيْدٌ شجاعًا

وبقاعدة تعدِّي الاستلزام، تستلزم الجملةُ (378) الجملةَ (380). ونمثِّل هذا التّعدِّيَ

بالاستلزام الشّكليّ (381).

(381) ((-) أَعْلَمُ (+) ← (+) أَعْلَمُ (-) • (+) أَعْلَمُ (-) ← (-)) ← (-) أَعْلَمُ (+) ← (-)

هذا، واستلزام (376) لـ(378) ضروريّ، لئلّا تستلزم نقيضها (382). وهذا الضّرب من الاستدلال منطقيّ قديم. وهو ذو أثرٍ حجاجيّ بالغ. هذا، علاوةً على أنّ لحدثِ القول قوّةً على التَّقرير أو هو يستلزم التّقرير ببعض أشكاله النّحويّة.

(382) أَعْلَمُ زيْدًا شجاعًا

وعليه، وبتعدِّي الاستلزام، أيضًا، تكون (376) مستلزِمة لـ(380). وممّا يؤيِّد هذا التّحليل وفرْضَ أنّ (ق و ل) أو معجم القول مرتفع على مدرَّج الوثوق أنّ إجراءَ فعل القول في بنية فعليّة دالّة على المُضيّ والانقضاء لا يستلزم نقْضَ فحوى القول. فلا يكون الاستلزام (383) صحيحًا، ولا الاستلزام (384)، إلّا أن يكونا حاصليْن من استلزاميْن سياقيّيْن أو مقاميّيْن. فهما لا يصحّان، بنظام البنية النّحويّة.

(383) (+) كُنتُ قدْ قُلتُ (+) ← (-)

(384) (+) كَانَ قدْ قَالَ (+) ← (-)

فمعجم القول يُقابِل، بسلب (383) و(384) أو بكونهما غالطيْن، معجمَ الحِسبان، مثلًا، حتّى معجم الوجدان الّذي كُنَّا وصفْناه بمتاخمة معجم العِلْم. فالاستلزامان (385) و(386) صحيحان.

(385) (+) كنتُ قد حَسِبْتُ (+) ← (-)

(386) (+) كُنْتُ قدْ وجَدْتُ (+) ← (-) w (+)

ومِمَّا يؤيِّد تحليلَنا، أيضًا، الاستلزامُ (387).

(387) (+) أَقُولُ (+) ← (+)

فهو إخبار عن حدثِ قولٍ تقريريّ يوجَّه إلى خالي الذِّهن أو المتردّد أو المنكِر، لحملِه على التّسليم بصدق فحوى القول. فتحتمل علامتا الإيجاب الواقعتان على يمين سهم الاستلزام التّدريجَ المناسبَ لتصوُّر المخاطَب. ويقابل معجمُ القول معجمَي الحِسبان والوجدان بالاستلزام (387)، أيضًا. فهما لا يقويان على استلزام الإيجاب، بالنِّظام الدّلاليّ المعجميّ.

(388) (+) أَحْسَبُ (+) ← (±)

(389) (+) أَجِدُ (+) ← (±)

ويحصل من تعامُل كذب الاستلزاميْن (383) و(384) ومن صدق الاستلزام (387)

الاستلزامان (390) و(391).

(390) (+) قُلْتُ (+) ← (+)

(391) (+) كُنْتُ قُلْتُ (+) ← (+)

إنْ صحّ هذا الحساب الدّلاليّ، لزِمتْ عنه الاستلزاماتُ الشّكليّة الآتية، بالاعتماد على الوصْف الدّلاليّ التّقابليّ الّذي رَفعْنا به وثوقَ معجم القول على وثوق معجم الوجدان. وعليه، يتعيّن أن يكون قُرْبُ لازِم القول من فحوى القول، على مدرَّج الوثوق، أكثرَ من قُرْب لازِم الوجدان من فحوى الوجدان.

(392) (+) يَقُولُ (+) ← (±)

(393) (+) قَالَ (+) ← (±)

(394) (+) كَانَ قَالَ (+) ← (±)

إن صحّ ما تقدّم من حسابٍ دلاليّ، صحّت الاستلزامات الآتية.

(395) (-) أَقُولُ (+) ← (-)

(396) (-) يَقُولُ (+) ← (∓)

(397) (-) قُلْتُ (+) ← (-)

(398) (-) قَالَ (+) ← (∓)

نقترح، في ما يلي، جدولَيْن، (399) جدولًا لحساب استلزامات المعاجم القلبيّة ومعجم القوْل الّتي حلَّلناها وخَلَتْ منها الجداول السّابقة، الرّأي والعَدّ والزّعْم والقوْل، و(400) جدولًا جامعًا ندرّج فيه جميع المعاجم القلبيّة ومعجم القوْل تدريجًا مركَّبًا حاصلا من تعامُل الشّكل التّصريفيّ والجذر المعجميّ. وكما كان اتِّفاق البنيات الفعليّة الّتي كوّنت الجداول السّابقة في البنية الحمليّة المعمولة (فحوى الاعتقاد) قاعدة دلاليّة من قواعد الحساب، فذلك الاتِّفاق يظلّ قاعدة دلاليّة من قواعد الجدولَيْن الآتيَيْن.

(399)

(ع ق د) / [... فعل ...]	(ق و ل)	(ز ع م)	(ر ء ي)	(ع د د)
أَفْعلُ	أَقُولُ + ← +	أَزْعُمُ + ← +	أَرَى + ← ±	أَعُدُّ + ← ±
يَفعلُ	يَقُولُ + ← ±	يَزْعُمُ + ← ±	يَرَى + ← ◊	يَعُدُّ + ← ◊
فَعلَ	قَالَ + ← ±	زَعَمَ + ← ± w ◊	رَأَى + ← ◊ w ∓	عَدَّ + ← ◊ w ∓

لمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ	لمْ يَكُنْ قدْ قَالَ ∓ ← +	لمْ يَكُنْ قدْ زَعَمَ ∓ w ◊ ← +	لمْ يَكُنْ قدْ رَأَى - ← +	لمْ يَكُنْ قدْ عَدَّ - ← +
كانَ يَفْعلُ	كان يَقُولُ ± ← +	كانَ يَزْعُمُ ∓ w ◊ ← +	كان يَرَى - w ∓ ← +	كان يَعُدُّ - w ∓ ← +
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ قَالَ ± ← +	كان قدْ زَعَمَ ± w ◊ ← +	كان قدْ رَأَى ∓ w - ← +	كان قدْ عَدَّ ∓ w - ← +
...	+ ≥ ۞ ← + ...	+ ≥ ۞ ← + ...	+ > ۞ ← + ...	+ > ۞ ← + ...

(400)

(ع ق د) [...فعل...]	(ع ل م)	(ق و ل)	(ز ع م)	(و ج د)	(ر ء ي)	(ع د د)	(ح س ب)	(ظ ن ن)
أَفْعَلُ	أَعْلَمُ $_{1}$+ ← +	أَقُولُ $_{2}$+ ← +	أَزْعُمُ $_{3}$+ ← +	أَجِدُ $_{1}$± ← +	أَرَى $_{2}$± ← +	أَعُدُّ $_{3}$± ← +	أَحْسَبُ $_{4}$± ← +	أَظُنُّ $_{5}$± ← +
يَفعلُ	يَعْلَمُ + ← +	يَقُولُ $_{1}$± ← +	يَزْعُمُ $_{2}$± ← +	يَجِدُ $_{3}$± ← +	يَرَى $_{1}$◊ ← +	يَعُدُّ $_{2}$◊ ← +	يَحْسَبُ w $_{3}$◊ ← + $_{2}$∓	يَظُنُّ w $_{4}$◊ ← + $_{1}$∓
فَعلَ	عَلِمَ + ← +	قَالَ $_{1}$± ← +	زَعَمَ $_{2}$± ← + ◊ w	وَجَدَ w $_{3}$∓ ← + $_{3}$±	رَأَى w $_{1}$◊ ← + $_{4}$∓	عَدَّ w $_{2}$◊ ← + $_{3}$∓	حَسِبَ w $_{2}$- ← + $_{2}$∓	ظَنَّ w $_{1}$- ← + $_{1}$∓
لمْ يَكُنْ قدْ فَعلَ	لمْ يَكُنْ قدْ عَلِمَ $_{1}$+ ← +	لمْ يَكُنْ قدْ قَالَ $_{1}$∓ ← +	لمْ يَكُنْ قدْ زَعَمَ w ◊ ← + $_{2}$∓	لمْ يَكُنْ قدْ وَجَدَ w $_{6}$+ ← + $_{3}$∓	لمْ يَكُنْ قدْ رَأَى $_{5}$+ ← +	لمْ يَكُنْ قدْ عَدَّ $_{4}$+ ← +	لمْ يَكُنْ قدْ حَسِبَ $_{3}$+ ← +	لمْ يَكُنْ قدْ ظَنَّ $_{2}$+ ← +
كانَ يَفْعلُ	كان يَعْلَمُ + ← +	كان يَقُولُ $_{1}$± ← +	كانَ يَزْعُمُ w ◊ ← + $_{3}$∓	كانَ يَجِدُ w $_{5}$- ← + $_{2}$±	كان يَرَى w $_{2}$∓ ← + $_{4}$-	كان يَعُدُّ w $_{1}$∓ ← + $_{3}$-	كان يَحْسَبُ $_{2}$- ← +	كان يَظُنُّ $_{1}$- ← +
كانَ قدْ فَعلَ	كان قدْ عَلِمَ + ← +	كان قدْ قَالَ $_{1}$± ← +	كان قدْ زَعَمَ + ← $_{2}$± w ◊	كان قدْ وَجَدَ w $_{5}$- ← + $_{3}$±	كان قدْ رَأَى w $_{4}$- ← + $_{2}$∓	كان قدْ عَدَّ w $_{3}$- ← + $_{1}$∓	كان قدْ حَسِبَ $_{2}$- ← +	كان قدْ ظَنَّ $_{1}$- ← +
...	$_{1}$+ ← + ...	← + ... $_{1}$+ > ۞	← + ... $_{1}$+ > ۞	۞ ← + ... $_{1}$+ >	۞ ← + ... $_{1}$+ >	۞ ← + ... $_{1}$+ >	← + ... $_{1}$+ > ۞	۞ ← + ... $_{1}$+ >

والتَّدريج في (400) عموديّ وأفقيّ. ولكنّ التّدريج المرقَّم ليس إلّا أفقيّا. فتفاوت مقادير القيمة الواحدة مرتَّب بنظام غلبة الأوّل ((۞)$_1$) فالثّاني فما تلاهما مدرَّجا بالتّرتيب نفسِه. فما تقدَّم في التّرتيب فاقَ في مقدار القيمة. أمّا التّرتيب العموديّ فتنازليّ. فمقدار القيمة اللّازمة من البنية الفعليّة العليا أوْفرُ من الّذي هو دونه. وقسْ على هذا تفاوتَ مقادير المستويات الّتي دونهما. وعليه، نقترح تدريجَ المعاجم القلبيّة ومعجم القوْل التّدريج الدَّلاليّ (401).

(401) (ع ل م) > (ق و ل) > (ز ع م) > (و ج د) > (ر ء ي) > (ع د د) > (ح س ب) > (ظ ن ن)

يمكّن هذا الحساب الجدوليّ التّدريجيّ والتّقابليّ الّذي أنجزناه من استنباط ضرْبٍ من الاستلزام تعرّضنا لما هو من قبيله، سابقًا. وهو استلزام بنية فعليّة قلبيّة لبنية فعليّة قلبيّة أخرى، بموجب الاتّفاق في القيمة اللّازمة أو تناسب القيمتين اللّازمتيْن تناسُبَ التَّدريج، علاوةً على الاستجابة لقواعد التّناسب التّصريفيّ، التّناسب الزّمانيّ خصوصًا. ونمثِّل قاعدة التّناسب الدّلاليّ المطلوب لإجراء الاستلزام بين بنيات قلبيّة بـ(402) الّتي نشكلنها بـ(403).

(402) قيمةُ فحوى الملزومِ(-)(ع ل م)) ≤ قيمةُ الفحوى اللّازمِ(-)(ع ل م))

(403) (۞)(...)(-)(ع ل م)...)(۞)← ≤ (۞)←(۞)

وهذا التّناسُبُ هو تناسُبُ التّكافؤ أو التّدريج التّنازليّ. **والقاعدة الّتي نصِفُ بها هذا التّناسب الدّلاليّ هي أنّ التّحويل التّصريفيّ من تصريفات غير المتكلِّم في الزّمان الحاضر إلى تصريفات المتكلِّم في الزّمان الحاضر، مع الاتِّفاق في المعجم القلبيّ وفحوى الفعل القلبيّ، يكلِّف هذا الفحوى القلبيّ نزول دَرَكَة وثوقيّة أو أكثر في موضع اللّازم، إلّا تصريفات معجم العِلْم.** فذلك التّحويل التّصريفيّ، في جدول العلْم، لا يُنزِل القيمة اللّازمة عن درجة قيمة الفحوى من بنية الملزوم، بل ندّعي أنّه يُفَوِّقُ تلك القيمة اللّازمة على هذه الدَّرجة بقوّة حركة الاستلزام الآليّة. ونمثِّل هذا الإنزال وهذا التّفويق، على التّوالي، بـ(404) و(405).

(404) (۞) ([(ف ق)(-)(ع ل م)][(-)[أَفْعلُ]]) ≤ (۞) ([(ف ق)(-)(ع ل م)][أَفْعلُ])

(405) (۞) ([(ع ل م)][(-)[أَفْعلُ]]) ≥ (۞) ([(ع ل م)][أَفْعلُ])

فطرَفَا المقارنة من (404) و(405) شكلان حمليّان أو قضويّان. وغاية المقارنة، هنالك، تسوير ما ورد محمولا، (۞)، أي القيمة اللّازمة من البنية القلبيّة. وما ورَد بعد كلّ محمول هو

موضوع يخصِّصه. وهو شكلُ الفِعْلِ الصَّرْفيُّ. والسّلب، هنالك، ليس سلْبَ وقوعٍ بل سلبًا شكليّا واصِفًا. فسلْبُ معجم العِلْم يستلزم إيجاب معجم آخر. وسلْبُ تصريفة المتكلِّم [أَفعلُ]، ممثِّلةً للمفرد والجمع، إيجاب لأيّ تصريفة من تصريفات غير المتكلِّم. والرّمز [ ] رمز للتّصريفة المعيَّنة. فبناءً على القاعدة الدّلاليّة (402) أو (403)، تكون قيمة الفحوى القلبيّ مفعولِ الفعل القلبيّ الملزوم أرفعَ من قيمة الفحوى القلبيّ اللّازم، إلّا أن يكون فعل الملزوم عِلْمًا. وهذا الفحوى اللّازم موافق لفحوى الملزوم في طرفَي النّسبة أو أطراف الحَمْل. فلا يختلفان إلّا بالقيمة المسوِّرة للفحوى على مدرَّج الوثوق أو الوجوب. وبناءً على القاعدة (404)، تكون قيمة الفحوى القلبيّ مفعولِ الفعل القلبيّ المتصرِّفِ بغير الشّكل [أَفْعلُ] من بنية الملزوم أرفعَ من قيمة الفحوى القلبيّ مفعولِ الفعل القلبيّ المتصرِّفِ بالشّكل [أَفْعلُ] من بنية اللّازم، مع اتِّفاق الفعلين القلبيّين الملزوم واللّازم في الجذر واتِّفاق فحويْهما في طَرَفَي النِّسبة أو أطراف الحَمْل.

يتحقَّق التّناسب الزّمانيّ بترتُّب البنية القلبيّة اللّازمة لاحقة للبنية القلبيّة الملزومة. والأنسبُ بل الصّحيح، في ذلك التّرتّب الزّمانيّ، أن تكون البنية اللّازمة دالّة على الزّمان الحاضر. وتدرَك عُليا درجات التّناسب الزّمانيّ بتزامن الفعلين القلبيّين الملزوم واللّازم في الزّمان الحاضر. وبناءً على ما تقدَّم، نقترح مجموعة الاستلزامات العقديّة الموجبة والاستلزامات العقديّة السّالبة الآتية المتّفقة جميعا في النِّسبة الحمليّة فحوى الفعل القلبيّ. وهي النِّسبة اللّازمة. وليس اختلافها إلّا على مدرَّج الإيجاب والسّلْب، من غير تقيُّدٍ بالتّدريج الرّقميّ الّذي أنجزناه في الجدول (400) والّذي تحتمله القيمة الواحدة. ولا نتقيَّد بذلك التّدريج، لأنّه تدريج دلاليّ لطيفٌ يزداد لُطفًا بوحدة الشّكل التّصريفيّ التّركيبيّ. وهي استلزامات تتجرّدُ بالقواعد الدّلاليّة (402) و(403) و(404) و(405) أو تَلْزَمُ منها.

(406) ((+) يَجِدُ (+) ← (±)) • ((+) أَجِدُ (+) ← (±)) ← ((+) يَجِدُ (+) ← (+) أَجِدُ (+))

(407) ~ (((+) يَرَى (+) ← ◊) • ((+) أَرَى (+) ← (±)) ← ((+) يَرَى (+) ← (+) أَرَى (+)))

(408) (((+) يَرَى (+) ← ◊) • ((+) أَرَى (±) ← ◊)) ← ((+) يَرَى (+) ← (+) أَرَى (±))

(409) ~ ((((+) يَحْسَبُ (+) ← ◊ w (∓)) • ((+) أَحْسَبُ (+) ← (±)) ← ((+)

يَحْسَبُ (+) ← (+) أَحْسَبُ (+)))

(410) ~ (((+) كان قدْ حَسِبَ (+) ← (-) • (+) أَرَى (-) ← (∓)) ← ((+) كان قدْ حَسِبَ (+) ⟵ (+) أَرَى (-))

(411) ~ (((+) كان قدْ حَسِبَ (+) ← (-) • (+) أَجِدُ (-) ← (∓)) ← ((+) كان قدْ حَسِبَ (+) ⟵ أَجِدُ (-) ⟵ (□))

فهذا الاستلزام المكوِّن لـ(411) لا يصِحّ، لأنّ الاستلزاميْن المكوِّنين لمقدِّمته لا يتّفقان في اللّازم. والاستلزامات المكوِّنة، بالتَّوالي، لـ(407) و(409) و(410)، أيْضًا، لا تصحّ، للسّبب نفسه. ولكنّ إجراء تعديل بالتّدريج القيميّ يطوِّر الاستلزام المكوِّن لـ(409)، مثلًا، إلى استلزامٍ صحيحٍ هو (412).

(412) (((+) يَحْسَبُ (+) ← ◊ w (∓)) • ((+) أَحْسَبُ (±) ← ◊) • ((+) أَحْسَبُ ◊ ← (∓))) ← ((+) يَحْسَبُ (+) ← ((+) أَحْسَبُ (±) w (+) أَحْسَبُ ◊))

ونقترح، أيضًا، الاستلزامات الآتية.

(413) (((+) حَسِبَ (+) ← (-)) • ((+) ظَنَّ (+) ← (-))) ← ((+) حَسِبَ (+) ← (+) ظَنَّ (+))

(414) (((+) وَجَدَ (+) ← (∓)) • ((+) أَرَى (◊) ← (∓))) ← ((+) وَجَدَ (+) ← (+) أَرَى (◊))

(415) (((+) كان قدْ حَسِبَ (+) ⟵ (-) • (+) كان قدْ ظَنَّ (+) ← (-)) ← ((+) كان قدْ حَسِبَ (+) ⟵ (+) كان قدْ ظَنَّ (+) • (+) كان قدْ ظَنَّ (+) ← (+) كان قدْ حَسِبَ (+)))
← (+) كان قدْ حَسِبَ (+) ≡ (+) كان قدْ ظَنَّ (+)

فبِتناوب البنيتيْن [(+) كان قدْ حَسِبَ (+)] و[(+) كان قدْ ظَنَّ (+)] على موضع الملزوم و موضع اللّازم، تتكافآن.

(416) (((+) كان قدْ حَسِبَ (+) ⟵ (-) • (+) أَعْلَمُ (-) ← (-)) ← ((+) كان قدْ حَسِبَ (+) ← (+) أَعْلَمُ (-))

ويمكن أن نواصل تشكيل استلزامات أخرى، بالنِّظام الدّلاليّ نفسه. ولكنّنا نستغني عنه بإمكان القياس على ما اقترحنا. ونكتفي بتعجيم (412) بـ(417)، للتّفسير.

(417) ($_1$((يَحْسَبُ زيْدٌ عمرًا شُجَاعًا) ⟵ (يمكن أن يكون عمرٌو شجاعًا) w (قد لا يكونُ عمرٌو شجاعًا)) • ((أَحْسَبُ أنّ عمرًا قد يكون شجاعًا) ⟵ (يمكنُ أن يكونَ

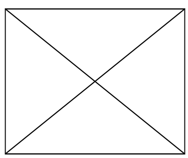
عمرٌو شجاعًا)) • ((أَحْسَبُ أنّ عمرًا يمكنُ أنْ يكونَ شجاعًا) ← (قد لا يكونُ عمرٌو شجاعًا)))$_1$ ← ($_2$(يَحْسَبُ زيْدٌ عمرًا شُجَاعًا) ← (أَحْسَبُ أنّ عمرًا قد يكون شجاعًا) w (أَحْسَبُ أنّ عمرًا يمكنُ أنْ يكونَ شجاعًا))$_2$

9.2.2. حساب أفعال القلوب الدّلاليّ بمنوال المربّع النّحويّ

نختم هذا الفصل بمبحثٍ نقترح فيه حسابًا لنظام أفعال القلوب الدّلاليّ بنظام منوالنا **"المربّع النّحويّ"**. ونُنجز هذا الحساب، باستدلال تدريجيّ. فنبدأ بتقديم مربّعات تقابلٍ بعضها جارٍ على نظام الحساب المنطقيّ وبعضها الآخر جارٍ على نظام مربّعنا النَّحويّ. هذا، والمربّعات الّتي نظامها منطقيّ هي مربّعات مكوِّنة للمربّع النّحويّ، تكوينًا يصلح في الاستدلال على أنّ الحساب النّحويّ الشّكليّ يناسب الحساب المنطقيّ بل يوافقه بل يستوعبه وفي الاستدلال على أنّ النّحو الشّكليّ أو اللِّسانيّات الشّكليّة من إبستيمولوجيا المنطق. فمن أجزاء هذا الحساب أن نخُصّ كلّ فعل قلبيّ من أفعال القائمة المختارة وفعلَ القول بمربّع تقابليّ، إلّا فعل العِلْم. فنحن نخُصّه بمربّعين ثانيهما تطوير لأوّلهما وفيه إغناء عنه وأساسٌ لحساب لاسترسال. ولذلك، فمربّعات سائر الأفعال هي بنظام ثاني مربّعَي العِلْم.

(418)

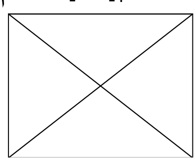
[+ أَعْلَمُ +] [+ أَعْلَمُ -]



[- أَعْلَمُ -] [- أَعْلَمُ +]

(419)

[+ أَعْلَمُ + ← $+_1$] [+ أَعْلَمُ - ← $-_1$]



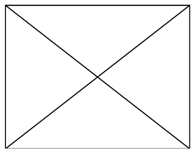
[- أَعْلَمُ - ← $+_1$] [- أَعْلَمُ + ← $-_1$]

عند تطوير مربّع الاستلزامات المتقابلة السّابق إلى مربّع نحويّ، تتدرّج اللّوازم بالتّنازل وبالتّصاعد. فتحتمل كلّ دركة وكلّ درجة التّعجيم بتدريج معجم العِلْم أو بمعجم قلبيّ آخر

يحافظ على القيمة اللّازمة ومقدارها. وعليه، يرتدّ اللّازم ملزوما في حساب التّدرّج يدلّ على لازمٍ هو معجم قلبيّ بديل مكافئ وهو يشغل موضع الملزوم من بنية الاستلزام الأولى. وسنوضِّح هذا الطّور من الحساب، لاحقًا.

(420)

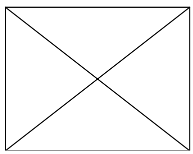
[+ أَقُولُ + ← +$_1$]   [+ أَقُولُ - ← -$_1$]



[- أَقُولُ - ← +$_1$]   [- أَقُولُ + ← -$_1$]

(421)

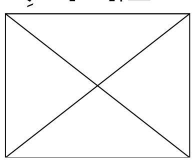
[+ أَزْعُمُ + ← +$_1$]   [+ أَزْعُمُ - ← -$_1$]



[- أَزْعُمُ - ← +$_1$]   [- أَزْعُمُ + ← -$_1$]

(422)

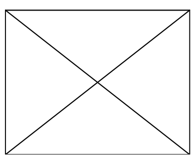
[+ أَجِدُ + ← $\pm_1$]   [+ أَجِدُ - ← $\mp_1$]



[- أَجِدُ - ← $\pm_1$]   [- أَجِدُ + ← $\mp_1$]

(423)

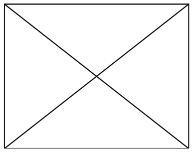
[+ أَرَى + ← $\pm_1$]   [+ أَرَى - ← $\mp_1$]



[- أَرَى - ← $\pm_1$]   [- أَرَى + ← $\mp_1$]

(424)

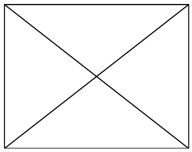
[+ أَعُدُّ + ← $\pm_1$]   [+ أَعُدُّ - ← $\mp_1$]



[- أَعُدُّ - ← $\pm_1$]   [- أَعُدُّ + ← $\mp_1$]

(425)

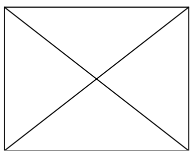
[+ أَحْسَبُ + ← $\pm_1$]   [+ أَحْسَبُ - ← $\mp_1$]



[- أَحْسَبُ - ← $\pm_1$]   [- أَحْسَبُ + ← $\mp_1$]

(426)

[+ أَظُنُّ + ← $\pm_1$]   [+ أَظُنُّ - ← $\mp_1$]



[- أَظُنُّ - ← $\pm_1$]   [- أَظُنُّ + ← $\mp_1$]

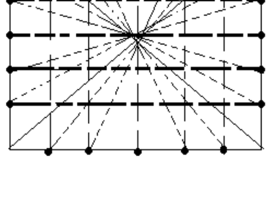
نطوّر، في ما يلي، المربَّع (419) إلى جدولٍ محافظ على حساب تقابلات المربّع المنطقيّ، التّضادّ واستلزام الموجبين واستلزام السّالبين وما تحت التّضادّ والتّناقض ومطوّرٍ لذلك الحساب بإجراء التّدريج على الأضلاع الأربعة. ونكتفي بإثبات خمسة مواضع على كلّ ضلع، تمثيلا لا حصْرًا. ونرمز للصّيغة الفعليّة [يَعْلَمُ] بـ(ع). هذا، وترتيب اللّوازم تفاضليّ على مدرّج قوّة الإيجاب. وعليه، يجري التّرتيب بهذا النِّظام، $+_1 > +_2 > +_3 > +_{...}$.

(427)

+ ع + ← $+_1$	+ ع + ← $+_2$	+ ع + ← $+_3$	+ ع + ← $+_4$ + ع - ← $-_4$	+ ع - ← $-_3$	+ ع - ← $-_2$	+ ع - ← $-_1$
+ ع + ← $+_2$						+ ع - ← $-_2$
+ ع + ← $+_3$						+ ع - ← $-_3$
+ ع + ← $+_4$ - ع - ← $+_4$						+ ع - ← $-_4$ - ع + ← $-_4$
- ع - ← $+_3$						- ع + ← $-_3$
- ع - ← $+_2$						- ع + ← $-_2$
- ع - ← $+_1$	- ع - ← $+_2$	- ع - ← $+_3$	- ع + ← $-_4$ - ع - ← $+_4$	- ع + ← $-_3$	- ع + ← $-_2$	- ع + ← $-_1$

والمواضع الّتي اجتمع فيها استلزامان هي مواضع تعامل المتقابلين أو تنازعهما. فهي مواضع انتقال الاسترسال من مجال المقابل إلى مجال مقابله. ومازال هذا الجدول أو الشّكل الجدوليّ (427) يحتمل التّدريج الاسترساليّ. فالشّكل الاستلزاميّ [+ ع + ← $+_2$] الأعلى يتنازل، بالتّدريج الاستلزاميّ، إلى لازِمه الشّكل الاستلزاميّ [- ع - ← $-_2$] الأدنى. والشّكل الاستلزاميّ [+ ع + ← $+_2$] الأيمن الأقصى يتدرّج، بتقابل التّضادّ، إلى الشّكل الاستلزاميّ [+ ع - ← $-_2$] الأيسر الأقصى. والشّكل الاستلزاميّ [+ ع + ← $+_1$] يتدرّج، بتقابل التّناقض، إلى الشّكل الاستلزاميّ [- ع + ← $-_1$]. فإذا أجرينا (427) على نظام مربّعنا النّحويّ (428)، نتج الجدول (429). فهذا ضرْبٌ من القياس البنيويّ الواصِف الّذي مقدِّمته الصّغرى (427) ومقدِّمته الكبرى (428) والّذي نتيجته (429).

(428)



(429)

+ ع + ← $+_{1}$	+ ع + ← $+_{2}$	+ ع + ← $+_{3}$	+ ع + ← $+_{4}$ + ع - ← $-_{4}$	+ ع - ← $-_{3}$	+ ع - ← $-_{2}$	+ ع - ← $-_{1}$
+ ع + ← $+_{2}$	+ ع + ← $+_{3}$	+ ع + ← $+_{4}$	+ ع + ← $+_{5}$ + ع - ← $-_{5}$	+ ع - ← $-_{4}$	+ ع - ← $-_{3}$	+ ع - ← $-_{2}$
+ ع + ← $+_{3}$	+ ع + ← $+_{4}$	+ ع + ← $+_{5}$	+ ع + ← $+_{6}$ + ع - ← $-_{6}$	+ ع - ← $-_{5}$	+ ع - ← $-_{4}$	+ ع - ← $-_{3}$
+ ع + ← $+_{4}$ - ع - ← $+_{4}$	+ ع + ← $+_{5}$ - ع - ← $+_{5}$	+ ع + ← $+_{6}$ - ع - ← $+_{6}$	+ ع + ← $+_{7}$ + ع - ← $-_{7}$ - ع + ← $-_{7}$ - ع - ← $+_{7}$	+ ع - ← $-_{6}$ - ع + ← $-_{6}$	+ ع - ← $-_{5}$ - ع + ← $-_{5}$	+ ع - ← $-_{4}$ - ع + ← $-_{4}$
- ع - ← $+_{3}$	- ع - ← $+_{4}$	- ع - ← $+_{5}$	- ع + ← $-_{6}$ - ع - ← $+_{6}$	- ع + ← $-_{5}$	- ع + ← $-_{4}$	- ع + ← $-_{3}$
- ع - ← $+_{2}$	- ع - ← $+_{3}$	- ع - ← $+_{4}$	- ع + ← $-_{5}$ - ع - ← $+_{5}$	- ع + ← $-_{4}$	- ع + ← $-_{3}$	- ع + ← $-_{2}$
- ع - ← $+_{1}$	- ع - ← $+_{2}$	- ع - ← $+_{3}$	- ع + ← $-_{4}$ - ع - ← $+_{4}$	- ع + ← $-_{3}$	- ع + ← $-_{2}$	- ع + ← $-_{1}$

تشكَّلَ هذا الجدول (429) ببنية مربّعنا النّحويّ، بنيةِ تدرّجِ التّقابل واسترساله. فالمستوى الأعلى منه هو لتقابل التّضادّ. والمستوى الأنى منه هو لتقابل التّضادّ المستلزَم أو ما تحت التّضادّ. ووادياه الأيمن الأقصى والأيسر الأقصى هما، بالتّوالي، لِاستلزام الموجبيْن واستلزام السّالبيْن. والبنيتان [+ ع + ← $+_{1}$] و[- ع + ← $-_{1}$] متقابلتان بالتّناقض وحدّان لأحد قطرَي التّناقض من (429). والبنيتان [+ ع - ← $-_{1}$] و[- ع - ← $+_{1}$]، أيضًا، متقابلتان بالتّناقض وحدّان لقطر التّناقض الآخر. هذا، وبقيّة البنيات متقابلة بنظام المدى الّذي تنتمي إليه وبالتّناظر بالموضع المتوسِّط من المدى. فالبنيتان [+ ع + ← $+_{2}$] و[+ ع - ← $-_{2}$] من مستوى التّضادّ الأعلى متقابلتان بالتّضادّ التّناظريّ، أيضًا، غير أنّ تضادّهما مدرَّج متنازل عن التّضادّ الأقصى المتحقِّق بتقابل البنيتين القصوييْن أو الطّرفيّتين. وكلّما تدرّج تقابل من تلك التّقابلات، تدانى طرفاه من التّكافؤ. وعليه، فالبنيتان [+ ع + ← $+_{3}$] و[- ع - ←$+_{3}$] من وادي

استلزام الموجبين الأيمن الأقصى تكادان تتلازمان. وتقاس عليهما نظيرتاهما من ضلع استلزام السّالبيْن. ولذلك، وردت، في هذا الجدول، مواضع كلّ واحد منها مشغول بأكثر من بنية استلزاميّة. وكان أغناها موضع مركز الجدول أو المربّعِ النّحويّ أو المربّعِ المنطقيّ أو الدّائرةِ الّتي تمرّ بأطراف المربّع الأربعة. وبنظام التّدرّج الاسترساليّ المتحقِّق في المربّع النّحويّ، يتكافأ ما اجتمع في الموضع الواحد من بنيات. ومن لوازم تقابلات أشكال (429) بنظام المربّع النّحوي، نظام تدريج التّقابلات تدريجا آليّا، أنّ المستويات والأودية الّتي تنتمي إليها تلك الأشكال متقابلة بذلك النّظام نفسه. فأوديته متقابلة بالتّضاد التّناظريّ التّدريجيّ. فالوادي الأيمن الأقصى منه مُضادّ لواديه الأيسر الأقصى. وما بينهما من الأودية متدرّج في التّضادّ. ومستويات (429) متقابلة بالاستلزام. فمستواه الأعلى يستلزم، دفعة واحدة، مستواه الأدنى، بموجب استلزام كل بنية من ذلك الأعلى للبنية المناظرة لها من هذا الأدنى. ويتدرّج الاستلزام، بالتّقابل التّناظريّ التّدريجيّ.

يمنحنا الجدولُ (429) الشّكل الجدوليّ الجزئيّ (430) المتشكِّل بتقابلات المربّع المنطقيّ وبتدريج جزئيّ من المربّع النّحويّ هو تدريج التّقابلات المنطقيّة الأصليّة من غير تمثيل للتّدريج الحاصل من ذلك التّدريج الجزئيّ.

(430)

ع + ← $+_{1}$	+ ع + ← $+_{2}$	+ ع + ← $+_{3}$	+ ع + ← $+_{4}$ + ع - ← $-_{4}$	+ ع - ← $-_{3}$	+ ع - ← $-_{2}$	+ ع - ← $-_{1}$
+ ع + ← $+_{2}$	+ ع + ← $+_{3}$				+ ع - ← $-_{3}$	+ ع - ← $-_{2}$
+ ع + ← $+_{3}$		+ ع + ← $+_{5}$		+ ع - ← $-_{5}$		+ ع - ← $-_{3}$
+ ع + ← $+_{4}$ - ع - ← $+_{4}$			+ ع + ← $+_{7}$ + ع - ← $-_{7}$ - ع + ← $-_{7}$ - ع - ← $+_{7}$			+ ع - ← $-_{4}$ - ع + ← $-_{4}$
- ع - ← $+_{3}$		- ع - ← $+_{5}$		- ع + ← $-_{5}$		- ع + ← $-_{3}$
- ع - ← $+_{2}$	- ع - ← $+_{3}$				- ع + ← $-_{3}$	- ع + ← $-_{2}$
- ع - ← $+_{1}$	- ع - ← $+_{2}$	- ع - ← $+_{3}$	- ع + ← $-_{4}$ - ع - ← $+_{4}$	- ع + ← $-_{3}$	- ع + ← $-_{2}$	- ع + ← $-_{1}$

يُبرز الجدْولان (429) و(430) أنّ نسق التّدرّج على قُطرَي التّناقض يختلف عن نسق التّدرّج على الأضلاع الأربعة. فنسق ذلك التّدرّج الأوّل هو [... +2،...+ 2،...). ونسق هذا التّدرّج الثّاني هو [... +1،...+ 1،...). وهذا يستلزم أنّ تقابل التّناقض أكثر تركيبًا من سائر التّقابلات وأنّه حاصل من تعاملاتِ بعضِها على الأقلّ. فالبنية [+ ع + ← $+_3$] الواردة في المستوى الثّاني حاصلة من تقاطع استرساليْن بنيويّين، استرسال [+ ع + ← $+_2$] إلى [- ع - ← $+_2$] على تقابلِ استلزام فرعيّ تدريجيّ طرفاه موجبان واسترسال [+ ع + ← $+_2$] إلى [+ ع - ← $-_2$] على تقابل من تقابلات ما تحت التّضادّ.

تكرّرت، في الجدول (429)، بنيات كثيرة، أي بنيات استلزاميّة متّفقة في اللّازم ودرجته، على أنّها كانت مختلفة في جهات الاسترسال التّدريجيّ. وقد ادّعينا أنّ اتِّفاق الملازيم العقديّة في اللّوازم دليل على تكافئها. فالبنية [- ع + ← $-_3$]، مثلا، وردت، في ثلاثة مواضع، على ضلع تقابل الاستلزام الأيسر الأقصى وعلى تقابل التّضادّ المستلزَم الأدنى وعلى أحد تقابلَي التّناقض. وعليه، فالملزوم منها محافظ على لازِمه في التّقابلات الثّلاثة. ومع هذا، فحسابنا التّدريجيّ التّقابليّ يستنبط لطائف دلاليّة منها أنّ تلك البنية تقابلُ ثلاث مقابَلات مختلفة تمنحها مخزونًا دلاليّا تأويليّا لطيفا وثريّا. فلا تعود بنية منفردة في النِّظام الدّلاليّ. وتتطوّر إلى صورة عقدة من شبكة توصَف ببنية مقابلاتها.

في الجدول (429)، ترِد البنية [+ ع + ← $+_1$] بنية نموذجيّة فاتحة للحساب. وليس التّدريج الّذي تتحرّك به تدريجًا في قيمتَي الإيجاب الواردتيْن في المكوّن الملزوم. فنحن نعُدُّها جارية في المقام النّموذجيّ الأبسَط. وهو الّذي يَلزَمُ عن عدم تعجيم الإيجاب العامل، الأوّل، والإيجاب المعمول، الثّاني. وعليه، فشكلُها هو الشّكل الدّلاليّ الأبسط في مدرَّجها. حتّى تنغيم التّلفّظ، هنالك، نموذجيّ. وهو التّنغيم المُلْقَى إلى خالي الذِّهن. وعليه، يُقصَر التّدريج على (ع ل م) المعجميّة، أي على دلالة الوثوق. وبناءً عليه، نُخلِي حسابنا الجدوليّ التّقابليّ من تدريج الإيجاب التّدريجَ التّركيبيّ، أي من وصْف دلالات أحرُف التّأكيد وما كان من قبيلها. ولكنّ حسابنا يظلّ كافيًا للإحاطة به. وهذه الإحاطة لا تتعدّى عمليّة تدريج التّدريج، أي تدريج المعجم بالتّركيب. ولكنّنا نستغني عن توسيع الحساب للتّدريج التّركيبيّ المعجَّم، لأنّنا نتوجّه إلى التّداريج التّصريفيّ الشّكليّ والمعجميّ الشّكليّ والتّركيبيّ الشّكليّ، أي إلى التّدْريج البنيويّ الشّكليّ. وعليه، يكون الإيجاب ($+_1$) اللّازم من [+ ع +] درجة واحدة هي العليا أو الأولى على مدرَّج الإيجاب. وعليه وعلى المدرَّج المعجميّ القلبيّ الّذي لزِمَ من حسابنا والّذي تتالت بترتيبه أودية الجدول (400)، لا يكون مدرَّج لوازم الأفعال القلبيّة وفعلِ القول يتكوّن إلّا من ثلاث

درجات إيجابيّة هي لوازم [+ ع +]، بنيةِ اعتقاد العِلْم، و[+ ق +]، بنيةِ اعتقاد القول و[+ ز +]، بنيةِ اعتقاد الزَّعْم. وعليه، تستلزم مبادئُ حسابنا هذا وقواعدُه أن يكون الإيجاب ($+_4$) الوارد في (429) و(430) يكافئ ($\pm_1$). فيلزم من ذلك التّكافؤ أنّ (ع) أو معجم العِلْم منقول، هنالك، عن دلالته الوضعيّة الأولى. وهو نقل جرى في كلام العرب. **وعليه، أيضا، لا تعود تلك الدّلالة الوضعيّة لازِمة من (ع) أو من (ع ل م)، بل تصير لازِمةً من الشّكل الاستلزاميّ الّذي يَرِدُ فيه (ع) أو (ع ل م) والّذي ينقلب فيه اللّازم، قيمةُ الإيجاب ورتبتُها، ملزومًا والملزومُ، دلالةُ (ع) أو (ع ل م)، لازِمًا.** فدلالة البنية النّحويّة، في الحساب الدّلاليّ الّذي نقترحه، تُحسَب بنظام التّقابلات والتّداريج. ونقترح، لضبط التّدريج، الجدولَ (431) الّذي يَرِدُ فيه الشّكل المعجميّ (ع) أساسًا فاتحًا لترتّب الأشكال المعجميّة القلبيّة وشكل معجم القول. فالأشكال (ع) و(ق) و(ز) و(و) و(ر) و(د) و(ح) و(ظ) هي رموز، بالتّوالي، للمعاجم العقديّة (ع ل م) و(ق و ل) و(ز ع م) و(و ج د) و(ر ء ي) و(ع د د) و(ح س ب) و(ظ ن ن). وهذا الجدول (431) لازِمٌ من الجدول (400) ومن الاستلزام (356) ((س ← س) ← ((س ≡ س) V (س = س))). ونحن نوسِّع كفايته الوصفيّة بأن نحصر التّدريج في القيمتين (+) و(-)، أي بأن نُخليَه من القيمتيْن ($\pm$) و($\mp$) اللّتين وردتا في (400) وأن نحوّلِهما، بالتّوالي، إلى درجات من الإيجاب (+) والسّلب (-). ونوسِّع، أيضًا، كفايته، باختزال تنوّع الأشكال التّصريفيّة من (400) في أشكال بنيويّة معجميّة مجرّدة. ولا يعارض نظامُ التّدريج الّذي نختاره اِدّعاءَنا أنّ معاجم أفعال القلوب عدا معجم العِلْم لا تقوى على استلزام الإيجاب، أي أنّ الأساس المعجميّ منها لا يقوى وحده على ذلك الاستلزام. فإضعاف الإيجاب بالتّدريج دليل عندنا على أنّها لا تقوى على ذلك الاستلزام بالأساس المعجميّ المحض إلّا معجم العِلْم. ولا يقوى منها عليه إلّا ما استلزم القيمة الإيجابيّة الأولى ($+_1$). ونظام التّدريج الّذي نختاره مناسب لِادِّعائنا أنّ أساس تدريج اللّوازم العقديّة هو الإيجاب.

(431)

+ ع + ← $+_1$	+ ق + ← $+_2$	+ ز + ← $+_3$	+ و + ← $+_4$	+ ر + ← $+_5$	+ د + ← $+_6$	+ ح + ← $+_7$	+ ظ + ← $+_8$
+ ع - ← $-_1$	+ ق - ← $-_2$	+ ز - ← $-_3$	+ و - ← $-_4$	+ ر - ← $-_5$	+ د - ← $-_6$	+ ح - ← $-_7$	+ ظ - ← $-_8$
- ع + ← $-_1$	- ق + ← $-_2$	- ز + ← $-_3$	- و + ← $-_4$	- ر + ← $-_5$	- د + ← $-_6$	- ح + ← $-_7$	- ظ + ← $-_8$
- ع - ← $+_1$	- ق - ← $+_2$	- ز - ← $+_3$	- و - ← $+_4$	- ر - ← $+_5$	- د - ← $+_6$	- ح - ← $+_7$	- ظ - ← $+_8$

من لطائف هذا الجدول أنّ كلّ بنية من المستوى الثّاني تستلزم الّتي تحتها في المستوى الثّالث وأنّه يَلزم من ذلك أنّ المستوى الثّانيَ كلَّه يستلزم المستوى الثّالثَ كلَّه. ومن لطائف الجدول (431) أنّ التّدريج فيه ليس أفقيّا، فقط، بل عموديّا، أيضا، عموديّا في كلّ واد من أوديته. فالبنيات الأربع من كل واد هي بنيات طرفيّة أربع يتربّع بها مربّع دلاليّ تقابليّ. وبإجراء التّدريج على محيط ذلك المربّع، تستلزم كل بنية من بنيات كل واد البنيةَ الّتي دونها إلّا البنية الدّنيا. فهذه الدّنيا تستلزم، بالتّدريج نفسه، البنية العليا من الوادي نفسه. ويلزم من هذا الاستلزام التّدريجيّ أنّ كل مستوى من (431) يستلزم المستوى الّذي دونه إلّا المستوى الأدنى يستلزم المستوى الأعلى. ومن لطائف (431) أنّ وصفه بنظام منوالنا المربّع النّحويّ يستلزم أنّ بنيات كلّ واد منه متقابلة بالتّضادّ التّناظريّ. ومن ذلك تضادّ [+ ع +← +$_1$] و[+ ظ +←+$_8$] وتضادّ [+ ق +←+$_2$] و[+ ح +←+$_7$] في المستوى الأوّل. فيلزم منه أنّ أودية (431)، أيضا، متقابلة بالتّضادّ التّناظريّ التّدريجيّ، كما تدرّجت مستوياته بالاستلزام. ومن لطائفه ولطائف (427) (429) و(430) أنّ البنية [- ع -] تكون تستلزم الإيجاب (+)، بنظام تدرّج المربّع النّحويّ وتقابلاته المنطقيّة النّحويّة، أي تستلزم الإيجاب (+) في الأساس النّحويّ، في زعمنا. هذا، على أنّنا أجريناها، في استدلالات سابقة في هذا الكتاب، تستلزم الإيجاب. ولكنّ التّعجيم والتّصريف في تلك الاستدلالات لم يكونا مرتفعَي الشّكلنة والمقْوَلة ارتفاع الشّكلنة والمقْوَلة من نظيرَيْهما من [- ع -]. ففي تلك الاستدلالات، لا تستلزم البنيةُ [(-) يَعْلَمُ (+)] البنيةَ [(+) يَعْلَمُ (-)]، لِاستلزام تلك الأولى لِ[(+) أَعْلَمُ (+)] واستلزام هذه الثّانية لـ[(+) أَعْلَمُ (-)]. وهاتان البنيتان اللّازمتان متضادّتان فلا يجمعهما استلزام. ولازِماهما (+) و(-)، بالتّوالي، متناقضان. هذا، على أنّ البنية [(-) يَظُنُّ (+)] تستلزم البنيةَ [(+) يَظُنُّ (-)]. وتستجيب بقيّة المعاجم العقديّة إلّا معجمَ العِلْم لهذا الاستلزام الّذي نمثّله بـ(432).

(432) (-) (ع ق د)$_{(-)}$(ع ل م) (+) ← (+) (ع ق د)$_{(-)}$(ع ل م) (-)

وعلى أنّنا كنّا اخترنا في تلك الاستدلالات السّابقة وصْف [(-) يَعْلَمُ (+)] باستلزام الإيجاب (+) وباستلزام [(+) أَعْلَمُ (+)]، فقد نبّهنا على تأويل لها ثانٍ تحتمل معه استلزام السَّلْب (-) ورجّحنا عليه ذاك الأوّل في نظام التّأويل البلاغيّ حتّى في نظام التّعجيم. ولمّا كان المربّع النّحويّ والطّريقة الجدوليّة ومَقْوَلةُ الاستلزام مُنتِجةً لنظام دلاليّ آليّ، وكان الشّكل [- ع - ← +] لازِما، لزومًا آليًّا، من هذا النّسق الواصِف، كان الاستلزام [- ع - ← +] من الأشكال النّحويّة المقوليّة؛ وكان ذلك التّأويل الّذي اخترناه في استدلالاتنا السّابقة بلاغيّا

ناتجا عن تعجيم ثقيلٍ. فلمّا تجرّد التّعجيم بالشّكلنة، انتظم استلزام البنية العقديّة انتظامًا شكليّا ناتجا بالآليّة.

نقدِّم، في ما يلي، جداول لسائر الأفعال القلبيّة وفعل القول العقديّ الّتي كنّا اخترناها للحساب الدّلاليّ. ونشكِّلها بنظام المربّع النّحويّ، على منوال جدول العِلْم (429)، وبنظام تدريج الجدول (431). وعليه، تكون البنية اليمنى القصوى والعليا، الفاتحة لجدول القول العقديّ (433) متكوِّنةً من اللّازم ($+_2$) أعلى اللّوازم الموجبة الّتي يحتملها معجم القول (ق). ويظلّ ذلك اللّازم يتنازل على مدرَّج الإيجاب، بتتابع الجداول التّالية.

(433)

+ق + ← $+_2$	+ق + ← $+_3$	+ق + ← $+_4$	+ق + ← $+_5$ +ق - ← $-_5$	+ق - ← $-_4$	+ق - ← $-_3$	+ق - ← $-_2$
+ق + ← $+_3$	+ق + ← $+_4$	+ق + ← $+_5$	+ق + ← $+_6$ +ق - ← $-_6$	+ق - ← $-_5$	+ق - ← $-_4$	+ق - ← $-_3$
+ق + ← $+_4$	+ق + ← $+_5$	+ق + ← $+_6$	+ق + ← $+_7$ +ق - ← $-_7$	+ق - ← $-_6$	+ق - ← $-_5$	+ق - ← $-_4$
+ق + ← $+_5$ - ق - ← $+_5$	+ق + ← $+_6$ - ق - ← $+_6$	+ق + ← $+_7$ - ق - ← $+_7$	+ق + ← $+_8$ +ق - ← $-_8$ - ق + ← $-_8$ - ق - ← $+_8$	+ق - ← $-_7$ - ق + ← $-_7$	+ق - ← $-_6$ - ق + ← $-_6$	+ق - ← $-_5$ - ق + ← $-_5$
- ق - ← $+_4$	- ق - ← $+_5$	- ق - ← $+_6$	- ق + ← $-_7$ - ق - ← $+_7$	- ق + ← $-_6$	- ق + ← $-_5$	- ق + ← $-_4$
- ق - ← $+_3$	- ق - ← $+_4$	- ق - ← $+_5$	- ق + ← $-_6$ - ق - ← $+_6$	- ق + ← $-_5$	- ق + ← $-_4$	- ق + ← $-_3$
- ق - ← $+_2$	- ق - ← $+_3$	- ق - ← $+_4$	- ق + ← $-_5$ - ق - ← $+_5$	- ق + ← $-_4$	- ق + ← $-_3$	- ق + ← $-_2$

(434)

+ز + ← $+_3$	+ز + ← $+_4$	+ز + ← $+_5$	+ز + ← $+_6$ +ز - ← $-_6$	+ز - ← $-_5$	+ز - ← $-_4$	+ز - ← $-_3$
+ز + ← $+_4$	+ز + ← $+_5$	+ز + ← $+_6$	+ز + ← $+_7$ +ز - ← $-_7$	+ز - ← $-_6$	+ز - ← $-_5$	+ز - ← $-_4$
+ز + ← $+_5$	+ز + ← $+_6$	+ز + ← $+_7$	+ز + ← $+_8$ +ز - ← $-_8$	+ز - ← $-_7$	+ز - ← $-_6$	+ز - ← $-_5$
+ز + ← $+_6$ - ز - ← $+_6$	+ز + ← $+_7$ - ز - ← $+_7$	+ز + ← $+_8$ - ز - ← $+_8$	+ز + ← $+_9$ +ز - ← $-_9$ - ز + ← $-_9$ - ز - ← $+_9$	+ز - ← $-_8$ - ز + ← $-_8$	+ز - ← $-_7$ - ز + ← $-_7$	+ز - ← $-_6$ - ز + ← $-_6$

5- ← +ز -	6- ← +ز -	7- ← +ز -	8- ← +ز - 8+ ← -ز -	7+ ← -ز -	6+ ← -ز -	5+ ← -ز -
4- ← +ز -	7- ← +ز -	6- ← +ز -	7- ← +ز - 7+ ← -ز -	6+ ← -ز -	5+ ← -ز -	4+ ← -ز -
3- ← +ز -	4- ← +ز -	5- ← +ز -	6- ← +ز - 6+ ← -ز -	5+ ← -ز -	4+ ← -ز -	3+ ← -ز -

(435)

4- ← -و +	5- ← -و +	6- ← -و +	7+ ← +و + 7- ← -و +	6+ ← +و +	5+ ← +و +	4+ ← +و +
5- ← -و +	6- ← -و +	7- ← -و +	8+ ← +و + 8- ← -و +	7+ ← +و +	6+ ← +و +	5+ ← +و +
6- ← -و +	7- ← -و +	8- ← -و +	9+ ← +و + 9- ← -و +	8+ ← +و +	7+ ← +و +	6+ ← +و +
7- ← -و + 7- ← +و -	8- ← -و + 8- ← +و -	9- ← -و + 9- ← +و -	10+ ← +و + 10- ← -و + 10- ← +و - 10+ ← -و -	9+ ← +و + 9+ ← -و -	8+ ← +و + 8+ ← -و -	7+ ← +و + 7+ ← -و -
6- ← +و -	7- ← +و -	8- ← +و -	9- ← +و - 9+ ← -و -	8+ ← -و -	7+ ← -و -	6+ ← -و -
5- ← +و -	6- ← +و -	7- ← +و -	8- ← +و - 8+ ← -و -	7+ ← -و -	6+ ← -و -	5+ ← -و -
4- ← +و -	5- ← +و -	6- ← +و -	7- ← +و - 7+ ← -و -	6+ ← -و -	5+ ← -و -	4+ ← -و -

(436)

5- ← -ر +	6- ← -ر +	7- ← -ر +	8+ ← +ر + 8- ← -ر +	7+ ← +ر +	6+ ← +ر +	5+ ← +ر +
6- ← -ر +	7- ← -ر +	8- ← -ر +	9+ ← +ر + 9- ← -ر +	8+ ← +ر +	7+ ← +ر +	6+ ← +ر +
7- ← -ر +	8- ← -ر +	9- ← -ر +	10+ ← +ر + 10- ← -ر +	9+ ← +ر +	8+ ← +ر +	7+ ← +ر +
8- ← -ر + 8- ← +ر -	9- ← -ر + 9- ← +ر -	10- ← -ر + 10- ← +ر -	11+ ← +ر + 11- ← -ر + 11- ← +ر - 11+ ← -ر -	10+ ← +ر + 10+ ← -ر -	9+ ← +ر + 9+ ← -ر -	8+ ← +ر + 8+ ← -ر -
7- ← +ر -	8- ← +ر -	9- ← +ر -	10- ← +ر - 10+ ← -ر -	9+ ← -ر -	8+ ← -ر -	7+ ← -ر -
6- ← +ر -	7- ← +ر -	8- ← +ر -	9- ← +ر - 9+ ← -ر -	8+ ← -ر -	7+ ← -ر -	6+ ← -ر -

- ر + ← 5-	- ر + ← 6-	- ر + ← 7-	- ر + ← 8- - ر - ← 8+	- ر - ← 7+	- ر - ← 6+	- ر - ← 5+

(437)

+ د - ← 6-	+ د - ← 7-	+ د - ← 8-	+ د + ← 9+ + د - ← 9-	+ د + ← 8+	+ د + ← 7+	+ د + ← 6+
+ د - ← 7-	+ د - ← 8-	+ د - ← 9-	+ د + ← 10+ + د - ← 10-	+ د + ← 9+	+ د + ← 8+	+ د + ← 7+
+ د - ← 8-	+ د - ← 9-	+ د - ← 10-	+ د + ← 11+ + د - ← 11-	+ د + ← 10+	+ د + ← 9+	+ د + ← 8+
+ د - ← 9- - د + ← 9-	+ د - ← 10- - د + ← 10-	+ د - ← 11- - د + ← 11-	+ د + ← 12+ + د - ← 12- - د + ← 12- - د - ← 12+	+ د + ← 11+ - د - ← 11+	+ د + ← 10+ - د - ← 10+	+ د + ← 9+ - د - ← 9+
- د + ← 8-	- د + ← 9-	- د + ← 10-	- د + ← 11- - د - ← 11+	- د - ← 10+	- د - ← 9+	- د - ← 8+
- د + ← 7-	- د + ← 8-	- د + ← 9-	- د + ← 10- - د - ← 10+	- د - ← 9+	- د - ← 8+	- د - ← 7+
- د + ← 6-	- د + ← 7-	- د + ← 8-	- د + ← 9- - د - ← 9+	- د - ← 8+	- د - ← 7+	- د - ← 6+

(438)

+ ح - ← 7-	+ ح - ← 8-	+ ح - ← 9-	+ ح + ← 10+ + ح - ← 10-	+ ح + ← 9+	+ ح + ← 8+	+ ح + ← 7+
+ ح - ← 8-	+ ح - ← 9-	+ ح - ← 10-	+ ح + ← 11+ + ح - ← 11-	+ ح + ← 10+	+ ح + ← 9+	+ ح + ← 8+
+ ح - ← 9-	+ ح - ← 10-	+ ح - ← 11-	+ ح + ← 12+ + ح - ← 12-	+ ح + ← 11+	+ ح + ← 10+	+ ح + ← 9+
+ ح - ← 10- - ح + ← 10-	+ ح - ← 11- - ح + ← 11-	+ ح - ← 12- - ح + ← 12-	+ ح + ← 13+ + ح - ← 13- - ح + ← 13- - ح - ← 13+	+ ح + ← 12+ - ح - ← 12+	+ ح + ← 11+ - ح - ← 11+	+ ح + ← 10+ - ح - ← 10+
- ح + ← 9-	- ح + ← 10-	- ح + ← 11-	- ح + ← 12- - ح - ← 12+	- ح - ← 11+	- ح - ← 10+	- ح - ← 9+
- ح + ← 8-	- ح + ← 9-	- ح + ← 10-	- ح + ← 11- - ح - ← 11+	- ح - ← 10+	- ح - ← 9+	- ح - ← 8+
- ح + ← 7-	- ح + ← 8-	- ح + ← 9-	- ح + ← 10- - ح - ← 10+	- ح - ← 9+	- ح - ← 8+	- ح - ← 7+

(439)

+ ظ + ← $+_{8}$	+ ظ + ← $+_{9}$	+ ظ + ← $+_{10}$	+ ظ + ← $+_{11}$ + ظ - ← $-_{10}$	+ ظ - ← $-_{10}$	+ ظ - ← $-_{9}$	+ ظ - ← $-_{8}$
+ ظ + ← $+_{9}$	+ ظ + ← $+_{10}$	+ ظ + ← $+_{11}$	+ ظ + ← $+_{12}$ + ظ - ← $-_{12}$	+ ظ - ← $-_{11}$	+ ظ - ← $-_{10}$	+ ظ - ← $-_{9}$
+ ظ + ← $+_{10}$	+ ظ + ← $+_{11}$	+ ظ + ← $+_{12}$	+ ظ + ← $+_{13}$ + ظ - ← $-_{13}$	+ ظ - ← $-_{12}$	+ ظ - ← $-_{11}$	+ ظ - ← $-_{10}$
+ ظ + ← $+_{11}$ - ظ - ← $+_{11}$	+ ظ + ← $+_{12}$ - ظ - ← $+_{12}$	+ ظ + ← $+_{13}$ - ظ - ← $+_{13}$	+ ظ + ← $+_{14}$ + ظ - ← $-_{14}$ - ظ + ← $-_{14}$ - ظ - ← $+_{14}$	+ ظ - ← $-_{13}$ - ظ + ← $-_{13}$	+ ظ - ← $-_{12}$ - ظ + ← $-_{12}$	+ ظ - ← $-_{11}$ - ظ + ← $-_{11}$
- ظ - ← $+_{10}$	- ظ - ← $+_{11}$	- ظ - ← $+_{12}$	- ظ + ← $-_{13}$ - ظ - ← $+_{13}$	- ظ + ← $-_{12}$	- ظ + ← $-_{11}$	- ظ + ← $-_{10}$
- ظ - ← $+_{9}$	- ظ - ← $+_{10}$	- ظ - ← $+_{11}$	- ظ + ← $-_{12}$ - ظ - ← $+_{12}$	- ظ + ← $-_{11}$	- ظ + ← $-_{10}$	- ظ + ← $-_{9}$
- ظ - ← $+_{8}$	- ظ - ← $+_{9}$	- ظ - ← $+_{10}$	- ظ + ← $-_{11}$ - ظ - ← $+_{11}$	- ظ + ← $-_{10}$	- ظ + ← $-_{9}$	- ظ + ← $-_{8}$

نذكِّر بأنّ هذه الجداول متشكِّلة بنظام مربّعنا النّحويّ، النِّظام الحاصل من تعامل التَّقابلات الّتي حدّدها المربّع المنطقيّ الشّهير وحركة الاسترسال التّدريجيّ ونظام التّناظر التّدريجيّ. ولذلك، يمكن أن نشتقّ منها أشكالا جدوليّة متشكِّلة بشكل المربّع ذي القُطريْن، بالقياس على اشتقاق (430) من (429). ولكنّنا نخفِّف الكتاب من ذلك الاشتقاق، لإغناء عمليّة القياس تلك عنه. ونذكِّر، أيْضًا، بأنّ تدريج الإيجاب والسّلب هذا التّدريج يستوعب تدريج الرّاجحيّة (±) وتدريج المرجوحيّة (∓). وعليه وعلى نظام الحساب الّذي اقترحناه، تتكافأ ($+_{4}$) و($\pm_{1}$). فأكثر درجات الإيجاب ودرجاتِ السّلْب يُكافِئ درجات من الرّاجحيّة ودرجات من المرجوحيّة. وكلّما تصاعد التّرقيم، تنازلت القيمة. ولذلك، نجِدُ الجدول (431) يستوعب الجدولَ (400). وليست هذه الوفرة من الجداول لمحْض التّفصيل بل لتشكيل حساب بنيويّ ودلاليّ لنظام أفعال القلوب التّركيبيّ والبلاغيّ، خصوصًا حركتَيْ تصاعد لوازمها وتنازلها على مدرَّج الإيجاب. فبهذا الحساب، نصِفُ إمكانات تبادلها في البنيات التّركيبيّة المتأوّلة في المقامات البلاغيّة المعيّنة. وبناءً على السّابق من استدلالاتنا بل من حساباتنا، نطوِّر جدول تدريج العِلْم (429) إلى الجدول (440) الّذي يَجري فيه تحويل أكثر الأشكال الاستلزاميّة إلى أشكال استلزاميّة مكافئة لها بنظام (431)، لِاتِّفاقها في اللّازم ودرجته.

(440)

+ ع + ← $+_1$	+ ق + ← $+_2$	+ ز + ← $+_3$	+ و + ← $+_4$ + و - ← $-_4$	+ ز - ← $-_3$	+ ق - ← $-_2$	+ ع - ← $-_1$
+ ق + ← $+_2$	+ ز + ← $+_3$	+ و + ← $+_4$	+ ر + ← $+_5$ + ر - ← $-_5$	+ و - ← $-_4$	+ ز - ← $-_3$	+ ق - ← $-_2$
+ ز + ← $+_3$	+ و + ← $+_4$	+ ر + ← $+_5$	+ د + ← $+_6$ + د - ← $-_6$	+ ر - ← $-_5$	+ و - ← $-_4$	+ ز - ← $-_3$
+ و + ← $+_4$ - و - ← $+_4$	+ ر + ← $+_5$ - ر - ← $+_5$	+ د + ← $+_6$ - د - ← $+_6$	+ ح + ← $+_7$ + ح - ← $-_7$ - ح + ← $-_7$ - ح - ← $+_7$	+ د - ← $-_6$ - د + ← $-_6$	+ ر - ← $-_5$ - ر + ← $-_5$	+ و - ← $-_4$ - و + ← $-_4$
- ز - ← $+_3$	- و - ← $+_4$	- ر - ← $+_5$	- د + ← $-_6$ - د - ← $+_6$	- ر + ← $-_5$	- و + ← $-_4$	- ز + ← $-_3$
- ق - ← $+_2$	- ز - ← $+_3$	- و - ← $+_4$	- ر + ← $-_5$ - ر - ← $+_5$	- و + ← $-_4$	- ز + ← $-_3$	- ق + ← $-_2$
- ع - ← $+_1$	- ق - ← $+_2$	- ز - ← $+_3$	- و + ← $-_4$ - و - ← $+_4$	- ز + ← $-_3$	- ق + ← $-_2$	- ع + ← $-_1$

ننبِّه إلى أنّ كلَّ موضع مركزيّ من مجموعة الجداول السّابقة المتشكّلة بنظام المربّع النّحويّ هو موضعُ أدنى السّلب وأدنى الإيجاب من جدوله. وهو موضع يتنازل فيه المتضادّان والمتناقضان، بالتَّدريج، حتّى تتكافأ أطراف التّقابليْن الأربعةُ. وننبِّه، أيضا، إلى أنّ شكل معجم الظّنّ (ظ) يظهر في مركز جدول تحويلات القول وأنّه يظلّ يظهر في جداول سائر الأشكال المعجميّة القلبيّة منزاحا عن موضع المركز من كلّ واحدٍ منها. وننبِّه، أيضا، إلى أنّ تحويلات المكافآت الّتي تمّتْ في (440) دلاليّة شكليّة. فهو جدول واصِفٌ لتدريج استلزامات (ع) تدريجا دلاليّا. ويمكن أن نفسِّر هذا النِّظام الدّلاليّ، بوصْف تدريج وادي الاستلزام الأيمن الأقصى، تمثيلًا لا حصْرًا. ففي هذا الوادي، عندما تنزل البنية [+ ع +] إلى المستوى الثّاني، تصير تستلزم قيمة إيجابٍ من الدّرجة الثّانية من درجات مدرَّج الإيجاب، ($+_2$). ولمّا كانت تلك القيمة لازِمةً من البنية [+ ق +]، تكافأت [+ ع +] و[+ ق +]، بموجب الاتِّفاق في اللّازم. وبموجب ذلك الاتِّفاق نفسه، كافأت [+ ع +]، في المستوى الثالث من ذلك الوادي، البنية الشّكليّة [+ ز +]. وعلى هذيْن التّحويليْن تُقاس تحويلات سائر المواضع. وعليه، فالجدولان (429) و(440) متكافئان، موضعا موضعا، بنظام التّناظر أو المطابقة مطابقة كلّ موضع من هذا الجدول للموضع المناظر له من ذاك الجدول. ونمثِّل هذا التّكافؤ التّناظريّ، باصطفاء واديْن ومستوييْن، وادٍ ومستوى من هذا الجدول ووادٍ ومستوى من ذلك الجدول هما

المناظران لذينك، تمثيلًا لا حصْرًا. ونجمع الواديْن في الجدول (441) والمستوييْن في الجدول (442).

(441)

+ ع + ← $+_{1}$	+ ع + ← $+_{1}$
+ ع + ← $+_{2}$	+ ق + ← $+_{2}$
+ ع + ← $+_{3}$	+ ز + ← $+_{3}$
+ ع + ← $+_{4}$ - ع - ← $+_{4}$	+ و + ← $+_{4}$ - و - ← $+_{4}$
- ع - ← $+_{3}$	- ز - ← $+_{3}$
- ع - ← $+_{2}$	- ق - ← $+_{2}$
- ع - ← $+_{1}$	- ع - ← $+_{1}$

(442)

- ع - ← $+_{1}$	- ع - ← $+_{2}$	- ع - ← $+_{3}$	- ع + ← $-_{4}$ - ع - ← $+_{4}$	- ع + ← $-_{3}$	- ع + ← $-_{2}$	- ع + ← $-_{1}$
- ع - ← $+_{1}$	- ق - ← $+_{2}$	- ز - ← $+_{3}$	- و + ← $-_{4}$ - و - ← $+_{4}$	- ز + ← $-_{3}$	- ق + ← $-_{2}$	- ع + ← $-_{1}$

فبنيات الواديْن متكافئة أفقيّا. وبنيات المستويين متكافئة عموديّا. هذا، ولزوم التّكافؤ من الاتِّفاق في اللّازم هو لزوم جارٍ في نظام الدّلالة العقديّة، حصرًا. ولا نوسِّعه، إلّا بمزيد الاختبار والاستدلال. وهذا التّوسيع ليس من غايات هذا البحث.

لقد ادّعينا، في بحثٍ سابق (العامِريّ، 2016 ب)، أنّ أفعال القلوب تختزن وتختزل استدلالات لها بنية القياس، بنية المقدِّمتين والنّتيجة، وأنّها أحكام على نتائج الأقيسة. وعليه، فهي أحكام على وثاقة كلّ مقدِّمة وعلى متانة سبك التّأليف الجامع للمقدِّمتين والنّتيجة. فليس كلّ تأليف بين مقدِّمتين يُفضي إفضاءً ضروريّا إلى نتيجة. ونحن مازلنا ندّعي ذلك الادِّعاء ونصِف به شيئا من نظام التّدريج الدّلاليّ. فتنازل بنية العِلْم، مثلا، عن استلزام الإيجاب الأوّل الأقوى لازمٌ من تنازل وثاقة مقدِّمة، على الأقلّ، من مقِدّمتَي القياس الاستدلاليّ المخزون في بنية العِلْم تلك المتنازلة أو الّتي نزلت نزولا ما. فتُؤخذ تلك المقدِّمة عن الوثاقة العِلْميّة إلى المراتب الّتي هي دونها والّتي منها الوجدان والرّأي والحسبان والظّنّ. وعليه، تكون بنيات الشّكل المعجميّ الواحد المتدرّجة وبنيات الأشكال المعجميّة المتنوّعة متفاوتة في قوّة الاستدلال أو في ضرورة إفضاء المقدِّمتين إلى النّتيجة، على اتِّفاق تلك البنيات في الشّكل البنيويّ. وهذا الشّكل البنيويّ- [+ ... +]، مثلا- هو سياق الشّكل المعجميّ-

(ع)، مثلا-. وهذا الشّكل البنيويّ إذا تعجّم بشكل معجميّ، كان شكلًا لنتيجة الاستدلال. والشّكل المعجميّ المعيّن هو مادّة من موادِّ الحكْم على تعامل المقدِّمتين. ولا يكون ذلك الحكم، إلّا بتمام الشّكل البنيويّ- [+ ع +]، مثلًا-.

إنّ غاية غاياتنا الّتي سِرْنا إليها في هذا الكتاب أن ننشئ حسابًا لأشكال الاستلزام، حسابًا طريقته طريقة الاستلزام وموضوعه الاستلزام ونظامه الاستلزام، استلزام المستوى الأوّل للمستوى الثّاني والثّاني للثّالث ولغيره واستلزام البنية (أ) للبنية (ب) واستلزام الاستلزام (س) للاستلزام (ش) وعوْد اللّازم ملزومًا وصيرورة الملزوم لازِمًا. إنّ غاية غاياتنا الّتي سِرْنا إليها في هذا الكتاب أن ننشئ حسابًا يَصِفُ نفسه أو يَحسُب نفسه. ولمّا كان الاستلزام استلزاميّا، بموجب (س ← س)، كان لا ينقطع. وعليه، يمكن أن نستأنف من حيث أرحْنا التّحليل أو قُبَيْله أو غيرهما. وعليه، فالجدول (440) الّذي تقدّمَ والّذي نُجَدِّد ذِكْره في ما يلي، يستلزم، في مستوًى ما، الجدولَ (443) ويلزَم منه ومن (431) الّذي نُجَدِّد ذِكْره بعده، معًا، في مستوًى آخر ألْطَف شكلنةً من ذلك المستوى.

(440)

+ ع + ← $+_1$	+ ق + ← $+_2$	+ ز + ← $+_3$	+ و + ← $+_4$ + و - ← $-_4$	+ ز - ← $-_3$	+ ق - ← $-_2$	+ ع - ← $-_1$
+ ق + ← $+_2$	+ ز + ← $+_3$	+ و + ← $+_4$	+ ر + ← $+_5$ + ر - ← $-_5$	+ و - ← $-_4$	+ ز - ← $-_3$	+ ق - ← $-_2$
+ ز + ← $+_3$	+ و + ← $+_4$	+ ر + ← $+_5$	+ د + ← $+_6$ + د - ← $-_6$	+ ر - ← $-_5$	+ و - ← $-_4$	+ ز - ← $-_3$
+ و + ← $+_4$ - و - ← $+_4$	+ ر + ← $+_5$ - ر - ← $+_5$	+ د + ← $+_6$ - د - ← $+_6$	+ ح + ← $+_7$ + ح - ← $-_7$ - ح + ← $-_7$ - ح - ← $+_7$	+ د - ← $-_6$ - د + ← $-_6$	+ ر - ← $-_5$ - ر + ← $-_5$	+ و - ← $-_4$ - و + ← $-_4$
- ز - ← $+_3$	- و - ← $+_4$	- ر - ← $+_5$	- د + ← $-_6$ - د - ← $+_6$	- ر + ← $-_5$	- و + ← $-_4$	- ز + ← $-_3$
- ق - ← $+_2$	- ز - ← $+_3$	- و - ← $+_4$	- ر + ← $-_5$ - ر - ← $+_5$	- و + ← $-_4$	- ز + ← $-_3$	- ق + ← $-_2$
- ع - ← $+_1$	- ق - ← $+_2$	- ز - ← $+_3$	- و + ← $-_4$ - و - ← $+_4$	- ز + ← $-_3$	- ق + ← $-_2$	- ع + ← $-_1$

(431)

+ ع + ← $+_1$	+ ق + ← $+_2$	+ ز + ← $+_3$	+ و + ← $+_4$	+ ر + ← $+_5$	+ د + ← $+_6$	+ ح + ← $+_7$	+ ظ + ← $+_8$
+ ع - ← $-_1$	+ ق - ← $-_2$	+ ز - ← $-_3$	+ و - ← $-_4$	+ ر - ← $-_5$	+ د - ← $-_6$	+ ح - ← $-_7$	+ ظ - ← $-_8$
- ع + ← $-_1$	- ق + ← $-_2$	- ز + ← $-_3$	- و + ← $-_4$	- ر + ← $-_5$	- د + ← $-_6$	- ح + ← $-_7$	- ظ + ← $-_8$
- ع - ← $+_1$	- ق - ← $+_2$	- ز - ← $+_3$	- و - ← $+_4$	- ر - ← $+_5$	- د - ← $+_6$	- ح - ← $+_7$	- ظ - ← $+_8$

(443)

${}_{1}- \leftarrow - \ldots +$	${}_{2}- \leftarrow - \ldots +$	${}_{3}- \leftarrow - \ldots +$	${}_{4}+ \leftarrow + \ldots +$ ${}_{4}- \leftarrow - \ldots +$	${}_{3}+ \leftarrow + \ldots +$	${}_{2}+ \leftarrow + \ldots +$	${}_{1}+ \leftarrow + \ldots +$
${}_{2}- \leftarrow - \ldots +$	${}_{3}- \leftarrow - \ldots +$	${}_{4}- \leftarrow - \ldots +$	${}_{5}+ \leftarrow + \ldots +$ ${}_{5}- \leftarrow - \ldots +$	${}_{4}+ \leftarrow + \ldots +$	${}_{3}+ \leftarrow + \ldots +$	${}_{2}+ \leftarrow + \ldots +$
${}_{3}- \leftarrow - \ldots +$	${}_{4}- \leftarrow - \ldots +$	${}_{5}- \leftarrow - \ldots +$	${}_{6}+ \leftarrow + \ldots +$ ${}_{6}- \leftarrow - \ldots +$	${}_{5}+ \leftarrow + \ldots +$	${}_{4}+ \leftarrow + \ldots +$	${}_{3}+ \leftarrow + \ldots +$
${}_{4}- \leftarrow - \ldots +$ ${}_{4}- \leftarrow + \ldots -$	${}_{5}- \leftarrow - \ldots +$ ${}_{5}- \leftarrow + \ldots -$	${}_{6}- \leftarrow - \ldots +$ ${}_{6}- \leftarrow + \ldots -$	${}_{7}+ \leftarrow + \ldots +$ ${}_{7}- \leftarrow - \ldots +$ ${}_{7}- \leftarrow + \ldots -$ ${}_{7}+ \leftarrow - \ldots -$	${}_{6}+ \leftarrow + \ldots +$ ${}_{6}+ \leftarrow - \ldots -$	${}_{5}+ \leftarrow + \ldots +$ ${}_{5}+ \leftarrow - \ldots -$	${}_{4}+ \leftarrow + \ldots +$ ${}_{4}+ \leftarrow - \ldots -$
${}_{3}- \leftarrow + \ldots -$	${}_{4}- \leftarrow + \ldots -$	${}_{5}- \leftarrow + \ldots -$	${}_{6}- \leftarrow + \ldots -$ ${}_{6}+ \leftarrow - \ldots -$	${}_{5}+ \leftarrow - \ldots -$	${}_{4}+ \leftarrow - \ldots -$	${}_{3}+ \leftarrow - \ldots -$
${}_{2}- \leftarrow + \ldots -$	${}_{3}- \leftarrow + \ldots -$	${}_{4}- \leftarrow + \ldots -$	${}_{5}- \leftarrow + \ldots -$ ${}_{5}+ \leftarrow - \ldots -$	${}_{4}+ \leftarrow - \ldots -$	${}_{3}+ \leftarrow - \ldots -$	${}_{2}+ \leftarrow - \ldots -$
${}_{1}- \leftarrow + \ldots -$	${}_{2}- \leftarrow + \ldots -$	${}_{3}- \leftarrow + \ldots -$	${}_{4}- \leftarrow + \ldots -$ ${}_{4}+ \leftarrow - \ldots -$	${}_{3}+ \leftarrow - \ldots -$	${}_{2}+ \leftarrow - \ldots -$	${}_{1}+ \leftarrow - \ldots -$

فالجدول (443) جدول لأشكال بنيويّة لطيفة التّجريد يُستدَلّ بلوازمها، القيماتِ المدرَّجة، على ملازِيمها، الأشكالِ المعجميّة العقديّة، أشكالِ المعاجم القلبيّة ومعجم القول. وهي استدلالات يؤمّنها الجدول (431). فاللّازِم ($+_5$)، مثلًا، يصير ملزومًا لازِمُه الشّكل المعجميّ المدرَّج (ر). فإذا زِدْنا مدرَّج الأشكال المعجميّة [(ع) > (ق) > (ز) > (و) > (ر) > (د) > (ح) > (ظ)] شكلنةً تجريديّة فتطوّرَ إلى مدرَّجِ أشكالٍ للأشكال المعجميّة هو [$\ldots_1$ > $\ldots_2$ > $\ldots_3$ > $\ldots_4$ > $\ldots_5$ > $\ldots_6$ > $\ldots_7$ > $\ldots_8$]، تطوّرَ الجدول (443) إلى الجدول (445) المسيّر بالاستلزام (444) والمتشكِّل بنظام منوالنا المربّع النّحويّ الّذي ندّعي أنّه منوال في اللّسانيّات وفي إبستيميا اللّسانيّات. فـ(445) متشكِّل بتناظرات المربّع النّحويّ الضِّلعيّة والقُطريّة وتدريجاتها.

(444)
$$({}_{8}\cdots < {}_{7}\cdots < {}_{6}\cdots < {}_{5}\cdots < {}_{4}\cdots < {}_{3}\cdots < {}_{2}\cdots < {}_{1}\cdots)$$
$$+ < {}_{3}+ \leftarrow + {}_{3}\cdots + < {}_{2}+ \leftarrow + {}_{2}\cdots + < {}_{1}+ \leftarrow + {}_{1}\cdots +) \leftarrow$$
$$\leftarrow + {}_{7}\cdots + < {}_{6}+ \leftarrow + {}_{6}\cdots + < {}_{5}+ \leftarrow + {}_{5}\cdots + < {}_{4}+ \leftarrow + {}_{4}\cdots$$
$$({}_{8}+ \leftarrow + {}_{8}\cdots + < {}_{7}+$$

(445)

$_{1}- \leftarrow -\ _{1}\ldots +$	$_{2}- \leftarrow -\ _{2}\ldots +$	$_{3}- \leftarrow -\ _{3}\ldots +$	$_{4}+ \leftarrow +\ _{4}\ldots +$ $_{4}- \leftarrow -\ _{4}\ldots +$	$_{3}+ \leftarrow +\ _{3}\ldots +$	$_{2}+ \leftarrow +\ _{2}\ldots +$	$_{1}+ \leftarrow +\ _{1}\ldots +$
$_{2}- \leftarrow -\ _{2}\ldots +$	$_{3}- \leftarrow -\ _{3}\ldots +$	$_{4}- \leftarrow -\ _{4}\ldots +$	$_{5}+ \leftarrow +\ _{5}\ldots +$ $_{5}- \leftarrow -\ _{5}\ldots +$	$_{4}+ \leftarrow +\ _{4}\ldots +$	$_{3}+ \leftarrow +\ _{3}\ldots +$	$_{2}+ \leftarrow +\ _{2}\ldots +$
$_{3}- \leftarrow -\ _{3}\ldots +$	$_{4}- \leftarrow -\ _{4}\ldots +$	$_{5}- \leftarrow -\ _{5}\ldots +$	$_{6}+ \leftarrow +\ _{6}\ldots +$ $_{6}- \leftarrow -\ _{6}\ldots +$	$_{5}+ \leftarrow +\ \ldots +$	$_{4}+ \leftarrow +\ \ldots +$	$_{3}+ \leftarrow +\ \ldots +$
$_{4}- \leftarrow -\ _{4}\ldots +$ $_{4}- \leftarrow +\ _{4}\ldots -$	$_{5}- \leftarrow -\ _{5}\ldots +$ $_{5}- \leftarrow +\ _{5}\ldots -$	$_{6}- \leftarrow -\ _{6}\ldots +$ $_{6}- \leftarrow +\ _{6}\ldots -$	$_{7}+ \leftarrow +\ _{7}\ldots +$ $_{7}- \leftarrow -\ _{7}\ldots +$ $_{7}- \leftarrow +\ _{7}\ldots -$ $_{7}+ \leftarrow -\ _{7}\ldots -$	$_{6}+ \leftarrow +\ _{6}\ldots +$ $_{6}+ \leftarrow -\ _{6}\ldots -$	$_{5}+ \leftarrow +\ _{5}\ldots +$ $_{5}+ \leftarrow -\ _{5}\ldots -$	$_{4}+ \leftarrow +\ _{4}\ldots +$ $_{4}+ \leftarrow -\ _{4}\ldots -$
$_{3}- \leftarrow +\ _{3}\ldots -$	$_{4}- \leftarrow +\ _{4}\ldots -$	$_{5}- \leftarrow +\ _{5}\ldots -$	$_{6}- \leftarrow +\ _{6}\ldots -$ $_{6}+ \leftarrow -\ _{6}\ldots -$	$_{5}+ \leftarrow -\ _{5}\ldots -$	$_{4}+ \leftarrow -\ _{4}\ldots -$	$_{3}+ \leftarrow -\ _{3}\ldots -$
$_{2}- \leftarrow +\ _{2}\ldots -$	$_{3}- \leftarrow +\ _{3}\ldots -$	$_{4}- \leftarrow +\ _{4}\ldots -$	$_{5}- \leftarrow +\ _{5}\ldots -$ $_{5}+ \leftarrow -\ _{5}\ldots -$	$_{4}+ \leftarrow -\ _{4}\ldots -$	$_{3}+ \leftarrow -\ _{3}\ldots -$	$_{2}+ \leftarrow -\ _{2}\ldots -$
$_{1}- \leftarrow +\ _{1}\ldots -$	$_{2}- \leftarrow +\ _{2}\ldots -$	$_{3}- \leftarrow +\ _{3}\ldots -$	$_{4}- \leftarrow +\ _{4}\ldots -$ $_{4}+ \leftarrow -\ _{4}\ldots -$	$_{3}+ \leftarrow -\ _{3}\ldots -$	$_{2}+ \leftarrow -\ _{2}\ldots -$	$_{1}+ \leftarrow -\ _{1}\ldots -$

ويستلزم الجدولُ (445)، استلزامًا ضروريًّا، الجدولَ (446)، بالتّخفُّف مِن قيمتَي الإيجاب والسّلب الواردتين في الملازيم، تخفُّفًا لازِمًا من نظاميّة الأشكال البنيويّة المكوِّنة له وآليّة لزومها بالتّدريج. هذا، والمحافظة على وحدة الرّمز بالنّقاط الثّلاث تستلزم الاتّفاق في الشّكل المرموز إليه. وهو شكلُ الأشكال المعجميّة العقديّة المقوليُّ. والمحافظة على الرّمز (۞) تستلزم الاتّفاق في نوع القيمة. وهو اتِّفاق يُحصَّل من إحدى جهتيْن. فإمّا يُحوَّل السَّلْب المدرَّج إلى إيجابٍ مدرَّج. فيكون أضعَفُ السَّلْب أو أخفُّهُ تاليًا، مباشرة، لِأضعفِ الإيجاب أو أخفّه. وهو تحويل يمكن بالتَّدريج الرَّقميّ. فمن ذلك، مثلًا، أنَّ الأشكال البنيويّة $[+ \ldots_{4} - \longleftarrow -_{4}]$ و$[+ \ldots_{3} - \longleftarrow -_{3}]$ و$[+ \ldots_{2} - \longleftarrow -_{2}]$ و$[+ \ldots_{1} - \longleftarrow -_{1}]$ من المستوى الأعلى الّذي في (445) تُحوَّل، بالتَّوالي، إلى $[+ \ldots_{4} - \longleftarrow +_{4}]$ $[+ \ldots_{3} - \longleftarrow +_{5}]$ $[+ \ldots_{2} - \longleftarrow +_{6}]$ $[+ \ldots_{1} - \longleftarrow +_{7}]$. فتكون القيمتان المدرَّجتان ($+_{7}$)، أضعفُ الإيجاب من (445)، و($-_{1}$)، أقوى السَّلْب، هنالك، تتكافآن. ويَلْزَم من هذا التَّحويل، وبالقياس عليه، تكافُؤُ ($+_{1}$) و($-_{7}$). فهذه جهة أولى. وإمَّا- وهذه الجهة الثّانية لتحصيل اتِّفاقٍ في القيمة (۞)- تُعَدُّ (۞) مكافئة لِ(+). وتكون، حينئذٍ، موضوعًا لقيمة تمييزيّة مهيمنة على الوادي العموديّ كلِّه. فيعمِدُ هذا التّأويل بقراءة التّناظُر الجدوليّ. فتكون الأودية العموديّة السَّبعة من (446) ثلاثة قيمتها المقوليّة العاملة في القيمة الاحتماليّة (۞) هي الإيجاب (+)، هي الثَّلاثة الأودية اليمنى، وثلاثة السَّلْب (-)، هي الثّلاثة الأودية اليسرى، وواحد هو أوسطها الّذي يعمِدُ به التّناظُرُ الجدوليّ العموديّ والّذي

يتشاركه استلزام الإيجاب واستلزام السَّلْب. فالشّكل البنيويّ المخطِّط للجدول (446) هو مربّعنا النّحويّ، مربّعُ تعاملِ التّداريج والتّقابلات والتّناظرات.

(446)

1۞ ← 1…	2۞ ← 2…	3۞ ← 3…	4۞ ← 4… 4۞ ← 4…	3۞ ← 3…	2۞ ← 2…	1۞ ← 1…
2۞ ← 2…	3۞ ← 3…	4۞ ← 4…	5۞ ← 5… 5۞ ← 5…	4۞ ← 4…	3۞ ← 3…	2۞ ← 2…
3۞ ← 3…	4۞ ← 4…	5۞ ← 5…	6۞ ← 6… 6۞ ← 6…	5۞ ← 5…	4۞ ← 4…	3۞ ← 3…
4۞ ← 4… 4۞ ← 4…	5۞ ← 5… 5۞ ← 5…	6۞ ← 6… 6۞ ← 6…	7۞ ← 7… 7۞ ← 7… 7۞ ← 7… 7۞ ← 7…	6۞ ← 6… 6۞ ← 6…	5۞ ← 5… 5۞ ← 5…	4۞ ← 4… 4۞ ← 4…
3۞ ← 3…	4۞ ← 4…	5۞ ← 5…	6۞ ← 6… 6۞ ← 6…	5۞ ← 5…	4۞ ← 4…	3۞ ← 3…
2۞ ← 2…	3۞ ← 3…	4۞ ← 4…	5۞ ← 5… 5۞ ← 5…	4۞ ← 4…	3۞ ← 3…	2۞ ← 2…
1۞ ← 1…	2۞ ← 2…	3۞ ← 3…	4۞ ← 4… 4۞ ← 4…	3۞ ← 3…	2۞ ← 2…	1۞ ← 1…

ومن الممكن أن يُنتِج حسابنا الشّكليّ الاستدلاليّ جدولا جديدا، بنظام (446) مخفَّفًا من ترقيم التّدريج، على أن يكون التّرقيم لازِمًا من نظام بناء الجدول. وعليه، يكون (446) مستلزِمًا لـ(447) ولـِ(448).

(447)

1	2	3	4	3	2	1
2	3	4	5	4	3	2
3	4	5	6	5	4	3
4	5	6	7	6	5	4
3	4	5	6	5	4	3
2	3	4	5	4	3	2
1	2	3	4	3	2	1

(448)

7	6	5	4	3	2	1
14	13	12	11	10	9	8
21	20	19	18	17	16	15
28	27	26	25	24	23	22
35	34	33	32	31	30	29
42	41	40	39	38	37	36
49	48	47	46	45	44	43

فـ(447) مُظهِرٌ للتّناظر والتّدرّج الموضعيّين. و(448) مُظهِر لِامتياز كلّ موضع من سائر المواضع. وعليه، يَلزَم من (446) و(447) أو (448) الجدولُ (449).

(449)

۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …	۞ ← … ۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …
۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …	۞ ← … ۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …
۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …	۞ ← … ۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …
۞ ← … ۞ ← …	۞ ← … ۞ ← …	۞ ← … ۞ ← …	۞ ← … ۞ ← … ۞ ← … ۞ ← …	۞ ← … ۞ ← …	۞ ← … ۞ ← …	۞ ← … ۞ ← …
۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …	۞ ← … ۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …
۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …	۞ ← … ۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …
۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …	۞ ← … ۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …	۞ ← …

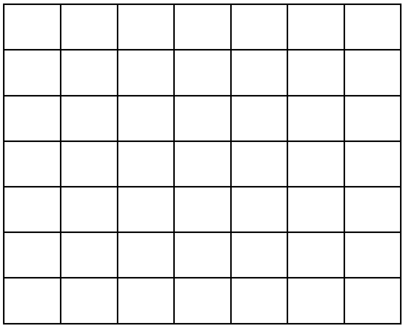
فكلّ شكل استلزاميّ منها مختلف عن سائر الأشكال الاستلزاميّة، باختلافها في مواضع التّقاطعات الجدوليّة. ولمّا كانت الاستلزامات الشّكليّة المكوّنة للجدول (449) متشكِّلة بشكل بنيويّ واحدٍ أو لمّا كانت المعلومات المحيطة إحاطةً نسقيَّة بالسّهمِ ، شكلِ علاقة الاستلزام، متكرِّرة تكرُّرًا آليًّا في مواضع التّقاطعات الجدوليّة، ولمّا لم تتمايزْ تلك الاستلزامات الشّكليّة إلّا بتمايز مواضعها الممثّل بـ(447) أو بـ(448)، لمّا كان هذا وذاك، أمْكَنَ تطوير (449) إلى (450)، بمزيد من الشّكلنة، وعلى أن يُعَدَّ الشّكل الاستلزاميّ المتكرِّر، بالآليّة، وظيفة أو دالّة أو محمولا وأن تُعَدَّ المواضع الجدوليّة موضوعات أو ثوابت (constantes). وعليه، تكون الأشكال الاستلزاميّة من (450) تختلف بمواضعها الجدوليّة. فتكون تتناظر بتناظر مواضعها وتتقابل بتقابلها وتتدرّج بتدرُّجها. وهي تظلّ منتظِمة بنظام المربّع النّحويّ.

(450)

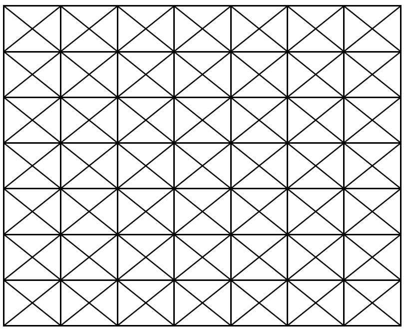
←	←	←	← ←	←	←	←
←	←	←	← ←	←	←	←
←	←	←	← ←	←	←	←
← ←	← ←	← ←	← ← ← ←	← ←	← ←	← ←
←	←	←	← ←	←	←	←
←	←	←	← ←	←	←	←
←	←	←	← ←	←	←	←

ولمّا كان شكل علاقة الاستلزام الشّكليّ (←) واحدًا في الجدول (450) وكان حاصِلًا في كلّ موضعٍ من مواضعه حصولًا آليًّا آليّةً لازِمةً من كونه جدولًا لِلاستلزام، ولمّا كان تشكّلُ بناءِ الجدول أي نظامُ رصْفِ مواضعِ تقاطعاته أو نظام الجدولة تشكُّلَ أو نظامَ استلزامٍ يُبرزه التّدرّج التّناظريّ الرّقميّ من (447) أو التّدرّج التّعاقبيّ الرّقميّ من (448)، لمّا كان هذا وذاك، كانت هذه الجداول منتظمة بالاستلزام ومنظِّمة للاستلزام، في مستويين لغويّين شكليّين مختلفين. فالاستلزام، هنالك، واصِفٌ. وهو، هُنا، موصوفٌ. فهو النِّظام وآلة النِّظام ونظامُ النِّظام ونظامُ نظامِ النِّظام. فهو الواصف والموصوف، في كلّ المستويات اللّغويّة. فلمّا كان هذا وذاك وذلك وما أمكن أن يتعلَّق بها من غيرها، كان الاستلزام قانونًا عقليّا راقيًا جدًّا؛ فكان خاطَّ خطوطِ الجداول ومخطِّطَها؛ وكان قانون مادّة مواضع التّقاطعات الفارغة ومواضع التّقاطعات المشغولة. ولمّا كان القانونَ والأساسَ، كان مستغنيًا عن الوسم؛ وكان لازِمًا من الفراغ. وبناء على كلّ هذا الّذي ذكرناه بعد الجدول (450)، ندّعي أنّ الجدول (451) لازِمٌ من (450)، جدولًا راقيَ التّجريد واللّطف ورفيعَ المَقْوَلَة وأنّ الجدول (452) لازِمٌ منهما ومن مربّعنا النّحويّ معًا وأنّ الشّكلين الجدوليّين (453) و(454) لازِمان من (452).

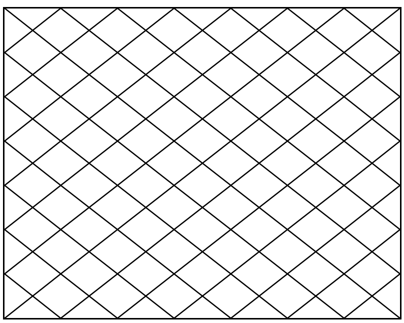
(451)



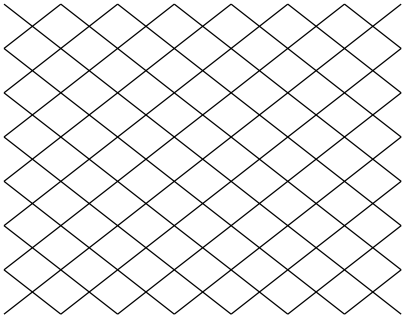
(452)



(453)



(454)



وإليك الشّكل (455).

(455)

نحن ندَّعي، أيْضًا، أنّ الفراغ (455) لازِمٌ من تلك الجداول جميعًا وأنّه فراغ واسِمٌ للاستلزام الوسْم المقوليّ الألطفَ تجريدًا، ما دام الفراغ يستلزم نفسه بموجب (س ← س)، وأنّ كلّ لازِم من تلك الجداول اللّازمة يمكن، في مستوًى لغويّ شكليّ آخر، أن يؤول إلى وضع الملزوم وأن يتطوّر ملزومه الجدوليّ إلى وضع اللّازم.

خاتمة

***

كاد ما تقدّم من هذا الفصل يخلص لما سمّيناه في مقدِّمة الكتاب الكتابة الثّانية، كتابة المراجعة وكتابة النّظر الإبستيمولوجيّ. وقد كان التّحليل، هنالك، يتصاعد، بالتّدريج، في التّجريد، حتّى انتهى، في زعمنا، إلى بنية الحساب الدّلاليّ الشّكليّ. وورد الحساب نظاما ذا مستويات لغويّة واصفة وموصوفة. وكانت غايتنا الأولى تطوير طريقة التّحليل وإحكام سبكها، للاستدلال على ما ادّعيناه، في مقدِّمة الكتاب، من أنّ المعرفة هي عين التّعرّف. فالمعرفة تتشكّل بطرائق طلبها وتُخزَن في استدلالاتها. فليست نتائج الاستدلالات، فقط، هي المعارف، بل مقدِّماتها، أيضا، وطرائق تشكيل بنيات الاستدلالات، خصوصًا. فهذه الطّرائق ضابطة لنظام الحساب وأدوات للحساب. وعلى هذا الوصف، نتمثَّل العِلْم نظاما منغلقًا. فهو الواصف الموصوف. ولذلك، كان الاستلزام، في ما تقدّم من هذا الفصل، طريقة للتّحليل وموضوعًا للتّحليل. والاستلزام، عندنا، نظام دلاليّ مكوِّن لما سمّيناه في غير هذا البحث (العامِرِيّ، 2015) **"الاستدلال النّحويّ"**، الّذي هو، عندنا، مركّب من المشارطة البنيويّة والاستلزام الدّلاليّ. وهناك، في مستوى من المستويات اللّغويّة الواصفة، تتصاعد تلك المشارطة وهذا الاستلزام في التّجريد، حتّى تكون إيّاه ويكون إيّاها. فهنالك، يكون تكافؤهما شكليّا مقوليّا. وهنالك، يكون الشّكل نفسُه مقولةً. فهنالك، يكون (←) مقولةً. فيكون واصفًا وموصوفًا وطريقة وصْفٍ وآلة وصْفٍ.

لقد تدرّج التّحليل من وصف اللّغة الطبيعيّة إلى وصف مستويات اللّغة الشّكليّة الواصفة. فكنّا نبدأ بالنّظر في وصْف النّحاة لأفعال القلوب ونتبعه بتقليب النّظر، تنبيها على ضيقِ بعض ذلك الوصْف عن الكفاية الشّاملة. وكنّا، بعد هذا وذاك، نطلب الحلول. فكنّا غلبتْ علينا طريقة الإبستيمولوجيّين ومشاغلهم. وكنّا على نظام الاستدلال الّذي مكّننا من استنباط المربّع النّحويّ من المربّع المنطقيّ منوالا نحويّا ندّعي أنّ له كفاية وصف لسانيّ واسعة وندّعي أنّ له كفاية وصفِ الوصفِ اللّسانيّ والوصف البلاغيّ. فمربّعنا النّحويّ هو مربّع إبستيمولوجيّ. فكنّا نطلب الحلول ونزداد وثوقا بأنّها في طريقة التّحليل وأنّ أساس المعرفة في طريقة التّحليل وأنّ المعرفة تتطوّر إلى عِلْم صحيح بطريقة التّحليل وأنّ طريقة التّحليل آمَنُ المخازن على المعرفة وأنّها تخزنها بآلة الاستدلال ونظامه. فهي تطويها بالخزل وتبسطها بالاستلزام.

لقد اعتنينا، في هذا الفصل، بتدقيق الوصف وتنظيم معطياته. فوجدنا التّحليل اللّسانيّ بطرائق الشّكلنة والجدولة والاستلزام الواصف يمكّن من صياغة حساب ومن بنائه بناءً استدلاليّا بطريقة الاستلزام. فكانت الحلول في تطوير طرائق التّحليل. فتعدّدت، في هذا الفصل، الجداول والأشكال الاستلزاميّة. ونحن ندّعي أنّ الشّكلنة، في كتابنا هذا، صارت نظاما منغلقا ومكتملا. ولا غرابة، بعد هذا وذاك وذلك وغيرها، في أن يكثر معجم اللّزوم أو الاستلزام أو (ل ز م)، في مستوى أو مستويات هذه الكتابة الثّانية الواصفة، كثرة من طبيعة إبستيمولوجيّة. فذلك المعجم كان، في سياقات كثيرة جدّا، واصفا لِانتقالنا من جملة واصفة إلى جملة واصفة أخرى ومن فكرة إلى فكرة ومن استدلال إلى استدلال. وكما كانت لمعجم اللّزوم وفرة، كانت للعبارة الاستنتاجيّة (وعليه)، أيضًا، وفرة. فإن لم تَجدْ غرابة في ذلك، فلا غرابة، أيضًا، في أن يكون هذا الفصل على وفرة وفيرة من السّهم الرّامز للاستلزام (←).

لقد استنبطنا، في هذا الفصل الثّاني، جملة من النّتائج مترابطة بنظام الاستدلال ويحسن، في رأينا، طلبها في سياقات التّحليل الّتي نتجتْ فيها، لدقّة ارتباطها بها وعدم استغنائها عنها. ومع ذلك، نقدِّم شيئا منها بنحوٍ من التّعميم أو التّخفيف.

إنّ طريقة التّحليل هي عين المعرفة. فهي نظام من المبادئ والقواعد والفرضيّات. وهذا النِّظام المركّب معرفة. وتجويده تجويد للمعرفة. وتطويره تطوير لها. وعندما تلطف طريقة التّحليل بالشّكلنة والتّجريد والمَقْوَلة، تكون حسابًا.

إذا حصل اتِّفاق في اللّازم الدّلاليّ بين بنيتين لغويّتين متّفقتين في الشّكلين التّصريفيّ والتّركيبيّ، من غير أن تتقابلا بالتّضادّ ولا بالتّناقض الدّلاليّ ، كانتا بنيتين متكافئتين في النِّظام الدّلاليّ المعجميّ.

يَلْزَمُ من النّتيجة السّابقة أنّ البنيات اللّغويّة العقديّة المتّفقة في اللّازم مع الاستجابة لقاعدة الاتِّفاق في الشّكلين التّصريفيّ والتّركيبيّ ولتلك القاعدة الدّلاليّة هي بنيات متكافئة في الدّلالة.

يؤثّر الشّكلان التّصريفيّ والتّركيبيّ تأثيرًا قويّا في نظام أفعال القلوب الدّلاليّ، حتّى يحتمل الفعل الواحد منها استلزام الإيجاب في بنية واستلزام السّلب في أخرى.

تحتمل أفعال القلوب ضربًا من التّدريج المعجميّ اللّطيف استنبطناه بطريقة الجدولة وطريقة الاستلزام الواصف وطريقة الحساب بنظام مربّعنا النّحويّ الّذي طوّرنا به في آخر الفصل الثّاني طريقة الجدولة.

لا يُنتج نظام اللّغة العربيّة الدّلاليّ فِعْلًا قلبيًّا يستلزم بنظام القواعد المعجميّة الخالصة سلْبَ فحواه. فاستلزام السّلب حاصِل من تعامل النّواة المعجميّة الدّلاليّة اللّطيفة وخصوص الشّكلين التّصريفيّ والتّركيبيّ. ولا يُنتِج نظام العربيّة الدّلاليّ، أيضًا، فعلا قلبيّا عدا فعل العِلْم يستلزم بنظام تلك القواعد المعجميّة الخالصة إيجابَ فحواه. فهي أفعال عقديّة أساس نظامها الدّلاليّ جهة الإمكان، إمكان الإيجاب وإمكان السّلْب. وذلك الإمكان درجة أو درجات على مدرَّج الإيجاب المحدود بالإيجاب والسّلب.

كان الاستلزام الواصِف **(س ← س)** قاعدة مسيّرة لِاستدلالاتنا على انتظام أفعال القلوب بمدرَّج معجميّ. فممّا يدلّ عليه ذلك الاستلزام أنّ (س) يَرسخ منها في كلّ سياق أساسُها الدّلاليّ. فلا يتأثّر بالمعلومات التّصريفيّة والتّركيبيّة. ويكون مفتاحا "ذهبيّا" للتّأويل الدّلاليّ.

يسيَّر استلزام أفعال القلوب بما سمّيْناه **قاعدة تدريج اللّوازم بتدريج المعاجم العقديّة**. فلا تتطابق قيمة اللّازم المتأوَّل وقيمة فحوى الملزوم مفعول الفعل القلبيّ، إلّا أن يكون فعل عِلْم. فإنْ لم يكن عِلْمًا، كانت قيمة اللّازم دون قيمة فحوى الملزوم. وتفاوُتُ اللّوازم في القيمة، يحُول دون أن تتكافأ أفعال القلوب في الدّلالة.

تصوغ قاعدة التّدريج تلك الصّياغتين الآتيتين. [قيمةُ فحوى الملزومِ ≤ قيمةُ الفحوى اللّازمِ] و[(۞)(...)(۞)← ≤ (۞)←(۞)].

عند إلطاف التّصريف والتّركيب بالشّكلنة والصّعود في المستويات الواصفة وتوحيد الأشكال البنيويّة الّتي تكون أطرافًا للتّناظرات، يستقرّ لأفعال القلوب التّدريج الدّلاليّ المعجميّ. وذلك الإلطاف من معلومات المستويات النّسقيّة من الجداول الّتي كانت جزءًا من الحساب الواصف لنظام أفعال القلوب الدّلاليّ. فإذا عُقِدت التّناظرات الجدوليّة بين بنيات قلبيّة تختلف أشكالها التّصريفيّة وأشكالها التّركيبيّة، لا تستمرّ الأفعال القلبيّة متدرّجة ذلك التّدرّج المعجميّ. فتتقابل بالتّصاعد والتّنازل على مدرّج استلزام الإيجاب المستلزِم لتوزيع أفعال القلوب على مدرَّج الوثوق. وهنالك، يصحّ هذا التّرتيب، مثلا، [(+) أَظُنُّ (+)] > [(+) كانَ قَدْ رَأَى (+)]. فهي تترتّب، على مدرَّج الوثوق، بترتُّبها في درجة تناسب قيمة فحوى الملزوم وقيمة اللّازم. فتانك القيمتان تتكافآن، في بنية العِلْم، بالقواعد المعجميّة، ويمكن أن تتكافآ، في غير بنية العِلْم، بغير القواعد المعجميّة.

ذلك التّناسُبُ المذكور هو تناسُبٌ بالتّكافؤ أو التّدريج التّنازليّ. فعند تصريف الفعل

القلبيّ، في موضع الملزوم، بتصريفة من تصريفات غير المتكلِّم في الزّمان الحاضر وتحويل تلك التّصريفة إلى تصريفة للمتكلِّم في الزّمان الحاضر، مع قاعدة الاتِّفاق في المعجم القلبيّ والاتِّفاق في فحوى الفعل القلبيّ، ينزِلُ هذا الفحوى القلبيّ دَرَكَة أو أكثر على مدرَّج الوثوق، في موضع اللّازم. وليس من استثناء إلّا استثناء معجم العِلْم. فعندما يَجري ذلك التّحويل، في جدول تصريف العِلْم مؤوّلا على دلالته الوضعيّة، تكون درجة القيمة اللّازمة مساوية لدرجة قيمة الفحوى القلبيّ من بنية الملزوم. وقد ذهبنا، في سياق من سياقات التّحليل السّابقة، إلى أنّ ذلك التّحويل التّصريفيّ، إذا جرى في جدول العِلْم، رفَعَ القيمة اللّازمة على دَرجة قيمة فحوى الملزوم بآليّة لزوم اللّازِم في بنية الاستلزام. ونمثِّل ذلك الإنزال وهذا الرّفع، على التّوالي، بالقاعدتين الآتيتين اللّتيْن سبق تفسيرهما.

- (۞) ([(ف ق)(-)(ع ل م)][(-)[أَفْعلُ]]) ≤ (۞) ([(ف ق)(-)(ع ل م)][أَفْعلُ])

- (۞) ([(ع ل م)][(-)[أَفْعلُ]]) ≥ (۞) ([(ع ل م)][أَفْعلُ])

بموجب الاستلزام **(س ← س)**، يستلزم تدريجُ الأفعال القلبيّة وفعلِ القول تدريجَ جذورها المعجميّة وأشكالِها المعجميّة. وهما التّدريجان الآتيان.

- (ع ل م) > (ق و ل) > (ز ع م) > (و ج د) > (ر ء ي) > (ع د د) > (ح س ب) > (ظ ن ن).

- (ع) > (ق) > (ز) > (و) > (ر) > (د) > (ح) > (ظ).

لا يقوى فعل من الأفعال القلبيّة العربيّة إلّا فعل العِلْم على استلزام الإيجاب النّموذجيّ غير المدرَّج ولا على استلزام السّلب. ونمثِّل هذه النّتيجة بالجدول (456) المقتطف من الجدول (400)، لإبراز تميّز نظام العِلْم الدّلاليّ من أنظمة سائر أفعال القلوب وفعل القول الدّلاليّة، بحساب الاستلزام.

(456)

(ع ق د) / [...فعل...]	(ع ل م)	(ق و ل)	(ز ع م)	(و ج د)	(ر ء ي)	(ع د د)	(ح س ب)	(ظ ن ن)
...	... + ← $+_1$	... + ← ۞ > $+_1$	... + ← ۞ > $+_1$	... + ← ۞ > $+_1$	... + ← ۞ > $+_1$	... + ← ۞ > $+_1$	... + ← ۞ > $+_1$	... + ← ۞ > $+_1$

-بالمزيد من شكلنة الحساب الدّلاليّ، رفعنا الحساب المعجميّ من وصف الأفعال القلبيّة إلى مستوى وصْف جذورها المعجميّة. وبمزيد من الشّكلنة على ذلك المزيد، رفعنا

الحساب إلى مستوى وصْف ما سمّيناه بأشكالها المعجميّة. فأنشأنا تدريجا شكليّا مجرّدًا للمعجم والاشتقاق والتّصريف والتّركيب بنيناه بالجدول (431) وأجريناه في نسق نظريّ ترابطت قواعده في أطوار التّحليل الواصِف. وهو الجدول الآتي.

(431)

+ ع + ← $+_1$	+ ق + ← $+_2$	+ ز + ← $+_3$	+ و + ← $+_4$	+ ر + ← $+_5$	+ د + ← $+_6$	+ ح + ← $+_7$	+ ظ + ← $+_8$
+ ع - ← $-_1$	+ ق - ← $-_2$	+ ز - ← $-_3$	+ و - ← $-_4$	+ ر - ← $-_5$	+ د - ← $-_6$	+ ح - ← $-_7$	+ ظ - ← $-_8$
- ع + ← $-_1$	- ق + ← $-_2$	- ز + ← $-_3$	- و + ← $-_4$	- ر + ← $-_5$	- د + ← $-_6$	- ح + ← $-_7$	- ظ + ← $-_8$
- ع - ← $+_1$	- ق - ← $+_2$	- ز - ← $+_3$	- و - ← $+_4$	- ر - ← $+_5$	- د - ← $+_6$	- ح - ← $+_7$	- ظ - ← $+_8$

خاتمة الباب

***

لقد فتحنا الباب الثّاني من هذا الكتاب بفصل أوّل قدّمنا فيه مجموعة من المعلومات المعجميّة الّتي وردتْ في وصف بعض النّحويّين وبعض اللّسانيّين لأفعال القلوب العربيّة. فعرضْنا بعض التّصانيف الدّلاليّة. ثمّ أجريْنا اختبارًا لكفاية التّصانيف الّتي تعرّضنا لها وللقول بأنّ أفعال القلوب تتوزّع إلى دوائر دلاليّة قارّة، بالاعتماد على تنويع الأمثلة أي تغيير معلوماتها النّحويّة، البنيويّة والدّلاليّة. فكان ذلك الاختبار ضرْبًا من التّجريب الإبستيمولوجيّ والمراجعة النّظريّة الواصفة. فتبيَّنّا أنّ الفعل القلبيّ الواحدَ يكون، في سياق بنيويّ أوّل، دالاّ على معنى ويكون، في سياق بنيويّ ثانٍ، دالاّ على معنى سوى ذاك الأوّل. فكان من أبرز نتائج ذلك الاختبار أو هذا التّجريب الإبستيمولوجيّ أنّ غاية إحكام التّصنيف أو بناء النِّظام تستلزم نظرًا ثاقبا لحجاب الكثرة المعجميّة طالِبًا لوحدة البنية الشّكليّة. فكان ينبغي التّرقّي في تطوير طرائق التّحليل. وكان ينبغي إنجاز حسابٍ استدلاليّ شكليّ. فلمّا كنّا هنالك، في زمان الكتابة الأولى، تحسّسْنا شيئا من نظام أفعال القلوب الدّلاليّ، بِرَدِّها إلى أساس معجميّ هو معنى الجعل. وعليه، تكون الجذور المعجميّة القلبيّة أسْوارًا لذلك الجعل؛ أو يكون الجعل بمنزلة المحمول والمعجم القلبيّ المعيّن بمنزلة الموضوع المخصِّص له؛ أو يكون الجعل بمنزلة المتغيّر والمعاجم القلبيّة بمنزلة الثّوابت المخصِّصة له.

فلمّا كان الفصل الثّاني من الباب الثّاني، اهتممنا بوصف النِّظام الدّلاليّ من بنيات أفعال القلوب اللّغويّة. فأقبلنا على المبحث الإحاليّ أو مبحث مطابقة الجملة النّحويّة للخارج. وهو مبحث الصِّدق والكذب الّذي شغف المناطقة، حتّى كان أصلا من أصول عقيدة المنطق. فلمّا نظرنا في بنيات أفعال القلوب، تبيّن لنا أنّ القيمة الصّدقيّة الّتي توصَف بها جملة ما هي لازِمة من إدراكٍ اعتقاديّ ذاتيّ. فالجملة صادقة أو كاذبة، في تصوّرٍ ما. وعليه، فمن الممكن أن تكون صادقة أو كاذبة، في الآن نفسه، في تصوّر آخر. وقد اعتمدتْ نظريّةُ **"العوالم الممكنة"** على هذا النِّظام من التّصديق والتّكذيب. فهي نظريّة قائمة، في أساسها، على مبدإ نسبيّة القيمة الصّدقيّة.

لقد نظرنا إلى بنيات أفعال القلوب على أنّها بنيات دالّة على أكثر من اعتقاد وأنّ كلّ اعتقاد واردٍ فيها هو صادق في نظر المعتقِد، حتّى في حالة دلالة البنية اللّغويّة القلبيّة على اعتقادين متخالفيْن في تصوّر الخارج. وعلى هذا النّوع من الصِّدق كان تأويلنا لمطابقة

النِّسبة الذّهنيّة للنِّسبة الكلاميّة الّتي قال فيها شرّاح التّلخيص ما قالوا. وعلى هذا النّوع من الصِّدق، صِدق الاعتقاد عند صاحبه، استخدمنا دلالة علاقة الجعل في وصف دلالات الأفعال القلبيّة. فرجعْنا إلى بعض مقترحات النّحاة القدماء. واتّخذنا المعلومات الدّلاليّة والتّركيبيّة الّتي اندمج عليها وصفُهم لأفعال القلوب مقدِّماتٍ من جملة مقدِّمات فتحنا بها حسابًا دلاليًا واسعا متشكِّلا بنظام المربّع النَّحويّ، نظام التّقابلات والتّناظرات وتدريج الاسترسال ومتشكِّلًا بطريقة الجدولة والاستلزام. وبناءً على استخدام ذلك النّوع من الصِّدق في شبكة مفاهيم التّحليل، تكون الجملة (كان زيدٌ قد حسِبَ عمْرًا شجاعًا) تُوصَف بالبنية الدّلاليّة (كان زيدٌ قدْ جعَلَ عمْرًا شجاعًا في اعتقاده). وعلى أنّ تلك الجملة تستلزم السّلب أو أنّ المتكلِّم يسلب عن عمْرو حكم الشّجاعة، فهذه البنية الدّلاليّة الجعليّة صادقة عند المتكلِّم. وهو صدق من مستوى دلاليّ واصف، صِدق هذه البنية في تمثيل تلك الجملة. وتلك الجملة، أيضا، صادقة، على كذب فحواها العقديّ، عند المتكلِّم. وصِدقها هو صِدق عَقْد زيدٍ ذلك الحِسبان في نفسه.

لقد كانت غايتنا من هذه الكتابة الثّانية، كتابتِنا في الكتابة الأولى الّتي كانت منّا منذ سنين عديدة، إنشاءَ طريقة في التّحليل اللّسانيّ والتّحليل البلاغيّ والاستدلال على أنّ أساس المعرفة هو في الطّريقة نفسها على نحوٍ من الخَزْلِ والطَّيّ وأنّه أساسُ معرفةٍ يُبسَط بالاستلزام فيبلغ مبلغ النِّظام المعرفيّ المنغلق. وطريقة التّحليل نظام مركّب من مبادئ وقواعد وفرضيّات مترابطة بنظام الاستلزام. فلزِمَ من تلك الغاية أن يَنحوَ كتابنا هذا منحًى إبستيمولوجيًّا أو أن يَذهب مذهبًا في نظريّة المعرفة اللّسانيّة والبلاغيّة وأن يَصدُر عن تصوُّرٍ للنّحْو يُرَقّيه مرْقى العِلْم الشّكليّ المؤاخي لِعِلْم المنطق. ومع ذلك، فكتابنا هذا مشتغِلٌ بتحويل شيءٍ من المعرفة المنطقيّة إلى إبستيميا لسانيّة، باختباراتِ تطوير طرائق التّحليل اللِّسانيّ. **ونحن نستدلّ، باستجابة اللّغة العربيّة الطّبيعيّة لتلك الطّرائق، على انتظامها بنظام متين السّبك هو مَظهَرٌ لعقلها، ونستدلّ، باستجابتها للحساب الدّلاليّ، على أنّ نظامها شكليٌّ آليٌّ.** هذا، والعقل الواصف لنظام العربيّة لازِم من عقلها. ولذلك، تتميّز جُمَلُنا الواصفة بوفرة المركّبات البدليّة، الوفرة اللّازمة من طلب علاقات التّكافؤ من نظام العربيّة ومن أنّ نظام تفكيرنا ونظام الحساب الّذي ننجزه والّذي نعُدّه ترقِّيًا في طرائق التّحليل روحُه الاستلزام. فالتّكافؤ استلزام انعكاسيّ. والّذي يؤمّن تعليق البدل بالمبدل منه هو نظام الاستلزام. ولذلك، أيضًا، تتميّز جُمَلُنا الواصفة بوفرة المركّبات الإضافيّة، أيْضًا، المركّبات الإضافيّة الّتي يسترسل فيها المضاف إليه بتركيب الإضافة ويظلّ كلّ مضاف إليه، هنالك،

يسترسل بتركيب الإضافة استرسالا قد يثقل على القارئ المدقِّق. ومع ذلك، فوفرة المركّبات الإضافيّة المتضخِّمة بالإضافة لازِمةٌ من النّظر إلى كلِّ مستوى من النِّظام خازِنًا للنِّظام كلِّه، بل إلى كلّ جزءٍ من النِّظام خازنا للنّظام كلِّه، ومن النّظر إلى العلاقات مسترسلة وإلى المعلومات حلقات متسلسلة أو بنيات استلزاميّة معقّدة. وكانت وفرة معجم الاستلزام الواصف والموصوف وفيرة، حتّى كان الواصف عيْنَ الموصوف. فتوزّعَ على مستويات لغويّة متنوّعة، مستويات للمعجم اللّغويّ الطّبيعيّ ومستويات للمعجم اللّغويّ الشّكليّ. وكان من لطيف النِّظام الاستلزاميّ أنّ الملزوم في مستوًى من المستويات اللّغويّة الطّبيعيّة والشّكليّة يمكن أن يتطوّر إلى لازِمٍ وأنّ اللّازِمَ يمكن أن يؤول إلى ملزومٍ.

ليست الشّكلنة ومراجعتها وتدريجها على المستويات اللّغويّة الواصِفة، في هذا الكتاب، تجويدا للوصف وإحكامًا لِسبْك الاستدلال، فقط، إذْ هذان من لوازم تلك؛ ولا هي مَنهجُ تحليل ليس حظّه من المعرفة العلميّة إلّا الإفضاءَ إليها. بل هي المعرفة العلميّة نفسُها، لأنّها تحليلها وتأليفها ودليلها وحسابها وتجريدها ومَقْوَلَتها وبسطها ولفُّها، لأنّها مُنهِجُ التّحليل. بتذوّق الشّكلنة هذا، نُدرك أن كان للرّياضيّات مكانها ذاك من العلوم. وبذلك التّذوّق نفسه، نُدرك، أيْضًا، أن كان للمنطق مكانه ذاك من الرّياضيّات، وأن كان للرّياضيّات مكانها ذاك من المنطق نفسه، على أنّه عِلْم بأصولها أو على أنّه إبستيمولوجيا لها على نحو من الأنحاء، وأن ارتدّ المنطق يستثمر الرّياضيّات، بضرب من الدّوْر، ليترقَّى في مراتب التّجريد الشّكليّ ويكون منطقًا رياضيًّا. وبذلك التّذوّق نفسه، نجِدُ النّحْوَ الشّكليّ على الدّائرة نفسها منتميا إلى إبستيميا أو إبستيمولوجيا المنطق. وبذلك التّذوّق، أيضا، نجِدُ المعرفةَ التّعرُّفَ نفسَه؛ ونجِدُ موضوعَ العِلْمِ العِلْمَ نفسَه.

خاتمة البحث

***

لقد أبرزنا في هذا البحث أنّ اهتمام النّحويّين في المصنّفات القديمة بدلالات الأفعال القلبيّة ورَدَ منتميا إلى نسق تفكيرهم في النّظريّة الإعرابيّة الّتي أرادوها مفسّرة لتشكّل الدّلالة في البنيات اللّغويّة. فأقبلنا على رصد مواضع الأفعال القلبيّة من الأبواب والفصول المكوّنة لتلك المصنَّفات. فوجدناها تُدرَج في مواضعها منها، وفق معيار التّوجيه الإعرابيّ. فكانت في باب الفاعل يتعدّاه فعله إلى مفعولين، وفي باب الفعل يُستعمل ويُلغى، وفي باب الفعل يتطلّب مفعولين. فلزِم، في زمان كتابتنا الأولى، أن نُمْضِيَ بحثنا على فرضيّة نحويّة الاعتقاد وأنّ نظامه إعرابيّ محض. فلمّا راجعنا تلك الكتابة الأولى بهذه الكتابة الثّانية، أخذنا بحثنا عن تلك الفرضيّة شيئا من الأخذ إلى النِّظام الدّلاليّ. ولمّا كان النّحو، عندنا، شكليّا مقوليّا، ولمّا كان نحو العربيّة، عندنا، عقلا للعربيّة، ولمّا كان عقل العربيّة، عندنا، من العقل اللّغويّ الطّبيعيّ الإنسانيّ، بل عقلًا لذلك العقل الإنسانيّ، ولمّا كان العقل اللّغويّ الإنسانيّ، عندنا، عقلًا لعقل الإنسان وعقل الإنسان عقلًا للإمكان، لمّا كانت هذه المقدّمات، كان النِّظام الدّلاليّ، عندنا، نظاما لغويّا شكليّا عقليّا لا يقابل النِّظام الإعرابيّ، بالتّميّز منه، بل يستوعبه ويتّسع له، استيعابًا واتِّساعًا لازِمَيْن من طريقة الشّكلنة والحساب الاستدلاليّ. ولمّا كانت تلك المقدِّمات، لم يكن كتابنا هذا كتابَ مَنْ عقيدته في المنطق أنّه أجنبيّ عن النّحو واللِّسانيّات والبلاغة وأنّ طرائقه لا تناسب التّحليل اللّسانيّ ولا تصلح له وأنّ كفايتها قاصرة عن وصف النِّظام اللّغويّ وصْفَ إحاطة، ولا كتابَ مَنْ عقيدته في المنطق أنّه يتعيّن على اللِّسانيّ أن يحترز منه وأن يأخذ كتاباته في المعارف اللّغويّة عن استثماره. فعقيدتنا، هنالك، أنّ المعارف اللّغويّة لا تَرقى مراقيَ العِلْم من غير استثمار طرائق التّحليل المنطقيّ. ومن عقيدتنا تلك أنّه يتعيّن على اللِّسانيّ أن يُعيد إنتاج المكاسب العِلْميّة المنطقيّة الصّالحة لوصف المعارف اللّغويّة في نظامِ إبستيمولوجيا لسانيّة. ومن عقيدتنا تلك، أيضًا، أنّ إعادة الإنتاج هذه تستلزم ترقية اللِّسانيّات والمنطق إلى مرتبة عِلْمٍ جامعٍ لهما يَعلوهما بالمزيد من المَقْوَلَة وتجريد الشّكلنة ويؤلِّفهما بمنطق لزوم اللّغة الشّكليّة من اللّغة الطّبيعيّة نحْوًا من اللّزوم. ونحن نسمّي هذا العِلم الجامع بصيغة المصدر الميميّ **"المنطق"**، قاصدين إلى دلالته على اتّجاه الحدث، أي اتّجاه النّطق وغايته. فيكون علم النّحو نظاما للنّطق وسمْتا. ويكون علم المنطق طريقة في سبك النّظام ومنهاجا. فإلى غاية واحدة يتسايران. وإليها

يتقاودان.

من اللّافت أنّ وزن المقاربة المعجميّة كان خفيفًا في التّأليف النّحويّ القديم. وهي خِفّة يمكن تعليلها بهيمنة نظام التّفكير الإعرابيّ على الدّرْس النّحويّ. فإنْ وقع في ظنّ دارسٍ أنّ وصْفَ الأستراباذيّ، مثلًا، وصْفٌ للمعنى المعجميّ من أفعال القلوب، أجبنا عليه بأنّ ما كان قدّمه هو تصوّر لمراتب اليقين، وأنّ دوران أفعال القلوب على نقاط محيط الدّائرة الّتي مثّلنا بها لتجاورها معنويّا يخفّف من دور المعنى المعجميّ في التّوجيه الإعرابيّ ويقيّده بنظام التّركيب، وأنّ تقييد ذلك الوصف المعجميّ بصيَغ تصريفيّة مخصوصة تقييدا يعلِّقه عند إجرائه على صيَغ غيرها هو دليل، عندنا، على أنّ وصْف الدّلالة المعجميّة لم يكن غاية الأستراباذيّ الأولى من تعاطي النّظر في أفعال القلوب. فالرّاجح، عندنا، أنّ استنباط نظام للدّلالة المعجميّة لم يكن من مشاغل النّحو القديم. ولعلّ هذا الانصراف عنه يُعلَّل بأنّ النّحويّين كانوا يجدون الدّلالة المعجميّة من متعلِّقات النِّظام الإعرابيّ. ومع ذلك، وصفنا معجم أفعال القلوب، عند الكتابة الأولى، بشيء من استنباط النِّظام هو قولنا بأنّها أفعال منخزلة من نقاط الدّائرة إلى نقطتين كبريين هما معنى الظّنّ ومعنى العِلْم، وأنّ هذين المعنيين معنيان على مدرَّج واحد هو اليقين أو الوثوق، وأنّهما لا يفترقان إلّا من جهة تدنّي الظّنّ في وسم اليقين دركة أو دركات عن وسمه بالعِلْم. وافترضنا أنّ تينك النّقطتين الكبريين منخزلتان إلى نقطة أكثر تجريدا منهما هي نقطة معنى الجعل الاعتقاديّ الإدراكيّ.

لا يبدو ذلك التّصنيف النّحويّ يعتني العناية الأولى بمبحث مطابقة الجملة للخارج، على أنّه لمْ يَخْلُ ممّا يدلّ على أنّ معيار المطابقة كان، عند النّحويّين، يَشغلهم شغلًا ما. ولكنّ تصانيفهم لأفعال القلوب تدلّ على أنّهم نقلوا المطابقة عن طلب الخارج إلى طلب اعتقاد المتكلِّم. ولم يعد الكون الخارجيّ، في الدِّراسات الدّلاليّة، واحدًا. بل صار أكوانًا. فالاعتقاد إدراك للخارج ذاتيّ. ومهما تكن الجملة مضطرّة للتّعرّض لمعيار مطابقة الخارج فمضطرّة لاحتمال الصّدق والكذب، فإنّ نظامها البنيويّ والدّلاليّ يُظهرها مطابقة لاعتقاد المتكلِّم، بجبريّة نحويّة مطلقة هي جبريّة صدق تمثيل بنية أولى لبنية ثانية. وقد نبّه الأستراباذيّ على أنّ الجملة لا أثر فيها إلّا للصِّدق. فتكذيبها أجنبيّ عنها، حتّى في حال قصد المتكلِّم إلى الكذب. وبموجب تصوّر الصِّدق هذا، جاز لعبد القاهر الجرجانيّ إخراج المجاز من دائرة الكذب ليَرْكزه في دائرة **"الادِّعاء"** الإدراكيّ. ولا غرابة، بعد هذا، في أن يكون فسّر الاستعارة بحدث الجعل العقديّ.

لقد قام الباب الأوّل من هذا الكتاب على أساس نحويّ سيّر جهة من جهات وصْفِ

ابن هشامٍ لأفعال القلوب. وهو قوله فيها أنّها بعد **"استيفاء فاعلها"** تدخل على **"المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين"**. فاهتممنا ببنية الجملة الاسميّة، بنية ذاك المبتدإ وذاك الخبر، السَّابقة على دخول الفعل القلبيّ. ووصفْنا توجيه المعنى النّحويّ من موضع الابتداء، وصْفًا متصاعدًا في الشّكلنة ومستثمِرًا لقاعدة التّوزيعيّة **[أ (ب + ج) = (أ ب) + (أ ج)]** وتوزيع شكلها ذاك بالشّكل **[أ (ب + (ج (د + هـ))) = (أ ب) + أ (ج د) + أ (ج هـ)]**، ومزيدًا من التّوزيع بالشّكل **[أ (ب + ج +........+ ي) = (أ ب) + (أ ج) + (أ ....) + (أ ي)]**.

في الباب الثّاني من هذا الكتاب، اهتممنا بتفاعل نظام أفعال القلوب المعجميّ والنِّظام التّركيبيّ. فوصفْنا بعض تعاملات المعاني المعجميّة والمعاني الصّيغيّة، المظهريّة والزّمانيّة. وانطلقنا من افتراض أنّ جميع أفعال القلوب دالّة على معنى الجعل الإدراكيّ دلالة نظاميّة قارّة ، وأنّها معجِّمة لمراتب من اليقين، وأنّ التّفاوت الدّلاليّ الحاصل بينها طفيف على نحْو يسهُل معه تبادلها في المستوى التّركيبيّ. ولقد بدأنا كتابة هذا الباب الثّاني بالنَّظر في بعض مقترحات التّراث النّحويّ الّتي كان فيها لوصْف الدّلالة المعجميّة نصيب. فسلّمنا بعض ما فيها من أفكار. واخترنا مراجعة ما يحمل على المراجعة. فنظرْنا في توزيع أفعال القلوب على دلالتَي الشّكّ واليقين، مفترضين أنّ اليقين مراتب وأنّ الشّكّ إحداها الّتي هي أدناها. فليس الشّكّ ضِدّا لليقين. بل ضدّه الجهل. وهو خلُوُّ الذّهن من الخبر. أمّا الشّكّ فتردُّدٌ في تسليم الخبر. وقد لاحظنا أنّ عبارة الشّكّ سقطت من تصانيف بعض النّحاة، ابن هشام والأستراباذيّ، وأنّ عبارة الرّجحان حلّت محلّها في وصْف ابن هشام، وأنّ معيار المطابقة أغنى وصْفَ الأستراباذيّ عن الاعتماد على معنى الشّكّ.

لقد نظرنا في مقترح ابن يعيش. فوجدناه لم يوزّع أفعال القلوب على المراتب الّتي اقترحها، الاعتقاد القاطع والاعتقاد الرّاجح والاعتقاد المرجوح. فلم يكن (حَسِبَ)، مثلا، في نظره، للاعتقاد المرجوح. ووجدناه وصَفَ أفعال القلوب مصرَّفةً تصريفات صيغيّة محدودة. فلم نرَ وصفه مُحيطا بجميع التّصريفات الصّيغيّة. وأوليْنا اعتناءً خاصًّا لمقاربة الأستراباذيّ. وقد وجدناه وزّع أفعال القلوب على دوائر اعتقاديّة متنوّعة. ووجدناه اعتمد بعض التّصريفات الصّيغيّة الفعليّة. فكان وصْفُه، أيضا، لا يبلغ مبلغ الإحاطة والكفاية. وقد اعتنى الأستراباذيّ بمبحث المطابقة. فردّها إلى الدّلالة المعجميّة. فالفعل القلبيّ (عَدَّ)، مثلا، موضوع للدّلالة على **"اعتقاد كون الشّيء على صفة اعتقادًا غير مطابق"**. ولكنّ قوله في (عَدَّ) لا يَصدق على (أَعُدُّ). وعليه، كان تصنيفه جاريًا على التّصريفات الفعليّة الّتي اختارها لكنْ قاصرًا عن استيعاب تصريفات أخرى.

لقد نظرنا في بحث نحاة آخرين في دلالات أفعال القلوب. فوجدنا، في كتاب سيبويه ومقتصد الجرجانيّ، ذِكْرًا لتنقّل ألفاظ أفعال القلوب بين مراتب الاعتقاد المختلفة. وهو وصف مستنبط من استقراء أقوال أعراب **"موثوق بعربيّتهم"**. فحتّى فعْل العِلْم الموضوع لليقين أجرتْه العرب في غير مُجراه الوضعيّ فجرى، في أقوالٍ، مَجرى الظّنّ. فكان لكتابتنا الأولى تلك نتائج منها ما يلي.

- ليس الإعمال والتّعليق الإعرابيّان إلاّ ثراء إنجازيّا لأصل اعتقاديّ واحد يؤهّل النّظام النّحويّ الابتداءَ لوسمه في بنية لغويّة بسيطة. وأثرى البنيات القلبيّة وسْمًا لدلالة المُتَكَلِّم النّحويّة هي تلك الّتي عُلّق فيها الفعل القلبيّ. فهي تتضخّم بعوامل مسخَّرة للدّلالة على اعتقادٍ واحدٍ يقوَى الابتداء على وسْمه. فيَلزَم من ذلك التّضخُّم معنى التّأكيد. فالحرف (إنّ)، مثلا، مؤكِّد، لأنّه تكرار وسميّ لِاعتقاد موسوم بالفراغ اللّفظيّ الموضعيّ. وعليه، فالعوامل الاعتقاديّة، في البنية الواحدة، لا تتلاغى إلّا في الوسم بلفظ الإعراب. وحقيقة هذا التّلاغي أنّها تسِم معنى اعتقاديّا واحدا بألفاظ إعرابيّة متنوّعة حدّدها النّظام النّحويّ باختيار المُتَكَلِّم الواضع.

- كانت مقاربة أفعال القلوب في التّراث النّحويّ مقاربة إعرابيّة خالصّة.

- المعنى المعجميّ في أفعال القلوب معنى متحرّك غير قارّ يتحكّم فيه المعنى الإعرابيّ التّركيبيّ في سياق البنية اللّغويّة.

- على اختلاف أفعال القلوب في ألفاظها، ليس اختلافها في الدّلالة المعجميّة مناسبا لاختلافها اللّفظيّ. بل هو دونه. فأفعال القلوب جميعا لوسم اليقين. وهي أفعال إدراكيّة دالّة على الجعل الاعتقاديّ.

- تدلّ أفعال القلوب على معنى التّحويل الذّهنيّ. وهو حدث جارٍ في مستوى إدراك الخارج. وهو لازِم من عمليّة الجعل العقديّ.

- تتوزّع أفعال القلوب على دلالتَي العِلْم والظّنّ. وهما مرتبتان في مدرَّج اليقين متفاوتتان.

- الجعل الإدراكيّ حدث تصوّريّ يحوّل الكون الخارجيّ إلى أكوان عقديّة وحالة الأشياء إلى حالات.

- الجعل معنىً نحويّ يخوّل عمليّة الاسترسال الدّلاليّ بين مجموعات لغويّة متنوّعة، مجموعة أفعال القلوب و مجموعة (كان) وأخواتها و مجموعة (صيّر) وأخواتها و مجموعة (إنّ) وأخواتها...

- توجب دلالة الاعتقاد المكوّنة لأفعال القلوب نقلَ معيار المطابقة من مجال علاقة الجملة بالخارج إلى مجال علاقة الجملة بالاعتقاد.

- ليس استلزام الأفعال القلبيّة لسلب فحواها لازِمًا من معانيها المعجميّة، بل لازِمًا من حكم المتكلِّم على ذلك الفحوى. فإن عقد في نفسه أنّه صادق، كان الفعل القلبيّ العامل في ذلك الفحوى مستلزِمًا للصِّدق، وإن كان من معجم الحِسبان.

- كلّما تضخّمت دلالة المُضيّ ودلالة الانقضاء في الصّيغة الفعليّة القلبيّة إلّا صيغة فعل العِلْم متأوَّلة على معنى العِلْم الوضعيّ، كان استلزام السّلب أرجح من استلزام الإيجاب.

ولكتابتنا الثّانية نتائج ذكرناها في غير موضع واحد من هذا الكتاب. وقد كنّا ذكرناها حيث وجب ذكرها، أي حيث كانت لازمة من الحسابات الاستدلاليّة. ولِدقّة لزومها من ملازيمها، يَحسُن طلبها، هنالك، حيث لزِمت. ولذلك، ندّخر ما تبقّى من هذه الخاتمة للقول في نظريّة كتابة هذا الكتاب. فقد ذهبنا بهذا الكتاب مذهبًا إبستيميّا طلبًا لنظريّة في المعرفة اللِّسانيّة والبلاغيّة ندّعي أنّ مربّعنا النّحويّ منوال أساسيّ فيها وطوْر من أطوارها. بل جديد هذا الكتاب الكتابة في تلك النّظريّة، بالتّصوّر والاختبار أو التّجريب. وحظّ الاختبار أوْفر من حظِّ التّصوّر، لأنّ كتابتنا الثّانية كتابة في الطّريقة ولأنّ عقيدتنا في المعرفة أنّها عينُ التّعرّف. وعليه، فالنّظريّة مخزولة أو كامنة في اختباراتها يُرجِئ ظهورَها بقيّة استدلالات لم تُنجَز أو اختبارات أُنجزت وتنتظر أن تراجع أو تجوَّد أو اختبارات لم تُنجَز وتنتظر. فكانت عقيدتنا، في هذا الكتاب، طلبَ الطّريقة. فاعتنينا بالشّكلنة والتّجريد والمستويات اللّغويّة والاستلزام والحساب وصيرورة الواصف موصوفًا والموصوف واصِفًا والجدولة والمربّع النّحويّ. فكان الاستلزام، في هذا الكتاب، يرتقي ويترقّى، حتّى بلغ منّا مبلغ العقيدة وحتّى بلغ منّا مبلغ الاعتقاد أنّه عِلْمٌ.

وكان لنا غايات طلبناها، في هذا الكتاب، بالحساب. فكان من أهمّها وصْف نظام الاستلزام البنيويّ، الاستلزامِ الّذي يتطوّر إلى نظام مقوليّ بطريقة الشّكلنة. وأردْنا، بذلك الوصْف، تفسير الحركيّة المسيّرة للنِّظام الدّلاليّ التّأويليّ. وهي، عندنا، تنتمي إلى نظام دلاليّ نحويّ مقوليّ شغَفَ الجرجانيّ في بلاغته النّحويّة فقيّده ببنيةِ دلالةِ اللّفظ على معنى المعنى. **تلك الحركيّة الدّلاليّة تنتمي إلى ما سمّيناه، في غير بحثٍ، بالاستدلال النّحويّ الّذي يستوعب ما نسمّيه بالاستلزام البنيويّ. وهو، بضرْبٍ من التّوسّع والتّلطّف المقوليّ في الاصطلاح، مجاز بنيويّ. وعليْه، فهو يتفرّع إلى مجاز عقليّ بنيويّ ومجاز لغويّ بنيويّ، أي**

استعارة بنيويّة ومجاز مرسل بنيويّ. وهو، أيضًا، تشبيه بنيويّ وكناية بنيويّة. فأطراف هذه العلاقات بنيات نحويّة معجَّمة أو مجرّدة. ووصْفُنا لها بالاصطلاح البلاغيّ هو فتح لمسلك من البحث النّحويّ البلاغيّ المنطقيّ الدّقيق جدًّا الّذي تكون فيه المقولةُ الأساسَ والآلةَ والغايةَ. ونحن نؤمّل أن نوفَّق لإنجاز بحوثٍ في البلاغة الواصِفة لعلاقات النّظام النّحويّ وتقابلاته البنيويّة التّكوينيّة باستثمار منوالنا المربّع النّحويّ وما هو متطوّر إليه. وعليه، يُنتظر من هذا النّظام البلاغيّ المقوليّ الواصف أن يُنتِج حسابات بنيويّة دلاليّة تميّز بين ترابط البنيات النّحويّة المعجَّمة الموصوفة أو البنيات الواصِفة المعجَّمة أو الشّكليّة بنظام المجاز العقليّ وترابط بنيات نحويّة أخرى بنظام المجاز اللّغويّ وترابط مجموعة ثالثة من البنيات النّحويّة بنظام التّشبيه وترابط مجموعة رابعة بنظام الكناية. وعليه، أيضًا، يُنتظر منه، أيضًا، أن يميّز في المجموعة الثّانية بين طائفة البنيات المترابطة بالاستعارة النّحويّة الشّكليّة الواصِفة وطائفة البنيات المترابطة بشقيق تلك الاستعارة المجاز المرسل. فإذا كان ذلك، فلنؤمِّلْ أن يمكِّننا هذا النّظام البلاغيّ الواصِف من إنتاج حسابات بنيويّة دلاليّة تميّز في دائرة المجاز المرسل المقوليّ بين نظام التّرابط بالكلّيّة ونظام التّرابط بالجزئيّة ونظام التّرابط بغيرهما من علاقات المجاز المرسل. وعلى هذ التّفريع أو التّشقيق، يُقاس نظيره المتوقّع في دائرة الاستعارة ونظائره المتوقّعة في دوائر المجاز العقليّ والتّشبيه والكناية. هنالك، يؤول الواصِف إلى عيْن الموصوف؛ ويعود الموصوف عيْنَ الواصِف. وهنالك، يتّحِد المجرّد المقوليّ الكلّيّ والمعجَّم التّفصيليّ الجزئيّ. وهنالك، يكون النّظام النّحويّ البلاغيّ عينَ النّظام المنطقيّ. فلا تعود البلاغة، في هذا التّأصيل المعرفيّ المقوليّ، عِلما واصفا لوجوه دلالات الجمَل النّحويّة. بل تكون نظاما دلاليّا من مستوى واصف ثانٍ أو مستوى ثالث أو غيرهما ممّا يصِفهما. فتكون نظاما لتعامل الأشكال البنيويّة الدّلاليّة واصِفا للنّظام الدّلاليّ المعجَّم.

نحن نتوقّع أنّ التّفكير في إبستيميا طرائق التّحليل اللّسانيّ والتّحليل البلاغيّ والكتابة فيها والكتابة في هذه الكتابة والاعتقاد أنّ المعرفة في التّعرّف وأنّ نظام الاستلزام عِلْم، تُبلِغ مبلغ الحساب النّحويّ الرّاقي الّذي يُمْكن أن يكفيَ لِاستنباط ما هو من اللّغة الطّبيعيّة بمنزلة الحَمْض النّوويّ (ADN). فيكون حمضًا نوويّا نحويّا وبلاغيّا. ويكون يمكِّن من نسبة الجُمَل والنّصوص المجاوزة لمقدار الجملة إلى الجهات الّتي صدرت عنها، نِسْبةً قَطعيّة. وعليه، يكون لجميع الجُمَل الّتي صدرت عن جهة ما وجميع الجمل الّتي يمكن أن تصدر عنها حمض نوويّ واحد. وذلك الحمض إنْ حُصِّلَ نظام استنباطه يَكُنْ كشْفًا عِلْميًّا يستلزم

تطوير أنساق حضارة العقل العربيّ، أنساق العقيدة الدّينيّة والمعارف والعلوم الّتي أنشأته. وهنالك، يكن عقل العربيّة عقلًا للعقل العربيّ.

ونحن نتوقّع، أيضا، أنّ هذا الضّرب من التّنظير للمعرفتين اللِّسانيّة والبلاغيّة يمكن أن يكفي لحساب النِّظام الدّلاليّ التّأويليّ الموصوف بـ**"الباطنيّ"**. وهو نظام دلاليّ من طرائق بعض المعارف العقديّة الدّينيّة. وهو، عندنا، متّصل بدائرة نظرِ نظريّة المعرفتين اللِّسانيّة والبلاغيّة، ما دام تأويلا للنِّظام اللّغويّ الطّبيعيّ. فذلك التّأويل يمكن أن يُعقَل بحسابٍ نحويّ لطيفٍ جدًّا يَعقِل كلّ نظام دلاليّ.

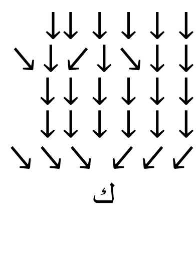
إنّ عقيدتنا في الاستلزام أنّه عقلٌ مقوليّ وأنّه نظام استدلال كلِّيّ وأنّه يكون بسيطًا ويكون مركّبًا ويكون شبكيًّا. وعندما يكون الاستلزام عقلا للّغة الّطبيعيّة، يكون يحتمل أن يتطوّر إلى بنيةٍ لزومٍ لازِميْن أو أكثر من ملزومٍ واحدٍ. فمن ذلك استلزام البنية [(+) صارَ يَعْلَمُ (+)] للبنية [(-) كَانَ يَعْلَمُ (+)] وللبنية [(+) أَعْلَمُ (+)] وللبنية [(+)]. هذا، وما نسمّيه **استلزامًا شبكيًّا** ونمثِّله بـ(457)، شكلًا للاستلزام الأفقيّ البنيويّ، ونمثِّله بـ(458)، شكلًا لِاستلزام المستويات العموديّ، هو أقوى من الاستلزام البسيط (←) آليّةً وأقوى منه ضرورةً. وهذان الشّكلان الشّبكيّان للتّمثيل لا للحصْر. فالنِّظام الشّبكيّ أكثر تعقيدا من هذين. وهو يقبل التّمثيل بالمربّع النّحويّ. فيكون كلّ تدرّج من نقطة إلى أخرى سَهميّا استلزاميّا. وهو أكثر تعقيدًا من نظام المربّع النّحويّ.

(457)

أ ← ب ← ت ↙ ← ث ← ج ← ح
خ ← د ← ↙ ذ ← ر ↙
ز ← س ← ش ↖ ص ← ض ← ط

وعليه، فَلزوم (ض) من (457) أقوى آليّة وضرورةً من لزومها من الاستلزام (و ← ض) البسيط غير المنتمي إلى شبكة استلزاميّة. فـ(ض) لازِمة من (ص) ومن (ر). و(ر) لازِمة من (ذ) ومن (ش). و(ذ) لازمة من (د) ومن (ب). و(ب) لازِمة من (أ). و(د) لازِمة من (خ). و(ش) لازِمة من (س). و(س) لازِمة من (ز). فتكون (ض)، بموجب قاعدة التّعدّي، لازمة منها جميعا. وبلزوم (ط) من (ض)، تكون (ط) لازِمة من تلك جميعا.

(458)



ولزوم (ك) في (458) لزوم شبكيّ معقّد قويّ الضّرورة والآليّة. فالاستلزام الشّبكيّ متين السّبك. وهو عقل راقي الذّكاء يعقل النِّظام اللّغويّ، خصوصًا، ونظام الإمكان الطّبيعيّ، عمومًا. فالنِّظام اللُّغويّ أو الطّبيعيّ يوزِّع على أطراف الاستلزامات البسيطة الفرعيّة المكوِّنة للشّبكة الاستلزاميّة أشكالا لها خصائص التّرابط بالاستلزام هي من إنتاج ذلك النِّظام بآليّة الاستلزام. فتهيّئ تلك الأشكالُ الوجوداتِ اللّغويّةَ وغيرَ اللُّغويّةِ المتعرِّضةَ لتلك الاستلزامات للتّرابط بتكييفها للتّوزّع على موضعَي الملزوم واللّازم. وعليه، تكون البنية الاستلزاميّة الشّبكيّة (457) أو (458) أو البنيات الّتي من قبيلهما مخزونة في أطراف الاستلزامات الفرعيّة، أي في الأشكال المعجّمة الرّامزة لوجودات لغويّة أو غير لغويّة من النِّظام الطّبيعيّ. وعليه، تكون المجموعة {أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط} خازنة لنظامها الاستلزاميّ الشّبكيّ (457)، مثلًا. إنّه، مجدَّدًا، عقل ذلك الاستلزام المنطقيّ اللّطيف جدّا (355) (س ← س). فكلّ عنصر من تلك المجموعة يتشكّل بمنطق (355) فيستلزم نفسه. ونحن ندّعي أنّه إذا تمّت تلك الاستلزامات على منوال (355)، استلزمت تلك المجموعة نفسها. فإذا كان ذلك، تدرّجت شبكة الاستلزامات في الانعقاد؛ وكانت قاعدة التّعدِّي من أبرز آليّات العَقْد. وعليه، يكون من لطائف عقل الإمكان أن يُلطِفَ شكل الاستلزام وأن يكيّف الوجودات المعتنى بها بكيفيّات التّعالق أو التّجاذب الاستلزاميّ. فتكون الشّبكة الاستلزاميّة مخزونة في عناصر الأطراف. وبآليّة الخزن نفسها، يَخزن عقل الإمكان ذاك مجموعةَ العناصر كلّها في عنصر واحد من عناصرها. ومن رفيع لُطف ذلك العقل أن يكون كلّ عنصر منها خازنًا للمجموعة كلّها. فإذا طلبَ عقل إمكانيّ غاية ما تَلزَم من شبكة استلزاميّة، كفاه أيّ عنصر من تلك العناصر. فهنالك، يندفع تشكّل النِّظام الاستلزاميّ كلِّه، بآليَّة لا نملك أن نصِفها إلّا بالآليّة. فإن استقرّ هذا، فلنتخيّل نقل الشّبكة الاستلزاميّة والنِّظام العقليّ من تمثيل المستوي إلى تمثيل الفضاء. فهنالك، يصير الاستلزام فضائيّا. فتتعدّد لوازم الملزوم الواحد. وتزداد تعدُّدًا، بقاعدة التّعدِّي. ويزداد تعقيد الشّبكة الاستلزاميّة تعقيدًا وآليّةً وضرورةً. حتّى الاقتضاء يمكن تشكيله بالنّظام الشّبكيّ. ولكنّه يكون أكثر تعقيدا من الاستلزام الشّبكيّ، لأنّه ينشأ ببنية لزوم لازم واحد من ملزومين متضادّين أو متناقضين. فيكون مركّبا من استلزامين شبكيّين متقابلين بالتّضادّ أو بالتّناقض متّفقين في اللّازم الّذي يصير باتّفاقهما مقتضى منهما. فإذا نقل الاقتضاء الشّبكيّ من المستوي إلى الفضاء، ازداد تعقيدا.

عندما يُتّخَذ ذلك الاستلزام الشّبكيّ نظامًا للاستلزام البلاغيّ، آلةِ بناء النِّظام الدّلاليّ من وجوه بلاغيّة متعدِّدة وآلة تأويلها، فإنّ هذا النِّظام يتطوّر تطوّرًا ثريًّا. فهو، على نظام **"معنى المعنى"** الّذي وصفه به عبد القاهر الجرجانيّ يمثّل بـ(459). ولكنّه، بنظام الاستلزام الشّبكيّ يتطوّر ضروبًا من التّطوّر منها ما نمثِّله بـ(460).

(459) ((لفظ$_1$ ← معنى$_1$) • (معنى$_1$ ← معنى$_2$)) ← (لفظ$_1$ ← معنى$_2$)

(460)

- ((لفظ$_1$ ← معنى$_1$) • (معنى$_1$ ← معنى$_2$)) ← (لفظ$_1$ ← معنى$_2$)
- ((معنى$_2$ ← معنى$_1$) • (معنى$_1$ ← لفظ$_1$)) ← (معنى$_2$ ← لفظ$_1$)[1]
- ((معنى$_1$ ← معنى$_2$) • (معنى$_2$ ← لفظ$_2$)) ← (معنى$_1$ ← لفظ$_2$)
- ((لفظ$_1$ ← معنى$_2$) • (معنى$_2$ ← لفظ$_2$)) ← (لفظ$_1$ ← لفظ$_2$)
- ((لفظ$_2$ ← معنى$_2$) • (معنى$_2$ ← معنى$_1$)) ← (لفظ$_2$ ← معنى$_1$)
- ((لفظ$_2$ ← معنى$_2$) • (معنى$_2$ ← لفظ$_1$)) ← (لفظ$_2$ ← لفظ$_1$)
- (لفظ$_1$ ≡ لفظ$_2$) • (معنى$_1$ ≡ معنى$_2$)

ولك أن تختبر (460) باستعارة الأسد، فتوزّع اللّفظ (أسد) والمعنى (أسد) واللّفظ (رجل شجاع) والمعنى (رجل شجاع). هذا، وذانك التّكافؤان اللّازمان يَجريان كثيرا في مخاطبات التّداول اليوميّ بضربٍ من الوضْع البلاغيّ الجديد.

وهذه كناية **"كثير رمادِ القِدْر"**. فهي توصَف، في العُرْف البلاغيّ، بالاستلزام المسترسل (461).

(461) كثير رمادِ القِدْر ← كثير الاحتطاب ← كثير إيقاد النّار ← كثير الطّبخ ← كثير الإطعام ← كثير الضِّيفان ← كريم (جدّا)

نَنبّه على معنى لطيف جدّا يخصّ الكناية والاستعارة والمجاز المرسل وغيرها هو من لُطف الاستلزام. وهو أنّ طريقة إيجاب معنى المعنى بإيجاب المعنى لا توازيها، في عقل الاستلزام البلاغيّ، طريقة في سلْب معنى المعنى بسلب المعنى. فالجملة (لم يضحك أسدٌ) لا تستلزم سلبَ نسبة الشّجاعة أو إيجابَ نسبة الجُبن، بالضّرورة، لِاحتمالها التّأويل على السّلب الواصف، (لم يَضحك أسدٌ بل رجلٌ) ولِافتقار التّأويل (لم يَضحك أسدٌ بل جبانٌ)

[1] عند قراءة السّهم معجّمًا بـ(يستلزم)، يجب النّصب في اللّازم (لفظًا$_1$). ولكنّنا نحمل المكوّنات كلّها على أنّها رموز شكليّة، حتّى ما عُجِّم منها، فلا نُظهِر علامات الإعراب.

إلى قوّة الخصوص المقاميّ. وسلْبُ نسبة (كثرة رماد القِدْر) لا تستلزم سلْبَ الكرم ولا إيجاب البخل، بالضّرورة. فليس لازِم ذلك السّلب ضدًّا أو نقيضًا لِلازِم الإيجاب، بالضّرورة. ولذلك، كانت وجوه البيان، في الغالب، موجبة. فعند صياغتها في بنيات السّلب، تحتمل معنى السّلب الرّافع أو المعلِّق للدّلالة البيانيّة، المجازيّة وغير المجازيّة. فهي، على احتمالها الوصْف بالاستلزام المنطقيّ (((ض ← ط) • ~ ط) ← ~ ض)، لا تحقِّقه باضطرار. وهي لا تحقِّقه إلّا بقرائن خاصّة جدًّا تحدّ من اتِّساع التّأويل. وهذا، في زعمنا، من لطائف عقل الاستلزام ومن طريف تعقّله بنظام المربّع النّحويّ.

إنْ شكّلْنا الشّبكة الاستلزاميّة بنظام مربّعنا النّحويّ، تطوّرت إلى شبكة للاستلزامات والتّلازمات. فيصبح عقل النِّظام حركيًّا جدًّا وآليًّا جدًّا. ويمكن أن نمثِّل شيئًا من تلك الشّبكة بـ(462).

(462)

أ ← ب ⇆ ت ↙ ← ث ← ج ← ح

خ ← د ⇆ ↙ ذ ← ر ↙ ↗

ز ← س ← ش ↘ ↖ ص ⇄ ض ← ط

ولنتخيّل التّمثيل اللّازم من تحويل كلّ سهم من (462) إلى شبكة استلزاميّة، بالآليّة النِّظاميّة نفسها. ولنتخيّل اللّازم من نقل هذا التّمثيل اللّازم، من التّمثيل المستويّ إلى التّمثيل الفضائيّ. فاستثمار بعض هذا التّطوير، يحوّل الاستلزام المسترسل (461) الواصف لكناية (كثير رماد القِدْر) إلى (463).

(463)

-كثير رمادِ القِدْر(1)

↓↑↓↑↓↑↓↑↓↑↓↑

6 5 4 3 2

↖↘↖↘↖↘ ↙↗↙↗↙↗

كريم (جدًّا)7

كثير الاحتطاب(2)

↓↑↓↑↓↑↓↑↓↑↓↑

6 5 4 3 1

↖↘↖↘↖↘ ↙↗↙↗↙↗

كريم (جدّا)7

كثير إيقاد النّار(3)

↓↑↓↑↓↑↓↑↓↑↓↑

6 5 4 2 1

↖↘↖↘↖↘ ↙↗↙↗↙↗

كريم (جدّا)7

-كثير الطّبخ(4)

↓↑↓↑↓↑↓↑↓↑↓↑

6 5 3 2 1

↖↘↖↘↖↘ ↙↗↙↗↙↗

كريم (جدًّا)7

كثير الإطعام(5)

↓↑↓↑↓↑↓↑↓↑↓↑

6 4 3 2 1

↖↘↖↘↖↘ ↙↗↙↗↙↗

كريم (جدّا)7

كثير الضِّيفان(6)

↓↑↓↑↓↑↓↑↓↑↓↑

5 4 3 2 1

↖↘↖↘↖↘ ↙↗↙↗↙↗

كريم (جدّا)7

فبهذا النِّظام الاستلزاميّ الشّبكيّ، تصير الكناية دائريّة استرساليّة شبكيّة؛ ويصير كلّ لازِمٍ من لوازمها ملزومًا، وكلّ ملزومٍ من ملازيمها لازِمًا. فتصير الكناية تنفتح بأيّ لازِم من تلك اللّوازم وبأيّ ملزوم من تلك الملازيم. ثمّ رَبِّعْ كلّ نسبة من تلك النِّسَب السّبع بالمربّع النّحويّ، فتتدرّجَ تدرُّجَ التّقابلات والتّناظرات وتصيرَ نِسَبًا كثيرة جدًّا. ثمّ تمثّلْ، بعد ذلك، البنية الشّبكيّة (463) وقد تربّعت نسبها السّبع بالمربّع النّحويّ. فإذا كان لك ذلك، فَانْقُل الحاصِلَ من المستوي إلى الفضاء. وتمثّلْ. وتخيّلْ. وتعقّلْ.

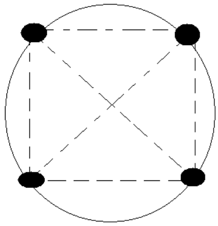
بناءً على كلّ ما سبق، يُنتظر أن يكون لمربّعنا النّحويّ كفاية لوصف تشكّل الجملة النّحويّة، ما دُمنا نزعم أنّه منوال في نظريّة المعرفة اللِّسانيّة. فأن يكفيَ لوصف نظريّة النِّظام يستلزم أن يَكفيَ لوصْف النِّظام. وأن يكفيَ لوصْف النِّظام يستلزم أن يكفيَ لوصف كلّ عنصر من عناصر النِّظام، كما لزِم بمبدإ الآليّة، أن يكون لكلّ عنصر من عناصر النِّظام شكل النِّظام نفسه. ولذلك، يُنتظر من المربّع النّحويّ أن يَصِفَ نظام تشكّل الجملة، مهما يكن المنوال الجُمليّ الموصوف. ونحن ندّعي أنّ كلّ موضع جُمليّ متشكّل ومنتظم بالمربّع النّحويّ، على نحو تكون معه بنيةُ الجملة النّسقيّةُ بنيةَ مربّعات نحويّة متتابعة تحتمل تقاطعاتٍ بينيّة تُنتِج أشكالًا جديدة[1]. فيَلزَم من هذا الادِّعاء أنّ تتابع مواضع الجملة جارٍ بنظام المربّع النّحويّ، باسترسال ضِلع من الأضلاع الأربعة أو قُطرٍ من القُطريْن أو استرسال مربّعيّ أو دائريّ. ونحن نتوقّع أن نستأنف القول في الاستدلال على هذا الادِّعاء في بحثٍ لاحِقٍ.

كما يتطوّر نظام الاستلزام الشّبكيّ بنقله من المستوي إلى الفضاء، يتطوّر منوال المربّع النّحويّ، أيْضًا، بنقله من المستوي إلى الفضاء. ويتحوّل إلى مكعّب نحويّ نتمثّله على أنّه مربّعات نحويّة متراصفة أنواعًا من التّراصُف ومحافِظة على تقابلاتها وتدرّجاتها وتناظراتها، غير أنّها تَعقدها في الفضاء. وكما احتمل المربّع التّدوير بِدَوْر الاسترسال، احتمل المكعّب التّكوير. وهذا نظام من عقل الاستلزام نتعاطى وصْفَه والاستدلال عليه في بحث آتٍ. فإليك الرّسوم الثّلاثة الآتية، لتعقُّله تعقُّلًا أوّلَ.

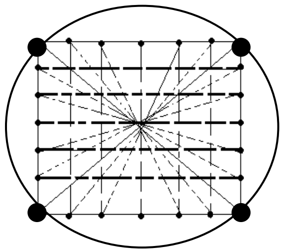
---

[1] راجع العامِرِيّ، 2016 ب، الفصل الثّالث من الباب الثّاني.

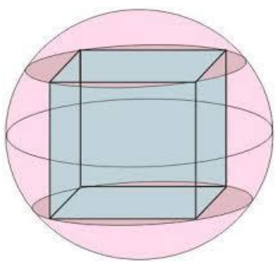
(464)



(465)



(466)



فهرس المصطلحات[1]

إبستيمولوجيا	épistémologie
إبستيمولوجيا مصطلحٍ	*****
إحالة	référence
استدلال	inférence
استلزام	implication
استلزام سياقيّ	*****
استلزام شبكيّ	*****
استلزام مادِّيّ	implication matérielle
استلزام مقاميّ	*****
اقتضاء	présupposition
اقتضاء سياقيّ	*****
اقتضاء شبكيّ	*****
اقتضاء مقاميّ	*****
امتناع	impossibilité
إمكان إيجاب	possibilité
إمكان سلب	contingence
بنية	structure
تحليل جدوليّ	analyse matricielle
تقابل منطقيّ	opposition logique
تقرير	assertion
تمثيل	représentation
تَناظُرٌ	symétrie
تناقض	contradiction
توزيعيّة (اسم نسبة)	distributive

[1] المصطلحات العربيّة الّتي لا نذكر ما يكافئها من الفرنسيّة (*****) هي من اقتراحنا في هذا البحث أو في غيره من أبحاثنا.

distributivité	توزيعيّة (مصدر صناعيّ)
modalité	جهة
présent	حاضر
prédication	حمْل
sémantique	دلاليّ
probable	راجحٌ
temporalité	زمان
forme	شكل
forme logique	شكل منطقيّ
contraire	ضِدّ
subcontraire	ضدّ مستلزَم
nécessité	ضرورة
nécessaire	ضروريّ
méthode d'analyse	طريقة تحليل
opérateur logique	عامل منطقيّ
contingent	غير ضروريّ
imperfectif/inaccompli	غير منقضٍ
transitivité	قابليّةُ تَعَدٍّ
proposition subalternante	قضيّة مستلزِمة
proposition subalternée	قضيّة مستلزَمَة
univers de croyance	كون اعتقاديّ
métalangage	لغة واصفة\لغة في لغة
métamétalangage	لغة في لغة واصفة
passé	ماضٍ
*****	**متقضٍّ**
locuteur	متكلِّم
contenu propositionnel	محتوى قضويّ
prédicat	محمول
prédicat de premier niveau	محمولُ مستوى أوّل
allocuteur/interlocuteur	مخاطَب

مربّع منطقيّ	carré logique
مربَّع جهيّ	carré modal
مربَّع نحويّ	*****
مرجوح	improbable
مستقبل	futur
مستوى لسانيّ	niveau linguistique
مظهر	aspect
معرفيّ \ عقديّ	épistémique
موضوع في القول	posé
مقتضًى	présupposé
ممتنع	impossible
ممكنُ إيجابٍ	possible
ممكنُ سلبٍ	contingent
منقض	accomplit/perfectif
موضوع	argument
نفي	négation
نقيض	contradictoire
يقين	certitude

قائمة المراجع

1. المراجع العربيّة

- ابن جنّي، (أبو الفتح عثمان):- الخصائص، تحـ محمّد عليّ النّجّار، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت،

- اللّمع في العربيّة، تحـسميح أبي مغلي، دار مجدلاوي للنّشر، عمان، .1988

- ابن رشد (أبو الوليد محمّد)، تلخيص كتاب العبارة، تحـمحمود قاسم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، 1981.

-ابن سينا، (أبو عليّ الحسين): - الشِّفاء:المنطق:العبارة، تحـمحمود الخضيريّ، دار الكتاب العربيّ للطباعة والنشر، القاهرة، 1970،

- كتاب المنطق، تحـمحمّد عثمان، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، ط.1، 2008.

- ابن منظور (أبو الفضل)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط. 1، 2000.

- ابن هشام الأنصاريّ، (جمال الدّين):- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، د. ت.، ومعه كتاب عُدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محي الدّين عبد الحميد.

- شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تحـ محمد ياسر شرف، بيروت مكتبة لبنان، الطّبعة الأولى، 1990،

- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحـمازن المبارك ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط.1، 1998.

- ابن يعيش، (موفّق الدّين)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

- الأستراباذيّ، (رضيّ الدّين): - شرح الكافية، تحـ الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط. 1، 1998،

- شرح شافية ابن حاجب، تحـ محمّد نور الحسن ومحمّد الزّفزاف ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت.

- بلانشاي، (روبار):- المنطق وتاريخه، تعريب خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، د.ت،

- الإبستيمولوجيا، تعريب محمود بن جماعة، دار محمّد عليّ للنّشر، صفاقس، تونس، ط. 1، 2004.

- حمزة (حسن)، (1999)، 2003، ضمير الفصل أم ضمير الحصر؟ ندوة المعنى وتشكّله، سلسلة النّدوات، المجلّد 18، منشورات كلّيّة الآداب، منّوبة، تونس.
- جحفة، (عبد المجيد)، 2006، دلالة الزّمن في العربيّة، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، ط.1.
- الجرجانيّ، (عبد القاهر): - أسرار البلاغة، تحـ هـ ريتر، بيروت، دار المسيرة، الطّبعة الثّالثّة، 1983.
- دلائل الإعجاز، تحـ محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، 1984،
- العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربيّة، تحـ البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط.2،
- المقتصد في شرح الإيضاح، تحـكاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام، دار الرّشيد للنّشر، العراق، 1982.
- الدّسوقيّ، حاشية الدّسوقيّ على شرح السّعد، في شروح التَّلْخِيص، دار السّرور، بيروت، د.ت. - - الزّمخشريّ (أبو القاسم):- المفصّل في علم العربيّة، بيروت، دار الخليل، د.ت.،
- الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، دار الفكر.
- السَّكَّاكِيّ، (أبو يعقوب يوسف)، مفتاح العلوم، ضبط نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.2، 1987.
- سيبويه، (أبو بشر عمرو)، الكتاب، تحـعبد السلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، ط.1، د.ت.
- شرّاح التَّلْخِيص، شروح التَّلْخِيص، دار السّرور، بيروت، د.ت.
- الشّريف، (محمّد صلاح الدّين):- (1993)، 2002، الشّرط والإنشاء النَّحْويّ للكون، جامعة منّوبة منشورات كليّة الآداب، تونس،
- 1999، تطابق اللَّفْظ والمعنى، حوليّات الجامعة التّونسيّة، العدد43، ص.-ص.7-92.
- العامري، (محمود عبّاس):- 2001، الاستعارة:نقاش الجرجاني في آليّتها وحدّها، رسالة أستاذيّة مرقونة في دار المعلّمين العليا، جامعة تونس الأولى،
- 2006، جهات الاعتقاد:أفعال القلوب نموذجا، رسالة ماجستير مرقونة في كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، جامعة منّوبة،
- 2013، شرّ العدول البلاغيّ عن الحساب الدّلاليّ الصّحيح، ندوة «الشّر: القيمة والخطاب»، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، القيروان، دار نهى للطِّباعة، صفاقس، تونس،

ط.1،
- 2014 أ، التنكير والتعريف في الاسم واختزال الدلالات العقديّة، ندوة "الرمز الدينيّ في النصوص"، مدرسة الدكتوراه الآفاق الجديدة في اللغات والآداب والفنون والإنسانيّات، دار نهى للطِّباعة، صفاقس، تونس،
- 2014 ب، الاستدلال النَّحويّ، حساب أشكال [إنْ] البنيويّة ودلالتِها التَّأويليّة، ندوة "النَّصّ وأفعال القراءة والفهم والتّأويل، مخبر تجديد مناهج البحث والبيداغوجيا في الإنسانيّات، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، القيروان، دار نهى للطِّباعة، صفاقس، تونس، ط.1،
- 2015، الاستدلال النَّحويّ والمربَّع المنطقيّ، ندوة "قضايا المعنى في التَّفكير اللِّسانيّ والفلسفيّ"، مخبر نحو الخطاب وبلاغة التَّداول، كلِّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات من جامعة منُّوبة، الشّركة التّونسيّة للنّشر وتنمية فنون الرَّسمن تونس، ط.1،
- 2016 أ، الجهات في المنطق واللّسانيّات، الدّار التّونسيّة للكتاب، تونس، ط.1،
- 2016 ب، الحِساب الجِهِيّ من المربَّع المنطقيّ إلى المربَّع النّحويّ، كلِّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات بمنّوبة، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختصّ، تونس.
- الفارابي، (أبو نصر محمّد)، المنطق عند الفارابي، كتاب العبارة، تحـرفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1985.
- المبخوت، (شكري):- 2001، عمل النَّفْي وخصائصه الدَّلالِيَّة في العربيّة، رسالة دكتورا دولة مرقونة، كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، جامعة منّوبة،
- عاشور (المنصف)، 1999، ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ، تونس، منشورات كليّة الآداب، منّوبة.
- ميلاد، (خالد)، (1999)، 2001، الإنشاء في العربيّة بين التَّرْكيب والدّلالة، نشر مشترك بين جامعة منّوبة كلّيّة الآداب والمؤسّسة العربيّة للتّوزيع تونس، ط.1.
- يوسف، (ألفة)، (2002)، 2003، تعدّد المعنى في القرآن، دار سحر للنّشر، كلّيّة الآداب-منّوبة، ط.1.

2.المراجع غير العربيّة

-ANSCOMBRE,J.-C.,1980, Voulez-vous dériver avec moi?, Communications ,n°32,pp.61-124.
-ARISTOTE:- Organon, I, II, III, J.Vrin,Paris,

- La métaphysique,t.1,J.Vrin, Paris.
-ARRIVÉ,M. ;GADET,F. ;GALMICHE,M.,1986, La grammaire d'aujourd'hui, Flammarion, Paris.
-BANNOUR,A.,1986, Recherches sur les structures modales dans le système verbal, P.U. de Tunis.
-BENVENISTE,É.:-1966, Problèmes de linguistique générale, 1, Gallimard,
-1974, Problèmes de linguistique générale, 2, Gallimard,
-BLANCHÉ,R.:- 1966, Structures intellectuelles, J.Vrin, Paris,
- (1968) , 1996, Introduction à la logique contemporaine, Armand Colin, Paris,
- 1984, La logique et son histoire d'Aristote à Russel, Armand Colin, Paris.
-BOYD,J. ; THORNE,J.P., La sémantique des verbes modaux en anglais, in: Langages, n°34, pp.103-121, 1974.
-CARNAP,R, (1947), tr.fr.1997, Signification et nécessité, Gallimard.
-CERVONI,J.,1987, L'énonciation, P.U.F., Paris.
-Confais (J.P), 1995, temps, mode, aspect, Presses Universitaires Mirail, 2éme éd revue et augmentée.
-DAMOURETTE,J.& PICHON,É.,1911-1936, Des mots à la pensée, Artrey, Paris.
-DE CORNULIER,B.,1980, Le détachement du sens, Communications, n°32, pp.125-182.
-DUCROT,O.:- (1972) , 1991, Dire et ne pas dire, Hermann, Paris,
- 1984, Le dire et le dit, Minuit, Paris,
- 1989, Logique, structure, énonciation, Minuit, Paris.
-ENCYCLOPAEDIA UNIVERSALIS France S.A:-1999, modalité (linguistique) ,
-1999, modalités.
-Engel (Pascal); 1980, identité et référence, Paris, Presses de l'école normal supérieur.

-FILLMORE,CH.J.,1970, Verbes de jugement. Essai de description sémantique, in: Langages, n°17, pp.56-72.

-Galmiche (Michel); 1980; sémantique et linguistique, P.U.F.

-GARDIES,J.-L.:- 1975, La logique du temps, P.U.F., Paris,

- 1979, Essai sur la logique des modalités, P.U.F., Paris,

- 1981, Tentative d'une définition de la modalité, in: La notion sémantico-logique de modalité (actes publiés par Jean DAVID et Georges KLEIBER) ; pp.13-22, Metz,

- 1994, les fondements sémantiques du discours naturel, Paris, J. Vrin.

-GRANGER,G.G., 1993, Épistémologie, Encyclopoedia Universalis, France S. A.

-GUILLAUME,G., (1984) , 1993, Temps et verbe, Champion, Paris.

-HINTIKKA,J., L'intentionnalité et les mondes possibles, tr.fr. par N.LAVAND, P.U de Lille.

-HOFMANN,T.R., 1969, La transformation de remplacement du constituant « passé » et ses rapports avec le système modal de l'anglais, in: Langages, n°14.

-JULIA,D., (1991) , 1997, dictionnaire de la philosophie, Larousse-Bordas, Paris.

-LARREYA,P.:-1979, énoncés performatifs, présupposition, Nathan,

-1984, Le possible et le nécessaire, Nathan.

-LEIBNIZ,G.W. (1710) , 1969, Essais de théodicée, Flammarion, Paris.

-LE QUERLER,N., 1996, Typologie des modalités, Caen.

-LYONS,J., (1978) , tr.fr.1980, sémantique linguistique, Larousse, Paris.

-MARTIN,R.:- 1981, subjonctif et vérité, in: La notion sémantico-logique de modalité, pp.117-122, Metz,

- 1983, Pour une logique du sens, P.U.f., Paris,

- 1987, Langage et croyance, Pierre Mardaga, Bruxelles.

-MEYER,M., 1985, Logique, langage et argumentation ; Hachette, Paris.

-MOESCHLER,J. et REBOUL,A., Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Seuil, Paris.

-SCHMUTZ,J., 2006, Qui a inventé les mondes possibles ?, Cahiers de philosophie de l'université de Caen, n°42, P.U. de Caen.
-SEARLE,J.R., (1969) , tr.fr.1972, Les actes de langage, Hermann, Paris.
-STAHL,G., 1981, Quelques caractéristiques des modalités logiques, in: La notion sémantico-logique de modalité, pp.43-51, Metz.
-VET,C.,1994, Savoir et croire, in: Langue française, vol.102,n°1, pp.56-68.
-VUILLEMIN,J., 1984, Nécessité ou contingence, Minuit.
-WITTGENSTEIN,L.: -.tractatus logico-philosophicus suivi de investigations philosophiques,
- 1965 (tr.fr), De la certitude, Gallimard.

فهرس المحتويات

الباب الثاني
الاستلزام ونظام أفعال القلوب الدلاليّ

إنّ العقلَ السّياسيّ المعاصر الّذي يقود حكومة العالم هو، في حسابنا لعقل الاستلزام الكلّيّ، مندفع في التّرقّي إلى مراقٍ عالية من التّعقّل الاستراتيجيّ، تعقُّل طريقة الحكومة المتنفِّذة النّافذة إلى كلّ فضاء حكمها. وتلك الطّريقة هي، عندنا، طريقة نظام الاستلزام الشّبكيّ، نظام عقل الاستلزام المتطوّر بالبَسْط والخَزْل والخَزْن. إنّ هذا العقل السِّياسيّ المتعاظم يتخفّف بالتّجرّد والتّجرّد، حتّى يستحيل إلى وجود متلطِّف وحتّى كأنّه يستحيل إلى وجود سالب، إلى عدم. فإذَا هو عقل كلِّيّ يكيّف الكيف ويؤيّن الأين. وإذَا هو يعمِد بطريقة الاستلزام الشّبكيّ، يكيّف موجودات حكومته، بكيفيّة الاستلزام. فيشكِّل هيئات وجودها على مقاييس الاستلزام وأقيسته. ويشحن بَواطنها بشِحَن التّجاذب والتّدافع. ويشحنها شَحْنا مركَّزًا ومكثَّفًا بتلك الشِّحَن. ويُفرغها ممَّا عداها. فيخزل هويّتها في الشِّحنة أو الشِّحن الّتي شحنها بها. فلا تكون إلّا مجاذِبة أو مدافِعة، بقانون الاستلزام العاقِل لها. فلا يعود أجنبيًّا عنها. فيكون، باضطرار، كلُّ موجود منها أو وجودٍ لازِمًا أو ملزومًا أو لازِمًا وملزومًا، لازِمًا في استلزام وملزومًا في آخر أو لازِمًا وملزومًا في استلزام واحد، أي في تلازمٍ. ويظلّ ذلك العقل السِّياسيّ الكلِّيّ يبسط ذلك الاضطرار، حتَّى يتناهى إلى مرتبة القانون الكلِّيّ وإلى مرتبة النِّظام الطّبيعيّ. فإذا كلّ وجود محكوم بحكومة ذلك العقل يجاذب وينجذب ويدافع ويندفع، باضطرار. ويصير ذلك الوجود الجزئيّ التّفصيليّ خازِنًا للنِّظام الكلِّيّ التّجميعيّ ومعتقَلًا لذلك العقل السِّياسيّ، بطريقة الاستلزام الشّبكيّ. وهنالك، يمكن عَقْدُ شبكة الاستلزام من أيّ وجودٍ جزئيّ عَقْدًا آليًّا. وكلّما اشتبك استلزامٌ بالتّجاذب والانجذاب، اشتبك آخرُ مدافَع مدفوع. وهنالك، تكون نظريّة العولمة أو نظريّة الحرب الباردة أو نظريّة الحرب النّاعمة منهاجا مسبِّلًا بعض سُبُل طريقة الاستلزام الشّبكيّ، أرْقى طرائق العقل السِّياسيّ الكلِّيّ في بَسْط حكومته وسلطنتها على الفضاء الممكن. فإذَا الفضاء المحكوم المرصود مشغول بشبكات استلزاميّة متمايزة منتظرة ومنقادة لذلك العقل السِّياسيّ الكلِّيّ المسلطِن على العالَم، منقادة له ومنتظرة لفعل التّأليف، لعَقْد ما لم يتعاقدْ. ويستغرق ذلك العقل في مَناشط صَوْن العُقَد الشّبكيّة عن الحلّ. ولمّا كانت طريقته طريقةَ الاستلزام، لم يكن عقلًا ظاهرًا. فهو ملزومُ اللَّوازِمِ الأوَّلُ ولازِمُ الملازيمِ الآخِرُ. ولمّا كانت طريقتُه وعقيدتُه في الاستلزام الاستلزامَ الشَّبكيَّ المتعقّدَ بالبَسْط والمتحلّلَ بالخَزْل والمحتجِبَ بالخَزْن، لمَّا كان هذا، كان ذلك العقْل السِّياسيّ عقلًا جماعيًّا بالبَسْط، وعقلًا فرديًّا بالخَزْل، وقانونًا مقوليًّا بالخَزْن. فإذا زال عنه وعاءٌ فَرْدٌ، تلبَّس بوعاءٍ فردٍ آخرَ يُستصفَى استصفاءً نظاميًّا اضطراريًّا بالاستلزام الآليّ. إنّه هنا أو هناك أو هنالك أو بينها أو في ظَرْف غيرها، يدمِّر ويطوِّر ويثوِّر ويكرِّر ويسوِّر... إنّه عقلٌ لطيف حكومتُه بَسْطُ المنوال الأحديّ وعقيدتُه إنفاذ القانون الكلِّيّ وطريقتُه تكييف الكيف وتأيين الأين بالاستلزام الشّبكيّ... هذه مقالة قلناها في استلزامٍ هو، عندنا، عقْلٌ وهو، عندنا، عِلْمٌ. وهذه مقالة قلناها في لغة الاستلزام وبلاغة الاستلزام، بل في إبستيمولوجيا عقْل الاستلزام، عقْلِ العربيّة...

محمود عباس العامري

الدار التونسية للكتاب
محمد بن بلقاسم المرزوقي
الكوليزي مدرج - د – الطابق الأول مكتب 130
43 – 45 شارع الحبيب بورقيبة – تونس
الهاتف / الفاكس: 33 98 33 71
98441468/24512626
البريد الالكتروني:mtl.edition@yahoo.fr